لي

المجلد الثاني من شرح كليات القانون للشيرازي في الطب

و

المجلد الثاني من شرح كليات القانون

المجلد الثاني من شرح كليات القانون للشيرازي عليه

٢٦٥٠

عبيد الله العمري

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع وتعلم والله ... عليه ... حرره الفقير أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين عفي عنهما

٢٢٢ ورقة

٢٢٢ ورقة

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

قال مولانا وسيدنا الصدر الامام العالم العلامه استاذ الورى علم الهدى اقضى القضاه والحكام حجه الله على الانام كاشف علوم الاولين والاخرين قطب المله و الحق والدين طيب الله مثواه وجعل الجنه منقلبه و ماواه بحق محمد ومن تباه م المجلد الثانى من شرح كليات القانون بالتف احوج خلق الله الى الله محمود بن مسعود ابن المصلح الشيرازى ختم الله له بالحسنى المبحث الثانى فى تقسيم الخلط الى المحمود والفاسد وماهيه كل واحد منها قال الشيخ الرئيس رحمه الله عليه فمنه خلط محمود وهو الذى من شانه ان يصير جزءا اعلم ان الذى من شانه ان يكون شيئا هو الذى حاله حال يقتضى ان يكون وجوده لذلك الشىء او لا يكون الاله كالسيف الذى من شانه ان يقتل به العدو لان حاله يقتضى ان لا يكون وجوده الا للقتل والمراد منه حيث قلنا ان حال خصوصيه ذاته ذلك واعتبر هذا المعنى حيث شانه ذلك لان هذا المعنى يعم جميع موارد استعماله وفرق بينه وبين القابل للشىء مطلقا وبين المستعد له وذلك لان القبول هو ما يلازم عدم المانع من ذات الشىء وان كان هناك موانع اخر فالقابل للشىء هو ما لا يمتنع وجود ذلك الشىء فيه من جهة ذاته سواء كان سوقف حصوله على استحالات او تغيرات فى كيفياته او لا يكون وسواء كان

حاله

حاله يقتضى ان يكون وجوده لاجل ذلك او ليس واما الاستعداد فهو قبول خاص وهو القبول الذى لا يحتاج فى حصول مقبوله للقابل الى استحالات وتغيرات بل يكفى فى حصوله ادنى سبب مثال القبول المطلق كون الخبز صالحا لان يكون جزء عضو ومثال الاستعداد تهيؤ الكبريت للاحتراق وليس كل مستعد لشىء هو من شانه ان يكون له فان القطن مستعد للاحتراق وليس من شانه ان يحترق بل ان يتخذ منه دثار من جوهر اى من ذات فان الجوهر كما يقال على الموجود لا فى موضوع كذلك يقال على ذات الشىء ايضا يقال جوهره كذا اى ذاته وهو المراد ههنا وكانه قال هو الذى من شانه ان يصير جزءا من ذات المغتذى وفى بعض النسخ المغذى والاول اولى لانه اشهر وهو الشىء الموصوف بانه مغتذ فالحاصل ان الخلط المحمود هو الذى حاله حال يقتضى ان يكون وجوده لان يكون جزءا من ذات المغتذى سواء كان من شانه ان يكون كذلك وحده كالدم فان من شانه ان يكون وحده جزءا من اللحم او مع غيره كالبلغم والصفراء والسوداء فان هذه من شانها ان يكون جزءا من ذات المغتذى اذا خالطها الدم اما وحدها فلا و مشتبها به اى بجوهر المغتذى وحده او مع غيره وانما احتاج اليه لانه لا يكفى فى كون الخلط محمودا ان يصير جزءا من المغتذى بل لا بد وان يكون مع ذلك من شانه ان يكون شبيها به شبها لا يتميز عنه وذلك لان مادة البرص يصير جزءا من جوهر المغتذى ومع ذلك فليست من

الخلط المحمود لكونها غير متشبهة به ومن هذا يعلم فساد قول ابن جميع
في تنقيح القانون وهو ان كل واحد منها حد للخلط الا ان الفصل
الماخوذ في الاول من جهة المادة وفي الثاني من جهة الصورة وهو
خطا بل هما جميعًا حد واحد والباقي حد آخر وفصله ماخوذ
من الغاية ويمكن ان يقال مادة البرص انما خرجت عن المحمود لانها
ليس من شانها ان تصير جزا الا ان تصير شبيهه وعلى هذا يغني القيد
الاول عن الثاني وكذا الثاني عن الاول لان مادة البرص ليس من
شانها ان تصير شبيهه الا ان تصير جزا وعلى هذا يستقيم قول ابن
جميع وبالجملة اي وعلى الجملة الحاصل من القيدين هو ان الخلط المحمود هو
الذي من شانه ان يصير سادًا بدل ما وفي كثير من النسخ شبيهًا عما والاول
افصح وادور في الكلام يتحلل منه اي من المغتذي فيما كان المتحلل منه
عليه قوامًا ولونًا بحيث لا يخالف الباقي فيهما ولا فائدة سادا بدل ما
يتحلل منه فان القيدين قال وبالجملة منبهًا على انه لو اقيم هذا مقامهما
في الحد استقام لاستلزام السداد المذكور الجزئية والتشبه وقول
السامري هو الذي من شانه ان يصير جزا من جوهر المغتذي
كاف في التعريف والباقي زائد اذ كل واحد منها كاف في التعريف
والشيء الواحد لا يكون له الا حد واحد وكلام الشيخ يوهم ان للشيء
الواحد اكثر من حد واحد وقيل عنه ان القيد الاول يصلح ان يكون فصلا
ماديا والثاني صوريا والثالث غائيا مصروف عن الجواز ليس القيد
الاول كافيا ولا الباقي زائدا ولا كلامه موهما ولا الاول فصلا ماديا

ولا

متن وبالجملة ع

يكون حد

٢

ولا الثاني صوريا وكذا قال المسيحي وزاد عليه ان العلة الفاعلية هي
القوى الطبيعية بالحرارة الغريزية وانما لم يذكرها اما لظهورها واما
للاستغناء بما يقوله بعد عندما يتكلم في اسباب الاخلاط الاربعة
ولا يخفى عليك صرفه الى الحق بعد ما مر ومنه فضل وخلط ردي
وهو الذي ليس من شانه ذلك اي ان يصير جزا من جوهر
المغتذي ولانك قد علمت ان كون الشيء من شانه ان يكون كذا
اخص من كونه قابلا له واذا انتفى الخاص فلا يلزم انتفاء العام فاذن
لا يلزم من كون الخلط الردي ليس من شانه ان يكون جزا من جوهر
المغتذي انه لا يكون قابلا لذلك اي لان يكون جزا من جوهر المغتذي
فلذلك يمكن ان تصلحه الطبيعة فيكون من شانه ذلك ولذلك قال
اي لانه يستحيل في الاندر الى الخلط المحمود وفي بعض النسخ
خلط محمود وهذا اولى لدلالته على ان الخلط المحمود اكثر من واحد
بخلاف الاول ومنه توهم الامام على ما قيل انه واحد وهو
الدم والباقي فضل وهو سائر الاخلاط وجعل الندرة عائدة الى
الخلط الردي الذي ينقلب دما لكونه هو البلغم وحده من بين
الثلثة لكونه اندر انقلابا الى الدم وذلك لما نقل عن ابي سهل المسيحي
انه ذكر ان الاخلاط ينقلب بعضها الى بعض فالدم ينقلب الى الصفراء
والسوداء ولا ينقلب الى البلغم والسوداء لا ينقلب الى شيء من الاخلاط
والبلغم ينقلب الى ثلثتها والصفراء ينقلب سوداء ولا ينقلب الى
الخلطين الاخرين واعلم ان هذا وان كان مجمعا عليه بين الاطباء

لكن لا ينفع الامام بل يضر وكلامه مختبط فان قيل كيف يكون مجمعا والعقل
والنقل يخالفانه ولم لا ينفعه بل يضره وهو مختبط قلنا اما الاول فلان
الفاعل اذا قوي ودام اثره وانقطع مدد ما يعانده في فعله قوي
اثره فان الصفراء وان كان الفاعل لها قوي التاثير غليان البروده
اذا استولت عليها وتكررت المواد الموجبة لها وانقطع مدد ما يعاندها
اشتد تاثيرها وتم الانقلاب ومما يؤكد هذا فعل المنضجات فيها
فانها تغلظ قوامها وتكسر حدتها فان لم تنقلها الى البلغم نقلتها الى
الدم واما الثاني فلانه ذكروا ان الافراط في تبريد فرانيطس الذي
هو مرض حار ربما اوقع صاحبه في ليثرغس الذي هو مرض
بارد وقد صرح الشيخ بهذا في الثالث من كتاب القانون حيث
تكلم في علاج هذا المرض وذكروا ايضا ان الافراط في تبريد الحمى الصفراوية
ينقلها الى الدموية وفي الدموية ينقلها الى البلغمية قلنا ان المبرد عند
ما يستولي ويستولي ما يقويه لا ينقل الصفراء نفسها الى البلغم فان
هذا محال لانه كيف يتصور ان يصير الجسم المتهري مخابل البرد عندما
تكرر فعله يضعف الحار الغريزي الفاعل للاكل ويكسر حدته وعند
ذلك تكثر الرطوبات البلغمية في البدن لضعف الحار الغريزي لاستيلاء
البرد لا ان الصفراء نفسها تنقل الى البلغم وهذا بعينه هو العله
في انتقال مادة فرانيطس الى مادة ليثرغس ومادة الحمى الدمويه
الى مادة البلغميه واما انتقال الحمى الصفراوية الى الدمويه فانما يكون
حيث تغلب هذان الخلطان على البدن ويكون الصفراء اغلب

ولهذا

ولهذا تظهر اثرها دون اثر الدم واذا انكسرت حدة الصفراء وسكنت
غلبتها بالتبريد المناسب لها ظهر الدم لزوال المعاوق عن ظهور اثره
وهو ظاهر واما انه لا ينفعه فلانه لما كان ينفعه لو ان دار الخلط
المحمود هو الدم فقط والردي سائر الاخلاط وعدم افادته اياه واضح
واما انه يضر وكلامه مختبط فمن وجوه اما الاول فلان الانتقال
اعم من ان يكون الى الردي او الى المحمود وليس المراد من الانقلاب الى
الخلط المحمود الانقلاب الى الدم بل الى الخلط المحمود اي خلط كان
من الاخلاط الاربعة حملا للكلام على الحقيقة لامكانه اذ كل واحد
من الاخلاط ينقسم الى محمود والى ردي فالمحمود خلط باق على المزاج
الذي ينبغي ان يكون عليه حتى يصلح ان يصير عضوا فاذا تغير عن
ذلك المزاج بطلت تلك الصلاحية وصار رديا ثم ان الفواد تغير
عن ذلك المزاج الردي في النادر باصلاح من الطبيعة او بشيء
من الواردات المضادة عاد الى مزاجه الطبيعي وصار محمودا وصورته
النوعيه باقيه في الاحوال كلها واعتبر ذلك في الدم اذا تغير
عن مزاجه بان يصير اسخن مما ينبغي ويزول بعد ذلك عنه تلك
السخونه العارضة باحد الوجوه وقس عليه سائر الاخلاط واما
الثاني فلان القول بحصر انقلاب الخلط الردي الى المحمود في البلغم المنقلب
الى الدم يستلزم عدم انحصار المحمود في الدم لان البلغم النفه ردي
لا يصير دما محمودا الا بعد انقلابه بلغما محمودا واما الثالث فلان حكم
الشيخ في هذا الموضع حكم بينا ولجميع اقسام الفضل الردي لا به قال

ومنه اي ومن الخلط اي خلط كان حملا للكلام على الحقيقة فضل وخلط ردى
مخصيص الامام الحكم ببعض الفضل دون البعض يكون ترجيحا بلا مرجح
واما الرابع فلانا لو حملنا كلام الشيخ على ما ذكر لم يكن الكلام صحيحا اذ
المستثنى عن القضية المذكورة حينئذ لا يكون الا الخلط الردى الذي يصير دما
وعلى هذا التقدير صيرورة غيره من الاخلاط الرديه جزءا من الاعضاء بواسطه
صيرورتها محمودا لاندراج ذلك تحت القضيه الباقيه دون الاستثناء
مع ان اي خلط ردى صار محمودا امكن ان يصير جزءا من جوهر الاعضاء
وحده او مع غيره واما الخامس فلان البلغم الطبيعي خلط ردى
محمود على راي من يقول بتغذية الدم وحده ومن يقول بتغذيه باقي الاخلاط
فالحاصل انه محمود على رايهما وهو الذي ينقلب دما وليس كلام
الشيخ في انقلاب الخلط المحمود واما السادس فلان قول الشيخ و
يكون حقه اي حق ذلك الخلط الردى قبل ذلك اي قبل الاستحاله
الى الخلط المحمود ان يدفع عن البدن وينفض من النفض وهو التحريك
للتنقيه تقول نفضت الثوب والشجر انفضه نفضا اذا حركته لينتفض
وفي بعض النسخ وينقص من النقص يستلزم على هذا التفسير وجوب
نقصان البلغم الطبيعي عن البدن اذا لم يصر دما مع كونه محتاجا اليه على
المذهبين وهو باطل فالمفضي اليه وهو التفسير المذكور يكون باطلا اذ
الحق لا يفضي الى الباطل بخلاف العكس كالنتيجه الصادقه الصادقه من
مقدمات كاذبه واما السابع فلانه جعل الفضل الردى الذي يحق
ان يدفع عن البدن ان لم يستحل دما البلغم الطبيعي المحتاج اليه على

كلا

كلا المذهبين وجعل الصفراء والسوداء خلطين محمودين مع انهما على
احد المذهبين فضلة يحق دفعها وعلى المذهب الاخر انهما اقل فضيلة
من البلغم بالنسبة بينهما مع ان الشيخ جعل الاصل الذي لا استحاله
الذي حقه ان يدفع عن البدن انه لم يستحل اليه الفضل والخلط
الردى وقد ذكر الامام بعد ما نقل عن ابي سهل ما ذكرنا فاذن لو امكن
انقلاب الخلط الردى الى الخلط المحمود لكان ذلك هو البلغم فانه هو
الذي يمكن ان ينقلب دما وصفراء او سوداء طبيعيه دون غيره و
الشيخ حكم بذلك على الاطلاق ومن هذا يعلم صحه ان ما نقل عنه من
التوهم المذكور غير صحيح وان كل ما ذكرنا على كلامه انما كان بناء عليه
وهذا يقتضي ان يكون البلغم من الخلط الردى الفضل الذي لا يحتاج
اليه بل حقه ان يدفع عن البدن ان لم يستحل الى المحمود الذي هو الدم
والصفراء والسوداء وان يكون الصفراء والسوداء الطبيعيين محمودين
وهو باطل لان السوداء وان لم يكن من شانها ان ينقلب الى خلط اخر
لكن السوداء الغير الطبيعيه يجوز انقلابها الى الطبيعي وحينئذ لا يكون
حقها ان تدفع عن البدن وكذا القول في الاخلاط الباقيه فاذن
حمله على الاطلاق صحيح فظهر مما ذكرنا ان الندرة ليست عائده
الى البلغم دون غيره على ما ذهب اليه الامام ولا الى اغتذاء
الاعضاء بالخلط الردى على ما ذهب اليه القرشي مستدلا عليه
بان الغالب ان البدن لا يكون فيه خلط ردى الا والخلط المحمود
موجود في البدن ايضا وحينئذ فان في غالب الاحوال لا يكون استعمال

الطبع للغذاء الاول المحمود لان احالته الى ان يصير جزء عضو اسهل
عليها من احالة الردي اذ لا اشعار للفظ الشيخ به بل هي عائدة الى
انقلاب الخلط الردي محمودا اي ردي فرض وان محمودا كان يكون
اللفظ صريحا في ذلك وانما كان نادرا لان خروج كل واحد من الاخلاط
الاربعة الطبيعية عن صلوحها للتغذية تارة يكون يسيرا واخرى كثيرا
فان كان الاول امكن اصلاحها وردها الى الحالة الاولى وهو ان
يصير صالحة لان يحصل منها ما يحصل من الخلط المحمود وان كان
الثاني لم يمكن ذلك فيها ومثال ما ذكرناه في الخارج المعاجين الحلوة و
الربوب عند ما تحمض حموضة يسيرة فانه يمكننا ردها الى حالتها الاولى
اما بالطبخ بنار هادية او بوضعها في شمس حارة لتنشف رطوباتها
الموجبة لذلك وان كان خروجها مفرطا كالخمر اذا صارت خلا ثقيفا
والمعاجين اذا اشتد فسادها فمثل هذا لا يمكن اصلاحه ورده الى ما
كان عليه فان قيل لا يلزم مما ذكرت المطلوب وانما كان يلزم لو
كان المستحيل الى المحمود اقل من غير المستحيل اليه وما ذكرت يدل على
خلافه لان ممكن العود لقلة الخروج اكثر من ممتنع العود قلت
هذا وان كان كذلك لكن لما كان قلما يتفق الخروج اليسير الا كان
بحيث يتم خروجه اذ قلما يوفق الرجل لتدارك كل انحراف يسير
في مزاجه كان الخارج العائد الى الصلاح اقل من الخارج المتمادي
في الفساد ولهذا كان يحق الفصل ان ينقص قل ام كثر اما
اليسير فلئلا يؤدي الى الكثير واما الكثير فلانه يثقل على القوة و

يؤذيها

ويؤذيها بفضل ثقلها وانما تمنع البدن عن الاغتذاء بالخلط المحمود
لانه يسد منافذ الغذاء الى الاعضاء ولعظم من هذا ان الحيوان اذا
جاع اضطرته شهوته الغريزية ان يتغذى بالخلط اغتذاء بعض
الحيوان بالحشائش الردية فلهذا كان من حقه ان يدفع على كل
حال ومما اورده الفاضل الشارح عليه وارتضاه المسيحي الجيلي
وهو انه لا بد من اشتراط كون المغتذي معتدلا والا لا يصح فانه ليس كل
ما صار جزءا من جوهر المغتذي كان خلطا محمودا فان البدن اذا ساء
مزاجه يمكن من جوهر الاعضاء وقوي على احالة الاخلاط الواردة
الى تلك الكيفية الردية فان تلك الاخلاط الردية تصير جزءا من جوهر
ذلك المغتذي ومع ذلك فليست تلك الاخلاط محمودة فاسد لانه لا
يلزم من صيرورة الخلط جزء المغتذي ان يكون محمودا فان المحمود هو
الذي من شانه ان يصير جزءا من المغتذي اذ الردي قد يصير جزءا من
المغتذي باستعداده لمطلق قبول الجزئية ولا يلزم من كون الردي مستعدا
لان يصير جزءا من المغتذي ان يكون من شانه ذلك اذ ليس كل مستعد
لشيء يكون من شانه ذلك الشيء فان القطن مستعد للاحتراق مع انه
ليس من شانه ذلك على ما تقدم بل شان ذلك الفاسد ان يدفع عن البدن
ويصلح مزاج ذلك العضو فان قلت لو كان للردي استعداد الجزئية
لكان مثله يصير جزءا لبدن اخر والتالي باطل لان الفاسد لا يصير
جزءا من الصحيح قلت الملازمة ممنوعة ان اردت به كل بدن
ونفي التالي ان اردت بعض الابدان وسند الاول كون الصحة مانعة

عن صيرورته جزاء الصحيح وسند الثاني صيرورته جزا لبدن مريض
آخر لان الشيخ قسم الاخلاط الى ما من شانه ان يصير جزاء من جوهر المغتذى
والى ما ليس من شانه ذلك الا في النادر وسمى الاول منها محمودا والثاني فضلا
وليس لاحد ان يناقشه فيما اصطلح عليه واما كون ما ذكره الامام محمودا
فواضح ضرورة صيرورته جزاء من جوهر ذلك المغتذى على ما قاله النخجواني
فانه ايضا فاسد لان صيرورته جزاء من جوهر ذلك المغتذى لما كانت
تقتضى كونه محمودا لو لزم من صيرورة الخلط جزا كونه من شانه ذلك لكنه
غير لازم لما تقدم آنفا ولان الشيخ اعتبر الحالة المحمودة بالنسبة الى
الغذاء لا بالنسبة الى المغتذى لانه قال من شانه ان يصير كذلك ان لم يعارضه
سبب من خارج ومن جملة ذلك تغير امر المغتذى عن المجرى الطبيعي ففي
قوة كلام الشيخ ما يدل على صحة مزاج المغتذى على ما قاله السامري
فانه ايضا فاسد لانا لا نسلم ان الشيخ اعتبر الحالة المحمودة بالنسبة الى
الغذاء ولانه قال ان لم يعارضه سبب من خارج ولا ان في قوة كلامه
ما زعم ولا ان كلام الشيخ يدل على ان مراده بالمغتذى المغتذى الصحيح
المزاج فانه لما قال الغذاء المحمود هو الذي يصير جزاء من المغتذى فهم من شانه لانه
من المغتذى ذلك لان الغذاء شبيه بالمغتذى والغذاء محمود في المغتذى
صحيح على ما قال المسيحي فانه ايضا فاسد اما اولا فلانه على انه
يعتقد صحة ايراد الشارح من انه لا بد من تفسير المغتذى بالمعتدل
ولهذا اجاب بانه لا حاجة الى تفسيره به لكونه مفهوما من كلام الشيخ
واما ثانيا فلاستلزامه امتناع اغتذاء المرضى بالاغذية المحمودة والا كانوا

اصحاء

اصحاء لان الغذاء شبيه بالمغتذى والغذاء محمود في المغتذى صحيح ولا
لان البدن اذا كان بحيث يصير الخلط الردى مشابها لجوهر اعضائه
كان ذلك الخلط محمودا بالنسبة الى ذلك البدن ولم يكن فضلا بالنسبة اليه
لان الفضل في كل بدن ما لا يشبه جوهر اعضائه ويفضل فيه على
ما قاله الخونجي فانه ايضا فاسد لان الفضل في كل بدن ما ليس من
شانه ان يصير جزاء منه لا ما لا يشبه جوهر اعضائه والا لزم ان
يكون ما يشبه جوهر الاعضاء محمودا وقد علمت ان صيرورة
الخلط جزاء من العضو وشبيها به لا تقتضى كونه محمودا ولا ان كلام الشيخ
في الخلط المحمود على الاطلاق لا بالنسبة والاضافة الى بعض دون بعض
بحيث يجرى امر الاغتذاء على المجرى الطبيعي اما اذا تغير امر الاغتذاء
عن المجرى الطبيعي كان ما ذكره المجيب على ما ذكره السامري
فانه ايضا فاسد لانا وان سلمنا ان كلامه في الخلط المحمود على الاطلاق
لكن لا نسلم انه مقيد بالحيثية المذكورة وهي جريان امر الاغتذاء
على المجرى الطبيعي اذ لا اشعار لكلام الشيخ به سلمناه لكن لا نسلم
انه اذا تغير امر الاغتذاء عن المجرى الطبيعي كان ما ذكره المجيب
على ما ذكره السامري يعني من كون ذلك الخلط الردى محمودا
بالنسبة الى ذلك البدن لما عرفت من ان صيرورة الخلط جزا
من العضو لا تقتضى كونه محمودا فظهر مما ذكرنا ان احدا من هولاء
الافاضل لم يخرج عن عهدة هذا السوال كما خرجنا عنها والحمد
لله على ذلك واعترض ابن القفاح على قوله اومع غيره بان الغير

لما ان يكون محمودا او لا فان كان الاول كان الغاذي هو المحمود وحده لا مع
غير المحمود وان كان الثاني كان الغاذي غير محمود وغير المحمود ليس من
شانه ذلك على ما قاله الشيخ ساقط لان ما قال القرشي من ان الضمير في قوله
وحده او مع غيره لا يعود الى المحمود بل الى الخلط الذي من شانه ان يصير
جزءا من جوهر المغتذي وقوله او مع غيره لا يستلزم ان يكون الغير مخالفا
له في كونه من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي بل غيره في معنى
اخر وحينئذ لا يرد الشك فانه فاسد لان غير الخلط الذي من شانه
ان يصير جزءا من جوهر المغتذي يكون بالضرورة هو الخلط الذي ليس من
شانه ذلك لانه السابق الى الفهم والمتبادر اليه من هذا التركيب في العربية
ولان ما قال المسيحي وهو انه لا شك في ان الغير لا يخالفه في انه من شانه
ان يكون جزءا من المغتذي ولكن لا من المغتذي بالخلط بالخلط بل من
مغتذ اخر وكلامنا في المغتذي بالخلط المذكور من حيث هو مغتذ به
والحق في هذا ما اقوله وهو ان الخلط المحمود باتفاق الاطباء اجمع
هو الدم اي الدم هو المحمود او الافضل باتفاقهم اما على قول من يقول
بتغذيته فقط فهذا لا شك فيه واما على قول من يقول بتغذية غيره من
الاخلاط فلا بد منه وكيف لا يقولونه وهو مناسب للحيوة لمزاجه و
غاذ لجل البدن بخلاف كل واحد منها فان تغذيتها انما هي لاعضاء
قليلة العدد وانها مباينة للحيوة اما باحد كيفيته او بهما فالحاصل
ان باقي الاخلاط على مذهب هؤلاء ليست في الفضيلة كهو فبينه وبينها
مغايرة ما ولا يلزم من كونها مغايرة له ان يكون فضلة او خلطا رديا

ويكون

ويكون حقه ان يدفع عن البدن او ينقص بل لغايرة في بعض الصفات
ولذلك لما قسمها الشيخ لم يقل انها تنقسم الى محمودة وغيرها حتى يكون
غير الدم مطلقا منحصرا في الخلط الردي الذي حقه ان يدفع بل قال
الى محمود وفضل فيكون الاخلاط الثلثة اذا كانت جارية على مجراها
الطبيعي صالحة لان يغذو ولا لان تُدفع هذا هو الحق في هذا الباب
وحينئذ نفهم مما ذكرنا ان الضمير راجع الى الخلط المحمود لا الى الذي
من شانه ان يصير جزءا من المغتذي مطلقا اذ حاصل الجواب
مع كل هذه المخازي التي فيه ان الضمير راجع الى المحمود ولا يلزم من كون
الخلط غير محمود ان لا يكون من شانه ان يكون جزءا من جوهر المغتذي
فان غير الدم غير محمود عند الاطباء ومع ذلك يغذو وهو هذر اذ ليس
الكلام في غير المحمود عند جهال الاطباء بل في غير المحمود عند محققيهم كالشيخ
لرجوع الضمير في غيره اليه على ما اختاره وغير المحمود بهذا التفسير لا
يكون الا فضلا بخلاف غير المحمود بتفسير جهال الاطباء فانه قد يكون
فضلا وقد لا يكون لان غير المحمود عندهم هي الاخلاط الثلثة الباقية
طبيعية كانت ام لا ولان ما قال السامري وهو ان يقال ان الغاذي
هو الدم والباقي فضول لان منهم من يرى ان الغاذي هو الدم وحده
ومنهم من يرى ان الغاذي هو الدم مع سائر الاخلاط الطبيعية و
يصدق عليها انها غير الدم وان كانت محمودة مثله او يقال ان من
الاعضاء ما يغتذي بالدم البحت كالحال في الكبد ومنها ما يغتذي
بالدم مع سائر الاخلاط فقوله وحده اشارة الى بعض الاعضاء ومع

غيره اشارة الى سائر الاعضاء فتكون او ههنا بمعنى الواو والاول اقرب
لان الاول ليس اقرب بل هذا ابعد فان الاول بعض ما ذكره المسيحي
الذي لا يفيد واما الثاني فبعد تسليم ان او بمعنى الواو ففاسد اذ لا اشعار
للفظ الشيخ به اصلا ولفساد المعنى ايضا اذ يصير معناه ان الخلط المحمود
هو الذي من شانه ان يصير جزءا من المغتذي وحده في بعض الاعضاء
ومع غيره في سائرها وحينئذ يكون غير الدم خلطا رديا اذ لا شيء منه
يصير وحده عضوا ولا لان الضمير ليس راجعا الى الخلط الذي من شانه
ان يصير جزءا من جوهر المغتذي ولا الى الخلط المحمود فان غيرهما
بتفسير الشيخ لا يكون الا فضلا وتوجه الشك بلا مخلص بل الى الخلط
الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي وحده فان انتفاء هذا
الخلط لا يجب ان يكون بانتفاء كونه من شانه ان يصير جزءا من جوهر
المغتذي لجواز ان يكون بانتفاء الوحدة كما هو الواقع على ما قال بعضهم
لاستحالة رجوع الضمير الى الخلط الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر
المغتذي وحده والا انحصر المحمود في الدم اذ تقدير الكلام حينئذ يكون
هكذا الخلط المحمود هو الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي
وحده او الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي مع غير الذي
من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي وحده ولان الاول هو
الدم وغيره الاخلاط الثلثة يرجع حاصل الحد الى ان المحمود هو الذي
من شانه ان يصير جزءا من المغتذي وحده او مع غيره من الاخلاط الثلثة
وليس هذا غير الدم والا لما قال ابن جميع في تنقيح القانون وهو انه لم

لعتبر

تعتبر الخلط المحمود على العموم حتى يكون المقصود من غيره غير المحمود كما يوهم
ظاهر قوله بل اعتبره على الخصوص حتى يكون الغير ليس بخارج عن جملة
الاخلاط المحمودة ويكون مفهوم قوله بحسب هذا التاويل هو الذي
من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي وحده او مع غيره من
الاخلاط المحمودة الاخر لانه افسد من كل ما ذكره غيره لاستلزامه الدور
وكون الحد لبعض الاخلاط المحمودة لا لكلها وهما فاسدان بل لان تقدير
الحد هو ان الخلط المحمود هو الذي من شانه ان يصير وحده او مع غيره
جزءا من جوهر المغتذي وعلى هذا يندفع اعتراض ابن المفاح لابتنا
الاعتراض على عود ضمير غيره الى الخلط المحمود لا الى المحمود كما قلنا واذا
عرفت ذلك فاعلم ان الامام قال في تفسير قوله وحده او مع غيره ان
كلمة او قد يكون للترديد في الحكم بان يكون الحكم غير معلوم وقد يكون الحكم
بالترديد بان يكون الحكم هو الامر المردد بين الامرين اعني المسمى
المشترك ويشبه ان يكون المراد هو الثاني اذ العضو قد يكون من خلط
واحد كالكبد ولهذا قال فانها كدم جامد ومن اخلاط اكثر كالعظام
والغذاء شبيه بالمغتذي على ما قال في امزجة الاعضاء فان الدم
وحده قد يصير جزء العضو وغيره من الاخلاط لا يصير جزءا الا بانضمام
آخر اليه فلو اقتصر على قوله وحده انتقض بسائر الاخلاط ولو
اقتصر على قوله مع غيره انتقض بالدم ولذلك حكم بالمسمى لئلا يخرج
شيء لكن ان حمل عليه لزم شك وهو ان غذاء الكبد وغيرها من الاعضاء
لا يجوز ان يكون خلطا واحدا لان الاعضاء اجسام متولدة من اول

مزاج الاخلاط واعضاء ذلك تولد العضو من اكثر من خلط واحد مع ان
الغذاء شبيه بالمغتذي لكن قوله كلحم جامد يدل على تولدها من الدم وحده
واغتذائها به كذلك وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان قوله لكن ان حمل
عليه لزم شك يوهم ان هذا الشك انما يرد على الشيخ لو كان مراده الحكم
بالتردد اما اذا كان مراده التردد في الحكم فلا وليس كذلك لان في قوله
في حد الاعضاء مناقض كل واحد من القسمين اما الناقض بين حده
للاعضاء وبين الحكم بالتردد فظاهر على ما اعترف به وكذلك بينه
وبين التردد في الحكم على ما ذكره من التفسير وذلك لانه جزم في حد
الاعضاء بانه ما من عضو الا ويفتقر في تكونه الى اكثر من خلط واحد
ولا شك في ان الجزم بالشيء كما يناقض الجزم بنقيضه كذلك يناقض الشك
في ذلك الشيء واذا ثبت ان ما ذكره وارد على القسمين فتخصيصه بقسم
دون قسم يكون ركيكا بل الاولى ان يقول انه يحتمل القسمين المذكورين كان صح
والاشكال متوجه على كل واحد من القسمين بل هذا ابلغ من ذلك و
احسن واما ثانيا فلانه لما تصدى لايراد هذا الشك زعم ان الناقض
بين حده للاعضاء وبين قوله ههنا يفتقر الى ما قال في امزجة الاعضاء
ان كل عضو شبيه في مزاجه الغريزي بما يغتذي به وليس كذلك لان
قوله كل عضو شبيه في مزاجه الغريزي بما يغتذي به ان كان المراد
به المشابهة في المزاج وهو الحرارة والبرودة ونحوهما فلا مدخل
لهذا الكلام في هذا المقصود وهو اثبات الناقض وان كان المراد به
المشابهة في التركيب فيستقل بلزوم الناقض منه وكيف كان لا يفتقر
لزوم

لزوم الناقض الى انضمام هذا الكلام الى ما ذكرناه ولا الى انضمام حد المزاج
اليه على ما توهم بعضهم من ان هذا الحد يقتضي ان لا يقع الامتزاج الا بين
اشياء متضادة الكيفيات وحينئذ يلزم الناقض بينهما اذ الحق ان
هذا لا يفتقر الى انضمام ذلك اليه وذلك لا يفتقر الى انضمام هذا اليه بل
كل واحد مستقل بلزوم الناقض وذلك ظاهر غني عن الظهور ومن
تامل ادنى تامل فيما ذكرناه يتضح له صحة ما قلناه واما ثالثا فلعدم
استلزام كون الكبد كلحم جامد تكونها من خلط واحد لما سبق في
امزجة الاعضاء لاستلزام تفسيره جواز تولد العضو من الخلط
الواحد مع ان حد الاعضاء ينافي ذلك ذكرنا انه لا يتوجه عليه لانه
انما فسره بتشبيه لكلام الشيخ ثم اورد عليه نقضا وعلى هذا فالاصوب
ان لا يواخذ هو بمثل هذا الاستلزام بل بمعارضة ورود النقض انما كان
لتفسيره لا لان الشيخ يعتقد صحة تكون العضو من خلط واحد فانه
باطل عنده لكن لما كان مذهب بعض الاطباء اراد ان يدخله في
الحد وان لم يكن حقا عنده كما ادخل في الطب الحالة الثالثة وان كانت
معدومة عنده ليكون الحد صحيحا عند الطائفتين فانه اولى من كونه
صحيحا عند احديهما ولما كان غير الدم في الكبد من الاخلاط يسيرا جدا
قدره معدوما فقال وحده في الحد وعلى التقديرين يندفع الناقض
بين حدي الخلط والعضو ولو حمل حد العضو على انه يقلد فيه الاطباء
واعتقد انه اعتقد صحة تولد العضو من واحد يندفع ايضا قول
الخونجي لا منافاة بينهما اما ان حملنا مزاج الاخلاط المذكور في حد الاعضاء

على استحالة الاخلاط في صورها النوعية وان لم توجد تركيب فظاهر لا
اشكال فيه واما ان حمل على حقيقة المزاج فيمكن ايضا تولد العضو من
خلط واحد كالدم اذا صار بعضه سوداء او صفراء ويتولد منها عضو
في غاية الفساد لانه لا يقوله عاقل فضلا عن فاضل مثله لاستلزام ذلك
جواز تولد العضو من البلغم وحده بعين ما ذكره وهو كلام مصروف عن
الحق واما رابعا فلان قوله كالدم جامدا يقتضي ان يكون تولده من الدم
وحده لجواز ان يكون مع بقية الاخلاط او شيء منها وتشبيه الدم الجامد
بالدم الجامد ايضا غير خالص عن شوائب الاخلاط وهو وصف
الثالث بل هو هو وانما ذكرته لاشتمال كل على فايدة خلا عنه الاخر
واما خامسا فلجواز ان لا يكون مراد الشيخ بكلمة او ههنا الحكم بالتردد
ولا التردد في الحكم بل يكون مراده بها بيان ان قيدي الوحدة والانضمام
غير داخلين في حقيقة الخلط المحمود مع جزمه بامتناع تكون العضو
من خلط واحد وكونه غير جازم بوقوع الانقسام والانضمام فيه كقول
من يعتقد حدوث جميع الاجسام الجسم ماله ابعاد ثلثة سواء كان
محدثا او قديما فان ذكر كلمة او ههنا لبيان ان قيدي القدم والحدوث
لا مدخل له في حقيقة الجسم لا لانه شاك فيه او جازم بوقوع الانقسام
والما يستفهم منه هذا الكلام لوقوع الخلاف في هذه المسئلة فكذا فيما نحن
فيه فان قيل كيف يجزم الشيخ بامتناع تولد العضو من خلط واحد
مع تولد الكبد من الدم وحده لتشابههما في المزاج لانه قال كالدم جامد
ولانه قدم على الكبد في الحرارة بمرتبة واحدة وبين ان تلك الزيادة من

الحرارة

الحرارة ليست غريزية للدم بل هي مستفادة من القلب حيث قال فانه
وان كان متولدا في الكبد لكنه لاتصاله بالقلب يستفيد من الحرارة ما ليس
للكبد واذا كانت تلك الزيادة مستفادة من غيره فيكونان متشابهين
في المزاج الغريزي ويلزم ان يكون تغذي الكبد من الدم وحده فانه لو
خالطه الصفراء صار اسخن وان خالطه البلغم صار ابرد وحينئذ
لا يصدق ان كل عضو يشبه في مزاجه بمزاج ما يغتذي به وعلى
هذا يبطل حد الاعضاء قلنا لا نسلم ان مزاج الكبد يشبه بمزاج الدم
ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تكون الكبد من الدم وغيره فلا
يصير اسخن او ابرد قلنا لا نسلم وذلك لانه يجوز ان يختلط به قسط
من البلغم والسوداء وقسط من الصفراء ويكسر سخونة الصفراء
ببرودة البلغم او السوداء او يصير لمجموعها مزاج قريب من مزاج
الدم ويتولد الكبد من ذلك ويؤيد ذلك تصريح الشيخ بان الدم لا
يوجد وحده ولا يجري في العروق وحده بل مخالطا لساير الاخلاط
حيث قال والدم نفسه يجده مخالطا لساير الاخلاط المبحث
الثالث قال رحمه الله ويقول ايضا ان رطوبات البدن منها اولى
ومنها ثانية والاولى هي الاخلاط الاربعة التي نذكرها والثانية قسمان
اما فضول واما غير فضول والفضول سنذكرها اما انحصار الرطوبات
في القسمين فظاهر لان المراد بها الرطوبات التي استحال اليها الغذاء بالصور
النوعية فتلك الاستحالة الجوهرية اما ان يكون من غير وساطة استحالة
جوهرية ايضا الى رطوبة اخرى وهي الاولى او بوساطة استحالة كما ذكرنا

وهي الثانية واما الشكل الذي اورده الشارح العلامة ههنا وهو ان قوله
والاولى هي الاخلاط يقتضي ان يكون ما عدا الرطوبة الاولى غير خلط لكنه
جعل الفضول من الرطوبة الثانية بقوله والثانية قسمان اما فضول واما
غير فضول فيلزم ان لا يكون الفضول من الاخلاط مع انه بعد هذا بسطرين
جعل الفضول من الاخلاط او انه جعل الفضل خلطا لقوله ومنه فضل وغير
خلط لعدّه الفضول من الرطوبة التي هي غير الاخلاط فهو في غاية الفساد
لانا اجاب هو عنه وارتضاه السامري وهو ان المراد بالاخلاط في
قوله والاولى هي الاخلاط الاربعة المحمودة ولا تناقض بين كون الفضل
ليس من الخلط المحمود وكونه من مطلق الخلط فانه افسد منه لان في اكثر
النسخ والاولى هي الاخلاط الاربعة التي نذكرها والتي ذكرها اعم من المحمود
والردي لقوله واحد الاجناس الاربعة جنس الدم وهو اعم من المحمود
ولانا اجاب عنه الجيلي وهو ان الشيخ اراد بالفضول في قوله والفضول
سنذكرها البول والعرق لا الاخلاط الفضلية الرديه لانها داخلة في قوله
والاولى هي الاخلاط اي المنقسمة الى المحمود والفضل على ما سبق في التقسيم
الاول وانما لم يصرح به في التقسيم الثاني تفاديا عن لزوم التكرار فانه
لا يخلو عن وهن لان الفضول لكونها جمعا معرفا يستغرق جميع الفضول
فكيف يراد بها البول والعرق مع ان اللفظ لا اشعار له بهما ولانا اجاب
عنه النخجواني وهو ان قوله والاولى هي الاخلاط الاربعة وان اقتضى
ان ما عدا الرطوبة الاولى لا يكون من الاخلاط لكن تمام الجواب [illegible]
انه لا تنافي بين ان يكون بعض الفضول من الاخلاط وبعضها من الرطوبة الثانية

لانه

لانه ما جعل كل الفضول من الرطوبة الثانية لانه كلام غير منتظم لا يصلح
ان يكون معارضة ولا نقضا اجماليا ولا تفصيليا اللهم الا بتكلف عظيم
وسعي بليغ وجهد جهيد ولانا اجاب عنه بعضهم وهو ان المراد
بالاخلاط المحمودة واما الرديه الفضلية فانها من قبيل الرطوبة الثانية
لانه يرد عليه ما ورد على جواب الامام وزيادة لاستحالة ان يكون
الخلط الردي من الرطوبة الثانية لان بين الغذاء والخلط استحالة
جوهرية فقط وبينه وبين الرطوبة الثانية استحالتان جوهريتان
فكيف يكون احدهما الاخر ولانا اجاب عنه المسيحي من ان الشيخ
لم يقل كل الفضول لا يكون الا من الرطوبة الثانية بل قال الرطوبة الثانية
منها فضول ومنها غير فضول فاطلق القول اطلاقا مهملا والمهملة
في قوة الجزئية فيكون تقدير كلامه حينئذ ان بعض الفضول من
الرطوبات الثانية لا كلها والبعض الاخر من قبيل اخر فانه لظهور
فساده لا نحتاج ان نتكلم عليه مع ان الكلام عليه من باب الاشتغال
بما لا يعني بل بان قوله ومنه فضل لا يقتضي ان يكون كل فضل خلطا
بل بعضه كما ان قولنا الانسان منه ذكر ومنه انثى لا يقتضي ان يكون
كل ذكر انسانا وكذا قوله والثانية قسمان اما فضول واما غير
فضول لا يقتضي ان يكون كل فضل ليس بخلط كما ان قولنا الحيوان اما
انسان واما غير انسان وغير الانسان اما ابيض او اسود لا يقتضي
ان يكون كل ابيض ليس بانسان بل بعضه ولا تنافي بين كون بعض
الفضل خلطا وبين كون بعضه ليس بخلط وما تحقق ذلك ان

بتيمن ولا…

فضول الرطوبة الثانية غير فضول الاخلاط وكان ينبغي له ان يفكر في المني
والمدة فينظر في اي الفضول يكون اهي فضول الاخلاط او هي فضول
الرطوبة الثانية وكذلك المخاط واشياء أخر والذي اوجب له هذا الظن
قول الشيخ والفضول سنذكرها ولم يجد في هذا الفصل ذكر فضول
الا للاخلاط والشيخ قد ذكر هذه الفضول في الفصل الثاني عند
قوله وفضل الهضمين الباقيين على ما سيأتي الكلام عليه والتي
ليست بفضول هي التي استحالت عن حالة الابتداء اي هي
الرطوبة التي استحالت عن الحالة التي بها يكون رطوبة اولى وعلى
هذا لا ينتقض هذا الحد بالروح لانه لا يصدق عليها انها رطوبة وان
صدق عليها ما في الحد وقول المسيحي وان صدق عليها انها رطوبة
فاصل الاعتراض ليس بوارد لان مراده بالاستحالة هنا خلع
الصورة الخلطية ولبس صورة اخرى وحال الرطوبات الثانية
كذلك واما الارواح فليس حالها كذلك هذيان ما انزل الله بها
من سلطان اما اولا فلاشعار قوله وان صدق عليها انها رطوبة
بان عدم الورود هو على تقدير الصدق مع انه لا تعلق له به
البتة واما ثانيا فلان الخلط استحال في الجوهر حتى صار روحا
لا في الكيفية والا كانت الارواح من الاخلاط وكانه انما ذهب
اليه لما راى من حواشي ابن التلميذ على الجوامع فان جالينوس
في اول الكتاب عدد الامور الطبيعية ولم يذكر الارواح وكتب
ابن التلميذ في الحواشي وقال انما الغى ذكر الارواح لدخولها في

الاخلاط

الاخلاط لانها بخارها ونفذت في الاعضاء اي في جواهرها في
الجملة سواء كان النفوذ فيها بالفعل او بالقوة والحاصل ان يكون لها استعداد
النفوذ في جواهرها الا انها لم تصر جزءا وفي بعض النسخ لم تصر بعد
جزء عضو من الاعضاء المفردة اي المتشابهة الاجزاء بالفعل التام
وهو ان يصير جزء عضو بحيث يسمى باسم ذلك العضو ويحد بحده
والا فالقسم الرابع من هذه الرطوبة به اتصال اجزاء الاعضاء فيكون
جزءا منها لا محالة لكنه لا يكون جزءا منها بالفعل التام بالتفسير المذكور
وهي اصناف اربعة هذا بحسب ما عدها جالينوس في كتبه فان
ابا سهل المسيحي جعل الرطوبة التي في اطراف العروق الصغار من
قبيل الاخلاط والشيخ جعلها من قبيل الرطوبة الثانية وانما انحصرت
في الاربعة لان هذه الرطوبة التي استحالت عن حالة الابتداء الى
اخرى اما ان يكون في حالة التكون وهي التي بها اتصال اجزاء الاعضاء
المتشابهة وهي الرابعة اولا وهي اما ان يكون في جرم الاعضاء
او في العروق فان كانت في جرم الاعضاء فاما ان يكون نافذة
فيها وهي الثالثة واما ان يكون على سطحها وهي الثانية وان
كانت في العروق فيستحيل ان يكون في الكبار منها او في اواسط
الصغار لان الرطوبة فيها بالاتفاق بين الاطباء ما استحالت عن حالة
الابتداء وكلامنا فيما استحالت فتعين ان يكون في اطراف العروق
الصغار المذكورة وهي اول الثانية عند الشيخ واخر الاولى عند
المسيحي كما قلنا وفي كيفية معرفة كون هذه الرطوبة اول الثانية

او آخر الاولى نظر فليحقق وما ذكره المسيحي في الحصر وهو ان الرطوبة
التي استحالت عن حالة الابتداء اما ان تكون مداخلة لجواهر الاعضاء
الاصلية او لا تكون فان كانت فهي المنوية وان لم تكن فاما ان تكون
قد تشبهت بالاعضاء بعض التشبه او لا تكون فان كانت فهي
الثالثة وان لم تكن فاما ان تكون في اطراف العروق الصغار او لا
تكون فان كانت فهي الرطوبة الاولى وان لم تكن فهي الثانية لا يتم الا اذا
بين ان ما لا تكون في اطراف تلك العروق تكون على سطح الاعضاء
وهذا انما يتم لو بين ان ما في الكبار واوساط الصغار من الاخلاط
لا من الرطوبة الثانية **احدها الرطوبة المحصورة** اي المحاط بها
المضيق عليها من حصره يحصره حصرا اذا ضيق عليه واحاط به **في تجاويف**
اطراف العروق الصغار المجاورة للاعضاء الاصلية اي المتشابهة
الاجزاء **الساقية لها** اي لتلك الاعضاء وانما ضيق عليها وحبست في
تلك التجاويف ومنعت من البروز من تلك التجاويف الى سطوح
الاعضاء المتشابهة لانها لم يبتدئ بعد في الهضم الرابع ولم تشتد
اجزاؤها للتماسك فلو برزت عن هذه التجاويف بغير تدريج لمصته
جذب الاعضاء عند فقدان ما عندها من الرطوبات الاخر
لسالت الى سطوح الاعضاء وهي بعيدة الشبه بها فلا تشتبه بها
لانها انما تشتبه بها ما صار قريب الشبه بها وهو في اطراف
العروق الصغار اما اذا بقيت هذه الرطوبة محتبسة في التجاويف
استحالت بعض الاستحالة باحتباسها فيها وصارت قريبة

من

من الاعضاء فكلما نقص شيء منها مما عندها من الاقسام الاخر
جذبت من هذه القريبة الشبه بقدر الناقص وهذا الصنف
اقرب الى الاخلاط من سائر الاصناف عند الشيخ **والثانية الرطوبة**
التي هي منبثة في الاعضاء الاصلية بمنزلة الطل وذلك لان
في كل واحد من الاعضاء المتشابهة الاجزاء فرجا وتجاويف لا تتميز
في اللين منها لانطباق بعضها على بعض وتتميز في الصلبة مثل تجاويف
العظام والعروق والاعصاب والشرايين ويستحيل الغذاء في
هذه التجاويف الى رطوبة كندى الطل وانما كان الامر كذلك لان
جواهر الاعضاء كما بينه الحكماء والاطباء بعيدة في طبعها عن طبع
الدم ومن المتعذر ان يستحيل جوهر الدم اليها من غير واسطة
فلذلك صار الدم يستحيل في فرج الاعضاء المتشابهة الاجزاء في
المواضع الخالية منها الى جوهر يشبه الرذاذ وندى الطل ثم
يستحيل هذا الجوهر الى جوهر الاعضاء فان قيل تكون العضو
من الرطوبة الثانية ينافي قول الشيخ الاعضاء متولدة من اول
مزاج الاخلاط قلنا لا ينافي لما علمت من دخول الرطوبة الثانية
في الاخلاط اذا كان المراد من الخلط ما استحال اليه الغذاء
بالصورة النوعية والخفاء في شموله لها لان عدم الشمول كان
بسبب قوله اولا وقد حذفناه واليه الاشارة بقوله **وهي مستعدة**
لان تصير غذاء اذا فقد البدن الغذاء ولها فائدة اخرى واليها
الاشارة بقوله **ولان تبل الاعضاء اذا جففها سبب من حركة**

عنقه او غيرها من الجففات على ما ياتى ذكرها فى موضعه فتسلس
بها الحركات ومن هذه الرطوبة يبتدى فعل الهضم الرابع ولما جعلت
خارجة عن التجاويف لوجهين الاول انها لو كانت فى وعاء لاعاقها
عن قبول الانضمام بسرعة الذى هو محتاج اليه فى سرعة التغذيه
خوفا من افراط التحليل الثانى انها لو جعلت فى وعاء ولم يكن
مبثوثة لفقدت الاعضاء الترطيب واستولى عليها التحلل والجفاف
لحيلولة جرم الارض بينها وبين سطوح الاعضاء فلذلك جعلت
خارجه والثالثة الرطوبة القريبة العهد بالانعقاد وهى الرطوبة
الرذاذية الطليه اذا التصقت بالاعضاء وانعقدت وبالجملة استحالت
الى جواهر الاعضاء من طريق المزاج والشبه الا انها لقرب عهدها
بالانعقاد لم تصلب بعد بل هى رطبة رخوة القوام ولهذا قال
وهى غذاء استحال الى جوهر الاعضاء من طريق المزاج و
التشبيه ولم يستحل بعد من طريق القوام التام اذ لو استحال هذه
الاستحالة ايضا خرجت عن نوع الرطوبات وصارت من جواهر
الاعضاء فان قيل الذى لم يستحل الى قوام العضو فلا بد وان
يكون ارطب لزيادة مائيته فيه بالنسبة الى جوهر العضو واذا
كان كذلك فكيف يكون مستحيلا الى جوهر الاعضاء من طريق المزاج
والتشبيه لان الاستحالة الى مزاج العضو انما يكون بتحلل ما فيه
من المائية الزايدة قلنا لا نسلم ان الغذاء اذا لم يستحل الى قوام
العضو لا يكون له مزاج ذلك العضو ولا نسلم ان استحالته الى

مزاج

مزاج ذلك العضو انما يكون بالتحلل ولم لا يجوز ان يكون بالانعقاد ويعتبر
ذلك باللبن اذا جعل فيه الانفحه وايضا باللحم والشحم فان الاول
يكون من متين الدم ويعقده الحار والثانى من مائيته ودسمه
ويعقده البرد والرابعة الرطوبة المداخلة للاعضاء الاصليه
اى المتشابهه منذ ابتداء النشو وهى الرطوبة المنويه التى بها
اتصال اجزائها اى اجزاء الاعضاء الاصليه ولذلك اذا انحرت
هذه الرطوبة لفنى وجدت الاعضاء تتفتت ومبدأوها اى
مبتداء هذه الرطوبة وفى بعض النسخ ومبداوها من النطفه
ومبداء النطفه من الاخلاط واما الجواب عن الشك الذى
اورده الامام ههنا من لزوم كون قسم الشى وهو الرطوبة الثالثه
لكونها متشكلة من الرطوبة الثانيه التى استحالت عن حالة الابتداء
ولم تصر جزء عضو قسيما لها لان استحالة الثالثة الى جوهر الاعضاء
دون المستحيلة عن حالة الابتداء فسهل جدا لانه انما كان يلزم
كون قسم الثانيه وهو الثالثه قسيمها لو كانت الثالثه استحالت
الى جوهر الاعضاء بالفعل التام لان الثالثة بهذا التفسير قسيم
الثانيه للمعنى بين ان تصير جزءا بالفعل التام وبين ان لا يصير
جزءا بالفعل التام لا الثالثة بتفسير الشيخ لعدم التنافى بين ان تصير
جزءا من الاعضاء من غير ان تصير جزءا منها بالفعل التام وكان
الامام غفل او تغافل عن فايدة هذا القيد اذ لو تامل وفطن
لما اورد هذا السؤال وان اورد هذا الشك على الرطوبة الرابعة

وهو اظهر ورودًا عليها كما اورده المسيحي عليها نقلا عن الامام وان كان
غير صحيح من انه يلزم ان يكون الرطوبة الرابعة خارجة عن الرطوبة
الثانية لصيرورتها جزءا وكون الثانية لم تصر جزءا ويلزم منه كون القسم
قسيما لا يلزم وروده كما التزم المسيحي وقال الاشكال في ورود ما ذكره
الامام فان العبارة فيها خلل ظاهر والذي يمكن ان يعتذر به عن
الشيخ هو ان نقول لاشك ان الرطوبات الاربع اشتركت في انها
استحالت عن حالة الابتداء فلما شاركتها الرابعة في ذلك جعلها من
جملتها فان هذا باطل لا يرجع الى طائل بل نقول ليس كل ما دخل في
الاعضاء المتشابهة واتصل به اجزاؤها صار جزءا لها بالفعل التام
بحيث يكون مشابها لها في القوام واللون ويصدق عليه اسماء
تلك الاعضاء وحدودها والا افتقرت في اتصالها ايضا باجزاء
العضو الى رطوبة اخرى فيلزم ان لا يكون بها اتصال الاجزاء وقد
فرض كذلك هذا خلف فثبت ان الحد المذكور متناول للاقسام الاربعة
وان الاخلال في عبارة الشيخ بل في فهم المسيحي وان كان سهو فهو
عنه لا فيها   ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلالا
واما الجواب عن الشك الذي اورده القرشي ههنا وهو ان هذا
الحد غير خال من الخلل وذلك لان قوله وتغذت في الاعضاء ان اراد
به انها تغذت في جواهر الاعضاء لم يدخل في ذلك سوى القسم الرابع
والثالث منها وان اراد انها تغذت في مجاري الاعضاء كانت الفضول
داخلة فيها كالمني والمخاط وغيرهما وهو انما يحد غير الفضول منها فصعب

ولا

ولا جواب عنه الا ما ذهبنا اليه من ان مراده بقوله تغذت في الاعضاء اي
في جواهرها لانه المفهوم منه وفي الجملة اي سواء كان بالفعل او بالقوة
لانه فصل وتقدير الحد انها رطوبة مستحيلة عن حالة الابتداء نافذة
في الاعضاء الى اخره واذا كان ذلك كذلك فكما ان المراد من قولنا الحيوان
جسم نام حساس متحرك بالارادة ليس هو النمو والاحساس والتحرك
بالارادة بالفعل والا لم يكن الحد جامعا لبطلان النمو بالوقوف و
الاحساس والتحرك الارادي بالنوم بل المراد ما له استعداد النمو والحس
والتحرك الارادي كذلك ليس المراد من قولنا انها نافذة في الاعضاء
النفوذ بالفعل والا لم يكن الحد جامعا لخروج الاولى والثانية عنه
بل المراد انها رطوبة مستعدة للنفوذ في جواهر الاعضاء سواء
كان النفوذ بالفعل كما في الرطوبة الثالثة والرابعة اللتين هما في
جواهر الاعضاء او بالقوة كما في الرطوبة الاولى والثانية اللتين هما
في مجاري الاعضاء ولا يدخل الفضول وان كان في المجاري اذ
ليس لها قوة النفوذ في جواهر الاعضاء ولا استعداده هكذا يجب
ان يتصور هذا المقام فان السؤال متين والجواب امتن منه وهما
ظاهران وقد ذكر الشيخ ابو القسم بن ابي صادق تقسيما اخر
للرطوبات وقال انها تنقسم الى الاصلية والفرعية والاصلية
تنقسم قسمين احدها التي تنشئ منها ذات البدن وهي الرطوبة
الاسطقسية التي استفادتها الاعضاء عند بنية البدن من عنصري
الماء والهواء وتوحد جوهرها مركبا منهما ومن اغيارهما من

الاسطقسات الاخر وبها يكون اتصال اجزاء الاعضاء بعض وهي
الرطوبة الرابعة وثانيها التي منها تغتذي الاعضاء اما جملتها وتنقسم الى
البعيدة وهي الاخلاط والى القريبة وهي الرطوبة الغذائية التي التصقت
بالاعضاء وهي بعد رخصة والى المتوسطة وهي الرطوبة الرذاذية
واما بعضها نحو الرطوبة الزجاجية التي تغذو الرطوبة الجليدية في
العين والمخ الذي يغذو العظام والفرعية تنقسم قسمين احديهما
التي ينتفع بها البدن اما في حسن بقاء الشخص كالرطوبات
التي تولدها الغدد في البدن وهي الرطوبات التي توجد في المفاصل
لتسلس بها الحركات والرطوبات الغروية وهي التي توجد في
بعض التجاويف والرطوبة البيضية في العين واما في بقاء النوع
كالرطوبة التي هي المني وهو البذر لتكون البدن الانساني واما
لبقاء النوع والشخص معًا كاللبن وثانيهما التي لا ينتفع بها البدن
وهي الرطوبات الفضلية كالبول والبراز والعرق والوسخ والمخاط
وغيرها على انه قد ينتفع بالبول والعرق في الولادة وليس هذا موضع
شرحه قال المسيحي وقد يبقى في البدن رطوبات مثل المني والبول
والمخاط وغير ذلك لم يذكرها الشيخ فلنذكرها نحن على طريق الحصر
فنقول ان رطوبات البدن اما اصلية او فرعية والاصلية اما ان
يكون بها تماسك الاعضاء او منها اغتذاؤها والاولى هي التي الى
الرطوبة الرابعة التي بها تماسك الاعضاء منوية والثانية اما ان
تغتذي الاعضاء منها اغتذاء اوليا او غير ذلك والاولى هي الرطوبات

على

على اختلاف مراتبها والثانية الدم على مذهبنا لما سنبين ان الغاذي
بالحقيقة هو الدم وباقي الاخلاط على مذهب الغير والفرعية اما ان
ينتفع او لا ينتفع بها والمنتفع بها اما ان يكون ذلك دليا او غير دائم (بهام)
والمنتفع بها دائما اما ان يكون ذلك منها بحسب الشخص او بحسب
النوع والتي بحسب الشخص اما الشخص التي هي فيه كالاخلاط
الثلثة على مذهبنا وعلى مذهبهم الرطوبة اللعابية المتولدة عند
اصل اللسان او لشخص اخر كاللبن فانه وان لم يحتج اليه
الشخص الذي هو فيه لكنه محتاج اليه لاجل شخص اخر
وهو الجنين واما التي بحسب النوع فكالمني فانه فضلة بحسب (تغذيه ح)
الشخص الذي هو فيه ومنتفع به في بقاء النوع واما التي
لا ينتفع بها دايما فكالبول والبراز لانه قد ينتفع بهما في اخراج
الجنين من جوف امه على ما نذكره في شرح الرحم واما
التي لا ينتفع بها فالاخلاط الغير الطبيعية وفضلات الدماغ
كالرمص فهذه انواع رطوبات البدن ولا يخفى ان هذا التقسيم
هو تقسيم ابن ابي صادق الا انه غير وزاد ونقص وفيه نظر
المبحث الرابع في بيان ان الاخلاط اربعة الدم وهو
والبلغم والصفراء والسوداء قال رحمه الله ونقول ان
الرطوبات الخلطية المحمودة والفضلية تنحصر في اربعة اجناس
جنس الدم وفي بعض النسخ واحد الاجناس التي ذكرناها جنس
الدم وهو افضلها وجنس البلغم وجنس الصفراء وجنس السوداء

الدليل على ان الاخلاط اربعة من وجوه احدها الاستقراء وهو ان
اي انسان فصدناه سواء كان صحيحا او مريضا فانا نجد دمه
مخالطا لشيء كالرغوة هو الصفراء وشيء كالرسوب هو السوداء
وشيء كبياض البيض هو البلغم وما عدا هذه الثلثة فهو الدم و
ثانيها انه لو كان الخلط الطبيعي هو الدم فقط لوجب ان لا ينجذب
الا الى اللحم والاعضاء اللحمية لان كل عضو انما يجذب لغذائه
ما يشاكله في طبيعته والدم وحده لا يشاكل طبيعته الا اللحم
والاعضاء اللحمية فكان يجب ان لا ينجذب الا اليها واما الدم
المخالط للاخلاط الثلثة الاخر فانه يشاكل مزاج كل عضو بقدر
ما يخالطه من كل واحد من تلك الثلثة فيمكن انجذابه الى الاعضاء
كلها وثالثها لو لم يكن الدم مخالطا لهذه الثلثة لوجب ان لا يصعد
من الكبد والخروج منها لان نفوذ الاخلاط انما هو بدفع العضو
الخارج منه وجذب العضو المغتذي له فاذا لم يكن الدم مخالطا
لهذه الثلثة كان متشابه الاجزاء فلم يكن جذب كل واحد من
الاعضاء لجزء منه اولى من جذبه لآخر وحينئذ اما ان يكون
كل واحد من الاعضاء يجذب الجميع وهو محال او البعض والبعض
اولى بذلك من آخر او لا يجذب واحد منهما شيئا منه البتة و
حينئذ يبقى في الكبد هكذا اورده القرشي وفيه نظر لانه انما كان
يبقى في الكبد لو لم تدفعه دافعتها او لم يندفع بنفسه لسيلانه
كالماء الذي يخرج من الحوض المملو ماء فاعرفه فان قيل
لم

لم لا يرجح الانجذاب بسبب القرب بان يكون كل عضو يجذب ما يقرب منه
منه قلنا لو كان كذلك لكان لا ينجذب الى كل عضو الا ما قرب منه
وان كان ذلك القريب رديا وليس كذلك فانه قد ينجذب الخلط
البعيد ويبقى القريب وذلك اذا كان القريب رديا والبعيد
محمودا ورابعها ان المنطبخ يتنوع الى القاصر والى المفرط
والى المعتدل فالقاصر هو البلغم والسوداء على ما سنبينه و
المفرط هو الصفراء والمعتدل هو الدم وبعبارة اخرى المنطبخ
لا يخلو اما ان يكون معتدلا او غير معتدل فان كان الاول فهو
الدم وان كان الثاني فاما ان يكون قاصرا او مفرطا والاول
هو البلغم والثاني الصفراء وخامسها وهو مبني على القول
بتغذية الاخلاط هو ان الغذاء شبيه بالمغتذي والمغتذي
مختلف القوام لانا نرى في البدن عضوا باردا يابسا كالعظم
وباردا رطبا كالدماغ وحارا رطبا كالكبد وحارا يابسا كالقلب
فيجب ان يكون الغذاء كذلك بعضه بارد يابس وبعضه بارد
رطب وبعضه حار رطب وبعضه حار يابس ليغذي كلا بما
يناسبه اذ من المعلوم ان العظم لما كان باردا يابسا فهو انما
يغتذي بشيء بارد يابس هو السوداء وكذا القول في باقي الاخلاط
ولا يخفى ان هذه الوجوه اقناعية وقال ابن ابي صادق انما
صارت الاخلاط اربعة لانها تكون من الاغذية التي هي
مركبة من الاسطقسات الاربع بحسب ما يغلب على بعض

هذه الاغذية قوة واحدة واحد منها يوجد خلط خلط ثم قال فالواجب
ان يكون اربعة لان الاركان اربعة قال المسيحي وهذا الكلام فيه نظر
وهو ان نقول اذا حوفق على هذا الحصر لزمه ان يكون الاخلاط
اكثر من اربعة لان غلبة العناصر تارة تكون في كيفية واحدة وتارة
تكون في كيفيتين وعلى هذا يجب ان يكون الاخلاط تسعة ثمانية بحسب
غلبة العناصر والدم بحسب غلبة الاعتدال وفي هذا النظر نظر لانه ظهر
الا بالنظر فلئن سلمنا ان قوله والدم بحسب غلبة الاعتدال غير مستقيم
اما اولا فلزيادة لفظة الغلبة واما ثانيا فلان الدم انما يحصل من غلبة
الحرارة والرطوبة لا من الاعتدال والحاصل من الاعتدال يكون خلطا
اخر غير الدم فلو قال يلزم ان يكون تسعة اربعة بحسب غلبة كيفية
واربعة بحسب كيفيتين وواحد بحسب الاعتدال لاستقام ولما
كان الدم افضل الاخلاط لانه هو العمدة في الغذاء على ما قال المسيح
في حيوان الشفاء ان الغاذي بالحقيقة الدم وباقي الاخلاط كالابازير
المصلحة ولان مزاجه مناسب للحيوة وطعمه الذ الطعوم وهو
الحلاوة وقوامه اعدل الاقوام وهو المعتدل ومزاجه اعدل
الامزجة وانسبها للبدن الحيواني وهو الحرارة والرطوبة وبعد
الدم في الفضيلة البلغم لانه دم بالقوة ثم الصفراء لانها انما خالفت
الدم الذي هو افضل باليبوسة فقط ولم يخالف بالحرارة واما
السوداء فانها مخالفة له بكلا الكيفيتين المبحث الخامس
في الدم واقسامه واحكامه قال رحمه الله والدم حار
الطبع

الطبع رطبه ذهب بعضهم الى انه بارد واستدل عليه بكثرة الدم
في ابدان النساء قال ولذلك يحضن ومزاج الانوثة بارد فيكون
الدم باردا وهو خطاء فان هذه الكثرة ليست لان الدم يتولد في ابدانهن
اكثر بل لان الدم يتحلل من ابدانهن اقل لبرد المزاج الموجب لتكثيف
المسام وحبس الدم ومنعه من التحلل ويعين على ذلك قلة حركاتهن
ولذلك صارت المتحركة منهن حركة قوية او كثيرة يقل طمثها واما
انه حار فيدل عليه وجوه الاول انه اذا غلب الدم على البدن غلبت عليه
الحرارة والرطوبة ولذا على انه حار رطب شفاؤها بالبارد
اليابس الثاني ان تولده يكون من الاغذية الحارة الرطبة كاللحوم
والخمور الثالث ان قوة الدم وغلبته تكون في الاوقات الحارة
الرطبة كالربيع وفي الاسنان الحارة الرطبة ولهذا يكثر في سن
النمو لانه سن الحرارة والرطوبة الرابع ان الحار الغريزي هو
الاصل في وجود الحيوة وهو الالة للقوى في تصرفاتها والرطوبة
الغريزية مركب للحار الغريزي فكلما كانت الحرارة اكثر والرطوبة
اوفر كان الحيوان اطول بقاء فوجب ان يكون الدم الذي هو
مادتهما حارا رطبا الخامس انا اذا قلنا الخلط مثلا انه حار
او بارد فانا نعني بذلك ان العضو الذي يغلب عليه ذلك الخلط
هو كذلك وكذلك ما جاوره من الاعضاء ولا شك ان العضو المغتذي
بالدم كالكبد واللحم حار رطب فيكون الدم حارا رطبا السادس
ان تولده يتم باعتدال من النضج والفاعل للنضج المعتدل الحرارة

والرطوبه فهو حار رطب اما الحرارة واليبوسه فانها موجبة للحدة
والاحتراق لان شان الحرارة مع اليبوسه ذلك والبرودة والرطوبه
موجبه للفجاجة والبرودة واليبوسة لبيرلهما فعل في الهضم على
ما ستعرفه عند الكلام في القوى السابع ان الدم قبل ان يتغير
الى الجمود ويصيبه الهوا البارد اذا لمس وجد حارا رطبا واذا
عرفت انه حار رطب فاعلم ان حرارته رطوبته يجب ان يكون
اكثر من حرارته لان جل المقصود منه هو التغذيه وهي بالرطوبه
لا بالحراره غير ان هذا الامر خاص بالكبدي منه دون القلبي
لان الغرض من القلبي امر آخر واعلم ان نسبته من الاخلاط
نسبة الهوا من الاركان والهوا حار رطب ورطوبته اكثر
من حرارته فكذلك الدم الا ان حرارة الدم ورطوبته بحسب
الاغلب لكونه مركبا وليست حرارة الهوا ورطوبته كذلك
لكونه بسيطا وهو صنفان طبيعي وغير طبيعي احمر اللون وذلك والطبيعي
لان لون الكبد احمر وهي المولدة للدم بان تحيله الى مشابهتها لتغتذي
منه فاذا احمر لونه بعد بياضه الكيلوسي دل ذلك على تمام الاستحالة
الى مشابهتها ولان الاحمر يدل على اعتدال الحرارة لدلالة الاصفر
على اشتداد الحرارة والاسود على غلظ الجوهر واستيلاء البروده
والابيض على الفجاجه واعلم ان الدم الذي في القلب والشرايين
ناصع الحمرة والذي في الكبد والاوردة قاني الحمرة فان حمرة
الاول الى الشقرة وحمرة الثاني الى الكمودة وهذه احدى الصفات
الاربع

الاربع التي للدم الطبيعي اي المتولد في الكبد اذ الطبيعي من كل خلط هو
ما تولد فيها وما لا يتولد فيها لا يسمى طبيعيا عند الاطباء وثانيها لا نتن له
لان النتن يكون للعفونة الداله على استيلاء الحرارة الغريبه وعدم
الرايحة لاستيلاء البروده ولما كان كلا الامرين يقل الرايحة له بل
قال لا نتن له وفي معنى النتن حموضة الرايحة وغيرها وانما ذكر
الشيخ النتن على سبيل المثال وثالثها حلو واعلم ان الحلو يطلق
على ما له طعم كالسكر وعلى ما ليس كذلك كالماء العذب والمراد به هاهنا
هو الاول وذلك لانه لما كان هو العمدة في غذاء الاعضاء جعل
طعمه حلوا لتكون جذبها له اسرع واكثر للمناسبة لان الاعضاء
حلوة الطعم على ما نصوا عليه قال ابن مطران في بستان الاطبا
اشارة اعلم ان الاعضاء انما تغتذي من الاخلاط اجمع بالحلاوه
فيه اغلب كثيرا فاما ما خرجت فيه طعوم اخر خروجا بينا فلا
تغتذي بها الاعضاء وذلك ان الاعضاء كلها حلوة الطعم وانما تغتذي
بما يشابهها فاما الاعضاء التي تغتذي بالمرار الاصفر وتجذبه و
تحيله اليها انما هو رقيق الدم وغليانه فطعمه حلو يضرب الى
مرارة ما كما يضرب الى مرارة ما ما غلي من العسل غليانا مجاوزا
للحد والاعضاء التي تغتذي بالمرة السوداوية انما تجذب
غليظ الدم وطعمه حلو يضرب فيه عفوصة كما يضرب في البسر
والبلح الذي قارب ان يصير بسرا فاما ما غلبت فيه المرارة حتى
صدف طعمها فضله ينفض عن البدن لا يجوز ان يكون منها فيه

جوهرا ولا مخلفه عليه متحللا وكذلك السوداء فافهمه جدًا ليس المراد
منه ان طعمه حلو كحلاوة العسل ونحوه بل المراد انه حلو بالنسبة الى
باقي الاخلاط ولا شك ان ذلك فيه جدا ورابعها ان يكون معتدل
القوام اي بين الرقة التي بين الصفراء والغلظ الذي للسوداء ليكون صالحا
لتغذية كل واحد من الاعضاء وذلك لانه لما كان غذاء لسائر الاعضاء
اللطيفة وغير الغليظة ومولدا للارواح جعل قوامه معتدلا ليصلح
لجميع ذلك فانه لو جعل قوامه رقيقا لصلح لتوليد الارواح غير ان
تغذيته للعظام يكون بعسر ولو كان بالعكس كان بالعكس فلذلك
جعل قوامه معتدلا وقول السامري وغيره حتى ابن ابي صادق
ان ههنا صفة خامسة وهي ان يكون فيه من الاخلاط الثلاثة بمقدار
ما ينتفع به في التغذية ليس بشيء لان هذه صفة خارجة عن ماهية
الدم الطبيعي وكلامنا في الصفات التي له في ذاته من حيث هو دم
طبيعي والشيخ لم يذكر اعتدال القوام لا للعلم به على ما ذكره القرشي
فان العلم بكون الدم احمر اظهر من كونه معتدل القوام ومع ذلك ذكره
بل لما يعلم من قوله في الفصل الثاني من اسباب الدم الفاعلي والمادي
والصوري فان الحرارة المعتدلة والغذاء المعتدل والنضج الفاضل
تقتضي اعتدال القوام ولانه لم يذكر بعد هذا ما يعلم منه انه حلو غير
منتن ذكرها ههنا دون اعتدال القوام ومنافع الدم الطبيعي خمس
على ما ذكرها ابو سهل المسيحي في المائة احدها ان تغذو البدن
اي تخلف عليه عوض ما نقص منه اما بمقدار النقصان وهو في

سن

سن الوقوف او بالزيادة عليه كما في سن النمو او بالنقصان عليه كما في
سن الانحطاط وثانيها ان تسخن البدن ظاهره فتدفع نكاية البرد الخارجي
ولذلك فان من سمنه اللحمي اكثر كان انفعاله عن البرد اقل وباطنه فتعين
القوى الطبيعية والنفسانية والحيوانية على افعالها وثالثها ان الروح
التي هي مركب القوة الحيوانية انما تتولد من لطيفه ولذلك متى افرط استفراغه
عرض الغشي وسقط النبض ورابعها ان تعطي البشرة جمالا وحسن لون
وخامسها ان ملايمته للطبيعة اشد من ملايمة سائر الاخلاط ولذلك تضن
به الطبيعة ولا تستفرغه الدواء الا بعد سائر الاخلاط واذا كان الطبيعي
من الدم هو ما اجتمعت فيه هذه الصفات الاربع فغير الطبيعي منه
هو ما ليس كذلك سواء انتفى جميعها او لا لكن ما انتفى عنه كل واحد منها
فهو غير طبيعي مطلقا وما انتفى عنه بعضها فهو غير طبيعي في تلك الصفة
والدم الغليظ اغذى وصاحبه اجلد واقوى لكنه اشد بلادة والدم
الرقيق صاحبه اذكى وافهم واعقل واضعف بدنا ودم المشايخ
اغلظ واشد سوادا وكذلك دم الاعضاء السافلة ودم النساء اميل
الى الباطن ولذلك الوانهن اقل رونقا وحمرة مع وفور دمهن وسبب
ذلك البرودة وقلة الحركة ودم الرجال اميل الى الظاهر ولذلك بشرتهم
اشد حمرة وقد يرق الدم في بعض الناس ويكثر حتى يخرج بالعرق
وقد يغلظ حتى يصير كالعلق كما يكون لاصحاب الجذام قال المعلم
الاول كل دم فانه يجمد الا دم الايل والارنب ودم الثور يجمد سريعا
ودم الحيوان العظيم غليظ وكل حيوان ذي دم قليل دماغه رطب

وحجاب وكبد وكل حيوان دموي بل كل حيوان فله الحواس الخمس الا
المضرود منها كالخلد فان عينيه في غطاء من جلدة وله حدقة وسواد
وبياض ولعله يرى الظلال ويعجز عن روية الاشكال وكل حيوان دموي
متنفس فله نوم ويقظة والغير الطبيعي قسمان قال ابن ابي صادق
الدم منه الجيد المحمود ومنه القاصر عن الجودة فالجيد المحمود هو ما
يكون في لونه احمر قانيا وفي قوامه معتدلا وفي طعمه حلوا وفي رائحته
غير منتن اصلا وفيه من الاخلاط الثلثة الاخر بمقدار ما ينتفع به في
التغذية والقاصر عن الجودة تختلف لونه الى البياض او الحمرة الناصعة
او السواد وقوامه الى الغلظ والعكر او الرقة وطعمه الى المرارة او
الملوحة ورائحته الى النتن الكثير او القليل وهذا الانقسام للدم انقساما
تصير به ذا اصناف بحيث يقال دم طبيعي ودم غير طبيعي لان طبيعي
والطبيعي من كل خلط غير منقسم وليست مخالطة به مما يوجب له تنوعا
في نفسه الثرور ان يقال دم نقي ودم ردي وليس بين الدم العلق والكبد
خلاف ما دام دما الا في كمال النضج على ما ستقوله في باب القوى فاذا
قبل هضم العلق وصار ارق قواما واسخن واشد نصوعا في اللون
فقد اخذ في الاستحالة الى البخارية وسلك طريق الخروج عن حد الدم
الى طبيعة الروح فاما من ظن ان اختلاف الامزجة يوجب تنوع
الدم الطبيعي وذلك ان دم صاحب المزاج الحار يخالف دم صاحب
المزاج البارد فليعلم ان كل صنف من انواع الاخلاط الاخر يلزمه ان
يتنوع هذا التنوع ايضا فتكون المرة الحمراء اصنافا كثيرة بحسب

الامزجة توجب تنوع الدم الطبيعي وذلك ان دم صاحب المزاج الحار يخالف التي هي
دم صاحب المزاج البارد فليعلم ان كل صنف من انواع الاخلاط يلزمه ان
يتنوع هذا التنوع ايضا فتكون المرة الحمراء اصنافا كثيرة بحسب الامزجة
المختلفة فان هذه المرة حالها في الحار المزاج خلاف حالها في البارد
المزاج وفي هذا الكلام نظر من وجوه اما اولا فلانه على انه ما عرف
معنى الصنف ولا معنى النوع لانه لو عرف ان المسمات غير الفصول
جاعلة للاصناف لما انكر صيرورة الدم بما ذكره من الانقسام الى صنف
طبيعي وغير طبيعي ولو عرف معنى النوع لما استعمله مقام الصنف
على ما يظهر من كلامه واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الدم طبيعي ان اراد
كله وان اراد بعضه فلا يفيد واما ثالثا فلانا وان سلمنا ان كل طبيعي
غير منقسم لكن الدم كله ليس بطبيعي واما رابعا فلان مخالطة الاخلاط
مما يوجب تنوعه في نفسه فان الطبيعي من كل خلط تتنوع بما يخالط
من الاخلاط واذا كان هذا في الطبيعي من كل خلط فلم لا يكون في الدم
واذ قد صرح بهذا في جميع مصنفاته فلم لا يوافقنا في الدم واما خامسا
فلان اي امر يوجب التصنيف اكثر من هذه فالنقي هو الدم الطبيعي
والردي هو الغير الطبيعي واما سادسا فلان لاختلاف الامزجة مما يوجب
تصنيف الاخلاط الاخر والدم فان الصفراء في المحرورين حمراء ناصعة
وفي المبرودين صفراء لكنهم لم يعتبروا التصنيف بهذا النوع من القسمة لوجهين
احدهما ان اختلاف الدم وغيره من طبيعي الاخلاط في ذلك لا يوجب تنوعه
في نفسه بل في امر عرضي ولما كان حاله كذلك تركوه ولم يعتبروه لخلاف

الكاين للامر الآخر فان حكم الحقيقة سعد لاجل المخالطه والمركب الثاني
ان الامزجة الشخصيه غير متناهيه فاذا قسم الخلط بحسب ذلك انقسم
اقساما غير متناهيه فيكون غير معلوم لكونه غير مضبوط فان الذهن
لا يقوى على استحضار ما لا نهاية له فلذلك ترك هذه القسمه واعلم
ان هذه الانظار انما ترد على ظاهر قوله والا لو اول كلامه بان مراده
من الاصناف الانواع ومن الطبيعي من كل خلط غير منقسم اي
الى الانواع لان مراده من الطبيعي ما يتولد في الكبد لوجود ما ينته في
الغذاء وهو نوع حقيقي انما ينقسم الى الاصناف لا الى الانواع اندفعت
عنه لكن يكون التاويلات تحملات الخلو عن تعسفات اذ لا دلالة في
اللفظ على المراد ولا قرينة على ما لا يخفى سردنا الانظار واشرنا الى ما فيها
فليتامل وليرجح ما يترجح فان الامر فيه سهل ثم ان الدم ينقسم الى
صنفين طبيعي وغير طبيعي وهو قسمان وانما كان كذلك لان الدم الغير
الطبيعي انما خرج عن كونه طبيعيا لامر مفسد اياه فهذا المفسد اما ان
يكون مزاجيا او ماديا والاول اما ان يكون بان يبرد اكثر من واجبه او يسخن
والثاني اما ان يكون ورد عليه من خارج او تولد فيه نفسه والوارد عليه
من خارج اربعة اقسام البلغم والصفراء والسوداء والمائيه والمتولد فيه
نفسه صفراء او سوداء لا استحالة استحالة الدم في نفسه الى البلغم او المائيه
اما الاول فلما حكم الاطباء به من امتناع صيرورة الدم بلغما واما الثاني فلان
صيرورته مائيا انما يكون بمخالطته للمائيه لا بان يصير مائيا في نفسه لما
حكموا به ايضا ومنه يظهر فساد قول الامام والخونجي من ان المتولد فيه

نفسه

نفسه بلغم والصفراء والسوداء والمائيه فالمفسد لمزاج الدم الطبيعي
ثمانية اقسام الحرارة والبرودة والوارد عليه من خارج وهو اربعة
والمتولد فيه نفسه وهو اثنان وهي وان كانت ثمانية لكنها باعتبار
المزاج والمادة قسمان فمنه ما تغير عن المزاج الصالح لا لشيء يخالطه و
لكن بان ساء مزاجه في نفسه فبرد مثلا او سخن هذا هو القسم الاول
وهو الذي خروجه عن الطبيعي بسبب تغير المزاج وانما اقتصر على
البرد والسخونة لانحصار تغير مزاج الدم في غير مخالطة مفسد
فيهما لاستحالة تغيره في الرطوبة واليبوسة بلا مخالطة مفسد او
متابعة تغيره في الحرارة والبرودة ومنه ما انما تغير بان حصل خلط
اي مخالط لقوله اولا لا لشيء خالطه ليتناول المائيه لانها ليست من
الاخلاط ردي فيه وذلك قسمان فانه اما ان يكون الخلط اي الشيء
المخالط ورد عليه من خارج فنفذ فيه فافسده واما ان يكون الخلط
اي الشيء المخالط تولد فيه نفسه مثلا بان يكون عفن بعضه شيء وفي
بعض النسخ شيئا والاول اولى لان المراد ان يعفن بعض الدم ويخلط
بالباقي لا ان يعفن الدم عفنا على ما يشعر به الثاني وفي بعض النسخ
شيء وقيل في الحواشي العراقية معنى قول الشيخ عفن شيء اي عفن
عفنا يسيرا وفيه نظر لان العفن اليسير لا يبلغ الى ان يحيل لطيف المتعفن
صفراء وكثيفه سوداء بل المراد من قوله عفن شيء اي عفن بعضه فالشيء
هو المتعفن لا العفن وان قيل العفن لا يبلغ الى ان يحيل لطيفه صفراء
فرق ح وكثيفه سوداء لان الشيخ بين التسخين والتعفن والاحراق وجعل الممتزج

بين اللطيف والكثيف الا احراق دون التعفين قلنا كما ان التسخين
مبداء التعفين ويؤول اليه كذلك التعفين يؤدى الى الاحراق لما سنبين و
الاحراق الى العفن فاستحال لطيفه اى لطيف ذلك البعض المتعفن
لا لطيف الدم والا اذا استحال لطيفه صفراء وكثيفه سوداء لم يبق
دم واذا لم يبق الدم لا يصح قوله وبقيا او احدهما فيه اى في الدم واذا عرفت
ذلك فاعلم ان العفن هو احالة الحرارة الغريبة للجسم ذى الرطوبة الى غير
الهيئة المطلوبة منه من غير فعل اياه الى نوع اخر والاحتراق هو ان تميز
الحرارة الغريبة بين رطوبة الجسم الذى عملت فيه وبين ارضيته لكن العفونة
اذا كانت في جسم رطب وخصوصا في حار فان استعداده لها اتم
فكان فعلها فيه اشد ففى غالب الاحوال يعقب فيه الاحتراق فمعنى
قوله استحال هو ان الدم اذا عفن اعقبه عفنه استحالة لطيفه صفراء
وكثيفه سوداء وذلك هو الاحتراق باعتبار تميز ارضية الدم عن رطوبته بالحرارة
الغريبة والكون والفساد باعتبار خلع صورة الدم ولبس صورة الصفراء
والسوداء لا انه اذا عفن صار صفراء وسوداء على ما ذهب اليه جالينوس
ولهذا رد عليه في الكتاب الرابع لان مذهب الشيخ انه يعفن وهو دم
لكن لا يميز اللطيف عن الكثيف حتى يصير الاول صفراء والثانى سوداء
فاعرفه وهذا القسم يعنى ما يكون خروجه عن الطبيعى لشىء يخالطه
بقسميه اى مع كل واحد من قسميه القسم الذى يكون المخالط له متولدا
فيه والقسم الذى يكون المخالط له وارد من خارج يختلف بحسب ما
يخالطه واصنافه اى وبحسب اصناف ما يخالطه من اصناف البلغم

وقول

وقول الخونجى وقد ارتضاه السامرى وهو انه من هذا يعلم انه لم يرد بقوله وهذا
القسم بقسميه كل واحد منهما لان المخالط في القسم الذى يتولد فيه نفسه
لا يكون البلغم ولا المائية بل المجموع من حيث هو مجموع لان المخالط في
القسم الذى يرد عليه من خارج يجوز ان يكون بلغما وما سواه فالمجموع
من حيث هو مجموع يوجد الخلاف فيه بحسب مخالطة احد هذه
الاشياء الاربعة اصناف البلغم واصناف السوداء واصناف الصفراء
والمائية فيه نظر لان معنى الكلام ان هذا القسم مع كل واحد من قسميه
بحسب ما يخالطه وبحسب اصناف ما يخالطه وهو كلام صحيح لا
يتوجه عليه شىء الا ان يحمل اصناف ما يخالطه على جميعها بناء على
ان الجمع المضاف مستغرق فانه حينئذ يتوجه عليه ان المخالط في
القسم الذى يتولد فيه نفسه لا يكون البلغم ولا المائية وحينئذ يحتاج
الى الجواب لا الى ما ذكره فان بقوله المجموع من حيث هو المجموع يوجد
الاختلاف فيه بحسب ما ذكره الشيخ غير مستقيم لا مقتضيه ان
يكون القسمان مع الهيئة الاجتماعية الذى هو المجموع يختلف وهو
هذر واذا كان توجه الاشكال بناء على حمل الاصناف على الجميع وهو
ليس بلازم لانه مختلف فيه بين الاصوليين فعلى هذا لا اشكال في قول الشيخ
ولا فائدة فيما تكلفه الخونجى في الاختلاف اما ان يكون في القوام او في
اللون او في الرائحة او في الطعم اما في القوام فيصير تارة غليظا اى غليظا
كالدردى وذلك لمخالطة السوداء وبعض اقسام البلغم وتارة رقيقا وذلك
لمخالطة بعضها الاخر او الصفراء او المائية واما في اللون فالى الاشارة

بقوله وتارة اسود شديد السواد وذلك بسبب مخالطة السوداء له وتارة ابيض
وذلك لمخالطة البلغم وتارة اصفر لمخالطة الصفراء واخرى قليل الحمرة لمخالطة
المائية وكان الشيخ لم يذكرها لندرتها واما في الرائحة فاليه الاشارة بقوله
وكذلك يتغير في رائحته اما بان تقل الرائحة او تعدم بسبب المائية او البلغم
واما بان تميل الى الحدة والنتن بسبب الصفراء والى الحموضة بسبب السوداء
والمائية تقلل تغير الرائحة كما فصل غيره لانه يعلم من قوله الا ان الاكثر
تكون الى النتن ونحوه كما تعلم واما في الطعم فاليه الاشارة بقوله او في طعمه
فيصير مرا اي لمخالطة الصفراء ومالحا اي لمخالطة البلغم المالح وقيل يصير
مرا لكثرة مخالطة الصفراء ومالحا لمخالطتها باعتدال والى الحموضة
اي بسبب مخالطة السوداء والبلغم الحامض هذا خلاصة بحسب اختلاف
المخالط واما حاله بحسب اختلاف اصناف المخالط فهو مثل انه اذا
كان المخالط صفراء فانه يختلف ذلك الدم بحسب اختلاف اصناف الصفراء
مثلا اذا كان كراثيا او زنجاريا تغير اللون الى صفرة مع خضرة وان كان
محيا او مرة صفراء تغير اللون الى صفرة وان كان حوافيا تغير لونه الى
الكمودة وكذلك القوام فانه ان كان محيا تغير قوامه الى الغلظ وان كان
مرة صفراء فالى الرقة ومن ذلك يعلم اختلافه بحسب اختلاف اصناف
سائر ما خالطه او يكون تغير الدم الى الصفات التي توجد في ذلك الصنف
الذي خالطه المبحث السادس في البلغم واقسامه واحكامه
قال رحمه الله اما البلغم فمنه طبيعي ايضا اي كالدم وهو الذي
يتولد في الكبد مع الدم ليصير دما دفعة في الغذاء للمسافر والاسير لابد منه فانه

مما

مما يحتاج اليه في بقاء البدن وله اوصاف عامة وخاصة اما العامة فثلثة
احدها بياض اللون لما سيتبين ان شاء الله ان البرودة تحدث في الجسم الرطب
بياضا الثاني غلظ القوام بالقياس الى الدم الثالث عدم الرائحة للبرودة
فان البرد من شانه ذلك واما الخاصة فاثنان احدهما حلاوة يسيرة في
الطعم بوساطة النضج وفعل الحرارة الغريزية وثانيهما صلاحيته لان يصير
في وقت ما دما والمراد بهذه الصلاحية الاستعداد لا مطلق القبول
لان القيح الموجود في البدن ايضا صالح لذلك اي قابل له لا مستعد
على ما قاله المسيحي فانه غير وارد لان الكلام في قابلية البلغم لا قابلية
الشيء مطلقا بل لان غير الطبيعي كالحامض قابل له لا مستعد ومنه غير
طبيعي وفي بعض النسخ هو الحلو الذي وهذه اولى واصح من الاولى بوجهين
احدهما لخروج التفه عن حد البلغم الطبيعي صريحا بلفظ الحلو والا فهو خرج
ضمنا لانه لا يصدق عليه عند الشيخ وجالينوس انه الذي يصلح في وقت ما
دما لان المراد بالصلاحية الاستعداد لا مطلق القبول لان البلغم التفه
القيح قابل له ايضا لكنه غير مستعد له فكما خرج الحامض عن حد البلغم
الطبيعي لكونه غير مستعد كذلك يخرج التفه لذلك لاشتراكهما في عدم
الاستعداد وان اختلفا في القبول لان التفه اقبل لذلك من الحامض
وان صدق عليه عند صاحب الكامل وابي سهل المسيحي وانما كان
الطبيعي ذلك لان البلغم هو الخلط القاصر النضج عن الدم واليه اشار
بقوله لانه دم غير تام النضج فكل ما كان من هذا اقل قصورا عن ذلك
يكون لا محالة اكثر نضجا واولى بان يكون طبيعيا وثانيهما انه يوافق قوله وهو

(والطبيعي هو الذي)

(لان يصير)

ضرب من الحلو من البلغم وفي بعض النسخ **من البلغم الحلو** وهما متقاربتان
لكن الثانية انسب لقوله وقد يكون من البلغم الحلو الى آخره وقول
جالينوس ايضا على ما قال في الجوامع وهو ان البلغم الطبيعي طعمه
حلو والطبيعة تخلقه لينهضم وينضج فيها ويصير غذاء للاعضاء وذلك
لان البلغم انما هو غذاء انهضم نصف انهضامه ولذلك لم تجعل له في
الطبع عضو مفرد تخلصه وتجمعه الله كما جعل لسائر الفضول الاخر
اذ كان شانه والذي يمكن فيه اذا طالت مدته ونضج وانهضم صار غذاء
للاعضاء واما البلغم الخارج عن الطبيعة فمنه حامض ومنه مالح ومنه
زجاجي والبلغم الحامض اشد انواع البلغم بردا والبلغم المالح فيه بعض الحرارة
لموضع العفونة واما البلغم الزجاجي فمنه حامض ومنه مسيخ الطعم وقد جعل
لفضل البلغم مواضع يستفرغ منها فالذي يجتمع منه في الدماغ ثم جرى على الحنك يستفرغ م
من المنخرين والذي يجتمع في المعدة والامعاء يستفرغ من الثفل لان المرة
الصفراء التي تنحدر الى الامعاء تجلوه وتغسله هذا لفظه بعينه وانما نقلته
ليعلم ان الشيخ نقل كلام جالينوس على الوجه الذي ذكره لانه لم يحك كلامه على
ذلك الوجه على ما شنع الامام عليه وليعلم ان التفه عند جالينوس غير طبيعي
لكونه قسما من الزجاجي وانما كان البلغم الطبيعي حلوا لان الطبيعي من البلغم لما
كان هو المستعد لان يصير دما وانما يكون كذلك اذا قارب الاستحالة الى
الدموية والدم حلو جدا فوجب ان يكون هذا حلوا لاجل ان مقاربة الاستحالة
الى الدموية انما يكون لمناسبة بينهما وهذه تكون في الطعم والقوام والمزاج و
اللون ايضا فلهذا يكون قريبا من الدم في الاربعة فلهذا يكون ذا حلاوة يسيرة

وغير

وغير ذلك من البلغ ولان الحلاوة انما تحدث من حرارة غريزية وهوائية
تؤثر في التفه تأثيرا باعتدال وهذا المعنى موجود في هذا البلغم فيجب
ان يكون حلوا فهذا خاصيته من جهة الطعم واما من جهة الطبع فاشار
اليه بقوله **وليس هو بشديد البرد** اي في نفسه كالبلغم الفج لانه قارب النضج
واكتسب منه حرارة ولذلك قال صاحب الكامل انه اسخن اصناف البلغم
وارطبها وقال ابو سهل المسيحي وقد يعرض للبلغم الاصلي وهو التفه اللزج
البارد الرطب اعراض تغير مزاجه فمتى وجد بردا زائدا على ما في
طبعه صار زجاجيا شبيها بالزجاج الذائب في لونه وقوامه ومتى
وجد بردا اقل مع يبس صار حامضا وقلت لزوجته وغلظه ومتى وجد
حرارة صار حلوا ومتى وجد حرارة مع يبوسة صار مالحا والحامض
اكثر بردا من الحلو واقل بردا من الزجاجي **بل هو بالقياس الى البدن قليل
البرد** لان البدن احر منه **وبالقياس الى الدم والصفراء بارد** لانهما احر
من البدن وكيف لا وهو يستفيد الحرارة منهما **وقد يكون من البلغم الحلو ما
ليس بطبيعي** قال الشارحون عن آخرهم فيه اشارة الى انه لا يكفي في كون البلغم
طبيعيا ان يكون حلوا بل لا بد مع ذلك من ان يكون مستعدا استعدادا قريبا
لان يصير دما ويمكن ان يكون ايضا اشارة الى ان الحلاوة وان اشتركت بين
الطبيعي وغير الطبيعي لكن حلاوة الطبيعي ذاتية وحلاوة غير الطبيعي عرضية
غير ملتبسة من مخالطة حلو ولهذا قال **وهو البلغم الذي لا طعم له الذي سنذكره
اذا اتفق ان خالطه دم طبيعي** ولو كان فيه اشارة الى ما ذهبوا اليه فقط لكان
المناسب ان يقول وهو البلغم الحلو الذي لا يكون مستعدا لان يصير دما **وكثيرا ما**

يحتبس بهما النوازل وهي ما ينزل من الدماغ ومنع النفث وهو ما يخرج
من الصدر وانما احتاج الى الاحتجاج على ثبوته بانه يحتبس بهما النوازل
ومنع النفث لانه غير مشهور وعلى هذا يكون الحلو المحمول على الطبيعي في
وغيره وان اشتركا في ان طعمهما طعم الحلاوات لكنهما يفترقان في ان
الاول ذاتي لكونه حلوا في نفسه بسبب النضج والثاني عرضي لكونه حلوا لا
في نفسه بسبب النضج بل بسبب مخالطة الدم ومن قال الحلو المحمول على
الطبيعي يمتنع ان يكون اعم منه والا لما كان خاصة بل يجب ان يكون مساويا
له وعلى هذا ينعكس قولنا كل بلغم طبيعي هو بلغم طبيعي هو بلغم حلو في نفسه
الى قولنا كل ما هو بلغم حلو في نفسه فهو بلغم طبيعي وكذا الحلو المحمول على غير الطبيعي
مساو له لكونه خاصة له ايضا وينعكس اخطا لان المراد بالحلو في قوله البلغم الطبيعي
هو الحلو ليس هو الحلو الذاتي اذ ليس في اللفظ ما يدل ولو كان قوله الذي يصلح لان
يصير وقتا ما دما زائدا للجام الرسم بالخاصة المذكورة التي هي الحلو الذاتي
بل مطلق الحلو وهو ليس خاصة للطبيعي والغيره ومنه يعلم فساد قوله لكونه
خاصة له ايضا وينعكس لانه ليس خاصة له ولو كان لما انعكس فانه وان
صح ان كل بلغم حلو في نفسه فهو غير طبيعي لكن لا يصح ان كل ما هو بلغم غير
طبيعي فهو بلغم حلو في نفسه لتعدد غير الطبيعي بخلاف الطبيعي لاتحاده ولهذا
انعكس فيه واذا عرفت ذلك فاعلم ان اكثر الشارحين غلطوا في هذا الموضع
ايضا اما الامام فلانه قال ان الشيخ ادعى ان طعم البلغم الطبيعي لا بد وان يكون
حلوا وصاحب الكامل وابو سهل المسيحي ادعيا انه تفه ووجه الجمع بين
الكلامين ان البلغم الطبيعي شبيه بالدم فتارة يكون قريب الشبه به فيكون

حلوا

حلوا وتارة بعيدا عنه فيكون تفها لانه اذا كان قريب الشبه به يكون نضجه اكثر
مما يكون بعيدا عنه وهو فاسد لان هذا التكلف مما لا حاجة اليه ولا ما تكلفه
راي الشيخ لان التفه ليس من الطبيعي عند الشيخ ولا عند جالينوس على ما
ظهر من نصهما لا لان وجه الجمع ان يحمل الحلو في كلام الشيخ على العذب فانه
قد يطلق الحلو ويراد به العذب كما يقال للماء انه عذب اذا كان عذبا وعلى
هذا لا ينافيه ان يكون تفها على ما قاله الخونجي بعلاوي الحواشي العراقية فانه
ايضا فاسد لان مراد الشيخ ليس انه عذب بل انه حلو كالحلاوات على
ما دل عليه صريح لفظه ولفظ جالينوس لا لان التفاهة اول مراتب الحلاوة
وكون الماء يطلق عليه انه حلو انما هو مع انه تفه فان الشيخ لما تكلم في
فصل المياه قال عن الماء انه يخيل انه حلو لا انه حلو بالحقيقة فاذن اعتبار
كونه حلوا غير اعتبار كونه تفها فلم يبق الا الوجه الذي ذكره الامام على ما
قال السامري فانه فاسد اما اولا فلان قوله التفاهة اول مراتب الحلاوة
لا مدخل له ظاهرا في المطلوب ثم انها اول مراتب جميع الطعوم لا الحلاوة
وان اراد به ان له حلاوة ما فهو ممنوع واما ثانيا فلاختياره وجه الجمع
الذي ذكره الامام مع بطلانه واما ثالثا فلان مغايرة اعتبار كونه حلوا لاعتبار
كونه تفها انما يكون اذا اريد بالحلو ما له حلاوة لا ما له عذوبة تجتمع مع التفاهة
كالماء واما رابعا فلان هذه المغايرة تنافي وجه الجمع لان الشيخ اعتبر في حد
البلغم الطبيعي الحلو وابو سهل المسيحي التفاهة والتفه مغاير للحلو فمن المحال
ان يكون حد الشيء الواحد شيئين متباينين ثم قال الامام واعلم انا اذا قلنا ان
البلغم الطبيعي بلغم حلو لا يلزم ان يكون البلغم الحلو بلغما طبيعيا لان الموجبة

ط
حلو

الكلية لا تنعكس مثل نفسها بل البلغم الغير الطبيعي قد يكون حلوا تارة بسبب مخالطة
الدم على ما قاله الشيخ وتارة بسبب تغير يعرض في مزاجه كما ذكره غيره
نعني بالغير ابا سهل المسيحي وصاحب الكامل وقد يذهب مذهبهما حنين بن
اسحق وكثير من الاطباء وفيه نظر لما عرفت من مذهب الشيخ وجالينوس
من انحصار الحلو الغير الطبيعي عندهما في المخالط بالدم لما ذكره الخونجي من
ان قولنا البلغم الطبيعي حلو مهملة موجبة وهي تنعكس مهملة موجبة وتصدق بعض الحلو
بلغم طبيعي كيف وقد الشارح قول الشيخ البلغم الطبيعي حلو على ان بعض
البلغم الطبيعي حلو فانه اتصاف سدا ما او لان المطلقات المستعملة في العلوم
على ما بين في كتاب البرهان من المنطق يكون كليات واكثرها ضروريات
لا سيما في التعريفات فانها كلية ضرورية فقول الشيخ البلغم الطبيعي حلو
معناه ان كل بلغم طبيعي حلو بالضرورة كما ان قوله الدم حار الطبع رطبه ان كل
دم كذلك وكذا قولهم ان الجسم مركب من الهيولى والصورة اي كل جسم
مؤلف منها بالضرورة واما ثانيا فلان قول الامام الموجبة الكلية لا تنعكس
مثل نفسها صريح في انه حمل قول الشيخ وهو ان البلغم الطبيعي حلو على ما هو
الحق وهو ان كل بلغم طبيعي حلو لا على ما هو الباطل وهو ان بعضه كذلك
على ما نسب اليه فان صريح قوله في شرح الكلي على ما نقلنا عنه يخالف ما
نسب اليه وفي الطب الكلي لم يتعرض له ولو سلم انه تعرض له في بعض مصنفاته
فلا يمكن ان نحمل كلام الشيخ عليه لان الحمل عليه هنا مع قوله الموجبة الكلية
لا تنعكس كنفسها متنافيان واما ثالثا فلان البلغم الحلو الغير الطبيعي منحصر عند
الشيخ وجالينوس في البلغم التفه الذي صار بمخالطة الدم حلوا واما البلغم التفه
الذي

الذي صار بالحرارة الغريزية والنضج حلوا فانه عندهما هو الطبيعي فقط لكن
ابا سهل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهما لما ذهبوا الى ان الطبيعي
هو التفه لزمهم القول بان الحلو منه وان كان بالنضج وفعل الحرارة
الغريزية فهو خارج عن الطبيعي وهو قول معدول عن الحق لما بينا
ان البلغم هو الخلط القاصر النضج عن الدم وان ما هو اقل قصورا منه ح
عنه فهو اكثر نضجا واولى بان يكون طبيعيا ولو سلم ان جعل الحلو
بالحرارة الغريزية غير طبيعي له وجه نظرا الى ان التفه هو الاصل
لما قيل من ان منزلة البلغم من الاخلاط منزلة الماء في الاركان وان
طبعه بارد رطب لان نضجه قاصر والفاعل لهذا البرودة والرطوبة
ولانه يكثر تولده عن الاغذية الباردة الرطبة وفي الاسنان الباردة
الرطبة وفي الاوقات الباردة الرطبة وتولده للامراض الباردة
الرطبة التي شفاؤها بالحرارة واليبوسة لكن اعتبار ما يوافق قول
الشيخ وجالينوس اولى من اعتبار ما يوافق قول غيرهما من الاطباء فانهما جهاك ح
الرئيسان في هذا الفن دون غيرهما فهذه احوال اقوال الامام والخونجي قال ح
والسامري واما المسيحي فانه لا ينافي بين كون البلغم الطبيعي تفها وحلوا
لوجهين الاول ان التفاهة اول درجات الحلاوة على ما سيظهر
في باب الطعوم واذا كان كذلك جاز اطلاق الحلاوة عليها الثاني ما
ذكره الامام من وجه الجمع وهما فاسدان اما الاول فلان التفاهة
كما انها اول درجات الحلاوة كذلك هي اول درجات الحموضة وغيرها
من الطعوم وعلى هذا يكون اطلاق الحلاوة عليه دون الحموضة وغيرها

من الطعوم ترجيحا بلا مرجح واما الثاني فلمنعنا دما ذهب اليه الامام
على ما سبق بيانه واما الجيلي فلانه قال البلغم الحلو يقال على ثلثه معان
احدها على البلغم الذي قارب ان يستحيل الى طبيعه الدم واكتسب كيفية
لذيذه حلوة لا لمخالطة شيء بل بواسطه تاثير الحراره المعتدله اعني الحراره
الغريزيه والهوائيه في الجسم التفه تاثيرا باعتدال وثانيها على البلغم
التفه الذي لا طعم له وهو الذي يكون بعيدا عن طبيعه الدم وهذا النوع
هو الذي يناسب الماء وهو بالحقيقه خالص البرد والرطوبه وهو
الاصل في وجود ساير الاصناف فلما لم يظهر له عند الذوق طعم اخر
قيل له انه حلو كما يقال للماء العذب انه حلو وثالثها على البلغم الذي يصير
حلوا لمخالطة الدم وهو الذي تحس به في النوازل والنفث اذا عرفت
ذلك فاعلم ان المسيحي اي ابا سهل قال البلغم الطبيعي تفه الطعم بارد
رطب لزج وحكم الشيخ بانه حلو والمناقضه بين الكلامين وذلك لان
الشيخ اراد بالبلغم الطبيعي المعنى الاول والثاني بدليل قوله والطبيعي هو الذي
يصلح لان يصير في وقت ما دما ولا شك ان الاول والثاني كذلك وابو
سهل المسيحي اراد به الثاني لانه الاصل لساير الاصناف وهو ايضا فاسد
لانا لا نسلم ان الشيخ اراد بالبلغم الطبيعي المعنى الاول والثاني بل الاول
فقط لان الثاني غير طبيعي عنده ولانه لا شك في ان الثاني كذلك اي
يصلح لان يصير في وقت ما دما لان المراد من الصلاحيه الاستعداد
المطلق القبول للامر غير متم والتفه لا استعداد له بل له قبول كالحنطه
في البيدر وان كان قبوله اقرب من قبول الحنطه واما الحلو الطبيعي

فان

فان جالينوس زعم ان الطبيعه انما لم تعد له اي للبلغم الطبيعي عضوا كالمفرغه
مخصوصا مثل ما للمرتين اي كما اعدت ذلك لهما لان هذا البلغم قريب الشبه
من الدم ويحتاج اليه الاعضاء كلها فلذلك اجرت مجرى الدم وهذا
احتجاج بالتمثيل وتقريره ان الدم لم يخلق له مفرغه وعله ذلك ان الاعضاء
كلها يحتاج اليه فلا يبقى منه فضله يحتاج لاجلها الى مفرغه وهذا
المعنى موجود في البلغم الطبيعي فلذلك لم يخلق له مفرغه بل جعل
مبثوثا في العروق مع الدم ليكون ذخيره عند الاعضاء لوقت عوز
الغذاء فيعطف عليه بقواها الطبيعيه وحرارتها الغريزيه وتهضمه
وتغتذي به وهذا الكلام من جالينوس يتضمن الفرق بين البلغم والمرتين
في ذلك وذلك لانهما لا يحتاج اليهما كل الاعضاء بل بعضها ولذلك يفضل
منهما فضله فوجب ان يخلق لهما مفرغه ولا كذلك البلغم فان قيل
الاشكال على هذا من وجوه احدها ان احتياج الاعضاء الى الشي لا
يمنع ان يفضل منه فضلة تحوج الى مفرغه فقد يكون المتولد منه اكثر
من ذلك ولذلك ايضا كون الصفراء والسوداء انما يحتاج اليها بعض
الاعضاء لا يوجب ان يفضل منها فضل يحوج الى المفرغه فقد يكون
تولدهما بالطبع قليلا فلا يفضلان عن ذلك الاعضاء وثانيها ان حاجه
الاعضا كلها الى البلغم (في امر) ضروري هو الغذاء انما يكون نادرا وهو عند
ما يفقد البدن الغذاء الوارد فلا يلزم ان يجري مجرى الدم الذي حاجه
الاعضاء كلها اليه دايما واما احتياجها اليه في امر نافع وهو ترطيب
الاعضاء وبلها والسوداء ايضا يحتاج اليها الاعضاء كلها في امر نافع

اما الصفراء فلتسخينها وادفائها اياها وتنفيذ الدم الیها واما السوداء فلتثبيتها
الدم عند الاعضاء ملاً في مثلها ستحيل الى مشابهتها فان كان احتياج الاعضاء
كلها الى الخلط في امور نافع يمنع خلقه المفرغه وجب ان الحلق للصفراء
والسوداء مفرغه ايضا وثالثها ان جاز ان يكون لاحتمال ان تفضل من
الصفراء والسوداء الطبيعتين فضلة موجبا لان الحلق لها مفرغه وجب ان
لخلق للدم والبلغم الذي ليس بطبيعي مفرغه ايضا بل هذا اولى لان تضرر الاعضا
بالدم والبلغم الخارجين عن الطبع اكثر كثيرا من تضررها بالصفراء والسودا
الطبيعتين ورابعها لو كانت للمرارة مفرغه للصفراء والطحال مفرغه للسوداء
لكان اندفاع ما ليس بطبيعي منها الى هذين العضوين اولى من اندفاع الطبيعي
لان اذيته غير الطبيعي للاعضا اكثر وخامسها ان تسميتكم لهذا الوعا بالمفرغ
خطا فان المفرغه انما يكون فضله لا يحتاج اليه فيقال هذا الوعاء
مفرغه لهذا ولا شك ان باجماع الاطباء الصفراء والسوداء المنصبتان
الى المرارة والطحال يحتاج اليها لمنافع سنذكرها فكان من الواجب
ان يسمى هذا الوعاء خزانه لانها اوفق له لان المنصب اليه في بعض
الاوقات يكون مخزونا فيه الى حين يدعو الحاجة اليه وسادسها انه
لو جاز تولد الدم عند غير الكبد بطل اختصاصها به وعلى هذا يكون
وجودها عبثا اذ كل عضو يحيل ما يحتاج اليه من الغذاء الى الدم وسابعها
ان الاعضاء اذا فقدت الغذاء ضعف حرارتها الغريزية ويكون
سببا لتولد البلغم لا لانقلابه الى الدم لان هذا يحتاج الى حرارة قوية متوفرة
قلنا الجواب عن الاول ان العلة في عدم مفرغه البلغم الطبيعي ليست

امتاع

امتناع وجود فضلة تفضل منه على ما ذكره المتاخرون ونقلنا عنهم
لوجود الفضلة ولهذا لم يتعرض له جالينوس بل العلة في عدمها عموم
حاجة الاعضاء اليه وان حاجة هذا العضو اليه كحاجة ذاك الاخر
اليه ولا شك انه اذا جعل له مفرغه لجمع فيها يكون قريبا من بعض الاعضا
وبعيدا عن البعض مع استواء الحاجة اليه وهو باطل لكونه ترجيحا بلا
مرجح وعن الثاني ان الاحتياج الى البلغم في امر ضروري وان كان
نادرا لكن كل الاعضاء محتاج اليه وعلى هذا لو جعل له مفرغه لزم
الترجيح من غير مرجح لما تقدم وعن الثالث انه لا يلزم من خلق المفرغه
لفضلي الصفراء والسوداء الطبيعتين المحتاج اليهما لمنافعهما خلقها للدم
والبلغم الغير الطبيعيين اللذين لا يحتاج اليهما بل يجب دفعهما عن
البدن وعن الرابع انه لا يلزم من اندفاع الطبيعي من المرتين الى
المفرغتين لمنافع موقوفة على طعم الطبيعي ومزاجه اندفاع غير الطبيعي
منهما اليها لخلوه عن تلك لتغير طعمه ومزاجه وعن الخامس ان الصفراء
المنصبة الى المرارة والسوداء المنصبة الى الطحال كل منهما فضلة بالنسبة الى
سائر الاعضاء وان احتيج اليها لامور اخر واذا كان كذلك جاز تسمية ما ينصبان
اليه بالمفرغه لكونها فضلة بالقياس الى بعض الاعضاء وعن السادس
ان البلغم الصاير الى الاعضاء قريب الشبه من الدم لما حصل له من
النضج الكبدي ولولا ذلك لما امكن انقلابه الى الدم عند الاعضاء لانه مع
النضج الكبدي لا ينقلب اليه عندها الا بعد ان يجاورها زمانا يشتد استعداده
لذلك وحينئذ يستحيل الى الدموية بادنى حرارة وعلى هذا لا يكون وجود

الكبد عبثا لان احالة الاعضاء البلغم الى الدم الممكن بدون فعل الكبد هذا مع
ان توليد البلغم نفسه والدم الصافي الغذاء وتميز الاخلاط المتولدة منه
بعضها عن بعض لا يكون لغير الكبد من الاعضاء وايضا كما ان تولد الصفراء
في المعدة لا يقتضي ان يكون وجود الكبد عبثا لندرة هذا التولد كذلك
تولد الدم عند الاعضاء لا يقتضي ذلك لندرته ايضا وهذا بخلاف توليد
الكبد لها ولغيرها من الاخلاط فانه دائم لا نادر وعن السابع ان جمود الحرارة
الغريزية انما يحصل لو انقطع عنها المدد من الكبد وهو لا ينقطع البتة
ولو انقطع نادرا فالبلغم عندها كالذخيرة فاذا فرغ ما عندها من الدم
وانقطع المدد عطفت على البلغم الذي عندها فهضمته وتغذت
به اما لو كان البلغم معدوما عندها ولم تجد شيئا تغتذي به عند فراغ
الدم فلا شك ان الحرارة تنطفي ولا تقدر على نقل البلغم دما لكنا لم نقل
بهذا واذا عرفت ذلك فاعلم ان الحق فيه عندنا هو ان المرارة والطحال
جعلا كالخزانتين لفضلتي الصفراء والسوداء حتى يكون من الصفراء
مقدار صالح معتدل ان ينصب منه ما ينقي الامعاء من الثفل والبلغم اللزج
كما احتيج الى ذلك وليكون الصافي من السوداء مقدار صالح معتدل ان ينصب
منه الى فم المعدة ما يدغدغه وينبه على الشهوة واما البلغم والدم فلما
لم يكن لها منفعة نظير لهاتين المنفعتين لم يخلق لها عضو بهذه الصورة ولا
يرد على هذا شيء من الاسولة الواردة على تعريف الجمهور في عدم منفعة
البلغم الطبيعي **ونحن نقول ان تلك الحاجة** اي الى لكل من الاعضاء الى
البلغم لان مراده بيان الحاجة التي بها يشارك البلغم الدم حتى يعطى حكم

الدم

الدم دون حكم المرتين **هي امور احدها ضرورية والاخر منفعة** وليس
الفرق بين الضروري والنافع ان الضروري ما يفيد امرا لا بد منه والنافع
ما يفيد الشيء كمالا ويكمل النقص عنه على ما ذكره القرشي لانه ان اراد به
انه لا بد منه في وجود الشيء انتقض بتخليص البدن من فضل الصفراء و
السوداء فانه سماه ضروريا مع ان تخليص البدن منه ليس امرا لا بد منه
في وجود البدن وان اراد به انه لا بد منه في صفة من صفاته انتقض
باكثر المنافع المذكورة لهذه الاخلاط فانها امور لا بد منه في حصول تلك
الصفة لتلك الاعضاء بل الفرق بينهما وبين كل منها وبين المركب منها كالمنفعة
التي هي في نحو الضرورة لتلك الاعضاء على ما يتبين من استعمال الشيخ
ان الضروري هو الذي لا بد منه في قوام البدن او صلاحه ولا يقوم
غيره مقامه مطلقا اما الاول فبان يغذو كل البدن كالبلغم المعد
عند الاعضاء لان يصير دما عند اعواز الغذاء او بعضه كالصفراء و
السوداء النافذتين مع الدم لتغذية بعض الاعضاء والمنصبتين الى
المرارة والطحال لتغذيتها واما الثاني فتخليص البدن من الفضل بوساطة
انصباب المرتين الى المرارة والطحال لان هذا التخليص لا بد منه في صلاح
البدن ولا يقوم غيره مقامه لاستحالة تحصيل هذا التخليص بدون
الانصباب المذكور والنافع هو الذي يتوقف عليه صلاح البدن لا
قوامه ويقوم غيره من خارج مقامه كالسوداء والصفراء المنصبتين
الى فم المعدة والمعاء اما انه يتوقف عليه صلاح البدن فظاهر
واما انه لا يتوقف عليه قوام البدن فلانها لا تنصبان اليها للتغذية

صوابه
منه

بل تنبيه شهوة الغذاء ولذع المعا واما ان غيره من خارج تقوم مقامه
فلان تناول الحموضات تقوم السوداء المنصبة الى فم المعدة لتنبيه شهوة
الغذاء واستعمال الحقن والحمول الشيافات تقوم مقام الصفراء المنصبة
الى المعا للذعها فان لم تقم شيء من خارج مقامه كبلل المفاصل الحاصل
من البلغم كان منفعة واقعة في تخوم الضرورة اما كونه نافعا فلصدق حده عليه
واما كونه كالضروري فلانه لا يقوم شيء من خارج مقامه واما انه ليس
ضروريا مطلقا فلقيام شيء من الداخل مقامه كالرطوبة الثانية ودسومة
مخ الطعام فلهذه النكتة قال في بلل المفاصل وهذه منفعة واقعة في
تخوم الضرورة ولم يقل في تنبيه شهوة الطعام ولذع المعا كذلك وهذا
من الاسرار التي خفيت وما انكشفت الى الآن **اما الضرورة فليتبين** بعد
الاول ان نقول ان هذا البلغم يصلح ان يصير دما لانه استوفى بعض النضج
المشروط للصورة الدموية وقابل لكمال النضج فهو اذن صالح لتغذية جميع
البدن بواسطة صيرورته دما صالحا واذا كان كذلك كان حكمه حكم الدم
في المفرغة لحكم المتبدل لان الدم انما لم يكن له مفرغة ليكون موزعا حتى
اذا احتاجت الطبيعة الى ايراد البدل اقبلت عليه وجعلته صايرا
من جواهر الاعضاء فكذلك البلغم اذا صلح ان يصير دما صلح لكل ما يصلح
الدم له وان كان بقوة ابعد فوجب ان يكون حكمه حكم الدم ويكون
موزعا على الاعضاء حتى اذا فقد مدد الغذاء من الكبد واحتاجت
الطبيعة الى تغذية الاعضاء كان عند كل عضو ما يصلح لان تجعله الطبيعة
بدل ما تحلل من جوهر الاعضاء بواسطة القوى والحرارة الغريزية بخلاف
المتن

تمام

صوابه لعظام

المرتين فانها لا تصلحان لتغذية جميع البدن بل الوضح كونهما مغذيين لكان ذلك
بالنسبة الى بعض الاعضاء ولا تصلحان لان يصير واحد منهما دما لانه قد
جاوز كل منهما نضج الدم فلا يمكن ان يرجعا الى الصورة الدموية واعتبر
ذلك بالطعام القاصر عن النضج المعهود والمجاوز عنه الى حد الاحراق
فانه يمكن بلوغ الاول الى النضج المعهود ولا يمكن رجوع الثاني الى ذلك و
الى ما ذكرنا اشار بقوله **احدهما ليكون قريبا من الاعضاء فمتى فقدت
الاعضاء الغذاء الوارد المهيا دما صالحا لاحتباس مدده من
المعدة والكبد** لعدم الاغذية لعوز الغذاء **او لاسباب عارضة** اي غير
عوز الغذاء من سدة مانعة عن وصول المدد من الكبد الى العضو **اقبلت
قواها** اي الاعضاء **بحرارتها** اي مع حرارتها او بسبب حرارتها **الغريزية**
لكونها آلة القوى في افعالها **عليه** اي على البلغم الذي عندها **فانضجته
وهضمته وتغذت به** وتشنيع الفاضل الشارح على الشيخ بانه لم
يحك كلام جالينوس بل ذكر عن نفسه وجهين الاول ان يكون قريبا
من الاعضاء حتى اذا فقدت الاعضاء الغذاء اقبلت عليه بقواها
الغريزية وانضجته وهضمته وهذا انما يتم اذا اضيف اليه مقدمة اخرى
وهي ان البلغم قد انهضم بعض الهضم وهو مستعد لكمال الانهضام اذ
لا يلزم من احتياج الاعضاء الى الغذاء صيرورة البلغم غذاء لان حاجة
الاعضاء الى التغذي هي اعتبار حال الفاعل وكون البلغم مستعدا للانهضام
والنضج اعتبار حال القابل ولما وجب في حصول الفعل اعتبار
حال الفاعل كذلك يجب ايضا اعتبار حال القابل واذا اضيفت هذه

صوابه الاحراق

صوابه قوى مع

المقدمة اليه صار عين ما قاله جالينوس فلا يصح اذن نسبته الى نفسه لا لان
هذا المعنى الذي ادعى الامام ان الشيخ تركه مذكور لقوله قريب الشبه بالدم و
قوله الحرارة الغريزية تنضجه وتصلحه دمًا على ما قاله الخونجي وارتضاه
السامري فانه فاسد لان اعتراض الامام بالحقيقة هو ان الشيخ انما تصدى
في قوله ونحن نعود الى اخره لبيان علة عدم مفرغة البلغم وما ذكرهما
فيه والمذكور وهو قريب الشبه بالدم لا نقيله لانه في كلام جالينوس وكذا
الذي في كلام الشيخ وهو قوله الحرارة الغريزية تنضجه وتصلحه دمًا لانه
ايضا اعتبار حال الفاعل ولا يلزم من اقبال الحرارة عليه انضاجه وانما
كان يلزم الانضاج لو كان قابلا له والثاني في الدقيق لانه ليس في هذا
الكلام ما يدل عليه بل لان الشيخ حكى عن جالينوس علة عدم مفرغة البلغم
على الوجه المذكور لانه ذكرها بتمامها وهو اعتبار حال القابل لقوله ان هذا البلغم
قريب الشبه بالدم مع اعتبار حال الفاعل لقوله وتحتاج اليه الاعضاء كلها
لان اعتبار حال الفاعل كان مجملا غير منفصل فاذا اراد الشيخ ان يفصل ذلك فقال
نحن نقول ان تلك الحاجة لامرين فالشيخ انما تصدى لبيان تفصيل الاحتياج
ولهذا قسمه باعتبار الضرورة والمنفعة الى قسمين والضرورة باعتبار كل الاعضاء
وبعضها الى قسمين اخرين لا لبيان علة عدم مفرغة البلغم بتمامها حتى يلتمض
عليه ترك البعض نقضا سلمنا انه تصدى لبيان علة عدم مفرغة البلغم بتمامها لكن
ترك البعض انما كان يرد عليه لو لم يكن مذكورا في كلام الشيخ قبل هذا الكلام وهو
قوله البلغم الطبيعي هو الذي يصلح ان يصير في وقت ما دمًا لانه دم غير تام
النضج فلو اعاد ذكره كان تكرارا خاليا عن الفائدة لكونها معلومة مما تقدم سلمنا

ورودها

ورودها عليه وانه لا بد من ذكر تلك المقدمة وانما اضيفت الى كلام الشيخ صار
عين ما قاله جالينوس لكن لا نسلم انه لا يصح نسبته الى نفسه بل يصح لاشتمال
كلامه على التفصيل الذي خلا عنه كلام جالينوس نعم لو لم يشتمل على زايد من
عند الشيخ لما صحت نسبته الى نفسه لكنه اشتمل عليه فصحت النسبة
والمبحي صحف قول الامام وهو ان هذه المقدمة اذا اضيفت الى
كلام الشيخ صار عين ما قاله جالينوس الى قوله صار غير ما قاله جالينوس
ثم طول في بيان انه يكون عينه لا غيره وهو فاسد بسبب التصحيف
المذكور **وكانت الحرارة الغريزية تنضجه وتهضمه وتصلحه دمًا فلذلك
الحرارة الغريبة قد تعفنه وتفسده** ذكر امين الدولة بن التلميذ ان هذا الكلام
ليس من الاصل ويشبه ان يكون هذا مكتوبا على الحاشية ثم كتب في الاصل
على سبيل الغلط وزاد القرشي عليه وقال هذا ليس يوجد في كثير من النسخ
ولذلك ليس هو بموجود في هذا الموضع من الشفاء والنسخ التي يوجد هذا
فيها ففي الاكثر يكون مخرجا وكانه كان حاشية فكتبت في الاصل سهوا اذ
لا معنى له وسيذكر الشيخ معناه في قوله وان شاركاه في ان الحار العرضي
يحيله عفنا فاسدا وزاد الامام وقال لا يليق ذكره في هذا المقام لان
الشيخ يذكر علة ما لم تجعل الطبيعة بعض الاعضاء مفرغة للبلغم وكون البلغم
يحيله الحرارة الغريبة عفنا فاسدا لا يصلح لذلك حتى ان المرتين يشاركان البلغم
في ذلك ولا اشتراك لهما في عدم المفرغة بل جعل ذلك علة لوجوب مفرغة البلغم
اولى لئلا يعم ضرره جميع البدن فذكره في هذا الموضع يكون حشوا لا فائدة
فيه ونحن نقول لا نسلم انه لا فائدة فيه فان فائدته تعليم فعل الحرارتين في

البلغم بناء الفرق بينه وبين المرتين وانما احتاج الى ذكر الفرق ليقع جوابا عن
سوال من يشكك ويقول لا شك ان جعل المراره مفرغه للصفراء والطحال
للسوداء له علة وهي كون المرتين بحيث تعفنها الحرارة الغريبه فلو اجريتا
مع الدم في البدن كله لعم ضررهما فلطف الصانع الحكيم وجعل لكل واحد
منها مفرغه معينه ليخلص البدن عن الفضل المستعد للعفن كما اشار
اليه الشيخ في قوله واما القسم النافذ الى المرارة فسفذ لمنفعه وضروره اما
الضروره فاما بحسب البدن كله وهو تخليصه عن الفضل وكذا القسم النافذ
الى الطحال وكان المرتين بحيث تعفنها الحرارة الغريبه فكذلك البلغم بحيث
تعفنه الحرارة الغريبه واذا كانت علة المفرغة موجوده في البلغم
فوجب ان يكون له مفرغه ولما علم الشيخ ورود هذا السوال ذكر
هذا الكلام ليكون جوابا عنه بان يقال ان المرتين وان شاركا البلغم
في ان الحرارة الغريبه تعفنه لكنه لا يشاركانه في ان الحراره الغريزيه
تنضجه وتصلحه دمًا والمعنى ان المقتضي لوجود المفرغه وان كان
موجودًا في البلغم لكن وُجد فيه معارض راجح عليه يقتضي عدم المفرغه
وهو كونه بحيث تنضجه الحرارة الغريزيه وتصلحه دمًا وتغذي به وهو
معدوم في المرتين وانما رجح عليه كما رجح عليه في الدم فان المعنى
المقتضيين للمفرغه وعدمها وهو التعفن بالحرارة الغريبه واغذاء البدن
به تعارضا فيه ورجح الاغذاء على التعفن فلذلك في البلغم وهذا القسم من
الضروره يعني حاجه الاعضاء كلها الى الاغتذاء به عند اعواز الدم ليس للمرتين
فان المرتين لا تشاركان البلغم في ان الحار الغريزي يصلحه دمًا وان
سارکاه

شاركاه في ان الحار العرضي يحيله عفنا فاسدًا والثاني اي السبب الثاني
وهو القسم الاخر من الضروره ليخالط اي البلغم الدم فيهيئه اي يهيئ البلغم
الدم لتغذيه الاعضاء البلغمية المزاج الذي يجب ان يكون في دمها
الغاذيها وفي بعض النسخ الغاذي لها بلغم بالفعل على قسط معلوم
مثل الدماغ وهذا موجود للمرتين وقول الامام لو لزم من حاجه
بعض الاعضاء الى البلغم ان يكون له مفرغه مخصوصه لزم من حاجه
عضو اخر الى الصفراء والسوداء ان لا يكون لهما مفرغه والعجب
ان الشيخ اعترف بان هذه العلة موجودة للمرتين وقد جعلها ههنا علة
لعدم المفرغه فيجب ان العله ما ذكرها الا وجدنا لنفسه وانه كان اولى
بالشيخ ان يكتفي بحكاية كلامه وان لا يذكر هذه الكلمات مردود لان الشيخ
ما جعلها علة لعدم المفرغه ولذلك قال وهذا موجود للمرتين وانما
جعلها احد قسمي الضرورة لانه في بيان تفصيل الحاجه الى المنفعه والضروره
المنقسمه الى العامه وهي حاجة كل الاعضاء اليه التي تقتضي عدم المفرغه
والخاصه وهي حاجة بعضها التي لا تقتضي ذلك الا في بيان تعداد علل
عدم المفرغه ليورد عليه ان الثاني علة له ولانه يمكن ان يكون الشيخ
قد علل بمجموع السببين لا باحدهما ولذلك قال واما الضروره فلسببين
ولم يقل لاحد سببين واذا كان كذلك فخروج احدهما عن العله لا يضر
لان احدهما فقط موجود للمرتين لا مجموعهما فان قيل الجزء الثاني لا
مدخل له في العلية قلنا لا نسلم لان له ايضا اثرا في ذلك لانه اذا احتيج
الى البلغم ليتنفذ مع الدم ينافي ذلك ان يكون له مفرغه لانه يمكن ان العذر

من الصفراء المحتاج الى نفوذه مع الدم وكذلك القدر من السوداء الذي قد
مع الدم لما احتيج الى نفوذها معه امتنع انصرافها الى المرارة والطحال
فعلمنا ان هذا النوع من الضرورة يوجب عدم توجه الخلط بصرافه الى
عضو معين يجتمع فيه ويكون كالمفرغة له فصح ان يجعله الشيخ احد
جزئي العلة لترك الطبيعة اعداد المفرغة للبلغم واما المنفعة فهي
ان يبل اي البلغم المفاصل والاعضاء الكثيرة الحركة فلا يعرض لها اي
للاعضاء الكثيرة الحركة جفاف بسبب حرارة الحركة وفي بعض النسخ كثرة
الحركة اي لتلك الاعضاء وبسبب الاحتكاك اي للمفاصل بعضها بعض
وهذه منفعة واقعة في تخوم الضرورة اي في حدودها والمراد انها
منفعة قريبة من الضرورة وهي جمع تخم وهو منتهى كل قرية او ارض
يقال فلان على تخم من الارض وقال الفراء تخوم الارض حدودها واعلم
ان ابا سهل المسيحي ذكر هذه المنفعة مع منفعة اخرى وهي ان البلغم
الطبيعي يعطي الاعضاء لزوجة والتصاقا بالاعضاء واما البلغم الغير الطبيعي
فمنه فضلي وفي بعض النسخ فضل مختلف القوام عند الحس ولا استدراك
فيه على ما ظن وان البلغم الغير الطبيعي لا يكون الا فضلا وفضليا واذا كان
كذلك فلا يصح تقسيمه الى الفضل لاستحالة انقسام الشيء الى نفسه والى ما
يلازمه لان الشيخ لم يقسمه الى الفضل فقط ليستدرك بل الى الفضل
المختلف القوام عند الحس وهذا لا يستدرك كما لا يستدرك قول القائل
الحيوان منه حيوان ناطق ومنه غيره ونقول ان البلغم سواء كان طبيعيا
او غير طبيعي فان لونه يكون ابيض وذلك لانه بارد رطب والبرد يبيض الرطب
وانا

صوابه البلغم — تعرم البلغم الى ما فيه من [illegible]

وانا ان كان كذلك فاذا خالطه ما يوجب تغيير لونه خرج عن ان يعد
في اقسام البلغم وعد في اقسام ذلك الخلط ولهذا لم تعد الصفراء المحية
والمرة الصفراء في اقسام الصفراء وان كان في كل واحد منهما من الصفراء
وذلك لان الشيء انما ينسب الى ما هو غالب عليه في الحس فان قيل
اذا كان البلغم كله ابيض فاية فائدة في قوله ومنه الغليظ جدا الابيض
المسمى بالجصي قلنا انما خصه بوصف البياض لانه بسبب تكاثفه
وعدم اختلاطه بشيء آخر يكون اشد بياضا فان قيل البلغم تختلف
اصنافه بحسب اللون والحسب الرائحة ايضا اذ الكل عدم الرائحة
بسبب البرد الا اذا كان عفنا والعفونة الحر نوعا ولما اشتركت
اصناف البلغم في اللون وعدم الرائحة واختلفت في القوام و
الطعم قسمه باعتبار ما تختلف فيه لا لان اللون يجري الاولية مجرى
الجنس والقوام والطعم مجرى الفصل على ما قاله المسيحي لانه متكلف
متعسف بل لاستحالة القسمة باعتبار ما يشترك فيه ولهذا قسم الصفراء
اللون لاختلاف الاصناف فيه دون الطعم لاتفاقها فيه ولذلك يكون
خروج البلغم عن الامر الطبيعي اما في قوامه او في طعمه او فيهما معا
اما الخارج في طعمه فمنحصر في اربعة اقسام لانه اما ان يكون مختلف — صوابه قوامه
القوام في الحقيقة اولا فان كان الاول واما ان يظهر اختلافه عند
الحس وهو المخاطي اولا يظهر وهو الخام وان كان الثاني فاما ان
يكون قوامه رقيقا جدا وهو المائي او غليظا جدا وهو الجصي فان
قيل فعلى هذا يخرج عنه ما يكون رقيقا لا جدا او غليظا لا جدا

قلنا ذلك يكون داخلا في عرض القوام الطبيعي لان القوام الطبيعي
يحتمل لا محالة طرفا افراط وتفريط **وهو المخاطي** وانما سمي به لمشابهته
له (فان المخاط في غالب الامر ابيض غليظا مختلف القوام في الحس و يكون حـ
هذا الصنف شديد البرد **ومنه** اي ومن البلغم الغير الطبيعي **مستوي
القوام في الحس مختلفه** اي مختلف القوام **في الحقيقة وهو الخام** ولما
سمي به لبقائه على فجاجته كما ان الخام من الثياب باق على حاله لم
يغير بالقصارة وهذا ابرد من الاول لغلبة الفجاجة والاجزاء
الارضية عليه واقل غوصا منه في العضو وابطاء لغلظ قوامه
بخلاف الاول فانه اكثر غوصا منه واسرع لرقة قوامه فان
قيل الفجاجة في المخاطي اكثر منه في الخام لاختلاف قوام المخاطي
في الحس وتشابه الخام الدال على نضج ما وايضا رقة القوام ادل
على المائية المستلزمة للبرد من غلظ القوام وايضا قوله بعد هذا
المائي ابرد من الجميع لكون المائية فيه اكثر ورقة جوهره وسرعة
نفوذه ينافي هذا الحكم قلنا الخام ليس متشابه القوام الذي لا جوهره تأثيره
يكون الا لنضج ما بل هو متشابه الفجاجة لعدم تأثير بعض اجزائه
بالحرارة كما في المخاطي وبه خرج الجواب عن الثاني لان رقة
قوام المخاطي ليست للمائية بل لنضج ما واما الثالث فلانه لا منافي
بين كون المخاطي اسرع غوصا من الخام لرقة قوامه الدال على
نضج ما وبين كون المائي اسرع تاثيرا في العضو لرقة جوهره الدالة
على غلبة المائية والفرق مبني على ما بين جوهر الشيء وقوامه من

التباين

التباين **ومنه الرقيق جدا وهو المائي** وهو بلغم رقيق شبيه بالماء وذلك لغلبة
الاجزاء المائية عليه وهذا ابرد من الجميع واسرع تاثيرا في العضو لرقة
جوهره وسرعة نفوذه **ومنه الغليظ جدا الابيض المسمى بالجصي** وانما
سمي به لمشابهته الجص المذوب في الماء بياضا وغلظا **وهو البلغم الذي
قد تحلل لطيفه لكثرة احتباسه في المفاصل والمنافذ** فيتحلل
لطيفه بكثرة حركات المفاصل واحتباسه في المنافذ ويبقى كثيفه احتباسه
وهذا اغلظ الجميع لتحلل لطيفه وبقاء كثيفه وقد يحصل هذا
الصنف من استيلاء البرد عليه فيجمد والفرق بينهما ان الثاني
يكون اشد بياضا من الاول فان قلة الاجزاء الارضية وقوة
الجمود يقتضيان ظهور البياض بخلاف الاول فهذه اصناف البلغم الغير
الطبيعي من جهة القوام واما الخارج عن الامر الطبيعي من جهة
الطعم فهو ايضا اربعة اقسام والاعتماد على انحصار الاقسام في الاربع
على الاستقراء ابتداء اولى من الاعتماد على الحجة التي احتيج في
مقدماتها الى التمسك بالاستقراء كما عمله بعض الشارحين والضابط
فيه تقريبا ان نقول البلغم الخارج عن الطبيعي في طعمه اما ان يكون
ذلك لسبب في نفسه او لسبب مخالط وارد عليه والذي عن
مخالط اما ان يكون المخالط له دما وهو الحلو الغير الطبيعي او صفرا
وما يشبهها في المرارة وهو احد قسمي المالح او سوداء فاما ان يكون قد
تم نضجها حتى حمضت وهو احد قسمي البلغم الحامض او يكون بعد
باقية على فجاجتها وعفوصتها اذ السوداء يكون اولا عفصة ثم

اذا لم تنضجها استحالت الى الحموضه على ما سنبينه وهو احد قسمى البلغم
العفص والاخر لا مر فى نفسه فالمحدث له اما ان يكون حرارة او برودة
اذ الرطوبه واليبوسة انما توجب له رقه القوام او غلاظه فيكون ذلك
من اقسام الخارج فى قوامه فان قيل الحرارة والبرودة ايضا
توجبان رقه القوام وغلظه قلنا ايجابهما لهما ليس بذاتى ولكنه عرضى
بوساطة ايجابهما تفريق الاجزاء وجمعها بخلاف ايجاب الرطوبه
واليبوسة لهما فانه بالذات والحرارة المحدثة له اما ان تكون قويه
مرمدة وهو القسم الاخر من المالح او يكون ضعيفه مغليه وهو القسم
الاخر من الحامض والحادث عن البرودة هو القسم الاخر من العفص
والى هذه الاصناف اشار بقوله ومن البلغم اى الغير الطبيعى الخارج من
جهة الطعم صنف مالح وهو احر ما يكون من البلغم وايبسه واجفه
ولا يناقض هذا حكمنا على جمله البلغم بالبرودة والرطوبه لان حكمنا على
الجمله بهما انما هو بالنظر الى طبيعه البلغم ولا ينافى عروض العارض كون
طبعه يقتضى ذلك كما ان عروض السخونه للماء لا ينافى كونه فى طبعه يقتضى
البرودة ولان حكمنا عليها بهما انما هو بالنسبه الى الخلطين الحارين وهما
الصفراء والدم لا الى بعض اصنافه دون بعض فانها مختلفه لاختلاف
العنصر المائى فى البلغم قلة وكثرة فما تغلب عليه اكثر يكون ابردها
تغلب عليه اقل وبالعكس يكون احر وسبب كل ملوحه تحدث
ان يخالط رطوبة مائيه قليله الطعم او عديمته اى عديم الطعم اجزاء
ارضيه محترقه يابسة المزاج مرة الطعم مخالطه باعتدال فانها

اى

اى المخالطه او الاجزاء الارضيه والاول اقرب من حيث سياق الكلام ان كثرت
مرته ومن هذا اى من الاختلاط المذكور تتولد الاملاح فى معادنها
وتملح المياه فى مقرها كماء البحر ومجاريها كالماء الذى يجرى الى بحيره
فلسطين فان ارض المجرى مرة الطعم والماء تفه فعند مروره بها
يستفيد منها طعم الملوحه وهذا هو الذى بالطبع واما الذى بالصنعه
فاشار اليه بقوله وقد يصنع الملح من الرماد والقلى والنوره وغير ذلك
من الاجسام المحترقه بالطبخ بالماء وفى بعض النسخ بان يطبخ بالماء
وهذا اولى لعطفه عليه قوله ويصفى ويغلى ذلك الماء حتى ينعقد او
او يترك اى ذلك الماء المصفى بنفسه فينعقد وقد جربناه مرارا على
الوجهين فوجدناه صحيحا ولذلك البلغم الرقيق الذى لا طعم له او طعمه
قليل غير غالب اذا خالطته مرة مرة لما كانت المرة على نوعين
صفراء وسوداء وكان حدوث البلغم عن المره المرة اى عن الصفراء
لا عن المرة الحامضه اى السوداء قال مرة مرة احترازا عن السوداء
يابسه بالطبع محترقه مخالطه باعتدال لانها لو كثرت ولم يكن باعتدال
نقلته الى نوع آخر وهو المح المعدود من اصناف الصفراء الغير الطبيعية
ملحته وسخنته وفى بعض النسخ وسخنته وهذا اولى من الاولى
لان الاولى تكرار بخلاف هذا فهذا البلغم صفراوى وقال ابو سهل المسيحى
متى وجد البلغم حرارة مع يبس صار مالحا وذلك لان الحرارة القويه
النارية اذا عملت فى البلغم عملا بالغا فانها تحدث منه ضربا من اللذع
العفونى فيصير مالحا فان المواد التى يتخلف عن كمال النضج مع تاثير الحراره

فيها تصير ابداً مالحة والذي يدل عليه الفضلة المتخلفة عن الهضم الثالث
في الاعضاء المخالطة للبول وكذا الحال في العرق الا انه اقل ملوحة من
الاول لان فضلته قد نضجت اكثر فقلت لذلك ملوحتها واذا كان كذلك
فبالحري ان نحكم على هذا الصنف بانه اسخن اصناف البلغم واجففها **واما**
جالينوس فقال ان هذا البلغم ملح لعفونته او لمائية خالطته و
نحن نقول ان العفونة ونعني بها تكيف الجسم الرطب بالحرارة بحسب
تفني بعض الرطوبات وتفسد البعض الخبيث لا يبقى من رطوباته شي الا
ان الحرارة تغيره عن صلوحه للامزجة النوعية على ما ذكره الشيخ
في الاسباب لانها بهذا المعنى لا يلزمها الاحراق وهو تميز الحرارة الاجزاء
الرطبة عن اليابسة بتصعيد الرطبة وترسيب اليابسة على ما
فسره الشيخ به بل ينافيها وحينئذ تفسد كلامه **تملحه** اي البلغم
لما تحدث فيه من الاحتراق والرمادية فيخالط رطوبته اي المحترق
من البلغم رطوبته **واما المائية التي تخالطه فلا تحدث الملوحة**
وحدها اذا لم يقع السبب الثاني اي اذا لم يخالطه اجزاء محترقة **ويشبه**
ان يكون بدل او القاسمة الواو الواصلة وحدها اي بدون الالف ليستقيم
كلامه والا لا يصح لان المائية وحدها لا توجب الملوحة مع ان لفظة او
لا دلالة على تقسيم علة الملوحة الى العفونة والمائية تدل على ايجابها اياها
فيكون الكلام تاما لان مجموع الامرين اعني العفونة والمائية توجب
الملوحة واعلم ان في هذا النقل عن جالينوس نظرا لان الموجود في كتب
جالينوس التي نعرفها كشرحه لكتاب الامراض الحادة وغيره بالواو وهو
ان

ان البلغم يملح لعفونته ولمائيته والظاهر ان الشيخ لم يطلع على هذه
الكتب او اطلع لكنه اعتمد على نقل جوامع الاسكندرانيين فان فيها باو
لا بالواو واعلم ان المسيحي نقل عن جالينوس ان البلغم يملح اما لامر
يعرض له في نفسه وهو ان يعفن لاستيلاء حرارة غريبة عليه فيحترق
البعض ويختلط بالباقي فيحدث الملوحة او لامر يخالطه وهو قسمان لانه
اما صفراء قليلة المقدار او مائية البول ثم قال وقول الشيخ الواجب
ان يكون عوض او القاسمة الواو الواصلة معناه ان المائية وحدها
تحدث الملوحة لميلان طبيعتها الى الملوحة ويدل على ذلك البول و
العرق وهذا الكلام في غاية السقوط على ما لا يخفى اذ ليس معنى
كلام الشيخ ما ذكره وانما هو معنى كلام جالينوس لعله صحح ما نقل عنه
وعلى هذا لا يصح قول الشيخ واما المائية التي تخالطه فلا تحدث الملوحة
وحدها لان المخالط لو كان مائية البول احدث فيه الملوحة لكونها
مالحة وابن المفتاح ذكر هذا السؤال وقال لم لا تحدث المائية وحدها
الملوحة اذا كانت مالحة في نفسها كمائية البول والعرق والدمع
وهو اشارة الى ما نقل المسيحي عن جالينوس وهو ان البلغم قد يملح
لمائية البول والسامري لم يفهم معنى سؤاله على ما يتبين من جوابه
لانه قال وجوابه انه قد تبين ان سبب الملوحة مخالطة اجزاء محترقة
يابسة المزاج مرة الطعم لاجزاء مائية عذبة الطعم مخالطة باعتدال
فالفضلة التي تخرج بالبول والعرق والدمع انما تملح لان الحرارة اثرت
في تلك الرطوبات باثر الخبيث لا تسلك به سبيل النضج بل الخبيث تولد

فيها تلك الحرارة ضرباً من الاحتراق والرمادية وخالط المائية وحدث
منها الملوحة وهذا الجواب انما يستقيم لو كان السؤال ان البول والعرق
والدمع انما ملح بالمائية او بنفسه من غير احتراق لان البول يلح البلغم
الملوحة فاين احدهما من الآخر فتبين مما ذكرنا ان كلام جالينوس في
الكتاب صحيح اما اذا لم يكن الواو كما في الجوامع فلان المواد في المائية
مائية البول واما اذا كان الواو كما في غير الجوامع فبالاتفاق في المواد
من المائية حينئذ ما لا طعم له او له طعم قليل غير غالب فاعرف
هذا الموضع هكذا فانه ايضاً من مزال اقدام العلماء على ما ترى ومن
البلغم حامض وكما ان الحلو على قسمين حلو لامر في ذاته وحلو لامر غريب
مخالط كذلك الحامض ايضاً تكون حموضته على قسمين احدهما بسبب مخالطة
شيء غريب وهو السوداء الحامض الذي سنذكره انما اشترط في هذا حموضة
الطعم لان السوداء على نوعين فتارة تكون عفصة الطعم وذلك عندما تكون
فجة وتارة تحمض طعمها وذلك عندما تستفيد من الحرارة الغريزية نضجاً ولما
كان هذا النوع من البلغم حادثاً من مخالطة القسم الثاني من اقسام السوداء
ميزه عن الاول وخصصه بقوله وهو السوداء الحامض ومزاج هذا
الصنف من البلغم اعني الكائن على سبيل المخالطة ابرد وايبس من الكائن
لامر في نفسه اما انه ابرد فلبعد مزاج البلغم المخالط للسوداء الحامض
عن مزاج الدم بخلاف مزاج البلغم الحلو ذي الغليان لقربه من مزاج
الدم واما انه ايبس فظاهر والثاني بسبب امر في نفسه وهو ان يعرض
للبلغم الحلو المذكور يعني البلغم الطبيعي او ما هو في طريق وفي بعض النسخ

طريقه

طريقه الحلاوة يعني الذي لم يحل بعد لكنه في طريق الحلاوة ليصير طبيعيا
ما يعرض لسائر العصارات الحلوة من الغليان او لامر التحمض بانما
اعلم ان البلغم الذي يحمض لامر في نفسه اما ان يكون حلوا واما ان يكون
تفها اما حدوث الحامض من الحلو فتارة يكون من فعل الحرارة وأخرى
من فعل البرودة اما من فعل الحرارة فلانها متى كانت اقوى من حرارته
الغريزية اوجبت للحلو الغليان ثم تحليل الحرارة الغريزية التي
ذاتها بسبب المجانسة فتستولي عليه البرد ويحمض كالحال في
حموضة العصارات والربوب والخمور في صميم الصيف واما من
فعل البرودة فعندما تستولي عليه وتقهر حرارته الغريزية وتطفيها
فيحمض كالحال في الربوب والخمور التي في صميم الشتاء واما حدوثه
من التفه فهو عندما تفعل فيه الحرارة الغريزية وتريد نقله الى
الطبعي منه غير انها لم تفعل فيه فعلا كاملا لعايق عاقها عن ذلك
فيفعل فيه فعلا تحرضه لذلك لقبول البرد الخارجي فيحمض ومن البلغم
ايضا عفص وحاله هذه الحال اي المذكور في الحامض فانه ربما
كانت عفوصته لمخالطة السوداء العفص هي السوداء الفجة
وانما نفيه عفوصته لان طعم هذا السوداء عفص وربما كانت عفوصته
بسبب تبرده في نفسه بردا شديدا فيستحيل طعمه الى
العفوصة لجمود مائيته بسبب البرد الشديد واستحالته لليبس
اي لعسر الانفعال بسبب جمود المائية الى الارضية قليلا اذ لو كانت
استحالته الى الارضية كثيرة لخرج عن اقسام البلغم ووجب عليه في

اقسام السوداء ونظير البلغم العفص بسبب التبرد الملازم مبادي
ظهورها فانها حينئذ تكون عفصه لكونها باردة كثيفة قليلة المائية
لم تعمل فيها الحرارة الضعيفة لتمحض ولا القوية لتنضج على ما قال
فلا تكون الحرارة الضعيفة اغلته ولا القوية انضجته واما البلغم
الخارج عن الطبيعة في قوامه وطعمه فهو الزجاجي لما اخرجه في
قوامه فلانه غليظ يشبه الزجاج الذائب في لزوجته وثقله ولذلك
سمي به واما في طعمه فلان بعضه مسيخ وبعضه حامض وهاهنا جان
والى الاشارة بقوله ومن البلغم نوع زجاجي ثخين غليظ يشبه الزجاج
الذائب في لزوجته وثقله وربما كان حامضا وربما كان مسيخا
اي تفها لا طعم له ويشبه ان يكون المسيخ منه هو الخام او يستحيل الغليظ
الى الخام لان اجزاءه ان كانت مختلفة فهو الخام والا فاذا اختلف استحال
اليه وهذا الكلام يدل على ان الخام اغلظ قواما من الزجاجي لانه جعل
الخام ما كان من المسيخ منه غليظا وهذا النوع من البلغم هو الذي
كان مائيا في اول الامر باردا فلم يعفن ولم يخالطه شيء بل بقي
محقونا وفي بعض النسخ مخنوقا وفي البعض محتبسا حتى غلظ وتحلل
لطيفه بطول الحقن وازداد بردا بسبب ذلك فهو معد بين اذن ان اقسام
وفي بعض النسخ اصناف البلغم الفاسد من جهة طعمه اربعة مالح و
حامض وعفص ومسيخ وفي بعض النسخ وحلو مكان المسيخ واورد
عليه ان المسيخ هو الذي لا طعم له فلا يجوز عده من اقسام ما له طعم
واجاب الايلاقي عنه بتفسير ما له الطعم بما تحكم به القوة الذائقة والمسيخ
كذلك

كذلك وبان الشيخ لم يجعل المسيخ من اقسام ما له طعم ليلزم كونه ذا طعم بل
من اقسام البلغم من جهة الطعم وهذا لا يلزمه ان يكون ذا طعم لجواز ان يحصل
للبلغم باعتبار الطعم قسمان ولا يكون احدهما ذا طعم كتقسيم كل فصل الجنس
الى النوع الذي هو فيه وغيره باعتبار ذلك الفصل مع ان الغير خال عنه فكما جاز
ان يقال الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق كذلك جاز ان يقال البلغم منه ما له
طعم ومنه ما ليس له ذلك واورد ايضا انه لم يذكر الحلو مع انه احد اقسام
البلغم الفاسد من جهة طعمه لانه من اقسام البلغم الغير الطبيعي لقوله ومن البلغم
الحلو ما ليس بطبيعي والجواب عنه ان نقول ان الشيخ لم يقل ان اقسام
البلغم الغير الطبيعي من جهة طعمه اربعة بل قال ان اقسام البلغم الفاسد
من جهة طعمه اربعة والفاسد اخص من غير الطبيعي لان الفاسد ما له شر
وغائلة واما الحلو الحادث بسبب مخالطة الدم البلغم لا شر ولا غائلة
له فلا يكون فاسدا لان الدم الطبيعي اذا خالط البلغم التفه الذي هو
اصلح اصناف البلغم الغير الطبيعي كان باصلاحه وتهيئته للنضج اولى
من افساده له ولان الدم يكسر من غائلة برده لا يبقى فيه غائلة فلا يكون
فاسدا وان كان غير طبيعي ويمكن تقرير هذا الجواب بوجه آخر
وهو ان هذا الحلو مشارك للبلغم الطبيعي الذي هو الحلو على راي الشيخ
فلا يصح ان يعد من جملة اقسام الفاسد في طعمه لان الفاسد في طعمه
هو ما كان منافيا للطعم الطبيعي وذلك هو المالح والحامض والعفص
واما ما كان مشاركا للطبيعي في طعمه فلا يعد من اقسام البلغم الفاسد في
طعمه وان كان ليس بطبيعي واجاب الفاضل الشارح عنه بان تلك الحلاوة

ليست طعماً لذلك البلغم بل للدم المخالط له ثم قال وهذا الجواب جيد لو صح ان
البلغم الغير الطبيعي لا يكون حلواً الا اذا خالطه الدم ولكن لا يصح لان ابا سهل
المسيحي وصاحب الكامل اثبتا بلغماً حلواً غير طبيعي لا لمخالطة الدم فالاولى
ان يجعل اقسام البلغم الغير الطبيعي بحسب الطعم خمسة اذ لا يجوز ان يسقط
هذا القسم من اقسام الفاسد في طعمه وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم انه لا يصح ان
الحلو الغير الطبيعي لا يكون الا لمخالطة الدم اذ مذهب الشيخ وكذا مذهب
جالينوس ذلك فان الذي يكون حلواً من ذاته فهو الطبيعي عندهما فلا يضر
جواب الامام كونه غير طبيعي عند غير الشيخ واما كان نصر لو كان غير
طبيعي عنده والا انه لو صح كان الجواب جيداً لانه ردي ولو صح ما ذكر
لانه لا يمكن ان يقال الشيخ اراد بالطعم ما للبلغم من ذاته ومن غير مخالطة خلط
آخر اياه والا لما صح قوله الحامض اما ان يكون حموضته لنفسه او لورود السودا
عليه وكذلك لو كان المراد بالطعم الطعم الحاصل للبلغم من غير مخالطة خلط
له ذلك الطعم لما صح هذا التقسيم والا انه لا يجوز ان يسقط هذا القسم
من اقسام الفاسد في طعمه بل يجب اسقاطه منها اما الحلو من ذاته
فلكونه طبيعياً عنده واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعد في اقسام غير
الطبيعي واما الحلو لمخالطة الدم فلانه غير فاسد فلا يجوز عده في اقسام
الفاسد ومما ذكرنا ظهر فساد ما ذهب اليه السامري وهو ان ما ضعف
به الشارح العلامة جوابه وهو ان لنا حلواً من ذاته غير طبيعي لا ينافي
التقسيم الذي ذكره الشيخ في الحلو والحامض والعفص وهو ان كل واحد
منها يكون تارة لذاته وتارة لامر مخالط اذ لا يلزم من كون قسم من اقسام

البلغم

البلغم حلاوته من ذاته ان لا يكون قسم آخر منه حلاوته لا من ذاته بل لامر
مخالط هذا كله على تقدير كون المسيخ بدل الحلو وهو الصحيح وان كان الحلو
مقام المسيخ على ما في بعض النسخ اندفع الشكان كلاهما ويكون ترك
المسيخ لانه لا طعم له لكن يرد عليه شك آخر وهو ان البلغم الحلو الغير الطبيعي
اما ان يكون فاسداً او لا فان كان فاسداً كان الجواب عن الشك وهو انه
غير فاسد فاسداً والا يكون عده في جملة الفاسد فاسداً او من جهة قوامه
اربعة مائي وزجاجي ومخاطي وجصي والخام من وفي بعض النسخ
في عداد وفي البعض من جملة المخاطي وفي البعض الزجاجي واعترض
الخونجي على قوله والخام من عداد المخاطي بان الخام والمخاطي متغايران
لمعنيين متنافيين فيستحيل ان يكون احدهما داخلاً في الآخر بيانه ان الخام
ما يكون غير مختلف القوام عند الحس ومن شرط المخاطي ان يكون مختلف
القوام عند الحس وبينهما تناقض وتضاد وعلى هذا يستحيل ان يكون
الخام من عداد المخاطي والصحيح ما في بعض النسخ وهو ان الخام من
عداد الزجاجي لانه دافع للتناقض ومنطبق على ما سبق من كلامه لانه
قال في الزجاجي وربما كان حامضاً وربما كان مسيخاً ويشبه ان
يكون المسيخ منه الخام وهذا يدل على ان الخام قسم من الزجاجي لانه
قال في الزجاجي بعض اقسامه حامض وبعض اقسامه مسيخ وهو
الخام فالخام اذن احد اقسام الزجاجي فاذا كان والخام من جملة
الزجاجي كان ذلك مطابقاً لكلامه السابق وصحيحاً وقد اندفع التناقض
وهذه النسخة ارتضاها السيد صاحب الذخيرة الخوارزمشاهية ولا

نفحص عن هذا الشكل الا بقراة هذه العبارة وحمل العبارة الاولى التي هي مشهورة
وتوجد في اكثر نسخ كتابي القانون والشفاء على السهو من الناسخ ونحن
نقول معنى قول الشيخ والخام من عداد الزجاجي انه منه وحيث انهما مختلفا
القوام في الحقيقة لا انه منه من حيث انه قسم منه لتقابلهما متنافيان
فيستحيل ان يدخل احدهما في الآخر واما ان الصحيح ان الخام من عداد
الزجاجي وان الشيخ قسم الزجاجي الى حامض والى مسيخ وهو الخام
فهو باطل لان الشيخ تردد في طعم الزجاجي لقوله وربما كان حامضا وربما
كان مسيخا لا انه قسم الزجاجي الى قسمين وعلى تقدير ان يكون طعمه طعم
المسيخ والغلظ من المسيخ من الزجاجي هو الخام لقوله ويشبه ان يكون الغلظ
من المسيخ منه هو الخام دل على انه غير محقق لطعمه فظهر ان ما في
القانون والشفاء صحيح وليس ذلك سهو من الناسخ **المبحث السابع**
في الصفراء واقسامها واحكامها قال رحمه الله **واما الصفراء**
فمنها ايضا اي كالبلغم والدم **طبيعي** وهو الذي يتولد في الكبد مع تولد الدم
لوجود مادته في الغذاء ولامر لا بد منه على ما تقدم **ومنها فضل غير**
طبيعي وهو الذي لا يكون كذلك **والطبيعي منها رغوة الدم** في هذا اللفظ
تجوز وقد وقع في اكثر عبارات القوم كذلك اما انه مجاز فلان الصفراء
ليست رغوة الدم والا كانت دما خالطه اجزاء هوائية فان
رغوة كل شيء هي اجزاء لطيفة خفيفة من ذلك الشيء خالطها اجزاء
هوائية بل هي رغوة الدم لانها بالحقيقة رغوة الكيلوس المنطبخ في
الكبد ولهذا قال وفي كل انطباخ لمثله شيء كالرغوة لكن لما كانت نسبة

الصفراء

الصفراء الى بقية الاخلاط كنسبة النار الى بقية الاركان وجب ان تكون
طافية عليها اذ الجوهر الشبيه بالجوهر الناري يكون خفيفا لا محالة
والخفيف من شانه الصعود نحو الفوق فلذلك صارت الصفراء كرغوة
الدم لطفوها عليه لا رغوة الدم على ما قال القرشي لما عرفت **وهو**
اي الطبيعي **احمر اللون ناصعه** اي ناصع اللون والمراد ان لونه احمر ناصع
اي خالص الحمرة بحيث تضرب الى صفرة كشعر الزعفران لا الى قتمة و
انما كان لون الصفراء كذلك لزيادة لطافتها على الدم والجسم اذا لطف
ورق نفذ فيه البصر اكثر وقارب الاشفاف لقربه من الجوهر الهوائي
لا لمخالطة الجوهر الهوائي بالصفراء على ما ظن فلذلك انتقلت
عن حمرة الدم القانية الى الحمرة الناصعة كما لو خلط بالدم قليل ماء
ولهذا فان الشراب الاحمر اذا امتزج صار اصفر ومن هذه الامثلة
ونحوها ظن ما ظن وهو من بعض الظن لان انتقال الصفراء من الحمرة
القانية الى الناصعة لم يكن لمخالطة الجوهر الشفاف بها كما في الامثلة
بل لكونها كالجسم الشفاف وبينهما بون بعيد وليس وجه الجمع بين
جعل الشيخ وكذا صاحب الكامل لون الصفراء احمر وبين جعل
ابي سهل المسيحي لونها اصفر ما ذكره الامام وهو ان لونها احمر اذا لم
يتميز عن الدم واصفر اذا تميزت عنه ثم قال وتحقيقه انا في البول
جعلنا الصفرة اقوى في الدلالة على الحرارة من الحمرة وليس ذلك الا للدلالة
الاصفر على الصفراء دون الاحمر فكيف جعل لون الصفراء ههنا احمر
فانه فاسد اما الاول فلانه ضعيف لانه ان اراد بالحمرة عدم التميز انها

سواء عنده

مكتسبة من الدم فلذلك لا يصح ان الصفراء احمر اللون وان اراد بها انها حينئذ
لها في نفسها كان يجب ان يبقى بعد التميز كذلك واما الثاني وهو زيادة دلالة
البول الاصفر على الحرارة من الاحمر فلانه ممنوع لان الناري مع انه
اميل الى الصفرة من الزعفراني لان الاول يشبه صبغ الزعفران
والثاني شعره اضعف في الدلالة على الحرارة من الزعفراني واما ذكره
الخونجي وهو ان الصفراء احمر اللون بحسب المزاج كالدم الا ان
حمرة الصفراء الطبيعية تضرب الى صفرة وحمرة الدم الى قتمة وذلك
لان الصفراء لخفتها ولطافتها وطفوها يخالط جوهرها مخالطة اجزاء
هوائية وكيف لا تخالطها وهي رغوة الدم ومن جميع السائلات يشاهد
رغوتها تخالطها الاجزاء الهوائية وذلك يوجب ابيضاضا وشفيفا
كما في زبد الماء وبياض البيض وسحق الزجاج والزجاج المدقوق و
اختلاط البياض مع الحمرة يوجب صفرة فلذلك يضرب لون الصفراء
الطبيعية الى صفرة ما وان كان احمر فقد صح قول الشيخ ان لونها احمر
لان لونها المستفاد له من المزاج هو الحمرة والمراد بقول ابي سهل انه
اصفر ما ذكرناه وكيف يمكن ان يقال الصفراء اصفر مع انه يشاهد
الرغوة التي تميز عن الدم في الشخص الصحيح المعتدل المزاج عند اخراج
الدم وتعتريه بين يدي الحس على لون الحمرة ولهذا اذا خرجت عن البدن
وغلظت يتوهم لحمرتها انها محض الدم وتسمى مرة حمراء فانه ايضا
فاسد لان الصفراء ليست رغوة الدم حتى يكون كرغوات الاشياء
وهي كونها اجزاء منها خالطها اجزاء هوائية كما في زبد الماء والشراب
ونحوها

ونحوها فصح ان يقال ان لونها كان احمر بحسب المزاج لكن لما خالطتها
الاجزاء الهوائية مال لونها الى الصفرة بل هي رغوة الكيلوس المنطبخ
في الكبد وانما يقال رغوة الدم بالمجاز لطفوها عليه كما سبق والتحقيق
فيه ان هذه الاجزاء الهوائية اما ان يكون داخلة في قوام الصفراء ام
لا وعلى الاول لا يكون لها قبل تلك الاجزاء حتى يقال ان لونها كان كذى
وصار بالمخالطة كذا وعلى الثاني يكون لونها احمر وعلى التقديرين فلا
جمع ولعلها لم يكن لها على الاول لون اذ ليس لها حينئذ كون لانتفاء ما به
قوامها وهي تلك الاجزاء الهوائية واما ان لها لونا بحسب المزاج وهو
الحمرة كالدم وبحسب مخالطة الاجزاء الهوائية لها لون وهو الصفرة
وهي اللون الطبيعي فوهم لانه اذا لم يكن لها كون فكيف يكون لها لون
وان سلم ان لها كونا ولونا بحسب المزاج وهو الحمرة فلا يكون اللون الطبيعي
للصفراء الصفرة بل الحمرة ان كان اللون الطبيعي هو اللون بحسب المزاج
وان كان غيره فبعد تسليم تحقيق الفرق بينهما لا يفيد الجمع لان الشيخ يقول
هو احمر بحسب الطبع وابو سهل يقول اصفر بحسب الطبع نعم لو قال
الشيخ هو احمر بحسب المزاج افاد الجمع واما ذكره المسيحي وهو قريب
مما ذكره الخونجي بل هو هو حقيقة وغيره اجمالا وتفصيلا وهو ان الدم
والصفراء يشتركان في الحمرة لكن لما كان الدم غليظ الجوهر صار لونه
قانيا ولهذا نقصت حمرة الدم عن حمرة الكبد لان الكبد لما كانت اكثف
من الدم كملت لونها والصفراء لما كانت الطف من الدم واشد تخلخلا
خالطتها الاجزاء الهوائية فافادتها صفرة فانه ايضا فاسد لما تقدم انفا

بل وجه الجمع ان الشيخ لم يقل ان الصفراء احمر اللون فقط بل قال احمر اللون
ناصعه والمعنى ان لونها احمر ناصع لكن الاحمر الناصع هو بعينه الاصفر
الزعفراني الشبيه بلون الزعفران فاذن لا منافاة بين كون لون الطبيعي
من الصفراء احمر ناصعًا وبين كونه اصفر زعفرانيا خفيف ولذلك يعلو
الجميع حاد اي حار يابس بالطبع لوجوه افراط طبخها وكثرة تولدها في الاوقات
الحارة اليابسه وفي الاسنان الحارة اليابسه وعن الاغذية الحارة اليابسة
واذا ولدت عللا كانت حاره يابسه وكان شفاوها بالبرودة والرطوبة
مع ان الشفاء انما يكون بالضد وان قذفت بالقي اعقبها حدة ولذعا في
المعدة والفم وان خرجت بالاسهال اعقبها ذلك في الامعاء وان لمست
كانت اسخن من الدم فقد ظهر مما ذكرنا الفرق بين الصفراء والدم في اللون
بان حمرتها ناصعة وحمرة الدم قانيه وفي القوام بانها الطف والدم اكثف
وفي الطبع بانها حاره يابسه والدم حار رطب وههنا فروق اخر بينهما
منها ان الكيفية الفاعلة في الدم اضعف من المنفعلة كما سبق بخلاف
الصفراء فان المنفعلة فيه اضعف من الفاعلة لان من يغلب عليه
الصفراء يعرض له من زيادة الحراره اكثر من زيادة الجفاف ولان
فرط اليبوسه ينافي لطف القوام ومنها ان الدم اذا خرج من العروق
الى خارج البدن او الى تجويف بعض الاعضاء كالمعدة والمثانة جمد
بخلاف الصفراء لان الدم اجتمع فيه الفاعل والقابل لذلك اما الفاعل
فهو الحرارة فانها تحلل جرمه وتهيئه لنفوذ الاجزاء الهوائيه فيه
واما القابل فهو الرطوبة ولوجود الفاعل والقابل يجمد بخلاف الصفراء

فانها

فانها وان كانت حادة لكن يبوستها تمنعها عن قبول الجمود لكن هذا الفرق لا
يطرد في جميع دماء الحيوانات فان دم الارنب ودم الايل لا يجمدان
على ما شهد به المعلم الاول ونقله الشيخ عنه في حيوان الشفاء ونقلنا عنه
على ما سبق ومنها انها مرة الطعم بخلاف الدم فانه حلو الطعم وذهب بعض
الاطباء الى ان الصفراء الطبيعية حلوة كالعسل قال القرشي ولقد مرضنا
بحمى كنا نتقيا فيها صفراء محية وكان طعمها حلوا ثم قال وكان لنا صديق
انسد له المجرى المنحدر من المرارة الى الامعاء وكانت الصفراء تندفع الى
معدته وتخرج قيا وبصاقا اصفر وكان مع ذلك يشكو افراط حلاوة فيه
قال فميلنا لذلك الى تصديق هذا الطبيب وفيه نظر لان الاحتراق الذي
لها بالنسبة الى الدم لافراط طبخها وغلبة الاجزاء النارية عليه مما
يوجب من الطعوم الحلاوة على ما سياتي بيانه في موضعه ان شاء
الله تعالى وكلما كان اي الطبيعي من الصفراء اسخن فهو اشد حمرة
فان قيل اذا كان الموجب لانتقال لون الصفراء من حمرة الدم
الى الحمرة الناصعة هو فوق لطافتها الحادثة لقوة حرارة مزاجها وجب
ان يكون تلك الحرارة كلما ازدادت قوة ازدادت اللطافة فازداد
الانتقال الى الصفرة وعلى هذا يكون اشد صفرة لا حمرة قلنا
لا نسلم ان تلك الحرارة كلما ازدادت قوة ازدادت الصفراء لطافة لانها
قد بلغت النهاية في اللطافة عند الطبخ فاشتداد حرارتها بعد ذلك
لا يوجب لها زيادة في اللطافة بل يوجب تحليل لطيفها الموجب
لاصفرار لونها وبقية كثيفها الموجب لاحمرار لونها ومما ذكرنا يظهر فساد

الصواب مما لا يوجب على الاخفى

ماذهب اليه الجيلي وهو انه لما كان الاسخن اشد حمرة لانه يكون اقل
لطافة والكثر اختلاطا بالدم حتى يحس منه بالحرارة اشد لانه حينئذ
التصاقه بالعضو اشد واما الذي لا يكون اشد حمرة فلا يكون اسخن
لانه الكثر لطافة واقل اختلاطا بالدم فلا يلصق بالعضو للطافته بل يكون
خواصا نافذا في المسالك الضيقة فلا يمكث زمانا يحس منه بالسخونة الصواب غوّاصًا
والذي يوكد ما ذكرناه قول جالينوس والصفراء الطبيعية حارة يابسة
لطيفة لونها احمر ناصع فما هو منها احر واشد حمرة واقل لطافة يجذبه
المرارة وتدفعه وترسله الى الامعاء وما هو منها اقل حدة وحمرة ناصعة
والكثر لطافة يبعث به الطبيعة مع الدم في العروق الى جميع البدن
ليرق به الدم ويلطف حتى صار غواصا نفاذا في المسالك الضيقة فثبت
ان التعريف المذكور موافق لكلام جالينوس لا ان كونه موافقا لكلام جالينوس
ولكلام الشيخ ايضا في موضع اخر لا ينفي اذا كان مخالفا لكلامه هاهنا
لان الكلام في الطبيعي من الصفراء لا المختلط بالدم فليس للاختلاط
بالدم ولا للالتصاق بالعضو ولا لعدمهما مدخل في كون الاسخن من الطبيعي
من الصفراء اشد حمرة وانما مدخلهما في كون الاسخن من المختلط بالدم
اشد حمرة فاين احدهما من الاخر وكذا فساد ما ذهب اليه السامري
وهو ان يقدر كلام الشيخ هو انه كلما كان اسخن فهو اشد حمرة ناصعة لا
مطلق الحمرة لان كلامه في الصفراء فكلما كان اسخن مزاجا كان اشد
حمرة ناصعة لان ماليته تقل بسبب شدة الحرارة في الطبخ فيشتد
حمرته المختصة به وهو الناصعة لان المراد من الحمرة ليست التي

لها

لها نصوع بل التي لها قتمة او مطلق الحمرة لما ذكرنا من العلة وكذا ما ذهب
اليه الامام وهو ان هذا الكلام فيه اشكال لان الكل يتفقوا على ان
البول الاصفر دل على الحرارة من البول الاحمر ومعلوم ان ذلك انما
حدث في الماء من مخالطة هذه الاخلاط فكيف يكون لون الصفراء
الخالصة هو الحمرة لان الصفراء الخالصة ليس الحمرة المطلقة ولا الضاربة
الى قتمة ليتعجب منه بل الحمرة الناصعة الشبيهة بشعر الزعفران
واختلاطها بالماء لا يجعله احمر مطلقا او ذا قتمة بل يجعله احمر ناصعا
ضاربا الى صفرة زعفرانية ولذلك كان الاصفر الزعفراني الدال
على اختلاط الصفراء بمائية البول دل على الحرارة من الاحمر الدال
على اختلاط الدم بمائية البول لكون الصفراء اسخن من الدم الا ان
الفرق بين المعسر انما يطلب اذا بعد تحقق المشاركة بينهما ولا مشاركة
هاهنا وذلك لدلالة الاحمر على اختلاط الدم بمائية البول والاصفر
على اختلاط الصفراء بها فلذلك كان الاصفر دل على الحرارة واما
هاهنا فان الحمرة انما حصلت من اختلاط الصفراء بالدم ولا يلزم
من حدوث الحمرة من اختلاط الصفراء بالدم حدوثها من اختلاط
الصفراء بالماء فظهر انه لا مشاركة بين المعنيين اصلا فاذن لا يتجه
الشك المذكور على ما قال الجيلي فانه اضاف سدا لان حمرة الصفراء التي
الكلام فيها هي الناصعة وهي للصفراء بحسب المزاج واما التي لها بحسب
المخالطة فهي الحمرة المطلقة والمشوبة بقتمة وهي بمعزل عن نظرنا هاهنا
فاذا تولد اي الطبيعي منها في الكبد وفي بعض النسخ في البدن والاول

هو الصحيح لما مر غير مرة ان الطبيعي من كل خلط هو الذي يتولد في الكبد
مع الدم لوجود مادته في الغذاء ولامر لابد منه لا الذي يتولد في البدن انقسم
قسمين فذهب قسم منه اي من الطبيعي وفي بعض النسخ منها والصحيح
هو الاول لان الثاني لا يصح الا بتاويل وبقي قسم منه وفي بعض النسخ
منها وحكمها ما ذكرنا الى المرارة والذاهب منه وفي بعض النسخ منها
وحالها ما علمت مع الدم ينفذ معه لضروره ولمنفعه ليس المراد من
الضروري ما يفيد امرا لابد منه ومن النافع ما يفيد امرا يمكن التفصي عنه
على ما ذكره القرشي لما سبق ولا ما ذكره الخونجي وهو ان المراد بالضروري
ما يدخل في قوام البدن وبالنافع ما لا يكون كذلك لانه لا يعم الضرورات
التي ذكرها الشيخ لانه وان صدق على الصفراء الذاهب مع الدم لتغذيه
الاعضاء لانه يدخل في قوام البدن لكنه لا يصدق على المنصب الى المراره
لتخلص البدن من الفضل فان تخليص البدن عن الفضل لا يدخل في
قوام البدن بل المراد ما ذكرناه على الوجه الذي شرحناه فاما الضروره
فلتخالط الدم في تغذيه الاعضاء التي تستحق ان يكون في مزاجها وفي
بعض النسخ غذائها وهما متقاربان والاول اشهر والثاني اظهر
احتياج الاول الى تاويل دون الثاني جزء صالح من الصفراء وتحسب
وفي بعض النسخ بحسب ولكل وجه ما تستحقه من القسمه مثل
الرئه قال ابو القسم بن ابي صادق سهى جميع الاطباء في قولهم ان الدم
يخالطه الصفراء لتغذيه بعض الاعضاء لان ذلك العضو لو صح لكان هو الرئه
وهو باطل لانها تغتذي بدم شرياني لطيف بل الصفراء لا تغذي شيئا من الاعضاء
ما

ما دام البدن على حالته الطبيعيه وقال الامام اغتذاؤها بدم شرياني لا ينافي
ان يكون مع ذلك الدم قسط معلوم من الصفراء واما ان الصفراء لا تغذي
شيئا من الاعضاء الى اخره فهو مجرد دعوى وهو عين النزاع واستدلال
الامام على ان الرئه لا تغتذي بالدم الصفراوي بتسليمها اياه لو اوجب
اغتذاء الرئه من الصفراء فاحتياجه الى السوداء للتمتين يوجب اغتذائها
من السوداء ايضا وهو باطل لاطباقهم على انها لا تغتذي بالدم السوداوي
بل انما يغتذي منه العظام وحلها ضعيف لانهم ما جعلوا ذلك علة
لحاجة الرئه الى الصفراء في اغتذائها بها بل صرحوا ان الصفراء تخالط
بالدم لامرين تغذيه الرئه والتنفيذ ومن غير ان يكون احدهما وسيلة الى
الاخر الا ان ما ينفذ مع الدم في بقيه الاعضاء يتميز عما يغتذي به تلك
الاعضاء وتدفعها دافعة تلك الاعضاء وما ينفذ معه في الرئه لا يتميز
عن الدم ولا تدفعها دافعتها بل يغتذي بها وذلك لاختلاف القوى الجاذبه
والدافعه في الاعضاء فان كل عضو يجذب ما يلايمه ويدفع الباقي
واما المنفعه فلان يلطف الدم بترقيقها اياه لحدتها وينفذه في
المسالك الضيقه بتسهيل ذلك عليه بترقيقه فان قيل انكم جعلتم
من منافع مخالطه الصفراء للدم الترقيق ومن منافع مخالطه السوداء
التغليظ وحينئذ يتعادل ما يكتسبه الدم من رقه القوام عن الصفراء
بما يكتسبه من غلظ القوام عن السوداء ويعود الدم الى قوامه الطبيعي
وتبطل الفائدتان قلت الدم يحتاج الى السوداء للضروره وهي
تغذيه بعض الاعضاء فلولا السوداء بقي رقيقا جدا بالنسبه الى تلك

سواه الصفرا

الاعضاء وكذلك يحتاج الى السوداء في تغذية بعض الاعضاء فلولا الصفراء بقي غليظا
جدا فحينئذ يكون كل واحد منهما نافعا ومن حيث ان كل واحد منهما يقتضي فائدة
وهي الضرورة المذكورة ومفسدة في القوام وهي غاية الرقة او غاية الغلظ
تدفعها الاخرى فمخالطة الصفراء بالدم يتضمن فائدة وهي الضرورة المذكورة
ومفسدة وهي غاية رقة القوام التي لا يتمكن الدم معها من النفوذ ثم ان السوداء
تدفع هذه المفسدة وتعطي فائدة وهي الضرورة المذكورة وكذلك من الجانب
الاخر **والمنتفع منه** اي من الطبيعي **الى المرارة متوجه ايضا نحو ضرورة**
ومنفعة فاما الضرورة فاما بحسب البدن كله وهي تخليص من
الفضل ووجه ذلك ان ما يتوجه الى المرارة هو ما استغنى عنه الدم و
فضل على حاجته لان ذلك بحسب حاجة جميع البدن فالطبيعة
تقدمها على الحاجة التي لبعض الاعضاء وحينئذ لو لم يتوجه الى المرارة لبقي
مع الدم وافسده لانه زائد على المقدار الذي يجب ان يكون مع الدم فيكون
فضلا لكن الدم يتوزع على جميع اعضاء البدن فيشتمل جميع الاعضاء على
الفضل فعلمنا ان الصفراء التي يتوجه الى المرارة لو لم يتوجه اليها اشتمل
جميع البدن على الفضل وبالتوجه اليها يتخلص جميع البدن عن الفضل
فهذا وجه تخليص المتوجه الى المرارة البدن كله من الفضل لا ما ذكره
بعض الشارحين وهو ان الصفراء يلذع المعى فيحس بالحاجة حتى يدفع
الفضل ويتخلص البدن بذلك عن الفضل فانه باطل لان الاحساس ما يعد
في المنفعة ومن حيث قسم علة التوجه الى ضرورة ومنفعة وجب ان
يكون كل واحد منهما خارجا عن الاخر وفسر الضرورة بتغذية المرارة وتخليص

البدن

البدن عن الفضل والمنفعة بهذا الاحساس وحينئذ يجب ان يكون هذا
الاحساس غير الضرورة بقسميه فوجب ان يكون غير التخليص عن
الفضل وعلى هذا فالمراد بتخليص البدن عن الفضل غير الاحساس
بالحاجة الى النهوض لابراز الثفل ولان ذلك لا يكون تخليصا لجميع البدن
عن الفضل بل تخليص بعض الاعضاء وهي اوعية البراز ولان هذه الضرورة
مذكورة في السوداء ايضا وما ذكرناه موجود فيها دون ما ذكره البعض
ولا ما ذكره المسيحي وهو ان ما استغنى عنه الدم لو بقي محتبسا في
الكبد او غيرها من الاعضاء لاورث ضررا بكيفيته وكميته لا يمكن
تداركه ومع ضرره هذا يفوت منه فائدة متوقعة منه عند انصبابه
الى المرارة فلذلك قال وهو تخليصه من الفضل لان هذا انما يفيد
تخليص ذلك العضو الذي احتبس فيه عن الفضل لا تخليص جميع البدن
عنه الذي هو المطلوب **واما بحسب عضو منه** اي من البدن
وهي تغذيه المرارة وذكر الشارح العلامة ان هذا يناقض ما ذكره في
كتاب الحيوان من طبيعيات الشفاء وهو ان المرارة والمثانة يشتركان
في ان كل واحدة منهما لا ياتيه غذاؤه في الفضل الذي يسيل اليه لان
جرم كل واحد منهما عصبي والمرارة منهما بانها جوهر لطيف
صفراوي بعيد عن مشاكلتها والمثانة بانها جوهر رقيق بعيد
عن مشاكلتها وقد سبقت الكلية الى استخلاص ما فيها من الجوهر
الغذائي وكل واحد منهما بانه غذاء مشاكل ومع ذلك خالص لا يشوب
معه من الفضل لان مسالكها ضيقة فلا يتسع للفضل فلذلك اي كل

واحدهما عرق آخر للغذاء فالمرارة يأتيها الى عنقها عرق غير ضارب
من تلقاء الباب وعصبة هي شعبة عصب الكبد وهما خفيان وعرق
ضارب محسوس ظاهر من شعب شريان الكبد وذلك كله يخالط
المرارة من جهة العنق الجاذب ثم يتفرق فهذا كله الفاظ الشيخ
وهو كاف في بيان ان المرارة لا تغتذي من الصفراء وايضا المرارة جوهر
عصبي بارد والصفراء جوهر حار فلو اغتذت المرارة بالصفراء لكان
ذلك الاغتذاء انما يتم بان تبطل المرارة خاصية الصفراء وتجعلها باردة
ملائمة لمزاجها ثم تغتذي بها لان الغذاء يجب ان يكون شبيها بالمغتذي
ولو صح ذلك لامكن ان يقال في الرئة تبطل خاصية البلغم وتجعله حارا
ملائما لمزاجها بل هذا اسهل ولو امكن هذا لما احتيج الى مخالطة الصفراء
للدم في تغذية الرئة لكن الشيخ جعل ذلك احدى الضرورات في مخالطة
الصفراء للدم فظهر ان بين الكلامين تناقضا ونحن نقول لا تناقض بينهما
لان قوله في الشفاء المرارة لا تغتذي بما يأتيها من الصفراء اي لا تغتذي
بمجردها بما يأتيها من الصفراء بل لا بد من قسط آخر من الدم يخالطه الصفراء
وتغتذي المرارة بالمجموع ثم ان ذلك القسط من الدم يأتيها من الطريق الذي
ذكره من العرق المتصل بعنقها وقوله ههنا واما بحسب عضو وهي
تغذية المرارة اي لا وحدها بل مع قسط من الدم وهو ما يأتيها من عنقها
اذ ليس في قوله وهي تغذية المرارة تصريح بان المرارة تغتذي من الصفراء
وحدها لان اغتذاءها من الصفراء اعم من ان يكون وحدها او مع قسط
من الدم واذا كان كذلك فحمله على ما هو الحق اولى على ما هو الباطل واما

ان

ان المرارة لا تغتذي بالصفراء الا بعد ان تجعلها باردة ملائمة لمزاجها الى
اخره فقد سبق الجواب عنه في امزجة الاعضاء فلا نعيده واما المنفعة
فمنفعتان احديهما غسلها للمعاء من الثفل والبلغم اللزج اي الملتزق
بسطوحها من مرور الثفل عليها والثانية لذعها المعاء ولذعها عضل
المقعدة ليحس على بناء المجهول بالحاجة وفي بعض النسخ على بناء المعروف
والضمير الذي فيه يعود الى المعاء وعضل المقعدة اي ليحس كل واحد منها بالحاجة
فيحوج اي الاحساس بالحاجة وفي بعض النسخ بالتاء المنقوطة بنقطتين
من فوق والضمير الذي فيه سواء كان للحاجة او لغيرها كالمعاء والعضل
للخلو عن تعسف الى النهوض للتبرز لما كان جذب الكبد الغذاء من
الامعاء هو في عروق دقيقة جدا وجب ان يكون للثفل في الامعاء
لبث ما ليكمل في مثلها اجتذاب صفاوة الغذاء وكمال انطباخه فيها
لكن جوهر الثفل لما كان رديا عفنا كان بقاؤه في الامعاء مما يضرها
فوجب ان يلبس الامعاء من الرطوبات ما يكفيها عن ضرره وافساده
وذلك لا محالة يعوقها عن الاحساس بلذعه ورداءة كيفيته وذلك مما
يغفل الطبيعة عن دفعه فوجب ان ينصب اليها ما ينبهها على
دفعه اذا دعت الى ذلك حاجة وان يغسلها من الفضول التي يفوت
القوة الدافعة ولما يمكن ان يكون ذلك الا اذا كان ما ينصب اليها حارا
لذاعا شديد الجلاء وليس في البدن ما هذا شأنه الا الصفراء فوجب
ان يكون لها انصباب الى الامعاء لتغسلها وتلذعها فتحس بالحاجة الى
خروج الثفل انما يتم بقوتي طبيعية وارادية يتوقف فعلها على الاحساس

بواسطة لذع الصفراء حتى لو بطل الاحساس بذلك لتوجه الصفراء الى جهة اخرى
كما في اليرقان فان خيف من القولنج لاجتماع الرطوبات والتصاقها بالمعا وعدم
ما يغسلها واليه اشار بقوله **ولذلك** اى ولان النهوض للتبرز ودفع الفضل
تتوقف على لذع الصفراء للامعاء **ربما عرض قولنج بسبب سده تقع
في المجرى المنحدر من المرارة الى المعا** لكن يجب ان تعلم ان السده تاره تكون
في المجرى الكاين بين المراره والكبد وتاره تكون في المجرى الكاين بين المراره والمعا
والفرق بينهما ان في الثاني يعدم انصباغ البراز دفعه واما في الاول فيعدم بالتدريج
واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاطباء اختلفوا في ان النافذ مع الدم والمنصب
الى المرارة ايهما احد فنقل الجيلي عن جالينوس ان الصفراء الطبيعيه اذا تولدت
في الكبد انقسمت قسمين بعضها احد وبعضها الى ما هو اقل حده واشد لطافه
تبعث الطبيعه مع الدم في العروق الى جميع البدن للضرورة والمنفعه على
ما ذكرنا وذهب اصحاب الجوامع في مختصر القوى الطبيعيه الى ان النافذ
الى المرارة يجب ان يكون احد فالوا لان فايدة انصبابها الى جهة المعا غسل ما
فيها من الفضلات اللزجة المنتقيه عن فضلة الكيلوس وبعض هذه المعا غليظ
ضعيف الحس وهو الذى اكثر انصبابها اليه فالمنتقيه والمنبه عليه غليظان فيجب
ان يكون المنقيه حادا ليكون قويا على غسل الفضول وتنبيه المعا واما النافذ
مع الدم الى الاعضاء فانه ليس الحاجة الا للتنفيذ وما كان كذلك فالحاجة
به الى الحده بل الى اللطافه وذهب الخونجي الى انه يجب ان يكون النافذ
مع الدم احد قال لان الفايدة في نفوذه معه التنفيذ في المسالك الضيقه
وهو كلما كان احد كان اعون على التنفيذ لانه يلذع المجارى المذكوره وينبهها

لدفع

لدفع ما فيها والحق عندى هو الاول لوجهين الاول ان فايدة النافذ مع الدم التنفيذ
والتغذيه على مذهب بعضهم والاقل حده اولى بالتغذيه الثاني ان في الاعضا
امورا تعين على التنفيذ مثل المائيه النافذه مع الدم وجذب الاعضا للدم بخلاف
النافذ الى المرارة فانه ليس هناك امر يعين على تنبيه المعا وتنقيتها غيرها
فلذلك كان الواجب ان يكون احد لا سيما والعضو المنبه والفضله
المحتاج الى التنبيه لاجلها غليظان فلو لم يكن احد لما اتى معه التنقيه
ولا التنبيه هذا في بيان ان ايهما احد واما ان ايهما اكثر فالظاهر ان
النافذ مع الدم يجب ان يكون اكثر لان القصد منه التغذيه على راى
والتنفيذ في المسالك الضيقه على راى وهذه المسالك كثيره جدا في البدن
فيجب ان يكون النافذ مع الدم على كلا المذهبين اكثر من النافذ الى المرارة
ويجب ان تعلم معا قد علمت ان صاحب الكامل ادعى ان بعض الصفراء
التى تتوجه الى المراره تنصب الى المعدة وقال الشيخ بخلافه لانه قال
في منافع القى انه ينقى المعدة اذ ليس لها ما ينقيها مثل ما للمعا وهو الذى
ينقيها من البراز وصرح جالينوس ايضا بذلك وقال الطبيعه لا ترسل الصفراء
الى المعدة اشفاقا عليها لانها لو ارسلت اليها شيئا من الصفراء لتنقيها من
البلغم والرطوبات فحينئذ لا يلبث الطعام فيها ريثما ينهضم انهضاما تاما
**واما الصفراء الغير الطبيعيه فمنها ما خروجه عن الطبع بسبب غريب
مخالط ومنها ما خروجه بسبب في نفسه بانه في جوهره غير طبيعي**
انما قسم الصفراء من جهه السبب المخرج لها عن الطبيعه ولم يقسمها من
جهه القوام او الطعم كما قسم البلغم وذلك لان جميع اصناف الصفراء رقيقه فلا

يظهر في قوامها اختلاف يعتد به وكذلك لا تختلف بالطعم كثير اختلاف لان جميع
اصنافها مرّ واما اللون فالتقسيم به لا يعرّف الاصناف ولا قوامها ولا
اسبابها اذ قد تختلف في اللون دون القوام وبالعكس وكذا غيره من الصنف
والسبب فاعتبره فان فيه دقة واما التقسيم بالاسباب فيعرّفنا ذلك كله
والالوان ايضا فكان التقسيم به اولى **والقسم الاول منه ما هو معروف**
مشهور وهو الذي يكون الغريب المخالط بلغما لما كان هذا مشهورا لكثرته
ولما كان كثر الكثرة مادته التي هي البلغم في البدن ولانه للزوجته لا ينفصل
منه ما يخالط به وخصوصا ما الطف كالصفراء **ويتولد** اي يتولد المشهور في
اكثر الامر في الكبد فان قيل ينبغي ان يكون تولد هذا في المعدة اكثر لان
وجود البلغم فيها اكثر قلنا ان البلغم وان كان في المعدة اكثر ولكن الصفراء
يندر تولدها في المعدة وما ينصب اليها من المرارة قليل وفي قعرها فلا
يلبث ان يخرج ولسعة تجويفها يكون ما يحصل فيها من البلغم والصفراء
متميزين في اكثر الامر فلا يلزم ذلك اختلاطهما ولا كذلك الكبد فان الاخلاط
كلها تتولد فيها كثيرا وان كان الموجود في المعدة من البلغم اكثر ومجاريها
ضيقة جدا فيكون ما فيها من الاخلاط مختلطا لا محالة اختلاطا امتزاج لا
تمايز **ومنه** اي ومن القسم الاول **ما هو اقل شهرة وهو الذي يكون الغريب**
المخالط سوداء ولما كان هذا اقل شهرة لندرة وجوده لوجوه ثلثة احدها
ان السوداء في البدن اقل مقدارا من البلغم فيكون مصادفتها لما تخالط به من
الصفراء اقل من مصادفة البلغم له وثانيها ان السوداء غير لزجة كالبلغم فلا
يسهل التصاقها بما تخالطه بخلاف البلغم وثالثها ان السوداء ارضية غليظة
طالبة للنزول والصفراء نارية لطيفة

طالبة

طالبة للصعود فلهذا يضعف تمازجهما ويقل اختلاطهما وانما انحصر فساد الصفراء
بالمخالطة في البلغم والسوداء دون غيرهما كالصفراء والدم والمائية لان الصفراء
الفاسدة التي تفسد الطبيعية ان كان فسادها بسبب في نفسها كان هذا
فسادا لا المخالطة خلط وان كان بواسطة خلط آخر فالكلام فيه كالكلام
في الذي نتكلم فاذن الجائز ان يكون ذلك الخلط صفراء ولا مائية ايضا لانها
لثقلها وميلها الى الرسوب تخالط الصفراء الطبيعية لخفتها وميلها الى
الصعود فيصعب او يندر اختلاطهما ولكونه في غاية الندرة لم يعتبره الشيخ
لانه انما يعتبر الاقسام التي تحصل بحسب الغالب فان قيل وجود الثقل
في السوداء اكثر منه في المائية فيجب ان لا تخالطها الصفراء ايضا قلنا
لزوجة السوداء على ما قال بها بعض الاطباء تعاوق ثقلها او لانها
تمنع تميز الصفراء عنها كما تمنع العجين انفصال الدهن عنه ولا تمنعها
المائية لرقته فكذا هاهنا ولا دما ايضا اما لانها لقوتها تحيل الدم القليل الى
طبيعتها واذا كان الدم كثيرا بحيث يعجزها عن احالته لم ينسب ذلك الى
الصفراء لعلتها فيه بل يقال انه دم صفراوي واما لان فساد الدم ان كان
لمجاورة خلط كان المفسد للصفراء بالحقيقة ذلك الخلط لا الدم وان كان لامر
في نفسه فان كان ذلك بان عفن في نفسه فقد قال جمع من الاطباء ان الدم
اذا عفن استحال لطيفه مرة صفراء وكثيفه مرة سوداء وحينئذ يكون المفسد
احدى المرتين لا الدم ولم يعتبر الشيخ جواز عفونته من غير استحالة الى
احديهما لكونه مشكوكا فيه لما نقلنا عن الاطباء واعتباره للمتقن وان كان
ذلك بان برد وسخن وبرودته انما تكون لمجاورة البلغم وسخونته لمجاورة

الصفراء وحينئذ يكون المفسد لاحدهما الا الدم وانما لم يعتبر الشيخ جواز ازدياد
برودته وسخونته برودة وسخونة مفسدة للصفراء لبلوغها الى برودة البلغم
وسخونة الصفراء في غير اختلاط احدهما به لكونه في غاية الندرة واعتباره
الاقسام التي بحسب الغالب فقد اتضح انحصار فساد الصفراء بالمجاورة
في البلغم والصفراء اعتبارا للمتيقن والغالب والمعروف المشهور الذي
هو اشهر قسمي الاول هو قسمان لانه اما المرة الصفراء واما المرة المحية
وذلك لان البلغم الذي يخالطه ربما كان رقيقا فحدثت منه الاولى وربما
كان غليظا فحدثت منه الثانية ويوجد في اكثر النسخ بعد الثانية اي
الصفراء الشبيهة بمح البيض ولا يوجد في اقلها والاولى وجوده لاشتماله على
سبب تسمية المرة المحية بها وهو كونها شبيهة بمح البيض قواما ولونا واما
تسمية المرة الصفراء بها وان كان هذا الاسم اعني المرة الصفراء عامة لجميع
اصناف الصفراء فلوجهين الاول انه لما اختص كل من الاصناف باسم
لمشابهته لمعنى ذلك الاسم ولم تكن المرة الصفراء مشابهة لمعنى اسم
ليطلق عليها ذلك الاسم خص هذا الصنف بالاسم العام الثاني ان هذا الصنف
لما كان اكثريا لاكثرية البلغم الرقيق والصفراء كان خروج ما يخرج منه من
المعدة كثيرا فظن ان الصفراء هو هذا الصنف فخص باسمها ولونها الصفرة
لان لون الصفراء الطبيعية الحمرة ولون البلغم البياض واختلاط البياض
بالحمرة يوجب الصفرة الا انها مختلفة في القوام لما ذكره واذا عرفت
ذلك فنعلم ان المرة الصفراء اقل اصنافها حرارة ويبوسة لان البلغم
المخالط لها بارد جدا رطب كذلك ولذلك كانت هذه الصفراء قريبة من

طبعه

طبيعة البلغم الا انها مختلفة في ذلك فكلما كانت مرارتها اضعف كانت اقل حرارة
ويبوسة واخفى لونا وكلما كانت مرارتها اقوى كانت اشد حرارة واظهر لونا
والمرة المحية وان شابهت المح قواما ولونا لكنها مختلفة في ذلك بحسب ما يخالطها
من الصفراء فانها اذا كانت اكثر كان لونها ظاهر النصوعة وطعمها ظاهر المرارة
ومزاجها احر ومتى كانت قليلة كان امرها بالعكس غير انها اقل يبوسا من المرة الصفراء
لان المخالط لها البلغم الرقيق المائي الذي هو ابرد اصناف البلغم وسخونة
المرة المحية لظاهر العضو اكثر من سخونتها لباطنه فانها لغلظها ولزوجتها
تثبت عليه ولا تقدر على النفوذ فيه واما المرة الصفراء فالامر فيها بعكس
ما قلنا وذلك للطافتها وسرعة نفوذها قال جالينوس وقد تتولد المحية من فعل
الحرارة الغريبة في الصفراء الطبيعية عندما تحلل لطيفها وتغلظ ما بقي منها
وتصير شبيهة بمح البيض وهذا الصنف تخالف الصنف الاول في اللون
فان هذا اشد نصوعا وفي المزاج فانه اقوى حرارة ويبسا ويوافقه في
القوام فقط ولعله لم يذكره الشيخ لقلة وجوده واعتباره الكثير الوجود وقد
اشار اليه ابو سهل المسيحي في كتاب المائة حيث تكلم في الاخلاط واما
الذي هو اقل شهرة الذي يسمى صفراء محترقة وفي بعض النسخ المرة
الصفراء المحترقة والاول هو الصحيح اذ مرة الصفراء المحترقة غير مستعمل
بل المشهور مرة الصفراء او الصفراء المحترقة وحدوثها على وجهين
وفي بعض النسخ واما الذي هو اقل شهرة فحدوثه على وجهين ولنا
الحصر في الوجهين لان السوداء التي تخالطها اما ان يكون متولدا من نفس
الصفراء او واردة عليها من خارج والاول هو ما تحترق الصفراء فيصير

رمادا ويكون ذلك سوداء حادثة من احتراق الصفراء ثم هذا الرماد ان خالط قسما اخر من الصفراء الطبيعية مخالطة لا يتميز الاجزاء الرمادية عن اجزاء الصفراء اللطيفة فيسمى ذلك الصفراء المحترقة وبهذا عرفت الفرق بين السوداء الحادثة من احتراق الصفراء وبين الصفراء المحترقة لان هذه هي الصفراء المركبة من الاجزاء الرمادية الحادثة من احتراق الصفراء ومن الاجزاء اللطيفة الصفراوية غير متميزة احديهما عن الاخرى والاولى هي الاجزاء الرمادية الحادثة من احتراق الصفراء وحدها متميزة عن اللطيف والى هذا اشار بقوله احدهما ان يحترق الصفراء في نفسها فيحدث فيها رمادية فلا يتميز لطيفها من رماديتها بل يختبس الرمادية فيها وهذا شر اي اردا من القسم الثاني لكونه حادثا من الاحتراق بخلاف الثاني لان السوداء الوارد لا يلزم ان يكون احتراقيا ولئن كان احتراقيا لا يجوز ان يكون صفراويا والا كان القسم الاول وكيف ما كان فهو اردا من القسم الثاني لان الاحتراقي اردا من غير الاحتراقي واحتراق الصفراء اشد من احتراق غيرها لانها اقبل للاحتراق لسخونتها ولطافتها ولهذا فان السوداء الحادثة عن احتراق الصفراء اردا اقسام السوداء وان هذه السوداء اردا اقسامها كانت الصفراء الفاسدة لمجاورة هذه اردا من الفاسدة لمجاورة غيرها من اقسام السوداء واعلم ان هذا القسم كما هو اردا من الثاني كذلك هو اقل منه لكونه نادر الوجود اذ في غالب الاحوال اذا احترقت الصفراء لا يخص الاحتراق جزءا منها دون جزء لقبولها لذلك للطافتها بل متى حصل فيها عمها جميعها ومتى عمها خرجت عن كونها صفراء وصارت سوداء ولان

احراق

احتراق بعض الصفراء دون بعض نادر بخلاف مخالطة السوداء للصفراء كانت الصفراء المحترقة اقل من الصفراء التي يرد عليها السوداء من خارج وهذا القسم يسمى صفراء محترقة وهذا يوجد في النسخة الى صدر الكلام فيها واما الذي هو اقل شهرة فمحدوثة على وجهين واعلم ان الصفراء المحترقة انما يطلق حقيقة على التي يكون السوداء المخالطة لها حادثة من احتراق الصفراء واما الصنف الاخر الذي يرد عليه السوداء من خارج وان لم يكن السوداء حادثة من احتراق الصفراء فانما اطلقت عليه الصفراء المحترقة تجوزا لقربه من المحترق بزيادة اوصافه لان السوداء ايبس من الصفراء وفيها حدة فاذا خالطت الصفراء ازداد يبس الصفراء وحدتها وهما من اوصاف المحترق فلذلك اطلق عليه وقول ابن المفتاح لا يجوز عد القسم الاول من الفاسد بالاختلاط بل الواجب عده من الفاسد في نفسه لانه بسبب احتراق الصفراء في نفسها لا بسبب مخالط غريب باطل لانها لما احترقت لم يتميز المحترق عن غيره فجرى المحترق مجرى الوارد من خارج على غير المحترق وان اختلطا اختلاطا لا يتميز المحترق عن غيره وهذا مثل ما ذكره الشيخ في فساد الدم بالمخالط من ان المخالط اما ان يكون قد ورد عليه من خارج فافسده واما ان يكون قد تولد فيه بنفسه فافسده وهو ظاهر والثاني ان يكون السوداء ورد عليها اي على الصفراء من خارج فخالطها وهو اسلم اي من القسم الاول واكثر انها وقد علمت لمية ذلك ولون هذا الصنف من الصفراء اي الثاني الذي يخالط فيه السوداء الصفراء احمر لكنه غير ناصع والاشرق بل مايل

الى الكمودة وذلك لان السوداء تميل الى السواد والحمرة الناصعة اذا خالطها
سواد قليل انفعلت الى الدم وزال اشراقها للمودة السوداء بل اشبه بالدم
في اللون وفي القوام تقريبا لان الدم كالمتوسط بين الصفراء والسوداء في
اللون لان لون الصفراء احمر ناصع ولون السوداء اسود اكدر ولون الدم
احمر قاني وهو كالمتوسط بين اللونين وكذلك في القوام لغلظ قوام السوداء
ورقة قوام الصفراء وتوسط قوام الدم ولكون الدم كالمتوسط بين الصفراء
والسوداء في اللون والقوام حدث عن اختلاطهما ما يتوسطهما فيشبه الدم
لونا وقواما تقريبا لانه ارق من الدم ولذلك قال الا انه رقيق اي بالنسبة الى
الدم وذلك لان السوداء وان كانت اغلظ من الدم لكنها في هذا الصنف
من الصفراء قليلة اذ لو كانت كثيرة لعدت من اصناف السوداء ولان تلك السوداء
لا تكون غليظة اما ان كانت السوداء الواردة على الصفراء من خارج محترقة
فظاهره وان كانت المحترقة رمادية لقلتها في هذا الصنف واما
ان كانت غير محترقة فان حرارة الصفراء تلطفها وقد يتغير اي هذا الصنف
عن لونه الذي هو احمر غير ناصع ولا مشرق لاسباب لان السوداء المخالطة
له ان كان احتراقيا اوكثر تجعل لونه اسود وان كان طبيعيا تجعل لونه اكدر
وقس عليها اذا كان المخالط غير ما ذكرنا من اصناف السوداء واما الخارج عن
الطبيعة في جوهره قال المسيحي يستحيل ان يعرض ذلك في الصفراء بسبب
البرد لانها لقوة حرارتها لا يقوى البرد على تكثيفها واجمادها واخماد
حرارتها ما دام الانسان حيا قوة تزيل عنها الاوصاف الطبيعية والخلقة
والحدة والحمرة الناصعة وظاهر ان الرطوبة واليبوسة لا مدخل لها في
ذلك

ذلك لانهما منفعلتان لا فاعلتان فبقي ان يكون بسبب الحرارة فقط ولا يمكن
ان يكون هذه الحرارة غريزية اذ الحرارة الغريزية لا تجاوز فعلها الامر الطبيعي
فتعين ان يكون حرارة غريبة والمادة القابلة لذلك اما ان يكون صفراوية
او دموية اذ البلغم والسوداء اذا بالغت فيها الحرارة الغريبة استحالا الى
الارضية ولم يتولد منها صفراء لكثافتها ولطافة الصفراء واما الدم فانه اذا
احترق تميز لطيفه صفراء فالحرارة الفاعلة اما ان لا تبلغ الى حد الاحراق فعلها
بل الى تغليظ القوام وازالة الاشراق واماله اللون الى قليل سواد عن
الحمرة الناصعة حتى ينتقل الى الحمرة القانية وتسمى هذا مرة حمراء ولم
يذكره الشيخ ههنا لقلته وذكره في الكتاب الثالث وانما كان هذا قليلا
لان الصفراء مستعدة بسبب لطافتها وقوة حرارتها للاحتراق فاذا
صادفتها الحرارة الغريبة ففي الاكثر لا تقتصر على احداث هذا الصنف منها
بل تجعلها احتراقية واما ان تبلغ فعل الحرارة الغريبة الى حد الاحراق
فتلك المادة الصفراوية اما ان يكون مخالطة لبلغم غليظ او لا يكون
كذلك والثاني اما ان تبلغ الحرارة الى احراق جميع الاجزاء فحينئذ لا
يعد هذا الصنف من الصفراء بل يكون سوداء صفراوية او لا تبلغ
الى ذلك بل تحترق بعض الاجزاء وتخلط بالباقي وهو صنف من التي
سميناها صفراء محترقة وهي مما خروجه عن الطبيعة لسبب غريب
مخالط لكن الغريب حدوثه عن سبب في الصفراء نفسها والاول
اي التي يكون المادة فيه مخالطة لبلغم غليظ وهو المحي واما ان يكون
حدوثه عن المحي بوساطة احتراقه اولا الى الكراثي وهو الزنجاري

او لا يكون كذلك وهو الكراثي الى ههنا كلامه وفيه انظار لانا لا نسلم ان البرد لا يقوى على تكثيفها سلمناه لكن لا نسلم ان الرطوبة واليبوسة لا مدخل لها لجواز ان تغمرها الرطوبة بحيث لا يبقى حرارتها وتجففها اليبوسة بحيث لا يبقى سيلانها سلمناه لكن لا نسلم انحصار المادة القابلة لذلك فيما ذكر لجواز ان يكون المادة انيس او بلغمية او اربعة او المائية مع وحدها سلمناه لكن لا نسلم ان الحرارة الغريزية لا يجاوز تسخينها الامر الطبيعي لجواز ان يجاور حرارة الصفراء وينقص عنها ويساويها سلمناه لكن لا نسلم ان في الاكثر لا يقتصر على احداث هذا الصنف منها بل يجعلها حراقية اذ الامر بالعكس لان الحرارة الموجبة للاحراق الى حد معين اذا قصرت عنه لا توجب الاحراق والموجب للمرة الحمراء حرارات غير متناهية ووجود فرد من افراد غير متناهية اكثر وقوعا من وجود شيء معين سلمناه لكن لا نسلم ان ما احترق بعض اجزائها واختلط بالباقي كان صنفا من التي سميناها صفراء محترقة لان المسماة بها هو الخلط الذي يحترق فيه الصفراء ويختلط بالباقي بحيث لا يتميز الاجزاء وما يحترق فيه الصفراء لا يجب ان تكون صفراء لجواز ان يكون خلطا آخر ولجواز ان لا يكون اختلاطه بحيث يوجب عدم التمييز وفيه ايضا مواضع تركناها الى المتامل فيها فلعله يطلع عليها ان شاء الله والى ما ذكرنا اشار بقوله فمنه ما تولد الكثر ما يتولد منه في الكبد ومنه ما تولد الكثر ما يتولد منه في المعدة والذي تولد الكثر ما يتولد منه في الكبد هو صنف واحد وهو اللطيف من الدم اذا احترق الذي كثيفه سوداء اي مرة سوداء ولطيفه مرة صفراء

لما

ان كان تولد هذا في الكبد اكثر لكثرة حرارتها وتفرق الدم فيها الى اجزاء صغار لضيق مسالك الكبد فيستولي عليه الحرارة واما القلب فانه وان كان اقوى حرارة منها الا ان الدم فيه لكونه مصبوبا في تجويف كبير لا يستولي عليه الحرارة الا اذا افرطت جدا وذلك لا يتصور معه الحيوة والذي تولد الكثر ما يتولد منه انما هو في المعدة هو على قسمين كراثي وزنجاري فان قيل ينبغي ان يكون تولد هذين في الكبد اكثر منه في المعدة وذلك لان تولد مادتها وهي المحي في الكبد اكثر والحرارة فيها اقوى قلنا ان المحي وان كان تولده في الكبد اكثر الا ان وجوده في المعدة اكثر وذلك لان الكبد لضيق مجاريها اذا تولد فيها لا يلبث لن يندفع واما اذا تولد في المعدة او توجه اليها من الكبد وغيرها فانه كثيرا ما يلبث فيها ويدوم لسعة تجويفها ولطول المدة فيها اذا احترق بعضه واسود وخالط الباقي وهو اصفر حدث منها الخضرة لانها لون مركب من السواد والصفرة وهذا النوع من الصفراء غليظ القوام ولذلك كان معظم تاثيره في التسخين في ظاهر العضو دون باطنه غير ان تسخينه اقوى من تسخين المحي بسبب ما حصل له من الاحتراق واليه الاشارة بقوله ويشبه وقد علمت مراد الشيخ من هذا الكلام وانه انما نبته به على ما يورده من غير نقل من غيره بل من تلقاء نفسه اما بتخمين او بشبهه دليل ان تكون الكراثي متولدا من احتراق المحي فانه اذا احترق احدث الاحتراق سوادا وخالطه صفرة فيتولد من ذلك الخضرة هذا ما ذكره الشيخ وقد يتولد هذا الصنف في المعدة على وجه آخر وهو سبيل

المخالطه وذلك عندما تخالط السوداء المنصبة الى فم المعدة لتنبيه شهوتها الصفراء المحتبسة الحاصلة في قعرها فيتولد فيما بين ذلك الكراثي وهذا الصنف اقل حرارة من الاول لخلوه عن الاحتراق وقال صاحب الكامل وقد يتولد هذا الصنف بوجه آخر وهو انصباغ الصفراء المحتبسة الحاصلة في قعر المعدة باستعمال البقول وهذا الصنف اقل رداءة من الباقي واما الزنجاري فيشبه ان يكون متولدا من الكراثي اذا اشتد احتراقه حتى فنيت رطوباته واخذ يضرب الى البياض لتجففه فان الحراره تحدث اولا في الجسم الرطب سوادا ثم تسلخ عنه السواد اذا جعلت اي طفقت الحراره تفني رطوبته اي رطوبة ذلك الجسم الرطب واذا افرطت في ذلك بيضته تامل هذا في الحطب ينفحم اولا ثم يترمد وذلك لان الحرارة تفعل في الرطب سوادا وفي ضده بياضا والبروده تفعل في الرطب بياضا وفي ضده سوادا اقول هذا المقام من مزال الاقدام وتحقيقه مبني على ان يبين اولا افعال الحرارة والبرودة وخواصها وثانيا كيفية تولد البياض والسواد وساير الالوان بالجمله اما افعال الحراره فهي الخلخلة والاذابه والتحليل والاصعاد وافادة الخفه وهي يلزم النور وتقبل الشدة والضعف والبروده ضدها وهي تفعل التكاثف و الانجماد والتعقيد والاحدار وافادة الثقل والنور ايضا يشتد ويضعف والظلمة عدمه فيما من شانه ان يكون فيه نور واما كيفية تولد البياض والسواد وساير الالوان فاقول ان من الاجسام ما هو شفاف عديم اللون ما دام شفافا ومنها ما هو كثيف من شانه ان لا يوجد خاليا عن

لونها

وللجماد

لون ما والكثافه تطلق تاره بازاء التخلخل واخرى بازاء الشفيف والكثافة ايضا تشتدان وتضعفان فان الهواء اشف من الماء والماء اشف من الارض وايضا في الاجسام ما له نور ومنها ما ليس له نور والنور ايضا يشتد ويضعف وذوات النور منها سماويه كالنيرين والكواكب ومنها عنصريه كالنار ومنها مركبة كاللآلي والجواهر والذهب وبعض النباتات وبعض الحيوانات واجنحه بعضها وبعض اخلاطها الصفراويه والدمويه والنور ينفذ في الشفافات لا بمعنى انه ينتقل من محل الى محل بل بمعنى انه يحدث منه فيما يحاذيه نور اضعف منه وينعكس عن سطوح الكثيفات وعن سطوح ما بين الشفاف والكثيف ولذلك ينفذ انوار الشمس والنار والبصر في الهواء وينعكس من الارض واما الماء فينعكس النور عن سطحه وينفذ في جرمه لكونه في الشفيف متوسطا بين الهواء والارض وكذلك الجمد والزجاج والبلور وامثالها والالوان كلها تتولد من هذه الكيفيات اعني من الشفيف والكثافه والظلمه والمتوسط في الشفيف كالجمد والزجاج اذا تصاغرت اجزاؤها وتعاكست الانوار من بعض سطوحها الى بعض حدث البياض ويعتبر ذلك في الثلج والجمد المدقوق وفي حال الصبح ايضا فان البخارات والغبارات المرتفعه من الارض اذا وقع عليها شعاع الشمس انعكس من بعضها الى بعض فابيض الافق ولم يبيض ما فوق تلك الطبقة لقلة الابخرة هناك مع ان الشعاع يقع عليه ثم اذا غلب اصفر الافق ثم احمر وبعكس ذلك الشفق وتبين من ذلك ان اختلاط

والشفيف ح

الاجزا الصغيره ما لها سطوح مختلفه ينعكس عنها النور بالاجزاء المشفه
مع ان النور قليل يقتضي البياض واذا غلب النور فيها حدثت صفرة ثم
حمرة واما السواد فهو يتولد من الكثيف الصرف وعدم النور واعتبر
الزاج والعفص فان في الزاج قوة النفوذ لحدته وفي العفص قوة القبض
فاذا اختلطا نفذت اجزاء الزاج في خلل اجزاء العفص لقوة نفوذه و
ضغطها العفص لقوة قبضه فخرج ما في خلاله من الهوا المشف وخلص
الكثيف فاسود المجتمع منها ولو كان بدل العفص قابضا آخر كالاهليلج
حدث ايضا السواد والتراب كثيف لكن لاختلاط اجزاء الهواء المشف
به اغبر فان مازجه الماء صار الى السواد اقرب مما كان لكون الماء
الى الكثافه اقرب من الهواء واوراق الشجر والزرع بعكس ذلك فانها ترى
اخضر للمائيه التي فيها ثم اذا جفت وتبدلت المائية بالهوائيه اصفرت
ثم ابيضت والحطب اذا لقيته النار صعدت الاجزاء المائيه والهوائيه
التي خالطت الارضيه وخلصت الارضيه الكثيفه فاسودت ثم اذا الح عليها
النار فرقت بين اجزائها وخلخلتها فداخلها الهوا لضرورة الخلاء فصارت
رمادا اضرب الى البياض واما حدوث الالوان بين البياض والسواد فلها
طرق كثيره تتدرج في سلوكها المتخيل من البياض الى السواد منها طريق
الصفره يصير اولا بمخالطه الكثافه والنور القليل تبنيا ثم اترجيا ثم زعفرانيا
ثم نارنجيا ثم ناريا ثم يزداد فيها الميل الى السواد بحسب ازدياد الاجزاء
الكثيفه ونقصان النور حتى يصير اسود ومنها طريق في الحمرة يصير اولا
ورديا ثم شقائقيا ثم ارجوانيا ثم بنفسجيا ومنها طريق في الخضرة يكون

فستقيا

فستقيا ثم كراثيا ثم زنجاريا ثم جوزيا ثم باذنجانيا ثم نفطيا ومنها طريق في
الزرقه يكون اسمانجونيا ثم فيروزجيا ثم لاجورديا ثم نيليا ثم كحليا ومنها
طريق في الكدوره يكون اغبر ثم ادكن ثم سيمجونيا ثم ظلمانيا الى غير ذلك
~~الى غير ذلك~~ ويكون الجميع بحسب اختلاف الاجزا في الشفف والكثافه
والنور والظلمه وربما تركب بعض الالوان بالبعض فيحدث لون غيرهما
كالاخضر الذي يحصل من تركب الاصفر بالاسود او الازرق وكالزنجاري
الذي يحصل من تركب الاخضر بالابيض وهذه التركيبات التي لا نهاية لها
قد يقع بعضها في اجزاء صغار من النباتات والحيوانات بحيث
نتعجب من كثرتها في جسم صغير من يشاهدها واذا تقدمت هذه
المقدمه فلنرجع الى بيان قوله وهو ان الحراره تفعل في الرطب سوادا
وذلك لاصعادها الاجزاء المشفه وتحليلها الرطوبات فتخلص بها الاجزاء
الكثيفه كما تفعل في الحطب وفي الاشربه المحترقه وفي بشره الانسان
اذا لاقتها النار او الشمس كثيرا وتفعل في اليابس البياض وذلك لتفريق
اجزائه واخراج ما يقبل الاصعاد منها وتكثير سطوح الاجزاء الباقيه
منها القابله لانعكاس النور من بعضها الى بعض كما تفعل في الاملاح و
الاسباخ والنشوجات وفي الفحم اذا رمدته والبروده تفعل في
الرطب بياضا لانجمادها اجزائه وتكثيفه واحداث فرج خاليه فيها
فيما بينها ملاؤها الهواء وتكثير سطوح اجزائه التي ينعكس النور من البعض
الى البعض كما تفعل في الثلج والصقيع والاجسام المتكرجة التي حللت
الحراره رطوباتها ثم عقدتها البروده فتحدث فيها تكرجا ابيض

ويفعل في اليابس سوادا وذلك لتكثيفه وقبضه واخراج ما في خلاله من
الجسم المشف بالقوة كما تفعل في الاشجار والزروع اذا اصابها البرد الشديد
فيقال لها احرقها البرد وتفعل في اعضاء الحيوان ذلك ولهذا تفعل في الاخلاط مثله
السوداوية في ابدان الحيوانات وفي الحمات تحت الطين فان الغالب
على طبيعتها اليبس واستيلاء البرد عليها يسودان وكما في الاحجار السود
في الجبال وفي غيرها فهذا بسط الكلام في تحقيق هذا المقام ومنه يظهر فساد
ما ذهب اليه الشارحون عن اخرهم اما فسادما حكي الامام عن
غيره وارتضاه الجيلي والسامري والمسيحي وهو ان الحرارة من شانها التفريق
بين المتضادات والارض اسود اللون فاذا عملت في الجسم الرطب ميزت
الاجزاء الرطبة عن الاجزاء الارضية بترسيب الاجزاء الارضية فيجتمع هذه
الاجزاء وترى على لونها وهو السواد واذا عملت في اليابس بيضت بتفريق
الاجزاء ومداخلة الهواء بينها والبرودة اذا عملت في الجسم الرطب جمعت
بين اجزائه المختلفة فبيضت واذا عملت في اليابس سودت لان اليبوسة
تفرق بين تلك الاجزاء الغريبة فتسود فظاهر لما ذكره الخونجي وهو ان
البرودة اذا عملت في الجسم الرطب وحفظت الاجزاء المتضادة مجتمعة
لم يتميز الارض عن باقي العناصر حتى يرى اسود ولكن لما كان ابيض بل
الاولى فيه التعويل على الاستقراء كما ذكره الشيخ في فحم الحطب وترمد
الفحم فانه فاسد لانه انما يرى ابيض لكثرة سطوح اجزائه التي ينعكس النور
من البعض الى البعض لكن لعدم معرفته بلميه هذا قدح في الحجة بكونها
ضعيفة وجنح واستروح الى الاستقراء والكل مصروف عن الحق بل

لابتناء

لابتناء البيان على ان لون الارض اسود وهو بسيط لا لون له بل سبب السواد
هو الكثافة وعدم النور بالكلية فانما يوجد يوجد السواد سواء كان في
الارض او في غيره ثم حوله واذا عملت البرودة في اليابس سودت لان اليبوسة
تفرق بين تلك الاجزاء غير منتظم لان الكلام في فعل البرودة لا اليبوسة
ولذا ما ذهب اليه القرشي وهو ان الحرارة عندما تستولي على اجسام
رطبة تحدث فيها دخانية ما والدخان لونه يميل الى السواد فانه ايضا
ظاهر لما ذكرنا من ان الحرارة انما تسود الرطب لاصعادها الاجزاء
المشفة وتحليلها الرطبة وابقائها الكثيفة خالية عن النور بالكلية
وان اجيب عن هذا بجواز تعليل الامور الطبيعية بعلل مختلفة طولب
بلميه صيرورة لون الدخان اسود ثم بيان احتباسه فيه لا ما ذكره المسيحي
وهو ان الدخان لا يسود الجسم الا اذا احتبس فيه وليس هاهنا شيء
يوجب ذلك حتى يحتبس ذلك ويوجب السواد اللهم الا ان يقال الجسم
الرطب عندما اسود بفعل الحرارة لم تفن رطوبته بالكلية بل بقي شيء
منها فهذا القدر الباقي لعله يحبس الاجزاء الدخانية فيه ويسوده فانه
ايضا فاسد لتسليمه ان الحطب انما يتفحم لاحتباس الدخان فيه وهو
هذا ولذا تعليله احداث البرودة في الجسم الرطب البياض بحبسها
الاجزاء الهوائية في الجسم الرطب لان البياض انما يحدث بكثرة سطوح
الاجزاء بسبب البرد وانعكاس النور من البعض الى البعض لا لاحتباس
الاجزاء الهوائية في الجسم الرطب فانه توهم فاسد ان اريد باحتباس
الهواء في الجسم الرطب ان كل جزء من الثلج مثلا كحباب اشتمل على

هواء وان اريد به وقوف الهواء بين تلك الاجزاء كان قريبا من الصواب لجواز
تعليل الامور الطبيعية بعلل مختلفة وهذان الحكمان ينبغي في الكرائي والزنجاري
نحمل على الجزم الشيخ بتولد الكرائي من المحي ولا بتولد الزنجاري من الكرائي
بل جعل ذلك منه على سبيل التخمين لاحتمال تولدهما من صنف آخر هذا ان
كان مراد الشيخ من الحكم بالتخمين انهما لا يحصلان الا من المحي اما اذا كان
المراد منه انهما يصح ان يكونا منه فلا يصح التعليل بهذا على ما عللوا به لان
امكان حصولهما من شيء آخر لا ينافي الجزم بكون ما ذكره صالحا للعلية
والتعليل حينئذ لا يكون الا بعدم حجة عنده توجب الجزم والظاهر
ان مراده الاخير على ما يدل عليه سياق الكلام ولو كان كلامه غيره في تولد
الكرائي لعل احتراق المحي وهذا النوع الزنجاري اسخن انواع الصفراء
واردؤها واقتلها ويقال من جوهر السموم انما صار كذلك لشدة احتراقه
ولذلك يكون شديد الحدة واللذع واعلم ان اليبوسة في النوع الثالث من الحرارة
فان حدوث هذا النوع وان كان من الاحتراق غير ان الاحتراق ههنا اوكد
جدا وعند ذلك لم يبق فيه ما يعتد به من الحرارة ومن الرطوبات فلذلك لا
يكون هذا النوع من الصفراء شديد الاسخان بل لعله يكون اقل اسخانا
من المرة الحمراء لكنه يكون اكثر حدة ولذعا لفرط يبوسته وايضا فان
هذا النوع لغلبة الارضية عليه لا يكون سخيفه شديد الغوص فلذلك
حدتها وشدة لذعها وعلم مناسبتها للحيوة قيل انها من جوهر السموم اي
تفعل كافعال السموم فتلخص مما ذكرنا ان الصفراء الغير الطبيعية على ما
عدها الشيخ سبعة اربعة منها حاصلة من مخالطة خلط مفسد للصفراء

وهي

هنام

وهي المرة الصفراء والمرة المحية والصفراء التي يخالطها السوداء من
خارج والصفراء التي يخالطها السوداء المتولد من احتراق الصفراء وثلثه
منها قد جعلها الشيخ من القسم الثاني وهو ان يكون تغير الصفراء عن
طبيعتها لا لمجاور خلط وهي الصفراء الحادثة عن احتراق الدم والكرائي
والزنجاري وفي هذا نظر لانه حكم ان الكرائي متولد من احتراق المحي
فاذن الصفراء الطبيعية لا تصير كرائية الا بعد ان تصير محية ولا تصير
محية الا لمخالطة البلغم فاذن الكرائي يكون من القسم الذي يكون
خروج الصفراء عن طبيعتها لمجاورة خلط مع انه جعله من القسم
الذي لا يكون كذلك فهو متناقض وكذا القول في الزنجاري ولا يقال
انهما ما صارا كرائيا وزنجاريا لمخالطة خلط بل بالاحتراق لاستيلاء
الحرارة على مادتهما لانا نقول الشيخ لم يعتبر الا ان يكون الخروج
عن الطبيعة لمجاورة خلط بمعنى ان يكون للخلط المجاور مدخل
في الخروج عن الطبيعة سواء كان الخروج له فقط او له ولغيره
وايضا ليس اذا احترق المحي حدث فيه رماد وذلك يكون خلطا
سوداويا فيخالط باقيه فيصير كرائيا فاذن صيرورة المحي كرائيا
موقوف على صيرورة بعض اجزائه سوداء ومخالطته بالباقي
فيكون ايضا لمجاورة خلط كالصفراء المحترقة اذ لم يعتبر الشيخ في
الخلط المجاور ان يكون واردا عليه من خارج البتة ومن هذا يعلم
فساد ما اجاب به المسيحي عن هذا النظر وهو ان الحق في هذا
ما اقوله وهو ان مراد الشيخ بالمخالطة ان يرد جوهر غريب من خارج

انظر ان ليس معنى لهذا الليس
بل الصواب ان يقال وايضا اذا احترق
المحي حدث فيه رماد الخ
محشي صح

مخالطه وفي هاتين الصورتين المخالط تولد في نفسها لا انه غريب ورد من
خارج لان كون المراد ما ذكر غير مسلم وكذا كون المخالط في الصورتين تولد
في نفسها وسنده ظاهر واحسن جواب عن هذا ان يقال ان ما التطوح
ذكره من كون الكراثي والزنجاري من المعتبر في نفسه لا المخالطة خلط
حكاه عن مذهبهم والذي قال من تولد الكراثي من المحي وتولد الزنجاري
من الكراثي يكون محسنا منه وعلى هذا لا تناقض فهذه هي السبعه
الغير الطبيعيه التي ذكرها الشيخ وقد علمت ثلثه اصناف اخر منها
كالمحي الغير المخالط والكراثي البقلي وقال ابو سهل المسيحي قد يتولد في
امراض العفونه انواع من المره كالاكهب والاقهب والزنجي و
الوبدي والصدئي كلها مفرط الحراره وانما لم يعتبر الشيخ هذه
الاصناف لكون البعض نادرا والبعض مشكوكا مع اعتباره الغالب
والمتيقن على ما تقدم واذا عرفت ذلك فاعلم ان المسيحي قال وانما
لم نعتبر مخالطة الدم للصفراء كما اعتبرنا مخالطة غيره من الاخلاط
لان الدم المخالط اما ان يكون طبيعيا او غير طبيعي فان كان طبيعيا
فاختلاطه بالصفراء الطبيعيه لا يوجب خروجها عن المجرى الطبيعي
فان قيل كيف عددتم اختلاط الطبيعي من اقسام الخارج عن
الطبيعه مثل اختلاط البلغم بالصفراء في المحي وفي المره الصفراء وغير
ذلك من اصناف الاخلاط المعدوده قلنا ان الاخلاط التي ذكرت
انها طبيعيه ليست طبيعيه على الاطلاق اذ ليس عندنا طبيعي على
الاطلاق الا الدم الطبيعي فانه الغاذي بالحقيقه والزايد في النمو والحافظ
للحران

للحران الغريزيه على ما سنقيم البرهان عليه واذا كان كذلك كان
ذلك خارجه عن الطبيعه واختلاط الخارج عن الطبيعه بخلاف
الخلط بالدم فانه ان كان اكثر منه جعله طبيعيا وان كان مساويا
عدله وان كان اقل منه اصلحه وان كان غير طبيعي فاما ان يكون
متغيرا في كيفيته او في جوهره فان كان الاول فاما ان يكون متسخنا او
متبردا فان كان الاول فلا يغير الصفراء الا اذا كانت سخونته اقوى
من سخونة الصفراء وذلك يوجب ان يخرج الدم عن نوعه وكلامنا في
الدم من حيث هو دم وان كان الثاني فبرودته اما ان يكون دون برودة
البلغم والسوداء او كبرودتهما فان كان الاول لم يوثر في الصفراء بل يكون
هي المحيله له لقوة حرها وضعف برده وان كان الثاني فهو محال فانه
يوجب خروج الدم عن نوعه وقد عرفت ان الدم يستحيل انتقاله
الى البلغم والسوداء وان كان متغيرا في جوهره فاما ان يكون لغريب
ورد عليه او تولد فيه نفسه والاول الوارد فيه اما الصفراء او السوداء
او البلغم فان كان الاول فهو محال لان الصفراء لا تغير نفسها وان كان
الثاني والثالث فهما مندرجان تحت ما ذكرنا وان كان هو الذي تولد
فيه عاد المحال المذكور وهو ان الصفراء لا تغير نفسها وان كان الثاني
فهو مندرج فيما ذكرنا فلا يمكن ان يتولد فيه نفسه بلغم لانه يستحيل انتقال
الدم الى البلغم فلذلك لم نعتبر مخالطة الدم للصفراء كما اعتبرنا مخالطة باقي
الاخلاط لها وفيه مواضع انظار لا تخفى على متامل كلامه حق التامل
فلذلك ترك الاشارة اليها

المبحث الثامن في السوداء واقسامها واحكامها

قال رحمه الله واما السوداء فمنها طبيعي ومنها غير طبيعي والطبيعي
دردي الدم المحمود وثفله وعكره وذلك لان الطبيعي من كل خلط كما قد
علمت في غير موضع هو المتولد مع الدم في الكبد لوجود مادته في
الغذاء وهي الاجزاء الارضية فان نسبة السوداء الى الاخلاط كنسبة
الارض من الاركان ولما كان المراد بالخلط السوداوي الجزء المشابه
للارض في الثقل وغلبة الارضية عليه بالنسبة الى ساير الاخلاط كان
تميزه عن الاخلاط اما على سبيل الرسوب او الاحتراق كتميز الاجزاء
الارضية عن الاجسام السايلة بالرسوب تارة لخرقها اجزاء الجسم
السايل لنزولها بثقلها كما في الماء الكدر الراكد وبالاحتراق اخرى لتصعد
الاجزاء الرطبة وبقاء الارضية لعصيانها عن التصعد كتميز الرماد
من الحطب المحترق ثم لما كان المراد بالطبيعي منه الرسوبي ولم يكن
الرسوب الا للدم المحمود لما سنتلو عليك تعين ان يكون الطبيعي هو رسوب
الدم المحمود على ما ذكر وكونه كذلك يشاهد عند خروجه مع الدم بالفصد
قبل ان يستولي عليه الجمود وذلك لغلبة الاجزاء الارضية عليه وطعمه
بين الحلاوة والعفوصة اما الحلاوة فلما فيه من الدموية واما العفوصة فلانها
انما تحدث من فعل البرد في المادة الكثيفة والسوداء باردة يابسة كثيفة
فيجب ان يكون عفصة ضاربة الى حموضة لان الحموضة طعم متوسط بين
الحلاوة والعفوصة لكنها تكون خفية جدا ولا تظهر الا اذا انصبت الى
الطحال وفعل فيها النضج فانها حينئذ يميل طعمها الى الحموضة بحيث تظهر
ومما ذكرنا تعرف فساد ما يورد هنا وهو ان جوهر السوداء غليظ
بارد

بارد والغليظ اذا كان باردا حصل منه العفوصة والجوهر الحامل للحموضة
هو اللطيف البارد بناء على القاعدة التي بنوا عليها امر الطعوم فاي شيء
حصل لحامل العفوصة حتى صار لطيفا حاملا للحموضة مع ان السوداء كلما
تمادى عليها الزمان صارت اغلظ لان الذي حصل له ولطفه هو النضج
الحاصل من الطحال وفساد ما ذهب اليه افضل المتاخرين وهو ان التنبيه
لفم المعدة على شهوة الطعام للاحتياج يكون لعفوصة السوداء الطبيعية والاحساس
الشهوة الكاذبة لحموضتها والشيخ لم يبين هنا هذا التفصيل ولعله قال بالعفوصة
ووقعت الحموضة بدلها سهوا من الناسخين اذ لا سهو فيه واما هذا التفصيل
فمما لم يقل به احد لان كلامه معدول عن الحق اذ لو صح ذلك لوجب استعمال
الاشياء العفصة لتنبيه الشهوة لا الحامضة والوجود بخلافه واما طبعها وهو
بارد يابس على ما هو المشهور فلم يصرح الشيخ به قال الشيخ لانه لا يعم جميع
اصناف السوداء فان الحراقي لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يقال انما لم
يصرح به لانه ذكر ما يدل عليه من الدردي والثفل والعكر وعفوصة الدم
فان هذه كلها يدل على البرد واليبس ولقوله ومثل هذا يعني الارضية
المتميزة عن الدم على جهة الرسوب للدم هو السوداء الطبيعي ولكون الطبيعي
هو تلك الاجزاء الارضية وهي باردة يابسة يكون الطبيعي كذلك ومما يدل على
ذلك ايضا تخلفها عن كمال النضج فان الطحال اذا انضجها من الراس بما فيه من
الاوردة والشرايين والحرارة القلبية والكبدية واغتذى بجيدها ودفع ما لا
يقبل النضج والانهضام الى فم المعدة وايضا تولدها من الاغذية الباردة
اليابسة وفي الاوقات الباردة اليابسة وفي الاسنان الباردة اليابسة

ويولد عللا باردة يابسة شفاؤها بالحرارة والرطوبة وذهب ابو سهل المسيحي
الى انها احر من الدم فانه قال في كتاب الاخلاط ان المائية احر ما في البدن
الصفراء ثم السوداء ثم الدم وهذا خطاء منه ويدل عليه وجوه احدها ان
السوداء اغلظ من الدم وما ذلك الا لغلبة الاجزاء الارضية عليها وما
غلبت عليه الاجزاء الارضية ابرد ما لم تغلب النارية ان طعم السوداء
مايل الى العفوصة والحموضة وفيه حلاوة يسيرة واما الدم فانه
خالص الحلاوة وسنبين في باب الطعوم ان الحلو احر من العفص والحامض
واذا كان كذلك فالدم احر من السوداء الثالث انا اذا اعتبرنا حالها عند
ما تخرجان عن الطبيعة فانا نرى اعراض الدم احر واقوى من
اعراض السوداء واما ان برد السوداء اقل من برد البلغم فيدل
عليه زيادة حلاوة السوداء على حلاوة البلغم الطبيعي الذي هو حلو
عند الشيخ لا الذي هو تفه على ما قاله السامري فانه خطا ظاهر
فان الكلام في ان البلغم الطبيعي ابرد من السوداء الطبيعية والتفه على
راي الشيخ غير طبيعي لكنه عند ابي سهل المسيحي وصاحب الكامل
طبيعي وقال ابن ابي صادق ويدل على ذلك ان السوداء متى احترقت
كانت نكايتها وحدتها اقوى من نكاية البلغم المحترق وحدته وليس
لهذا علة الا ان الحرارة المستفادة من الاحتراق انضافت الى الحرارة
الاصلية فصار مجموع الحرارتين اقوى من الحرارة الحاصلة للبلغم بالاحتراق
وفيه نظر للقايل من ان السوداء تشبه الارض والبلغم يشبه الماء
والارض ابرد من الماء على ما اختاره صاحب المعتبر من حيث انه
يلزمها

يلزمها الصلابة والكثافة فتكون السوداء ابرد من البلغم فانه فاسد لابتنائه
على مذهب مرجوح باطل فان اكثر الحكماء لم يروا مذهبه وابطلوه
في الكتب الحكمية وبينوا ان الماء ابرد من الارض وعلى هذا تكون البلغم
ابرد من السوداء بل لانا لا نسلم انه ليس لهذا علة سوى ما ذكر لجواز ان
تكون زيادة حدة السوداء المحترق على حدة البلغم المحترق لكون السوداء
ايبس والبلغم ارطب لا لكون السوداء اسخن من البلغم لما علمت في مباحث
امزجة الاسنان من ان الحرارة الواحدة متى تعلقت بجسم رطب
ويابس متساويي الحجم كانت في الجسم اليابس احد وفي الجسم الرطب
الين واجاب السامري عن هذا النظر بان الشيء الرطب اقبل للعفن و
الاحتراق من الشيء اليابس وان كان اليابس احفظ فان الرطوبة مادة
العفن والاحتراق وتامل هذا في الرماد فانه لا يقبل العفن والاحتراق
كقبول الحطب المتماسك الاجزاء بما فيه من الرطوبة بخلاف الرماد فانه
قد تهافتت اجزاوه لعدم تلك الرطوبة وايضا بان اليبس من الكيفيات
المنفعلة التي ليس من شانها ان تؤثر بل من شانها ان تتاثر وكون السوداء
اذا احترقت تكون تاثيرها من الحدة والنكاية في البدن اشد من البلغم
اذا احترق تكون من الكيفيات المؤثرة لا المتاثرة فلا تنسب الى اليبس
وهما فاسدان اما الاول فلان ما ذكر من مثال الرماد والحطب غير
مطابق للمتنازع فيه لان الكلام في السوداء والبلغم وهما رطبان واحدهما
ارطب والمدعى هو انهما اذا تساويا في الحجم والحرارة واحدة كانت
حرارة المحترق الباقي من السوداء اشد حدة من حرارة المحترق الباقي

من البلغم ليبوسته الاولى ورطوبته الثانى وهذا دليل واضح على هذا المطلوب وما
قوله اليبس معارضة له ولا مناقضة تفصيلية ولا اجمالية فيكون باطلا وكذا لو
كان احد هذه الثلثة لكونه كلاما على المستند وهو غير مرضي عند اصحاب
النظر واما الثانى فلانا لا ننسب شيئا من الكيفيات المؤثرة الى اليبس بل
الى الحرارة لكن نقول احدى الحرارتين احد من الاخرى لكون المنفعل
عنها ايبس وليس فى هذا نسبة شيء من الكيفيات المؤثرة الى اليبوسة
على ما ترى فيكون هذا ايضا باطلا واذا تولد اى الطبيعي فى الكبد توزع
قسمين فقسم منه ينفذ مع الدم وقسم يتوجه الى الطحال الظاهر ان امر
السوداء النافذ مع الدم ان حالها خلاف حال الصفراء النافذ مع الدم
فانك قد عرفت ان الصفراء النافذ مع الدم اقل حدة ولطافة من
النافذ الى المرارة واما السوداء النافذ مع الدم فيجب ان يكون اغلظ
من النافذ الى الطحال لان المقصود منها تضبطه وتثبيطه ومسكه
ومنعه من السيلان ريثما يستحيل الى تغذية عضو من الاعضاء الغليظة
الجوهر كالعظام والغضاريف والرباطات وهذان يحوجان الى
شدة الغلظ واما مقداره وهو ان النافذ الى الطحال اقل او النافذ مع الدم
فعلى مذهب الاقلين الذاهبين الى ان الغاذى هو الدم وحده وان النافذ
معه لتثبيط الدم لا لتغذية العضو الاقل هو النافذ معه وعلى مذهب
الاكثرين الذاهبين الى انه لتغذية الاقل هو النافذ الى الطحال والقسم النافذ
منه مع الدم ينفذ لضرورة ومنفعة قد عرفت الفرق بين الضرورة
والمنفعة فلا حاجة الى الاعادة اما الضرورة فليختلط بالدم بالمقدار الواجب
فى

فى تغذية عضو عضو من الاعضاء التى يجب ان يقع فى مزاجها وفى بعض
النسخ فى غذائها وهذا اقرب وفى البعض التى يجب فى مزاجها ان
تقع فى غذائها وهذا احسن جزء صالح من السوداء مثل العظام
كالغضاريف والرباطات لكن يجب ان تعلم ان تغذية السوداء اكثر من
تغذية البلغم فان الاعضاء المغتذية بالسوداء كما ذكرنا اكثر من المغتذية
بالبلغم وهو الدماغ والاعضاء المغتذية بالبلغم اكثر من المغتذية بالصفراء
بل لعلها لا تغذو شيئا لمرارتها وحدتها ولطافتها فان هذه كلها
منافية للتغذية فالدم اكثر تغذية من السوداء وهي من البلغم من حيث
هو بلغم وهو من الصفراء فهذا اختلاف مقاديرها بحسب التغذية
واما مقاديرها بعضها عند بعض فليس هو على هذه النسبة بل بعد
الدم فى الكثرة البلغم ثم الصفراء ثم السوداء وسنتكلم فى تحقيق هذه
النسبة ان شاء الله تعالى واما المنفعة فهي انها تشد الدم وتقويه
وتكثفه وعلى الجملة تفعل فيه شبيها بما تفعل الانفحة فى اللبن فان
قيل تكثيف السوداء ينافي ما قصد من تلطيف الصفراء فان الانتفاع
بشيء ينافي الانتفاع بضده قلنا لا منافاة من ان تكون المنفعة فى
وقت تلطيف الدم وذلك عندما يراد نفوذه فى المجارى الضيقة وفى
وقت اخر تكثيفه وذلك عندما يراد حبسه فى موضع واحد مدة
يستحيل الى تغذية عضو ما والطبيعة باذن خالقها تستعمل كلا من
المؤثرين وقت الاحتياج اليها والاستغناء عن الاخر فتستعمل الصفراء
دون السوداء فى التنفيذ والسوداء دون الصفراء فى التثبيط والقسم

الى فد منه الى الطحال وهو ما يستغني عنه الدم بغذا ايضا لضروره و
لمنفعه فاما الضروره فاما بحسب البدن كله وهي التنقيه عن
الفضل اي عن السوداء الفضلي المنتشر مع الدم في البدن على الوجه الذي
سبق تقريره في الصفراء بعينه فلا حاجة الى اعادته واما بحسب عضو
وهو تغذيه الطحال ثم ان الطحال اذا اغتذى باجودها دفع ما فضل عنه
ولا يصلح لتغذيته الى فم المعدة ويحصل منه هناك فايدتان احدهما انه
يشد فم المعدة ويقويها والثانيه انه ينبه الشهوه بدغدغته لحموضته
فتتحرك الشهوة لطلب الغذاء فان فم المعدة وان كان قوي الحس وله شعور
بخلوها من الغذاء غير ان هذا لا يكفي في طلب الغذاء كما اذا انصبت السوداء اليه
ولذعته واليه الاشارة بقوله واما المنفعه فانما تقع عند تحلبها وفي بعض
النسخ من الطحال الى فم المعدة وتلك المنفعة على احدهما انها تشد فم
المعدة وتكثفها وتقويها والثاني انها تدغدغ فم المعدة بالحموضه منبه
على الجوع وتحرك الشهوة ولنقرره بوجه ابسط ليكون اتم فايده واعم
عائدة ونقول لما كان الغذاء ضروريا ولم يمكن ان يكون كل عضو مدركا لوقت
الحاجة الى الغذاء وجعل فم المعدة كالمتكفل للاعضاء كلها لطلب الغذاء وقت
الحاجة وجب ان يكون احساسه بالجوع قويا فلذلك جعل عصبيا و
لكن الاحساس بالجوع وحده لا يولم ايلاما يحوج الى تكلف السعي في
تحصيل الغذاء فوجب ان ينصب اليه هناك وقت الحاجة بامتصاص
المعدة الرطوبات ما يدغدغ فم المعدة ويلذعه ومع ذلك يكون مقويا
له والذي يصلح لذلك هو السوداء فوجب ان يكون لها انصباب الى فم

المعدة

متن قسمين صح

المعدة فان قلت لم جعلتم اولا طعم السوداء بين حلاوه وعفوصه فكيف
جعلتموه ههنا حامضا قلنا ان طعمها بين الحلاوه والعفوصه عندما يكون
في الكبد اذ نضجها حينئذ لا يكون قد كمل واذا كمل في الطحال او في العروق
فان طعمها يستحيل الى الحموضه فان العفص اذا ازداد نضجه حمض ولذلك
الحصرم يكون اولا عفصا ثم حامضا لان الحموضه تحدث لبرودة في ماده
لطيفه والنضج يفيد لطافه تما ومما يدل على ان الحموضه تنبه على الجوع
ان من الناس من يكون شهوته للغذاء ضعيفه لقلة انصباب السوداء الى
معدته فاذا اكل حامضا هاجت شهوته ولهذا فان الصايمين في البلاد
الحاره يفطرون اولا بالخل ليهيج شهوتهم ولو لم يفطروا به لما تحركت
شهوتهم لضعفها بسبب حرارة الهواء والصوم مع عدم المنبه و
اعلم ان الصفراء المتحلبه الى المراره هي ما يستغني عنه الدم والمتحلبه
عن المراره هي ما يستغني عنه المراره وكذلك السوداء المتحلبه الى
الطحال هي ما يستغني عنه الدم والمتحلبه عن الطحال هي ما يستغني
عنه الطحال ظن الامام ان هذا الكلام في هذا المقام حشو وهو في
محض الظن لان الشيخ لما اراد ان يفرق بين تنبيه المرتين ذكر اولا القدر
المشترك بينهما وثانيا الفرق بينهما فان الفرق بين الشيئين انما يكون بعد ذكر
القدر المشترك بينهما وكما ان تلك الصفراء الاخيرة اي التي في الطحال
لانها الصق الاخيرة على ما ذكرنا تنبه القوة الجاذبة من فوق فسبحان
الله احسن الخالقين لما احتيج الى انصباب قسط من الصفراء الى الامعاء
كلما اجتمع فيها ثفل والى انصباب قسط من السوداء الى فم المعدة

ما يحوز هذه ... لان التنبيه الاول ... مع الدم

الصواب اي التي في المراره تنبه القوة الدافعة من اسفل كذلك هذه السوداء الاخيرة صح

كلما احتيج الى تناول الغذاء وجب ان يكون بالقرب من كل واحد من هذين
خزانة يجتمع فيها الخلط الذي من شانه الانصباب اليه ليكون ذلك معدا
للانصباب كلما دعت اليه الضرورة وتلك الخزانة هي الطحال للسوداء
والمرارة للصفراء ولما البلغم والدم فلما لم يكن لكل واحد منهما منفعة
نظير هاتين المنفعتين لا جرم لم يخلق لهما شيء من ذلك ومعنى قوله تنبه
القوة الدافعة انما تنبه على فعل القوة الدافعة بتنبيه الحساسة
وكذا معنى قوله تنبه القوة الجاذبة اي تنبه على فعل القوة الجاذبة
المصاصة لقول الشيخ في اول فصل الافعال ان شهوة الطعام تتم بقوة
جاذبة طبيعية وبقوة حساسة في فم المعدة اما الجاذبة فبتحريكها
الليف المطاول متقاضية لما تجذبه وامتصاصها للمحضر والرطوبات
واما الحساسة فباحساسها بهذا الانفعال وبلذع السوداء المنبهة
للشهوة المذكور قصتها وبما ذكرنا يندفع اعتراض الامام وابن المفتاح
وهو ان التنبيه انما هو للقوة الحساسة لا الجاذبة والدافعة لانهما لا يحتاجان
الى تنبيه البتة لانهما ليستا من القوى الشاعرة واما السوداء الغير
الطبيعية فهي ما ليس على سبيل الرسوب والثفلية بل على سبيل
الرمادية والاحتراق فان الاشياء الرطبة المخالطة للارضية تتميز
الارضية منها وفي بعض النسخ فهما على وجهين هذان الوجهان
هما الكائنان في حدوث السوداء وقد تحدث لا عن ذلك كما تحدث عن
الجمود وهو مثال الفعل البرودة في اليابس وعن تحلل لطيف الخلط
بسبب طول الاحتباس ونحوه لا بسبب الاحتراق اما على جهة

الرسوب

الرسوب وهو ان تخرق الاجزاء الارضية تلك الاشياء الرطبة وتنزل
الى اسفل كالماء الكدر اذا ترك حتى يرسب ما فيه من الاجزاء المذكورة
الى اسفل ومثل هذا الدم هو السوداء الطبيعي ويسميه جالينوس
بالخلط السوداوي واما على جهة الاحتراق بان يتحلل اللطيف
ويبقى الكثيف كالحطب اذا احترق ولميزت ارضيته عن باقي
اجزائه ومثل هذا الدم والاخلاط هو السوداء الفضلي ويسمى
المرة السوداء تمييزا لها عن الطبيعي المسمى بالخلط السوداوي وانما لم
يكن الرسوب وفي بعض النسخ الرسوبي والاول اقرب وللثاني وجه
ايضا الا الدم لان البلغم للزوجته لا يرسب عنه شيء لان الرسوب
انما يكون بتميز الاجزاء الارضية عن الاجزاء الرطبة والبلغم مفرط اللزوجة
وان كان طبيعيا ولهذا يعد في منافعه الصاقه الدم بالاعضاء واللزج
من شانه ان تتشبث بعض اجزائه ببعض وذلك مناف للرسوب لاستعصائه
على الاجزاء الارضية التي فيه ان تخرقه وترسب الى اسفل بالثفل وفي
بعض النسخ بالدهن ومعنى الاول ان اللزج لا يرسب عنه شيء هو منه
بمنزلة ثفل لعسر انفصال ما يخالط اللزج من الاجزاء الارضية عنه فلذلك
يطول بل يدوم اشتباكها ومعنى الثاني ان البلغم للزوجته لا يكاد يرسب
عنه ثفل واللزج الذي لا يكاد يرسب فيه ثفل هو الدهن فان للزوجته
يعسر ترسب ثفله وقال القرشي وهذه النسخة غير صحيحة لان الاطباء اذا
اطلقوا لفظ الدهن ارادوا الزيت والزيت يرسب عنه رسوب كثير فلا
يكون الكلام صحيحا وان حمل الدهن على السمن صح والصفراء للطافتها

اي لرقة قوامها **وقلة الارضية فيها ولدوام حركتها ولقلة مقدار ما**
يتميز منها اي من الصفراء **عن الدم في البدن لا يرسب منها شيء يعتد به**
اما السبب الاول فلان الاجزاء الارضية لقلتها وصغر حجمها لا تقدر
على خرق الجسم لضعف قوتها واما الثاني فلان الجسم السائل اذا تحرك لم
يرسب منه شيء فان الرسوب مفتقر الى السكون فلذلك صارت المياه
الجارية لا يرسب منها شيء كما اذا كانت واما الثالث فلان قلة مقدار ساكنة
الصفراء يقتضي قلة ما يتميز منها **واذا تميز** اي ما يتميز من الصفراء عن الدم
لم يلبث ان يعفن او يندفع فان قيل ان رسوب الصفراء يكون يابسا
واليابس قليل الاستعداد للعفن فكيف لا يلبث رسوب الصفراء ان يعفن
او يندفع قلنا الارضية التي في الصفراء يكون لا محالة لطيفة خفيفة ومثل
هذه لا يسهل امتيازها عن الرطوبة الا عن حرارة قوية جدا فان كانت
الحرارة غريبة عفنته فحينئذ لا يلبث المتميز ان يعفن لما معه من بقية
العفونة وان كانت غريزية طبيعية فعندما توجب الرسوب تدفع ما
رسبته فلهذا لم يمكن توليد السوداء الرسوبية عن الصفراء البتة **واذا عفن**
تحلل لطيفه وبقي كثيفه سوداء حراقيا لا رسوبيا لحصوله بتحلل اللطيف
وبقاء الكثيف لا بسبيل الرسوب والغليه **والسوداء الغليه** هي السوداء
الغير الطبيعية الحاصلة على سبيل الاحتراق والرمادية المسماة بالمرة والشيخ
جعل اقسامها ستة لانه قسم رماد البلغم الطبيعي الى قسمين ولذا رماد السودا
الطبيعي الى قسمين ولم يقسم رماد الدم والصفراء لان اختلافهما بالقوام
قليل لا يوجب اختلافا فاما هو في المحترق عنهما بخلاف رماد البلغم والسوداء

لاختلافهما

لاختلافهما في القوام كثيرا بحسب الغلظ والرقة فلذلك كانت الاقسام ستة ولما
قسم السوداء الخارجة عن الطبيعة من جهة المادة المحترقة اليها ولم يقسمها من
جهة الطعوم والالوان ونحوها كما فعل بباقي الاخلاط لان باقي الاخلاط لا يستحيل
اليها من الاخلاط ما يتنوع به لاختلاف هذا الخلط ولكونه كذلك قسمه على هذا
الوجه مع ان هذه القسمة اصح من القسمة بالطعم واللون لان هذه قسمة
جوهرية وتلك قسمة عرضية فلو كان هذا الامر حاصلا لباقي الاخلاط
كان الاولى ان لا يعدل عنه **منها ما هو رماد الصفراء وحراقتها** هذا
القسم شبيه بالدم الاسود وله بريق كبريق القار الا ان الدم ينجمد خارجا بخلافه
وطعمه حامض منتن جدا وهو شديد الحدة واللذع لانها في الاصل كانت
حادة غواصة للطافتها غير انها سريعة التحلل كذلك ولولا سرعة تحللها
كانت في رداءة الزنجارية لان هذه لما كانت خالية عن الرطوبة لم تتشبث
بالعضو بل يتحلل عنه بسرعة بخلاف الزنجارية فان فيها ما يوجب
الالتصاق بالعضو **وهو مر** لانه في الاصل كان كذلك ولما احترق كثف
والكثيف الحار مر لا محالة **والفرق بينه** اي بين رماد الصفراء **وبين الصفرا**
التي سميناها محترقة وهي القسم الاول من الاقسام المذكورة **هو ان تلك**
اي المسماة بالمحترقة **صفراء يخالطها هذا الرماد واما هذا** اي رماد
الصفراء **فهو رماد متميز بنفسه تحلل لطيفه** وهو فرق واضح **ومنها**
اي ومن السوداء الفضلية **رماد البلغم وحراقته فان كان البلغم لطيفا**
جدا مائيا فان رماديته تكون الى الملوحة لان الاحتراق يرمد بعض
الاجزاء وخلط الرماد بالماء يجعله مالحا كما سبق في البلغم المالح فان

مثلا ان هذا انما يكون مالحا اذا لم يحترق جميع اجزائه بل بقى بعضها
مائيا حتى اذا اختلط به المحترق صار مالحا وحينئذ لا يكون هذا سوداء
بلغمية بل يكون بلغما مالحا قلنا ان هذا ليس بمالح بل هو من ميل الى
ملوحة اما مرارته فلان المحترق يستفيد من المحترق مرارة طعم
واما ميله الى الملوحه فلمائيته الماده والا اى وان لم يكن البلغم لطيفا
جدا مائيا بل كان غليظا كان اى رماده الى حموضه او عفوصه اما
الحموضه فلبقيه اجزاء لم تعمل فيها الحراره احتراقا بل غليانا واما
العفوصه فلبقيه ارضيه لم تحترق ومنها ماهو رماد الدم وحراقته
وهذا مالح الى اى مالح مايل الى او مالح مع حلاوه يسيره اما الملوحه
فلان الاحراق تحدث مرارة في المحترق ثم تخالطه ما بقى من الرطوبه
فيكسر ويتولد ما بينها الملوحه واما الحلاوة اليسيره فلما بقى فيه من
الاجزاء الدمويه وهذا انما يكون اذا لم يعم الاحتراق الاجزاء والا كان
مرا وهذا الصنف يكون قريبا جدا من الخلط السوداوى لان تميز الاجزاء
الارضيه من الدم سهل فلذلك صارت بحيث يكفيها احراق يسير
ولهذا صار اقل نكايه من باقى اصناف المرة السوداء ولم يكن
ايضا طعمه مرا لما قلنا انه يكفيه احراق يسير ومنها ماهو رماد
السوداء الطبعيه فان كانت اى السوداء رقيقه كان رمادها
وحراقها شديد الحموضه لان السوداء الرقيقه يكون حامضه لا
محاله ضرورة ان العفص اذا لطف حمض والغليان يفيدها زياده

حموضه

٦٤

حموضه في طعمه ورائحته كالخل على وجه الارض حامض الريح ينفر
عنه الذباب ونحوه وان كانت اى السوداء غليظه كان اى
رمادها اقل حموضة لقلة اللطافه وكثرة الكثافه وسرعة غليان
الرقيق دون الغليظ ومع شيء من العفوضه لاجل الارضيه والمراره
لاجل الاحتراق فهذه اصناف سته حراقه البلغم الرقيق والغليظ
والسوداء الرقيقه والصفراء والدم وقد بقى من اصناف السوداء
قسم لم يذكره الشيخ ههنا واشار اليه في الفصل الثاني وذكر اوصافه
في الصرع في الكتاب الثالث وهو السوداء الحادث عن قوة البرد
على سبيل الجمود وهذا يكون عفصا خشنا غليظا فاصناف
السوداء الرديه ثلثة اذ المراد بالرديه ما فيه شر وغايله كثيرة و
ليس في الدمويه والبلغميه كثير غايله لما سنقوله فلهذا كانت الرديه
ثلثه وما كان من هذه الثلثه الطف كان اسرع اهلاكا واقبل
علاجا والذى بالعكس فبالعكس الصفراء اذا احترقت وتحلل
لطيفها اى القسم الاول الذى هو رماد الصفراء وهذان القسمان
المذكوران بعدها اى بعد الصفراء اذا احترقت بل بعد الصفراوية
لدلاله هذا عليها فيجوز رجوع الضمير اليها ونعنى بالقسمين رمادى
السوداء الرقيقه والغليظه واما السوداء البلغميه سواء كان البلغم
رقيقا او غليظا وان كانت غير طبعيه لكنها غير رديه اذ رطوبة
مائيتها تكسر حدتها الحادثه بالاحراق وتدفع نكايتها فيبطئ
ضررها ويقل رداءتها بالنسبه الى الثلثه الرديه ولذلك قال فابطا

نغلى صح

والغليظه صح

السوداء صح

ضررا واقل رداة اي بالنسبه اليهما وكذا السوداء الدمويه حكمها بالنسبه
الى البلغميه الرديه حكم البلغميه بل اولى لان الدم افضل من البلغم لكن البلغميه
ابطاء ضررا من الدمويه لبردها ورطوبتها فلا تخرجها الاحتراق
عن الاعتدال كثيرا الا انها ابطاء تحللا وقبولا للعلاج بسبب غلظ
البلغم ولزوجته وهذا في الكاين عن الغليظ من البلغم اكثر وفي
الرقيق اقل واما السوداء الدمويه فان اعراضها في الحرارة والحدة
واللذع اقوى من البلغميه لان الدم في الاصل حار غير انها اسلم
لكونه اخص الاخلاط بالطبيعه وايضا فانها لم تحتج في خروجها
الى حرارة قوية وانما ترك الشيخ ذكر الدمويه في الاصناف التي هي
اقل رداة اكتفاء بذكر البلغميه فان البلغميه اذا كانت اقل ضررا مع انها
خارجه عن الطبيعه في الاصل فما عسى ان تكون الدمويه مع حلولها
عن افضل الاخلاط واخصها بالطبيعه واشدها اي اشد الاقسام
الثلثه الرديه غايلة واسرعها افسادا هو الصفراوي وذلك لافراط حدته
وفرط لذعه وسرعه نفوذه وقد ادعى صاحب الكامل ان كيفيه السوداء
الصفراويه مهلكه مفسده تحدث امراضا رديه كالسرطان الذي
يتاكل منه الاعضاء والجذام الذي يتساقط منه الاطراف والقروح الخبيثه
والطواعين وما اشبه هذا وقال رايت جماعه اسهلوا هذا النوع
من السوداء اعني الاسود البريق وماتوا وجماعه تبرزوا هذا
السوداء وبروا لكنه اي الصفراوي اقبلها اي اقبل الثلثه للعلاج
اذ للطافته يكون علاجه اسرع وتداركه اسهل واما القسم الثاني
اي

اي من الثلثه الرديه وهو رماد السوداء الرقيقه والغليظه فان الذي
هو اشد حموضه اي رماد السوداء الرقيقه اردا لانه اغوص واشد نفوذا
ولكنه اذا تدورك في ابتدائه كان اقبل للعلاج لسرعه تحلله بسبب
رقته وافراط حدته واما الثالث اي رماد السوداء الغليظه فهو
اقل غليانا وتشبثا بالاعضاء وذلك لغلظه ويبوسته وابطا مدة
في انتهايه الى الاهلاك لما ذكرنا من الغلظ واليبوسه ولكنه اعصى جدا
في التحلل والنضج وقبول الدواء وذلك للزوجته وافراط يبوسته
فهذه هي اصناف الاخلاط الطبيعيه والفضليه وقد بيناه احسن
بيان فلا حاجه الى تعدادها المبحث التاسع في مذاهب قيلت
في الاخلاط ونقضها وقد ذكر الشيخ مذاهب فاسده في ثلث مسايل
المسئلة الاولى قال رحمه الله ولم يصب من زعم ان الخلط
الطبيعي هو الدم لا غير وساير الاخلاط فضول لا يحتاج اليها البته
قال جالينوس اسطقسات البدن منها ما هي بعيده كالعناصر الاربعه
ومنها ما هي قريبه كالاعضاء المتشابهه ومنها ما هي متوسطه بينهما
وهي الاخلاط الاربعة وقد وقع في امر الاخلاط اختلاف بين الاطبا والحكماء
فان قوما قالوا ان بنيه البدن وقوامه من خلط واحد وقوما قالوا
انه من اخلاط كثيره والذين قالوا انه من خلط واحد فمنهم من زعم انه
من الدم وحده ومنهم من قال انه من المرة الصفراء ومنهم من قال
انه من المره السوداء ومنهم من قال انه من البلغم والذين قالوا انه من
اخلاط كثيره فهم ابقراط واصحابه بل اكثر الاطباء والحكماء على ذلك

وهو ان البدن متكون من هذه الاخلاط الاربعة والمسيحي تحذلق ههنا وخالف الجمهور وقال والحق عندي ان الغاذي هو الدم وحده وباقي الاخلاط فضول ينتفع بها في التغذية لا في الغذاء وهذا هو اختيار الشيخ في الشفاء وقد صرح به في كتاب الحيوان فلنذكر اولا ادلة اوليك ونجيب عنها ثم نذكر ما يدل على صحة مذهبنا وانا اري ان اذكر جميع ما قاله هو وغيره من الكلام في هذا المقام ثم ننظر في صحته وفساده ونورد ما يتوجه على كل ذلك قال اما ادلتهم فقد حصرناها في خمسة اوجه الوجه الاول قوله وذلك لان الدم لو كان هو وحده هو الخلط الذي يغذو الاعضاء لتشابهت اي الاعضاء في الامزجة والقوام اما بيان الملازمة فلان المتولد من المادة الواحدة واحد وتحقيقه ان الغذاء شبيه بالمغتذي والاشياء الشبيهة بشيء واحد متشابهة لا محالة كما ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية اما ان الغذاء يجب ان يكون شبيها بالمغتذي فلان الغذاء هو الجسم الذي من شانه ان يستحيل الى مشاكلة الجسم الذي قيل انه غذاؤه ويعوض ما تحلل منه ليسد مسده ويقوم مقامه ولا شك ان استحالة الشبيه اسهل كثيرا من استحالة المضاد واما ان التالي باطل فظاهر لان الاعضاء نجدها مختلفة في القوام والمزاج فعلمنا ان الغاذي ليس هو الدم وحده بل مع غيره من الاخلاط ولما مخففا كان العظم اصلب من اللحم هذا تال اخر ودليل الملازمة كون غذائها الدم واما نفي التالي وهو كونه اصلب فظاهر وزاد عليه انه لم يكن اصلب الا ودمه الى اخره الا ودمه دم مازجه جوهر صلب سوداوي والا وجب ان يكون مثل اللحم لان غذاءه الدم وحده ولا

كان

كان الدماغ الين منه هذا تال اخر وحكمه في اللزوم ونفي التالي ما قلنا آنفا الا ودمه دم مازجه جوهر لين بلغمي والا كان مثل اللحم ايضا الوجه الثاني قوله والدم نفسه نجده مخالطا لسائر الاخلاط وينفصل اي الدم عنها اي عن الاخلاط عند اخراجه وتعويره في الاناء بين يدي الحس الى جزء كالرغوة وهو الصفراء وجزء كالثفل وهو السوداء وجزء كبياض البيض وهو البلغم وجزء مائي وهو المائية التي يندفع فضلها في البول وهذا استدلال من حال انفصال الدم الى ما ذكر على تركب الاعضاء من الاخلاط كما ان الاول استدلال من حال الاعضاء على تركبها من الاخلاط وتقريره ان تولد الانسان ليس الا من المني ودم الطمث وكلاهما من الدم المحصور في العروق واذن تولد الانسان من الدم المحصور في العروق ثم الدم وان كنا نراه في الظاهر شيئا واحدا لكنه في الحقيقة مركب من جواهر مختلفة بوجهين احدهما انفصال ما يخرج بالفصد الى ما ذكر الشيخ وثانيهما انفصال ما يخرج بالحيض فان بعض دم الحيض احمر ناصع لما خالطه من الصفراء وبعضه احمر قان لما خالطه من السوداء وبعضه كبياض البيض لما خالطه من البلغم فثبت ان الدم مركب من جواهر مختلفة والانسان متكون من الدم فيكون مركبا من تلك الجواهر وهي الاخلاط الوجه الثالث ان المتكون الجسماني لا بد له من مادة يتكون منها ثم هذه المادة ان كانت واحدة لا تفاض عليها الا صورة واحدة اذ ليس فيها الا استعداد واحد لكونها واحدة وان كانت مختلفة تفاض عليها صور مختلفة لاختلاف الاستعدادات باختلاف المواد فلو كانت الاعضاء كلها متكونة من الدم لما كانت مختلفة الصور وبطلان التالي يدل على فساد المقدم

فهو اذن متكون من الاخلاط الاربعة ولا يخفى ان هذا قريب من الاول بل
هو الاول الا ان دليل الملازمه فيها مختلف الوجه الرابع ان الدماغ لاشك انه
بارد رطب باجماع الخصمين والغذاء شبيه بالمغتذي والدم اذا وصل اليه
احتاج الى ان يحيله الى ذلك المزاج واذا كان كذلك فتغذيته بالبلغم اولى
من تغذيته بالدم لانه يحتاج في تغيير الدم الى كلفه ومشقه فاذا وجد
شيئا يقوم مقامه مع غنى عن هذه المشقه والتعب فيما العدول عنه
الكلام ٢ صح
وكذلك العظام الوجه الخامس ما المحوج الى تكليف الطبيعه احالة الغذاء
الوارد على الاعضاء الى مزاج واحد فقط وهو الدم ثم احالته بعد ذلك الى
امزجة مختلفه وعندها ما يكفيها في هذا الامر مع الاستغناء عن هذا التكلف
وهو تغذيه الاخلاط الاربعة فهذه الخمسة هي التي ذكرها المسيحي والاول و
الثاني هما المذكوران في الكتاب وهما لجالينوس والثالث ماخوذ من كلام
الخونجي في هذا الموضع فان قيل لم لا يجوز ان يكون لاختلاف الاعضاء في
القوام والمزاج اختلاف احوال الدم الذي يتكون عنه في المتانه والرقه
والحرارة والبرودة قلنا التعويل في الجواب على المقدمه الاستقرائيه
وهي ان المادة اذا لم تختلف بالصور النوعيه بل بالصفات فقط كان ما يتكون
منها ايضا لا يختلف بالصور النوعيه بل بمجرد الصفات والرابع والخامس
ذكرهما القرشي بالعباره التي ذكرها وذكرنا ولكن ذكرهما في جواب قول القايل
انه كما جاز ان ياكل الانسان غذاء واحدا كاللحم مثلا فيستحيل الى اخلاط
اربعه كذلك يجوز ان يكون الخلط الطبيعي هو الدم وحده ومع ذلك يستحيل
الى امزجه اعضاء مختلفه هكذا قلنا هذا لا يصح ان يكون الدماغ يجذب الدم
الخالص

الخالص ويدفع عن نفسه البلغم لانه عندكم غير طبيعي ثم انه يحيل ذلك الدم الى
مشابهه البلغم حتى يغتذي به فما المجوز لان يجذبه مع الدم قليل بلغم لتشبهه
بمزاجه اسهل فما المحوج الى اخره والمسيحي جعلها وجهين على ما ترى
الوجه السادس ذكره الامام في الشرح وهو اعتبار الدواء المسهل فانا
نرى عيانا ان من شرب دواء مسهلا للبلغم او الصفراء او السوداء اسهله
بلغما او صفراء او سوداء ومن فصد جرى منه الدم وذلك يدل على المقصود
الوجه السابع ذكره في الطب الكلي وهو ان لغذاء الانسان بعد الولاده
ليس الا اللبن وهو مركب من جبنيه ومائيه ودهنيه فان اغتذاء الانسان
يدل على انه متكون من هذه الاخلاط الاربعة الوجه الثامن ذكره فيه ايضا
وهو انا نرى الدواء المسهل اذا شربه الانسان فافرط به الاسهال حتى
استفرغ الخلط المناسب لذلك الدواء ثم استفرغ خلطا آخر ليس من
شان ذلك الدواء اسهاله مات ذلك الانسان فيتبين ان سلامه البدن
موقوفه على سلامة هذه الاخلاط الوجه التاسع ذكره الجيلي وهو ان
الدواء المسهل اذا افرط عمله فاول ما يخرج بالاسهال الخلط الذي ذلك
الدواء مخصوص باسهاله ثم يخرج بعده ارق الاخلاط الباقيه واسهلها
اجابه ثم يتبع ذلك اغلظ الاخلاط واعسرها اجابه وفي اخر الامر
يخرج اخص الاخلاط بالطبيعه وهو الدم مثال ذلك انا اذا سقينا دواء
يسهل المره الصفراء كان اول شي يخرج الصفراء ثم البلغم ثم السوداء ومسهل
البلغم يخرج البلغم اولا ثم الصفراء ثم السوداء ثم الدم ومسهل السوداء يخرج
السوداء اولا ثم الصفراء ثم البلغم ثم الدم فالصفراء يخرج اولا لانه ارق الاخلاط

ثم البلغم لانه ارق من السوداء ثم الدم لان الدم وان كان ارق واسخن من
السوداء لكن الطبيعة تتمسك به اكثر من تمسكها بغيره لانه صديق الطبيعة
واذا افرط اسهاله ادى الى التلف الوجه العاشر ذكره صاحب الكامل
وهو اننا لمكننا بالادوية المسهلة ان نستفرغ الاخلاط الثلثة فهذه هي
الوجوه التي ذكرها هولاء الافاضل لبيان هذا المطلوب واكثرها تقريبية
وبعضها مكررة لاختلافها لفظا لا معنى كالسادس من الثاني الى
العاشر فلنذكر ما اورد ويرد عليها ونقول اعترض ابن ابي صادق
على الوجه الاول بان القوة الجاذبة التي في كل واحد من الاعضاء شانها
ان تجذب من الدم الصاير الى العروق ما يناسب مزاجه فابرده
وايبسه يجتذبه العظام وابرده وارطبه يجتذبه الدماغ واسخنه وارطبه
يجتذبه اللحم واسخنه وايبسه يجتذبه القلب وعلى هذا القياس كل
واحد من الاعضاء لا ان تغير الدم الذي يجتذبه الى طبيعته حتى يقلبه
الى جوهره فاختلاف الاعضاء في الامزجة والقوام هو لاختلاف
الدم في طبيعته لا لاختلاف الاخلاط في الاعضاء وهذا بالحقيقة منع
للمقدمة القايلة بان الاعضاء متشابهة للغذاء فلو اتحد الغذاء تشابهت
الاعضاء بانها انما كانت متشابهة للغذاء لو كان الغذاء الذي يغير الاعضاء
الى مشابهة نفسه لما اذا كانت الاعضاء المختلفة تغير الغذاء الى
مشابهة انفسها لم يلزم تشابه الاعضاء وان اتحد الغذاء والمسيحي
اخذ هذا منه وقال والجواب عن الاول وهو ان الغذاء لو كان واحدا
لتشابهت الاعضاء ان نقول ان هذا ليس بلازم لان الغذاء ليس من

شانه

شانه تغير المغتذي وتقلبه الى مشابهة جوهر نفسه بل هذا شان المغتذي
ثم زاد على ما اخذ منه بان قال ولو لزم هذا لزم تشابه العظام والغضاريف
والرباطات والاغشية في الجوهر لاغتذائها بشيء واحد وهو الخلط
الاسود على مذهب الخصم سلمنا ان الغذاء يغير المغتذي الى مشابهة
جوهره لكن تشابه الاعضاء في المزاج والقوام انما كان يلزم لو
كان الغاذي الذي هو الدم متشابها في الحقيقة والحس لكنه ليس
كذلك اذ لكون الدم مركبا يكون فيه اجزاء غليظة واجزاء لزجة و
اجزاء لطيفة واجزاء معتدلة فالغليظ يكون منها العظم ويغتذي بها
واللزجة يكون منها الدماغ ويغتذي بها وكذا الكلام في باقي الاعضاء
فان قيل ابرد الدم وايبسه واغلظه هو السوداء وابرده وارطبه
والزجه هو البلغم قلنا ليس هذا بلغما ولا ذاك سوداء على الاصطلاح
المشهور بين الاطباء وذلك لان البلغم عندهم جسم ابيض لزج فج
متولد في الكبد مع الدم بارد رطب تفه الطعم والسوداء جسم متولد
في الكبد مع الدم سوداء اللون حامضة الطعم غليظة القوام فجة
يابسة وكذلك الحال في الصفراء واذا كان كذلك فتلك الاجزاء لا يجوز
اطلاق البلغم والسوداء عليها ولا الصفراء ايضا واصلا ولو قلنا هذه
الاجزاء المتميزة من الدم بلغم وصفراء وسوداء ودم فينتقل الكلام الى هذا
الدم المتميز منه فهل هو دم محض او فيه هذه الثلثة فان كان الاول
فيعرض الكلام فيه وان كان الثاني فيلزم التسلسل وهو محال واعترض
الامام في الطب الكلي على الوجه الاول بان قال لا نسلم ان الغاذي لو كان

الدم وحده لتشابهت الاعضاء في المزاج والقوام وذلك لان الانسان ياكل
الغذاء الواحد كاللحم متولد عن ذلك الغذاء الواحد هذه الاخلاط المختلفة واذا
جاز تولد الاخلاط من الغذاء الواحد فلم لا يجوز تولد الاعضاء المختلفة من
الخلط الواحد فان قيل ان تولد الاخلاط المختلفة عن الغذاء الواحد انما
كان لان ذلك الغذاء وان كان بسيطا في الحس لكنه مركب في الحقيقة
من الاركان المختلفة في الماهية قلنا الخلط الواحد ايضا وان كان بسيطا
في الحس لكنه مركب من الاركان المختلفة في الماهية فكما جاز تولد الاخلاط
من الغذاء الواحد كذلك يجوز تولد الاعضاء المختلفة من الخلط الواحد
هذا ما قيل على الوجه الاول وفي الكل نظر اما فيما ذكره ابن ابي صادق
فمن وجهين احدهما ان الدم وكذا اجزاؤه المحسوسة اي الجسمانية غير
مختلف بالحقيقة بل بالعوارض اذ ليس بين الدم القلبي والكبدي والشرياني
والوريدي اختلاف في الطبع بل هناك اختلاف في العوارض من
جهة ان القلبي اسخن من الكبدي وقد اعترف بذلك ابن ابي صادق
في شرح المسائل واختلاف العوارض لا يوجب اختلاف المعروضات
والاعضاء مخالفة بالماهية لاختلافها باللوازم واختلاف اللوازم
يدل على اختلاف الملزومات بالماهية فلو كان الدم هو الذي يغذو
الاعضاء لما كانت الاعضاء مخالفة بالماهية بل متساوية في الماهية
ومختلفة بالعوارض لكن التالي باطل لما تقدم مثله وثانيهما ان ما ذكره
مبني على اختلاف الاعضاء في الحقيقة واختلافها في الحقيقة مبني
على كون المني كذلك وكون المني كذلك مبني على كونه غير متولد من الدم وحده

والا

والا لما اختلفت الاعضاء في الصور بل من الدم المخالط لسائر الاخلاط و
هو الحق لان المني من الرطوبة الثانية والرطوبة الثانية عندنا حادثة من
مجموع الاخلاط لكن قد نقول ان المني متكون من الدم ونعني بذلك مجموع
الاخلاط فان لفظ الدم كما يقال على الخلط المعروف كذلك يقال على
مجموع الاخلاط كما يقال افتصد فلان وكان دمه كيت وكيت مع ان
الخارج هو مجموع الاخلاط لا الدم وحده فاذن دليل ابن ابي صادق
على ان الاعضاء متولدة من الدم وحده مبني على ان الاعضاء متولدة
لا من الدم وحده بل منه مع سائر الاخلاط فيكون باطلا ثم نقول له
ما تعني بقولك ابرد الدم وايبسه وابرد الدم وارطبه فان عنيت به
ان في الدم جزئين احدهما بارد رطب كالمائية في اللبن والاخر بارد
يابس كالجبنية فيه فهذا مما لم يقل به احد ولا يقوله عاقل فضلا عن
فاضل وان عنيت به ان في الدم اجزاء من العناصر الاربعة فهذا
كلام حق لكن ليس في تلك الاجزاء ما يختلف بالكيف لتشابه الكل في
الكيفية المزاجية واما في الزيادة الكلية التي زادها المسيحي فانها لا
طائل تحتها اما اولا فلبطلان قوله لاغذاء العظام والغضاريف و
الرباطات والاغشية بشيء واحد وهو الخلط الاسود عند الخصم لان
هذا ليس مذهب الخصم بل مذهبه ان اغذاء هذه الاعضاء بدم سوداوي
لا بالسوداء فحسب ثم المذهب ان السوداء في الدم الذي هو غذاء العظام
اكثر منها في الذي هو غذاء الغضاريف وفيه اكثر من الذي هو غذاء
الرباطات وهو من الذي هو غذاء الاغشية وعلى هذا كل ما هو اصلب

فالسوداء فيه اكثر وما هو البين فالسوداء فيه اقل واما ثانيا فلان الدم متشابه
الاجزاء لا مختلفها على ما ذكر ولو سلم اختلافها فلا يلزم منه اختلاف ما
يتولد منها في الصور بل في العوارض لما تقدم بيانه واما ثالثا فلان الجزء البارد
اليابس الذي في الدم لا بد وان يكون راسبا فيه والحار اليابس طافيا عليه
وقد يتولدا مع الدم في الكبد لوجود مادتهما في الغذاء ويلزم ان يكون الاول
سوداء طبيعية والثاني صفراء طبيعية سواء اطلق عليهما هذان الاسمان
ام لا واما رابعا فلانا لا نسلم انه ان كان الثاني يلزم التسلسل لانه انما
كان يلزم لو كان في هذا الدم الاخلاط الاربعة لا الثلثة على ما قال او فيه
هذه الاخلاط الثلثة واما في النقض الذي ذكره الامام فلانه غير وارد
على الوجه الاول وذلك لان الدم لو كان وحده هو الذي يغذو ويكون
منه الاعضاء من غير ان يخالطه شيء من الاخلاط الثلثة لوجب تشابه
الاعضاء في المزاج والقوام لان الفاعل لاعضاء الجنين هو نفس الام او
الطبيعة باذن الله تعالى ومتى اتحد الفاعل والقابل امتنع اختلاف
الاثر والا لزم الترجيح من غير مرجح وعلى هذا لا يتوجه النقض المذكور
وذلك لان الغذاء الواحد انما يتولد منه الاخلاط المختلفة لا لاختلاف الفاعل
على ما قاله المسيحي واستدل عليه بان السبب الفاعلي للدم هو الحرارة
الغريزية المعتدلة وللبلغم تلك الحرارة اذا كانت انقص مقدارا من المعتدل
وللمرتين تلك ايضا اذا زادت على الاعتدال وبان الحرارة الغريزية تختلف
ايضا بحسب اختلاف الاسنان والبلدان واوقات السنة وغير ذلك
لانه فاسد اذ الفاعل واحد وهو حرارة الكبد الطبيعية واذا كان الحرارة

الطابخه

الطابخه واحدة استحال ان يكون بعضها معتدلة وبعضها انقص وبعضها ازيد
بل الدم لا يحتاج الى الغريزية المعتدلة ولا المرتان الى الزائدة ولا البلغم الى
المقصرة بل الجميع يحتاج الى حرارة طابخة هي واحدة ذاتا ومختلفة
اعتبارا لانها بالنسبة الى البلغم مقصرة والى الثلثة الباقية معتدلة على
ما سبق بيانه واختلاف الغريزية بحسب الاسنان وغيرها غير مفيد
بل الاختلاف القابل بحسب اختلاف اجزاء اللحم اذ بعضها اعصاب و
بعضها عروق الى غير ذلك فالحاصل انه لم يتحد القابل والفاعل في النقض
حتى انهما لو اتحدا لامتنع ايضا اختلاف الاثار هذا ما اورد على الوجه
الاول واجبنا عنه واما على الوجه الثاني فاعترض عليه ابن ابي صادق
ايضا وقال ان الدم الواصل الى الاعضاء وان كان مخلوطا بساير
الاخلاط لكن لم لا يجوز ان يقال العضو له قوة مخصوصة لاجلها يجذب
خلطا واحدا الى نفسه ويدفع الباقي كما يقولون ان الدماغ له قوة مخصوصة
لاجلها يجذب الدم البلغمي ويدفع الدم السوداوي والعظم له قوة بها
يجذب الدم السوداوي ويدفع الدم البلغمي عن نفسه واذا كان هذا
الاحتمال قائما فلا يلزم من وصول الاخلاط باسرها الى الاعضاء تغذيها
باسرها والامام نقله في الطب الكلي هكذا بعينه واعترض المسيحي
على الوجه الثاني ايضا وقال نحن نعترف بمخالطة الاخلاط للدم ولكن لا للتغذية
بل للمنافع المذكورة وهو تنفيذ الدم في المسالك الضيقة وتثبيطه في المسالك
الواسطة وافادته اللزوجة وسهولة الالتصاق بالاعضاء فان الاول
من الصفراء والثاني من السوداء والثالث من البلغم وقد صرح بجالينوس

مواد ذلعضها

وقال ابن القف نقول انها افضل المحتاج اليه ونحن لا نقول بهذا بل نعترف
بمنافعها وننكر تغذيتها هذا ما قيل على الوجه الثاني وفيه نظر ايضا اما
فيما ذكره ابن ابي صادق وارتضاه الامام فلان المدعى ههنا بالحقيقة
هو ان المني متكون من الدم المخلوط بساير الاخلاط وكذا الدم على الاطلاق
مخلوط بساير الاخلاط والجنين متكون منها فاذا وقع المني في الرحم فالطبيعة
تفصل المني بحسب عضو عضو فتجعل ما هو فيه غليظ بارد يابس مايل
الى السوداء مادة لتكون العظام وما هو بارد رطب بلغمي مادة لتكون
الدماغ وما هو حار يابس مادة لتكون القلب وكذا القول في الدم الذي في
الرحم فما هو اشد حرارة ورطوبة يكون مادة لتكون اللحم وما هو اشد حرارة
ويبسا يكون مادة لتكون الرية وعلى هذا النحو ما ذكره اصلا اذ ليس قبل
تكون الاعضاء اعضاء اخرى سابقة عليها حتى يقال ان العضوية قوة
مخصوصة لاجلها تجذب خلطا واحدا الى نفسه واما ما نقل المسيحي
عن جالينوس فلا يدل على المطلوب لان المراد من قوله وننكر تغذيتها اي
على سبيل الانفراد على ما ذهب اليه القائلون بتكون البدن عن الخلط
الواحد وهو البلغم عند قوم والصفراء عند طايفة والسوداء عند اخرين
لا على سبيل الاختلاط فانه مذهبه ومذهب الحق وذلك لانه قال في
الجوامع لجميع الاخلاط عامة اسباب بها يلتئم كونها فالسبب الفاعل
لها هو الحرارة الطبيعية والسبب الذي يقوم مقام المادة لكونها هو
الاغذية والسبب الذي يقوم مقام الالة والاداة في كونها هو الكبد و
العروق والسبب التمامي هو الذي لمكانه احتيج اليها ان يتغذى
منها

منها البدن ثم قال في السبب التمامي للصفراء والغاية ان يكون غذاء
للاعضاء المحتاجة الى غذاء لطيف وللبلغم ان يتغذى في وقت ما لا يقدر
البدن على غذاء من خارج وللسوداء ان تغتذي بها الاعضاء المحتاجة
الى غذاء غليظ فبعد تصريحه بهذه الاحكام يمتنع ان يكون المراد من قوله
وننكر تغذيتها انكار تغذيتها مطلقا بل غير مخلوطة بالدم نعم لو قيل
هذا الوجه اقناعي لجواز ان يكون الدم مخالطا بساير الاخلاط الا ان
ما يصير جوهر الاعضاء هو الدم الغير والباقي يندفع بدفع الدافعة
كما ان المائية تخالط الدم ولا تصير من جوهر الاعضاء صح ويجاب
المسيحي عن الثالث بان هذا الدليل صحيح لكن المادة المذكورة المفروض
انها واحدة ليست بواحدة في الحقيقة بل مختلفة لانها مركبة واذا
كانت مركبة كان فيها استعدادات مختلفة وعند ذلك يفاض عليها
صور مختلفة ثم نقول لهذا القايل لا شك ان العظام والغضاريف
عندك مركبة من السوداء ومغتذية بها مع انها مختلفة في الصور
واذا كنت تجوز هذا في الخلط فلم لا تجوز في الدم الذي هو اولى هذا ح
بذلك لان قوامه معتدل مستعد لان يتكون منه الاعضاء الصلبة
واللينة ومزاجه اعدل الامزجة وانسبها بالحيوة الانسانية وهو
فاسد لان اختلاف اجزاء الدم في الرقة والغلظ والحرارة والرطوبة
ليس اختلافا يوجب استعدادات مختلفة مقتضية لان يفاض عليها
صور مختلفة لما مر غير مرة ولان العظام والغضاريف عند الخصم
ليست متولدة من السوداء ولا مغتذية بها فقط على ما زعم ان

اراد بالخصم المحققين من الاطباء كالشيخ والفاضل جالينوس وان اراد به
الجهال منهم كالذاهبين الى ان بنية البدن واغتذاؤه من السوداء فحسب
فهم اخس من ان يعدوا من الخصماء ولو عدهم منهم وصار خصما لهم
لتنزل مرتبته من منزلتهم لكان الاولى به ان يلزمهم بكون البدن متولدا
من السوداء عندكم لا يكون العظام ونحوها كذلك لان ذلك بلغ ولكنه
لسلامته ذاهل عن امثال هذا وعن الرابع بانا لا نسلم ان الدماغ في
غاية البرودة والرطوبة فانهما فيه دونهما في البلغم بدليل ما نراه عندما
يستولي عليه البلغم تظهر برده ويتضرر افعاله واذا كان كذلك لم يكن
البلغم شبيها به حتى يكون الاولى بتغذيته واما ابرد ما في الدم و
ارطبه فهو مناسب له واما قولهم ان الطبيعة يحصل لها مشقة
فنقول المشقة التي يحصل لها من فعلها في البلغم اكثر من التي تحصل لها
من فعلها في الدم لان مناسبة الدم لها اكثر على ما بيناه وكان الخصم
اعتقد ان الدماغ يجذب الدم ويحيله بلغما ولذلك قال انه كلفة عظيمة للطبيعة
وهذا محال على ما بان فان الدم يستحيل ان يرجع قهقرى الى البلغم اما
اذا قلنا ان الدماغ يجذب ابرد ما فيه وارطبه لم يحصل منه كلفة
ومشقة في احالته الى جوهر الدماغ وهو ايضا فاسد لان الخصم ما
ادعى ان الدماغ في غاية البرودة والرطوبة ليمنع انه ليس كذلك ولان
البلغم اولى بتغذيته بل الاولى بها الدم البلغم وان ابرد ما في الدم وارطبه
فهو مناسب له فقد علمت فساد هذا الكلام وانه توهم باطل لا يرجع
الى حاصل وعن الخامس بان كلفة الطبيعة في احالة الاخلاط الى

طبايع

طبايع الاعضاء اكثر من كلفتها في احالة ما يجذبه الاعضاء من اجزاء الدم الى
طبايع الاعضاء لان مناسبة هذه الاجزاء للاعضاء التي تغتذي بها اكثر
من مناسبة الاخلاط التي قيل بتغذيتها لها فان برد البلغم اكثر من برد
الدماغ ويبوسة السوداء اكثر من يبوسة العظام وهو ايضا فاسد
لابتنائه على ان في الدم اجزاء يناسب الاعضاء على الوجه المذكور
وقد علمت فساده واما الوجوه الخمسة الباقية فبعد تسليم دلالتها
على المطلوب اقناعية على ما لا يخفى ولما فرغ المسيحي عن اجوبة الوجوه
الخمسة على ما نقلنا عنه واجبنا عنها قال واذا عرفت هذا
فلنذكر ما يدل على صحة مذهبنا وهو وجوه ستة احدها ان
الحاجة الى الغذاء اما لاخلاف عوض ما تحلل او للزيادة في النمو
والمتحلل من الاعضاء احرها وارطبها فيجب ان يكون الوارد حارا
رطبا والدم حاله هذه الحال واما النمو فلان الزايد يجب ان يكون
شبيها بالمزيد فيه اذ لو كان مخالفا له لغيره والمزيد فيه في غاية الحرارة
على ما بان والدم هذا حاله واما الصفراء فانها حارة يابسة حادة
لذاعة مرة الطعم لطيفة القوام والسوداء باردة غليظة الجوهر حامضة
الطعم عفصة بعيدة عن مناسبة الحيوة والبلغم بارد فج بعيد عن النضج
والكمال ولا شك ان هذه امور منافية للحيوة والتغذية الثاني ان الاجماع
منعقد بين الفلاسفة والاطباء على ان الغذاء من شانه ان يتغير
عن المغتذي ويتشبه به ونرى ما عدا الدم من الاخلاط وان كان
طبيعيا اذا استولى على البدن غيره وافسده وما كان كذلك فليس

من شانه ان يغذو البدن ويحفظ صحته ويخلف عليه عوض ما تحلل و
يزيد في نموه الثالث لو صح القول بتغذيه كل واحد من الاخلاط فاما ان
يكون ذلك حاصلا عن كل واحد منها بانفراده او بعد اجتماعها واتحادها
فان كان الاول فاما ان يغذو اربعتها العضو واحدا او ينصرف كل
واحد منها الى العضو الذي ادعي انه يغذوه فان كان الاول لزم ان يختلف
اجزاء العضو الواحد فيصير بعضه صلبا وبعضه لينا وبعضه معتدلا
وبعضه حادا فان الغذاء له تاثير في المغتذي على ما ذكروه من دليلهم
الاول وان كان الثاني كان مجيء الاوردة الى المرارة والطحال عبثا
والحكيم تعالى ذكره لا يفعل شيئا من ذلك وان كان الثاني وهو انها
لا تغذو الا بعد اجتماعها واتحادها فهو ايضا محال اذ يلزم منه امور
فاسدة منها ان لا تحدث لنا حمى صفراوية وحدها ولا سوداوية وحدها
ولا بلغمية ايضا ولا دموية ومنها ان لا تحدث ورم من خلط واحد
ومنها ان يكون الاخلاط خمسة الاربعة المذكورة والخامس المجموع
فان حكم الجملة مغاير لحكم افرادها ومنها ان يكون فعل الكبد في تميز
الاخلاط بعضها عن بعض عبثا اذ كان لا بد من اتحادها وكل ذلك محال
والمفضي الى المحال محال فالقول بتغذيه الاخلاط بعد اتحادها محال فان
قيل التميز في الكبد لا بد منه لاجل المنافع الصادرة من كل واحد من
الصفراء والسوداء واذا كان كذلك لم يكن فعلها عبثا فان المنافع
الصادرة عنهما لم تصدر الا اذا كان كل واحد منهما خالصا فان فائدة
الصفراء المنصبة الى الامعاء غسل ما فيها من الفضلات وتنبيهها على دفع

ما

ما فيها وهذه المنافع تحصل من الصفراء الا اذا كانت خالصة اما متى بقي
الدم مخالطا لها كسرت من حدتها ولذعها وفائدة السوداء المنصبة الى
الطحال تنقيه ثم المعدة ودغدغتها بالحموضة وتنبيه الشهوة وهذه لا
تحصل الا اذا كانت خالصة ومتى خالطها شيء من الدم اضعف
عندي فعلها قلنا انما تميز الخلط في الكبد لاجل المنافع المذكورة اما ان يميز
بكليته اولا بكليته فان كان الاول فاما ان ينصب الى جهة هذه
المنافع بكليته اولا بكليته فان انصب بكليته حصل المطلوب وهو
انه لا يغذو الا الدم وحده لانه الآن فذ وحده وان لم ينصب بكليته بل
يعود مع الدم فيعود الكلام وهو ان يقال هل يكون تغذيتها بانفرادها
او بعد اجتماعها واتحادها ويعود الاقسام المذكورة وان لم يميز
بكليتها لزم منه المحال المذكور وهو ان لا يحصل لنا حمى صفراوية وحدها
ولا بلغمية ويعود المحالات المذكورة الرابع اتفق الاطباء على ان
الدواء المسهل للصفراء متى استعمل اسهل الصفراء اولا ثم البلغم
ثم السوداء ثم الدم وعلى هذا يخرج الدم اخرا في كل مسهل قالوا والعلة
في هذا ان الدم لشرفه واحتياج الطبيعة اليه تحامي عنه وتشح
بخروجه فهو لا يخرج الا اذا قهر قوي يقهرها ولذلك يتاخر خروجه
عن خروج باقي المواد ولو كان الغاذي هو الدم مع باقي الاخلاط لكانت
جميعها في الشرف على نسبة واحدة فانه كما ان لنا اعضاء مخصوصة
تغتذي بالدم فكذلك لنا اعضاء مخصوصة تغتذي بالبلغم واخرى
بالصفراء واخرى بالسوداء ولو كان حالها كذلك لم يتخلف الدم عنها

في الخروج عند الاسهال بل كان خروجه يسبق خروج ما هو اقل مقدارا منه
لكثرة مقداره لكن الوجود بخلافه واجماع الاطباء ايضا بخلاف ذلك فالخلط
الشريف المحتاج اليه هو الدم فهو الغاذي بالحقيقة وهو المطلوب الخامس
لو كان كل واحد من الاخلاط يغذو ما يناسبه من الاعضاء لزم ان يكون
مقدار السوداء اكثر من الصفراء في البدن وذلك لان الاعضاء التي تغتذي
بالسوداء اكثر مقدارا من الاعضاء التي تغتذي بالصفراء لكنه محال على عدداً او اكبر جرم
ما سنوضحه في نسبة الاخلاط فالقول بتغذية جملة الاخلاط محال السادس
قد ثبت ان الدماغ اشرف من اللحم والغذاء يجب ان يكون شبيها بالمغتذي
بمعنى انه متى كان شريفا يجب ان يكون شريفا ومتى كان دون ذلك في الشرف
يجب ان يكون الغذاء كذلك ولا شك ان الدم اشرف من البلغم لانه اكمل نضجا
منه ولانه مناسب للحيوة بالحرارة والرطوبة ولان الاعضاء التي تغتذي
به اكثر من التي تغتذي بالبلغم على مذهب من يقول بتغذيته فيجب ان
يكون الغاذي للدماغ هو الدم لا البلغم وهذا الوجه اخص من الوجوه
المذكورة فثبت بهذه الوجوه ان الغاذي هو الدم وحده وان نفوذ الصفرا
والسوداء معه لاجل المنافع المذكورة التي عرفتها ونفوذ البلغم ليكون
ذخيرة عند الاعضاء لوقت عوز الغذاء وهذا مذهب الشيخ في الشفا
فانه قد صرح به في كتاب الحيوان حيث تكلم في الاخلاط وقال واما
نحن فنقول ان اصل الغذاء الدم وهذه الاخرى ابازير يحتاج اليها
ولا يعجز قوة عضو ان يحيل الدم الواحد المتشابه اذا كان موجودا
وحده والى مزاج يليق به على ان الطبع قد اعانت ذلك بهذه الابازير

فقوله

فقوله في الدم اذا كان موجودا يدل على ان الدم متى كان موجودا لا يعدل عنه
الطبيعة في التغذية وقوله على ان الطبيعة قد اعانت ذلك بهذه الابازير
والمعونة التي يعينها الابازير في التغذية مثال تنفيذ الصفراء للدم
في المسالك الضيقة فان هذه معونة عظيمة في ذلك لانه لو رجع الى ذاته
لم يقدر على النفوذ فيها لغلظ قوامه فاما ان ينفذ منه مقدار يسير او
لا ينفذ منه شيء فان كان الاول ضعف العضو ينتهي امره الى ان
لا يحدث شيء وان لم ينفذ شيء ضعفت القوة لا محالة اما اذا كانت
الصفراء مخالطة له رققته ونفذته في المسالك الضيقة وذلك معونة
ظاهرة في تغذية الاعضاء وكذلك السوداء فان فايدتها تثبيط الدم
في المسالك الواسعة حتى يجذب منه الاعضاء القريبة منه القدر
المحتاج اليه في التغذية فلولا السوداء لسال الدم وجرى فاما ان
يجذب منه يسيرا او لا يجذب شيئا اصلا ويحصل ما ذكرنا اولا وقال
في تشريح المرارة من حيوان الشفاء ان المرارة بانها جوهر لطيف
صفراوي بعيد عن مشاكلتها ولذلك بانها عرق غير ضارب يتصل
بعنقها فيها دم تغتذي به وقد ذكر هذا ايضا الفاضل جالينوس فلو
كانت المرارة تغتذي بالمرة الصفراء كان مجيء الاوردة اليها عبثا و
الخالق عز وعلا لا يفعل شيئا عبثا تعالى عن ذلك علوا كبيرا هذا ما
ذكره المسيحي بعبارته بالفاظه من غير تغيير وقد ذكر الامام في الطب
الكلي وجوها اخرى لهذا المطلوب وغير ان يجب عنها فلنذكر اصلا يجب
عن الجميع احدها ان الحيوة بالحركة والحركة بالحرارة وسهولة الحركة بالرطوبة

واذا كان الامر على هذا فالحيوة بالحرارة والرطوبة فالمادة التي تغلب عليها
الحرارة والرطوبة هي التي ينبغي ان يكون منها الحيوة والجسم الموصوف
بهاتين من هذه الاربعة ليس الا الدم لانه حار رطب فاذن مادة الحيوة
هي الدم فقط فان الغالب عليه الكيفية الموافقة للحيوة وفيه مع هذا
برودة ويبوسة ليكون له مع ذلك ثبات فلا يكون سيالا لا يثبت
فالبدن انما يحدث من الدم وحده الثاني ان البدن يتصرف في الغذاء
ويقلبه طبيعة نفسه بدليل ان البدن يزيد بالغذاء فيجب ان يكون
البدن غالبا على الغذاء والا لما استحال الغذاء الى نوع البدن واذا
كان كذلك فلو كان البدن مغتذيا بالبلغم والصفراء والسوداء لكانت
قوة البدن غالبة على قوة هذه الثلثة لكن الامر ليس كذلك لان المرة
الصفراء اشد حرارة ويبوسة من البدن باضعاف كثيرة والمرة السوداء
ابرد وايبس من البدن كثيرا لان البدن لا يستطيع ان يحيلها ويقلبها الى
نفسه بل هي احرى ان تحيله وتقلبه الى نفسها وكذا البلغم واما الدم فانه
شبيه في مزاجه بالبدن وهو مع هذا * اقل حرارة منه واكثر رطوبة
والشيء كلما كان ارطب كان اضعف لان الرطوبة عبارة عن عدم الممانعة
فهو في الامرين جميعا اضعف من البدن الثالث انا نرى الشيء يقع الذي هو
في الارحام ويكون منه الجنين انما هو الدم والمني الذي هو من طبيعة
الدم وليس في الارحام عند كون الجنين واحدى المرتين ولا البلغم الرابع
انا نجد عيانا ان البدن انما يغتذي من الدم فقط واما ساير الاخلاط
فالبدن يقذفها عن نفسه كما يقذف الشيء الغريب المنافي بدليل ان الطحال
يجذب

يجذب اليه المرة السوداء ولا يغتذي بها بل يدفعها عن نفسه الى فم المعدة
كما يدفع الشيء الذي لا ينتفع به وهذا يدل على ان ساير الاخلاط فضول
لازمة لتولد الدم وحدوثه بمنزلة ما يلزم في حدوث الشراب من تولد الزبد
الذي هو نظير المرة الصفراء والدردي الذي هو نظير المرة السوداء
الخامس ان المغتذي لا بد وان يكون شبيها بالغذاء والبدن ليس شبيها
باحد هذه الثلثة وذلك لان البدن اقل حرارة من الصفراء وبرودة من
البلغم ويبوسة من السوداء وانما هو شبيه بالدم في مزاجه كما تقدم
السادس الخلقة التامة لا تحصل الا عند كون الفاعل في نهاية القوة و
كون المنفعل في نهاية عدم الممانعة واقوى الفاعلتين هو الحرارة واكمل
المنفعلتين في الضعف وعدم الممانعة هي الرطوبة فلا بد وان لا يتم امر
الحيوة الا بهما والجسم الموصوف بهما ليس الا الدم السابع ان الدم احتباسه
شيء واجب في الطبع واستفراغه شيء خارج عن الطبع واما المرتان
والبلغم فاستفراغ كل واحد منها واجب في الطبع واحتباسه خارج
عن الطبع ضار بدليل ان المرة الصفراء اذا احتبست حدث اليرقان
واذا احتبست السوداء حدث الجذام والسرطان واذا احتبس البلغم
اضر بالمعدة والامعاء وهذا يدل على ان الخلط الذي يتولد عنه البدن
هو الدم التاسع ان البدن حال سلامته انما يغتذي بالدم فقط واما
البلغم فانه يغتذي به لا بما هو بلغم لكن بما هو منهضم على النصف فاذا
كمل نضجه استحال دما يغذو البدن واما الخلط الاسود فهو ايضا
يغذو اذا استحكم انهضامه وصار دما كالحال في البلغم سواء لا انها

قدر واحد من القصور في النضج فهما اذن تغذوان البدن بتوسط الاستحالة
الى الدم والدم يغذو بنفسه واما المرة الصفراء فلا تغذو البدن لانها
جاوزت حد الطبخ واما ان البدن في حال سلامته لا يغتذي باحد هذه
الثلثة من حيث هو فيدل عليه وجوه ذكرها ابن ابي صادق احدها ان
الطبيعة جعلت لكل واحد منها موضعا تستفرغه منه اما البلغم فالذي
يجتمع منه في الدماغ تستفرغه من اعالي الحلق والمنخرين والذي في
المعدة والامعاء تستفرغه مع الثفل واما المرة الصفراء فانها تنصب
الى المرارة ومنها الى المعا الاسفل وتخرج واما السوداء فانها تنصب
الى الطحال ومنه الى فم المعدة ومنه تنزل الى الامعاء وتخرج ولما
كانت الطبيعة تسعى في دفعها وقذفها عن البدن علمنا ان البدن
لا يغتذي بها والا لكانت الطبيعة تشح بها كما في الدم الثاني ان احد
هذه الاخلاط لو كان يغذو بما هو ذلك الخلط لكان الاولى بالمرارة ان
لا تغتذي بالصفراء والطحال بالسوداء وليس الامر كذلك فان المرارة
وان كانت تجذب الصفراء لكنها لا تغتذي بها كما تشهد بذلك العروق
التي تاتيها من الكبد حاملة الدم اليها وكذلك الدماغ ياتيه عروق
وشرايين تحمل اليه الدم واما الطحال فيجذب ثفل الفضلة السوداوية
تمام النضج لان يطبخها ثم يعقدها ويجعلها دما رقيقا الطف وارق
قواما واسخن مزاجا من الدم الكبدي ولذلك صار ياتي الطحال شرايين
كثيرة تعينه على نضج هذه المادة ثم ما لا ينقلب الى مثل هذا الدم فان
الطحال يقذفه الى فم المعدة ومنه الى الامعاء كالشيء الذي لا ينتفع به

فثبت

فثبت ان هذه الاعضاء تغتذي بهذه الاخلاط مع انها اولى الاعضاء بالاغتذا
بها فما ظنك بسائر الاعضاء الثالث الناقص من كل عضو احره وارطبه و
لوجوب كون القلب شبيها بالمخلف عنه وجب ان يكون الغذاء حارا

معاد
الخلف

رطبا وهو الدم ولذلك صار كل شيء يغذو فانما يغذو بقدر ما فيه من
الجوهر الحار الرطب ومتى استعملت اغذية باردة او يابسة او على
الازدواج بينها او باردة رطبة او حارة يابسة فانها تتصفى ما فيها من
الجوهر الحار الرطب وتغيره القوة المغيرة ما امكن تغييره حتى يحصل من
جميعها الدم وما لم تقبل منها التغير دفعته الدافعة فضلة الى خارج
او الى مغيضها الرابع ان هذه الاربعة يتميز بعضها من بعض في الكبد وهي
مختلفة الطبائع والكيفيات فان كان السائر من الكبد الى العروق
هو مجموعها فاما ان يكون كل واحد منها معادلا في القوة والكيفية للاخر
واما ان يكون احدها غالبا على الاخر فان كان الاول فحينئذ يجري بينها
التفاعل ويحصل عن تفاعلها شيء خامس مخالف لكل واحد من
هذه الاخلاط الاربعة وذلك مما لا تقوله احد وان كان الثاني فحينئذ
يصير المغلوب منقلبا الى طبيعة الغالب فلا يكون الواصل الى العضو الا
خلطا واحدا الخامس انهم اتفقوا على ان السبب الفاعل للبلغم حرارة
مقصرة والحرارة المقصرة غير طبيعية للانسان فاذن متى كان
الانسان على حالته الطبيعية وجب ان لا يكون البلغم لكن اذا لم يكون
البلغم لم يحصل الدم الصالح لتغذية الدماغ فاذن حصول البلغم يجب ان
يكون طبيعيا لانه محتاج اليه في تغذية الدماغ وان لا يكون طبيعيا لانه

عن حرارة معفنة وهذا الخلف انما لزم من فرضنا ان البلغم يحتاج اليه
في تغذية الاعضاء فاذن هذا الفرض باطل هذا مجموع ما قيل في هذه المسئلة
على ما وصل الينا ونحن نقول اما الجواب عن الوجه الاول من الستة
التي اوردها المسيحي فهو انا لا نسلم ان المتحلل من كل عضو هو اجزاؤه والطبه
بل المتحلل من اللحم كذلك اما من العظم ونحوه فكلا واما ان هذه الامور
منافية للحيوة والتغذية فانما كانت منافية لو كانت هي الغذاء بطريق
الانفراد اما اذا كانت بسبب الاختلاط بالدم فلا وعن الثاني ان الدم
الطبيعي ايضا اذا استولى على البدن لا غيره وافسده فلا فرق بينه و
بين غيره من الاخلاط فيما ذكر وعن الثالث ان التقسيم غير حاصر
لان التغذية انما تكون من مخالطة كل واحد منها بالدم لا من كل واحد بانفراده
ولا من اجتماع الجميع والحاصل وعلى هذا لا يلزم شيء مما ذكر لانه انما يرد على
ما ليس بمراد لا على ما هو المراد وعن الرابع لا نسلم ان الغاذي لو كان
هو الدم مع باقي الاخلاط لكان جميعها في الشرف على نسبة واحدة
وسنه واضح وقوله كما ان لنا اعضاء مخصوصة تغتذي بالدم فكذلك
لنا اعضاء مخصوصة تغتذي بكل واحد من الاخلاط انما كان يصح لو كان
المغتذي بالدم كالمغتذي بكل منها وليس كذلك لان جميع الاعضاء تغتذي
بالدم اما وحده كاللحم او مع غيره كباقي الاعضاء ولا يغتذي الجميع بشيء
من سائر الاخلاط لا بالانفراد ولا بالاختلاط وعن الخامس بانا لا نسلم
انه لو كان كل واحد من الاخلاط يغذو ما يناسبه من الاعضاء لزم
ان يكون مقدار السوداء اكثر من الصفراء لان هذا انما كان يلزم لو كان

السوداء

السوداء بانفراده هو الغاذي للاعضاء الصلبة اما اذا كان الغاذي هو
الدم مع قسط من السوداء فلا يلزم ذلك وعن السادس بانا لا نسلم ان معنى
قولهم ان الغذاء يجب ان يكون شبيها بالمغتذي اي في الشرف حتى اذا
كان المغتذي شريفا يجب ان يكون الغذاء شريفا ومتى كان دون ذلك في
الشرف يجب ان يكون الغذاء كذلك بل المعنى ان الغذاء يجب ان يكون شبيها
بالمغتذي في المزاج والقوام حتى يقوم بدل ما يتحلل من البدن واما ما
تمسك به من قول الشيخ فهو لنا وعليه لا له وعلينا على ما ظن لان قوله
ان اصل الغذاء الدم يدل على ان غيره ليس بغذاء اصلا بل على ان غيره ليس
اصلا في الغذاء وهو حق فان معظم الغذاء الدم لان اغتذاء البدن منه
اكثر من اغتذائه بسائر الاخلاط ولكن لا يلزم من كونه ليس اصلا في الغذاء
ان لا يكون غذاء اصلا ثم تفسير المعونة بما ذكر لا يناسب قول الشيخ لان
لفظه ذلك في قوله على ان الطبيعة قد اعانت ذلك بان الى قوة كل
عضو اي الطبيعة اعانت قوة كل عضو في ان تحيل الدم الواحد المتشابه الى
مزاج يليق به بدلا بان زيد بمعونة الاباريز في احالة قوة العضو الدم الى
المزاج اللائق به لا بما في تنفيذ الدم وبسط على ما ظن فانه من بعض
الظن فهذه هي اجوبة الوجوه الستة التي ذكرها المسيحي واما الجواب
عن الوجه الاول الذي ذكره الامام فبان نقول لا شك ولا خفاء ان الدم
مادة للحيوة لكن مادة للحيوة لا يمنع ان يكون غيره ايضا مادة للحيوة
كما ان الروح الحيواني مادة للحيوة والقلب آلتها ولا يمنع ذلك ان يكون
الروح الطبيعي ايضا مادة للحيوة والكبد آلتها نعم يتبع ما ذكره لان البدن

كونه صح

يجب ان يكون اكثر اغتذاء بالدم من ساير الاخلاط وان الغالب على البدن انما هو الدم
اما انه يمتنع اغتذاوه من غيره فما ذكرتم من الدليل لا يوجب ذلك وعن الثاني ان
العضو الذي يغتذي بساير الاخلاط قوته ايضا غالبة على ما هو غذاء عند
كونه على مقدار معين مخصوص ويحيله الى طبيعته فاما اذا زاد الغذاء على
ذلك المقدار المعين فلا يغتذي به العضو لافراط الكمية وذلك لا يمنع ان يكون
غذاء للعضو عند كونه على مقدار معين مخصوص وعن الثالث ان المني انما
يتولد من الدم المخلوط بساير الاخلاط كما تقدم والدم الذي يجتمع في الرحم مخلوط
بساير الاخلاط فجميع الاخلاط موجودة في الرحم لا غير موجود على ما قيل وعن
الرابع انا لا نسلم ان البدن يغتذي من الدم فقط بل يغتذي منه ومن غيره لكن الغالب
عليه انما هو الدم واما البدن فانه انما يدفع ساير الاخلاط اذا كانت مجردة
عن الدم كالسوداء المنصبة الى فم المعدة والصفراء المنصبة الى الامعاء او كانت
فضلة اما اذا كانت مخلوطة بالدم وغير فضلة فلا وعن الخامس ان العضو
الذي يغتذي بساير الاخلاط فمزاجه ايضا شبيه بما هو غذاء له ولا يلزم من
كون مزاج البلغم والصفراء والسوداء غير مناسب لمزاج البدن ان
يكون غير مناسب لامزجة الاعضاء التي هي غذاؤها كالدماغ والرية والعظم
لان مزاج الدماغ مناسب لمزاج البلغم ومزاج الرية لمزاج الصفراء ومزاج
العظم لمزاج السوداء وعن السادس انا لا ننكر ان الحيوة لا تتم بدون الدم
لكن لا يلزم من ذلك ان لا يتوقف الحيوة على غيره من الاخلاط وعن السابع انه
لا يدل على ان الخلط الذي يكون عنه البدن هو الدم وانما يدل على ان احتياج
البدن الى الدم اكثر من احتياجه الى غيره ولذلك صار احتباسه طبيعيا

واستفراغه خارجا عن الطبع بخلاف غيره لعلة الاحتياج اليه وعن
الثامن لا نسلم ان البدن حال سلامته لا يغتذي بشيء من هذه الثلثة والوجوه
المذكورة لا تدل عليه اما الوجه الاول فلان الطبيعة انما تسعى في دفع ما يكون
منها خارجا عن الطبع وغير مخلوط بالدم واما المخلوط به فالطبيعة تضن به
واما الثاني فلان اغتذاء المرارة بالدم لا يمنع اغتذاءها بالصفراء وكذا القول في
الدماغ والكبد واما الثالث فلان غاية ما يدل عليه ان البدن يجب ان يكون
اكثر اغتذاء بالدم من ساير الاخلاط اما انه يمتنع اغتذاؤه بغيره فلا واما الرابع
فلان الساري من الكبد الى العروق هو مجموعها ويحصل هناك امزجات
مختلفة متفننة بحسب اختلاف امزجة الاعضاء واما الخامس فلانا لا نسلم
ان الحرارة المقتضية غير طبيعية وذلك لان الحرارة المقتضية بالحقيقة هي
الحرارة المعتدلة والحرارة الزائدة ولكن بالنسبة الى اغذية مختلفة او اجزاء
غذاء واحد وهذا اولى وفيه دقة سنزيدها وضوحا فهذا تمام الكلام في
هذا المقام **والمائية ليست من الاخلاط** لما ذهب بعض الاطباء الى ان الاخلاط
خمسة الاربعة المذكورة والمائية اراد الشيخ ان يبين فساد هذا المذهب
ويبرهن على ان المائية وان كانت مما لا ينفك عنها الدم فليست من الاخلاط
لانه لما بين ان البدن مركب من الاخلاط الاربعة وان كل واحد منها يغذو
البدن وكانت المائية التي تندفع بالبول خلطا من الاخلاط الاربعة بدليل
انه جسم رطب سيال يستحيل اليه الكيلوس اولا والماء الذي يندفع بالبول
لا يغذو البدن ينتج من الثالث انه ليس كل خلط من الاخلاط يغذو البدن
فلما كان هذا السوال متوجها على الكلام المذكور لا جرم شرع الشيخ في

الجواب عنه وقدح في صغرى القياس وهي ان المائيه ليست من الاخلاط على
ما قاله الجيلي فانه قال ان هذا السؤال لا توجه على الظالم المذكور لان حد
الخلط الذي ذكره الشيخ لا يصدق عليه والحد الذي يدل فيه الكيلوس
بالغذاء وان سلم صدق هذا الحد عليه فتوجه السؤال على كلامه لا على
كلام الشيخ واذا لم يتوجه السؤال فكيف يشرع في الجواب ولو قال الشيخ اولا
المائيه ليست من الاخلاط لان حد الخلط لا يصدق عليه استقام ولكن
كان الشيخ الامام لم يقل هكذا لانه قائل على ان المائيه ليست بخلط بناء على
حد الخلط لانه على انها ليست بخلط في نفس الامر الذي هو مراد الشيخ
لا جرم استدل عليه بدليل مركب من قياسين احدهما من الشكل الاول والاخر
من الثاني وتقريره ان نقول الماء بسيط وكل بسيط فهو غير غاذ فينتج من
الاول ان الماء غير غاذ اما بيان الصغرى فلانا نعني بالبسيط ما لا يكون
مركبا من اجسام مختلفة الطبائع والماء كذلك واما بيان الكبرى فلانا نعني
بالغاذي ما هو بالقوة يكون خلطا او بقوة ابعد من ذلك عضوا وكل ما هو
بالقوة كذلك فهو ممتزج لانه لو امكن ان يستحيل البسيط الى مشابهة بدن
الانسان لما وجب كون الاركان اربعة ولما وجب كون الغذاء شبيها
بالمغتذي وبطلان التالي يدل على فساد المقدم فاذن العنصر البسيط لا يغذو لانه
لا يصير بدلا لما هو مركب من العناصر الاربع والايضا اذا خلط بغيره من الغذاء
اللهم الا اذا امتزجا امتزاجا تاما اذ لو لم يكن الامتزاج تاما بالغا في القوه
المميزه لميزه من الاغذيه وانما الحاجه اليه لترقيق الغذاء وذلك لان الاطعمه على
الاكثر اجسام ارضيه محتاج الى رطوبه تهيئا لها الانضاج كما يحتاج
السى

الشي اليابس الذي يلقى في القدر الى ماء لينطبخ به ولانه يوفق الاغذيه ويبذرقها
وينفذها في المجاري الضيقه كالمسمى بالماساريقا اولا وفي العروق الرقاق
التي في الكبد سيما التي في محدبها ثانيا وله منافع اخرى سنذكرها ان شاء
الله تعالى في الفصل السادس عشر في احوال المياه فثبت ان الماء غير غاذ
ثم نقول المائيه من المشروب الذي لا يغذو والخلط من الماكول والمشروب الذي
يغذو فينتج من الشكل الثاني ان المائيه ليست بخلط اما الصغرى فلما بينا
والمقدمه المشهوره ايضا وهو ان اختلاف انواع الكائنات تابع لاختلاف
المزاجات الحاصله عن تفاعل الكيفيات وامتزاج البعض بالبعض على
هيئه مخصوصه لا لانها على ان البسيط الواحد وحده لا يصير جزءا واما الكبرى
فلان الخلط جسم رطب سيال يستحيل اليه الغذاء اولا والغذاء ما من شانه
ان يصير جزء المغتذي عند استحاله مخصوصه فاذا استحال استحاله تقربه الى
ان يكون جزءا من جوهر المغتذي كان اولى بان يكون غاذيا ولهذا قال بقراط
الغذاء ما قد غذا واما الذي سيغذو فهو غذاء بالمجاز لان المائيه هي
من المشروب الذي لا يغذو وانما الحاجه اليه لترقيق الغذاء وتنفيذه
في المسالك واما الخلط فهو من الماكول والمشروب الغاذي ومعنى
قولنا غاذ اي هو بالقوه شبيه بالبدن والذي هو بالقوه شبيه ببدن
الانسان هو جسم ممتزج لا بسيط والماء هو بسيط قال الامام وههنا
بحث وهو ان الشيخ سلم في حيوان السفاد تولد الفار من المدر والضفادع
من الغيم والديدان المتولده في الماء واعتذار الحيوان المسمى بحرقبان بالتراب
وتولد الدود الطوال البيض في التراب الندي والحراطين في اصول جار الماء

واما كونها اشيا ان يغذو معه

واذا جاز تولد الحيوانات المذكوره واغتذاؤها بالبسايط بصرافتها جاز
ان تصير المائيه مع الدم جزا من جوهر الاعضا، فان قيل هذه العناصر
ليست بسايط محضه بل مخلوطه بغيرها قلنا المائيه التي تشربها ايضا
كذلك فلم لا تصير جزا من جوهر المغتذي مع مخالطتها الغذا في ابداننا ثم قال
فظهر ان ما قالوه من الاستدلال على ان البسايط يستحيل ان تغذو ضعيف
بل لا يعبا به لدفعه على التجربه فانها افادت علما بانها لا تغذو وفي هذا الكلام
نظر اما اولا فلان اصل الاعتراض غير وارد وذلك لان كلام الشيخ في
نفي تغذية البسايط لبدن الانسان دون غيره من الحيوان لاختلاف الانواع
فكون هذه الامور تغذو الحيوانات المذكورة لا يوجب ان تغذو الانسان
لان تلك بعيدة جدا عن الاعتدال وقريبه جدا الى حد البسايط والانسان ليس
كذلك فلا يرد ايراد النقض بما ذكره واما ثانيا فلان المدعى ان الماء الذي
لا يكون مخلوطا وممتزجا باجسام مختلفة الطبايع امتزاجا خاصا يمتنع ان
يكون غذاء الانسان والامر كذلك على ما مر وكونه مخلوطا بغيره عند الحس
لا يوجب كونه غذاء لان الغذاء شبيه بالمغتذي والماء المخلوط بغيره عند
الحس غير شبيه بالمغتذي ضرورة ان ذلك الاختلاط لا يوجب التعادل
لانه فرق بين المركب والممتزج واما ثالثا فلان غاية ما يفيده التجربة
في ذلك عدم ظهور تغذيتها ومن الجائز ان يكون العله في هذا ندرة ما تغذو
منها ولهذا لا يظهر لا عدمها التغذيه اصلا قوله وقولهم الحيوان لا يغتذي
بالعناصر لصرافة كيفياتها وانكسار الكيفيات في الحيوان منتقض بالنبات
لاغتذائه مع انكسار سوره كيفياته بالعناصر مع صرافة كيفياتها قلنا لا نسلم
ان

ان النبات يغتذي بصرف العناصر بل بالممتزج منها وان سلم فلا يلزم من اغتذاء
النبات بها اغتذاء الحيوان بها لان الحيوان انما يتم بالعناصر لاعتدال الحيوان
في الكيفيات الاربع وتاثر كل جزء صغير من مؤثره الصغير على سبيل
التمازج حتى صار للمجموع مزاج مخالف بالطبع لمزاج الاجزاء وللمنافاة
الكل والجزء في المزاج بالطبع واستدعاء الاغتذاء الغذاء للمغتذي في
المزاج بالطبع استحال اغتذاء الحيوان بالبسايط واما النبات فلم
ينفعل بعض اجزايه عن بعض انفعالا بالغا الى حد الاتحاد دون الاعتدال
الخارج عن مشابهة العناصر بل قوة العناصر وصرافتها باقيه فيه فلا جرم
كانت اجزاء النبات مشابهة للعناصر بالقوة ولهذا يتغذى بتلك
الاجزاء منها بخلاف الحيوان واجزائه لما علمت فهذا نهاية الكلام
على المسئلة الاولى **المسئلة الثانيه** قال رحمه الله **ومن الناس
من ظن ان قوة البدن تابعة لكثرة الدم وضعفه تابع لقلته وليس
كذلك بل المعتبر حال رزء البدن** اي نصيبه **منه** اي من الدم ظن
بعض الناس ان قوة البدن وضعفه تابعان لكثرة الدم وقلته وانه
كلما كان الدم اكثر كانت القوة اوفر وكلما كانت اقل كانت اضعف
واحتجوا عليه بان الحيوه بالحرارة والنشو بالرطوبه والدم قد جمعهما
وكلما كان ما به الحيوه اكثر كانت القوة اوفر لكثرة الروح لتولدها
من لطيف الدم وبخاريته والحرارة الغريزية ايضا لانها كيفية الروح
على راي الاطباء اذا كانت على ما ينبغي الموجبتين لزيادة القوه و
الشهامة في الجوهر وكلما كان اقل كانت القوه بل البدن اضعف

لتحلل جوهر الاعضاء والارواح من غير بدل لان الدم هو الذي يغذو
البدن ويتولد منه الارواح ومنهم من افرط في مدح الدم وقال لا
يجوز استفراغه البتة لا بالفصد ولا بالحجامة ولا بالشرط وغير ذلك و
استدل عليه بان به بقاء البدن ونموه وحسنه وطراوته وما
حاله كذلك لا يجوز اخراجه البتة وهذا الراي خطا فان الدم انما يكون
كذلك اذا كان معتدلا في كيفيته وكميته اما اذا كان خارجا عن حديها
فالواجب ان ينقص ان كان في الكمية او يصلح ان كان في الكيفية و
عند هذا ذهب طائفة منهم الى انه اذا زاد مقداره لا ينقص لان في
استفراغه استفراغ الارواح وفي ذلك ضعف القوة وهلاك البدن
بل يقلل الغذاء لان سبب كثرته كثرة الغذاء فان خفنا ان يحتد المزاج
بسبب تلطيف الغذاء جعلنا فيه ما يضاد المزاج وان خرج في
كيفيته قابلناه بالمصلحات اي بما يضادها وهذا الراي فاسد فانه قد
يعرض لنا في بعض الاوقات امور تحوجنا الى استفراغه دفعة واحدة
حتى ان اخرناه اهلكت المريض كما في الخوانيق ولو تركنا الفصد
واتكلنا على نقصانه بتلطيف الغذاء لهلك المريض قبل ان ينقص منه
المقدار المحتاج الى نقصانه وايضا فان الامر الذي جافوا منه وقعوا
فيه فان تلطيف الغذاء لا شك انه موجب لنقصان الدم ومتى
نقص نقصت الارواح لا محالة واذا عرفت ذلك فلنرجع الى ما كنا
فيه ونقول لا نسلم ان الدم كلما كان اكثر كانت القوة اوفر اذ
ليس كل حرارة ورطوبة يصلحان للحيوة والنشو لما سبق ان الافراط

والتفريط

والتفريط فيهما مانعان من الصحة والحيوة ويدل عليه الاستقراء فان
الدم اذا غلب على بدن باكثر مما يجب اثقله واوجب الاعيا والكسل
وكلال القوة والحرارة وخنقها واطفائها وخنق الارواح وحبسها
عن النفوذ الى اقاصي البدن وضعفت الطبيعة عن التصرف فيها واحالتها
الى جوهر الاعضاء والارواح لان الجسم كلما كان اكثر كان انفعاله
عن القوى الفعالة فيه اعسر فاذن المعتبر في قوة البدن حال لذلك
البدن من الدم اي نصيبه منه وهو ما يتناسب به وهو قدر من الدم يفي
ببدل ما يتحلل من جوهر الاعضاء والارواح ولا يبلغ في الكثرة الى حيث
يعجز الطبيعة عن التصرف فيها على ما يجب ويوجب الغم والخنق
والثقل ولا في القلة الى حيث لا يفي بما ذكرنا فيضعف الحار الغريزي
والقوى ويقل الارواح ويذبل البدن فاذا كان نصيبه منه وهو
ما يغذى به القدر المذكور اوجب قوة البدن واذا انحرف عن هذا
القدر الى احد الطرفين اعني طرفي الكثرة والقلة اوجب الضعف
المسئلة الثالثة قال رحمه الله ومن الناس من ظن ان
الاخلاط اذا زادت او نقصت بعد ان يكون على النسبة الى
بعضها بدن الانسان في مقادير بعضها عند بعض قال المحشي
يجب ان يتبين اولا النسبة التي للاخلاط بعضها عند بعض فاني لم ار احدا
ممن بعد من حققها او ذكر فيها شيئا يعبأ به فان غاية ما قيل فيه
هو ان القائلين بتغذية الدم فقط ذهبوا الى ان الاكثر ما في البدن الدم
ثم البلغم ثم الصفراء ثم السوداء والقائلين بتغذيه مع باقي الاخلاط

الى ان الاكثر الدم ثم السوداء ثم البلغم ثم الصفراء لان الاعضاء المغتذيه
بالدم اكثر من المغتذيه بالسوداء وهي من المغتذيه بالبلغم وهي من المغتذيه
بالصفراء ومقدار المادة على اصلهم بحسب الاعضاء المغتذيه بها
في القدر والعدد والحق في النسبه مع القايلين بالاول لان القايلين بالثاني
متفقون على صحة ما بنوا عليه الفريق الاول من امر النسبه على ما
سنذكرها الا انهم لم يبينوا ان نسبه هذا مثلا الى هذا نسبة الثلث او
غيرها ويمكن ان يتبين هذا بطريق ماخوذ من فترات الحميات الحادثة
عن خلط خلط فنقول لكل حمى مفتره زمان اخذ وزمان نزل وزمان
الاخذ هو الزمان الذي يشتغل المادة المنصبه الى مستوقد الحراره الغريبه
ويتحلل وزمان النزل هو الزمان الذي يجتمع فيه المادة من البدن وينصب
الى مكان الحرارة المذكورة وهذا يختلف بحسب كمية المادة في الكثرة والقلة
فان مقدارها ان كان كثيرا يجمعه في زمان يسير وان كان قليلا كان
يجمعه في زمان طويل وان كان معتدلا ففي زمان معتدل وبحسب
كيفيتها في الرقة والغلظ فان لها اثرا في سرعة اجتماع الخلط وبطو اجتماعه
فانه متى كان رقيقا سهل اجتماعه ومتى كان غليظا عسر اجتماعه
الا ان الكمية في ذلك ابلغ فان الخلط اذا قل عسر جمعه وان لطف
ولذلك زادت فتره الصفراويه على فتره البلغميه واذا كثر سهل جمعه
وان غلظ كالحال في البلغم والكيفيه في طول زمان النوبه وقصره ابلغ
فان المادة متى كانت رقيقة القوام سهل تعفنها ثم تحللها وان كثرت
ومتى كانت غليظة كان تعفنها ثم تحللها ابطاء وان قلت ولذلك

زاد

زاد زمان نوبه السوداويه على زمان نوبه الصفراويه وان كانت الصفراء
اكثر على ما سنظهر فالحاصل ان زمان النوبه دال على كيفية المادة اي
رقتها وغلظها لانها المؤثرة فيه وزمان الفتره دال على كميه المادة و
غلظها لانها المؤثره فيه وزمان الفترة دال على كميه المادة اي قلتها
وكثرتها لانها المؤثرة فيه واذا عرفت هذا فنقول زمان فتره البلغميه
ست ساعات ونوبتها اثنى عشرة ساعة ودورها اربع وعشرون
ساعة فزمان فترتها ثلث زمان نوبتها وربع دورها وزمان
فترة الصفراويه ست وثلثون ساعه ونوبتها اثنا عشرة ساعة
ودورها ثمان واربعون ساعه فزمان فترتها ثلثه امثال زمان
نوبتها وثلثه ارباع دورها وزمان فترة السوداويه ثمان واربعون
ساعه ونوبتها اربع وعشرون ساعة ودورها اثنان وسبعون
ساعة فزمان فترتها مثلا زمان نوبتها وثلثا دورها هذا كله
اذا كانت المواد المذكوره خالصة والا فان الاغلظ متى خالط الالطف
او الاكثر الاقل تغيرت نوب الحميات عما ذكرنا واما الحمى الدمويه
فانها مطبقه ليس فيها فترة غير انها تنقسم الى مزيدة وهو ان يكون
يكون ح المتعفن فيها اكثر من المتحلل ومنقصة وهو ان المتحلل فيها اكثر من
المتعفن ومتساويه وهو ان يكون المتحلل مساويا للمتعفن وعلى هذا
يكون مقدار البلغم في البدن المعتدل ستة امثال الصفراء ونسبتها اليه
نسبة السدس لان فتره البلغميه ست ساعات وفتره الصفراويه ست
وثلثون ساعه ونسبة الست الى الستة والثلثين السدس ومقدار الصفراء

في البدن المعتدل مثل السوداء ومثل مثلها فنسبة السوداء الى الصفراء نسبة النصف
والربع لان فترة الصفراوية ست وثلثون ساعة وفترة السوداوية مائة واربعون
ونسبة الستة والثلثين الى المائة والاربعين نسبة النصف والربع واما الدم فقد
عرفت ان حماه ينقسم الى ثلثة اقسام متزيدة ومتناقصة ومتساوية والواجب
ان نعتبر المتساوية لتساويها بين ذلك ان في هذا الصنف من الحمى يكون ابتداء
العفن اللاحق عند انتهاء العفن السابق اذ لا زمان بينهما والا كان لها فترة
والفرض انها مطبقة فيكون انتهاء العفن السابق كانه في اول ساعة فترة
مقدرة وابتداء العفن اللاحق في اخر تلك الساعة ولان فترة البلغمية
ست ساعات فيكون ما في البدن من الدم ستة امثال البلغم ونسبة
البلغم اليه السدس لان نسبة الساعة المقدرة الى ست ساعات نسبة السدس
فتبين مما ذكرنا ان في البدن المعتدل نسبة البلغم الى الدم نسبة السدس و
نسبة السوداء الى الصفراء نسبة النصف والربع واما معرفة مقدار كل
واحد منها فلم نطلع عليه لعدم اطلاعنا على مقدار الدم او مقدار غيره
الى ههنا كلامه وفيه نظر لانا لا نسلم ان الحق مع العاملين على الاول بل هو مع
العاملين بالثاني اذ المذهب المنصور هو تغذية الدم مع باقي الاخلاط لا الدم وحده
على ما اختاره واذا كان كذلك كان السوداء اكثر من البلغم لا بالعكس
واما حديث النسبة فليس بشيء لانها لو صحت ما افادت الا ان هذه
الاخلاط في ابدان المحمومين يكون على هذه النسبة لا في الابدان المعتدلة
على ما زعم لكنها غير صحيحة لان نسبة ساعة الفترة المعدومة الى ست
ساعات لا يكون نسبة السدس ولا غيرها ولان هذه النسب انما تصح بعد

اعتبار

اعتبار شروط اربعة احدها ان يكون الخلط المفروض على ما هو عليه من غير
مخالطة ما هو ارق منه او اغلظ وثانيها ان يكون خروج المادة في كيفيتها مع بقاء
كميتها وثالثها ان يكون الخلط المفروض في بدن معتدل فان الخارج عن الاعتدال
الى بعض الكيفيات يكون الغالب عليه الخلط المناسب لتلك الكيفية بل لعله
يكون اكثر من الخلط الذي هو اكثر منه في البدن المعتدل ورابعها ان يكون
المؤثر في زمان النوبة الرقة والغلظ وفي زمان الفترة القلة والكثرة وليس
كذلك على ما يظهر من جواب الشيخ عما سئل عنه في اختلاف قول حنين
في نوب الحميات في مسائله وهو هذا ههنا ثلثة امور اجتماع وتحلل وعفن
فالاجتماع يعين عليه سهولته الكثرة والرقة والحران والتعفن يعين عليه
الرطوبة والحرارة العليلة ويمنعه البرد واليبس او يعوقه ويعسره والتحلل
يعين عليه قلة اللزوجة مع كثرة السيلان والرقة وانما تطول نوبة الربع
لان سريان العفونة في البارد اليابس الارضي يكون بعسر وسلوة البلغمية
لان الخلط بارد والعفونة لا تسري في البارد بسهولة ويعين على ذلك كثرته
لان الحمى لا تقلع حتى يعفن جميع الخلط المجتمع ويتحلل لطيفه كله ويبقى
رمادية لا حرارة فيها ويكون اشتعال الحرارة بسبب انتشار ما يتحلل
فاذا كانت المادة كثيرة لم تأت العفونة على جميعها الا في مدة لكن المادة في
الربع وان كانت قليلة فان بردها ويبسها يزيد في معاوقة سريان العفونة
على مقتضى سرعة نفاذ القليل ثم ما يتحلل لا يكون لزجا ولذلك اذا اقلعت
حمى الربع وحمى الغب ايضا نقي البدن من الحرارة نقاء بالغا واما البلغمي
فان لزوجة مادته تجعل ما يتحلل من العفن عسر التخلص من البدن ولا

ينقى البدن منه بسرعة ولولا رطوبة البلغم لكان يجب ان يكون الحمى البلغمية اكثر مدة
من كل حمى خلطية لها نوائب فهكذا يجب ان يتصور هذه الاحوال فان الاطباء
لا يكادون يحققونها على جهته الى ههنا كلامه وقد نقلناه معا واوردناه لفوائد
اخر على ما لا يخفى واذا عرفت ذلك فنعود الى حل المتن ونقول ظن بعض
الناس ان الاخلاط ان زادت او نقصت بعد ان يكون على النسبة التي بعضها
بدن الانسان في مقادير بعضها عند بعض فان الصحة محفوظة وتلك النسبة
على مذهب القائلين بتغذية الدم وحده هي ما ذكرنا مستنبطا من نوب الحميات
وعلى مذهب القائلين بتغذيته مع باقي الاخلاط هي كون الدم مثلا نصف
الاخلاط والسوداء ثلثها والبلغم ربعها والصفراء منها مثلا والصحة تكون محفوظة
ما دامت هذه النسبة محفوظة وان بلغت الاخلاط في القلة والكثرة الى اي
حد كان وحجتهم في ذلك ان الحيوة والصحة يكفي فيها اعتدال المزاج ومهما كانت
الاخلاط على تلك النسبة كان الاعتدال الانساني موجودا فكانت الصحة محفوظة
وهذا الظن كاذب ومن بعض الائمة ولذلك قال الشيخ وليس كذلك وذلك لانا وان
سلمنا انه يكفي في الحيوة والصحة اعتدال المزاج لكنه لا يكفي في الاعتدال كون
الاخلاط متناسبة بل لا بد وان يكون على مقدار يكفي في تغذية البدن ولا يوجب
الامتلاء الذي بحسب المادة وهو ان يزيد الاخلاط في الكم مع حفظ النسبة
لانها تمرض بزيادة الكمية لا برداءة النسبة لانها اذا بلغت من كثرتها الى حيث
تخنق الروح وتحبسه عن النفوذ وتغمر الحرارة الغريزية وتطفيها بالخنق و
تشق الاوعية بفرط الامتلاء وتعجز الطبيعة عن التصرف فيها زالت الصحة
ولم تبق محفوظة مع انحفاظ النسبة بحالها وكذا لو بلغت من قلتها الى وزن

شعيرة

شعيرة او اقل على تلك النسبة لا يبقى تحفظ البدن عن التحلل وتضعف الحرارة
الغريزية وتسقط القوى ولا تنحفظ الصحة بل يجب ان يكون للاخلاط
مع ذلك اي مع حفظ النسبة التي لمقادير بعضها عند بعض تقدير في الكم
محفوظ ليس بالقياس الى خلط آخر بل في نفسه اذ لو كان المعتبر في
التكون نسبة العناصر او الاخلاط بعضها الى بعض من غير اعتبار لمقادير
العناصر او الاخلاط المخصوصة المحدودة بين طرفي القلة والكثرة لجاز
وجود انسان على حجم بعوضة او على حجم فيلة وهكذا في سائر الحيوانات
حتى يجوز ان يكون النملة على حجم البعوضة وبالعكس ولكان اختصاص
الانسان بهذه الجثة المعينة ترجيحا بلا مرجح وكل ذلك باطل وكذا
ما افضى اليه فاذن نسبة الاركان بعضها الى بعض ونسبة الاخلاط
كذلك معتبرة في فيضان النفس والصور النوعية لان اختلاف الانواع
باختلاف الصور النوعية واختلافها باختلاف الامزجة واختلافها
باختلاف نسب مقادير الاركان ونسبة مقادير الاخلاط في انفسها
وكونها ذوات مقادير محدودة بين طرفي افراط وتفريط معتبر في حفظ
الصحة لانها لو زادت او نقصت امرضت على ما بينا فالصحيح اذن
اعتبار مقدار كل واحد من الاخلاط في نفسه مع حفظ النسبة التي
بينها فان قيل يلزم من حفظ مقدار كل واحد منها في نفسه حفظ
النسبة لانا اذا شرطنا كون الدم ثلثة ارطال والبلغم رطلا كانت النسبة
المعتبرة كون البلغم ثلث الدم فكلما كان الدم على مقداره وكذا البلغم
استحال ان لا يكون البلغم ثلث الدم وعلى هذا في اعتبار مقادير كل

منها الاحاجة الى اعتبار النسبة لانجاث بما اجاب عنه المسيحي وهو انه لا
شك ان مقدار كل واحد من الاخلاط في نفسه بحسب ما يقتضيه النوع الانساني
اذا بقي محفوظا كانت النسبة محفوظة غير ان الشيخ انما ذكر النسبة مع اعتبار
المقدار في نفسه لانه عندما رد عليهم قال ان اعتبار النسبة وحدها لا يكفي
بل لا بد مع ذلك ان يكون لكل واحد منها مقدار في نفسه بحسب ما يقتضيه
النوع الانساني. ولولا هذا لم يذكر النسبة فان في ذكر المقدار كفاية عن ذكر
النسبة لانه هذيان لا نسلم ان ذكر المقدار يغني عن ذكر النسبة مع انه غير
مسلم ان مقدار كل خلط غير منحصر في حد معين ليلزم ما قيل بل له عرض
محصور بين طرفي افراط وتفريط مثلا اشترط ان يكون الدم بين ثلثة ارطال
الى ستة والبلغم بين رطل الى رطلين فاذا كانت النسبة بينهما ان يكون البلغم
ثلث الدم وكان الدم في حد تفريطه والبلغم في حد افراطه كانا قد حفظا
مقداريهما مع ان البلغم يكون ثلثي الدم فظهر جواز تغير النسبة مع بقاء
المقادير وعكسه ظاهر فاذن لا بد من اشتراط كل منهما مع دلالة سياق
كلامه على ان الشيخ لم يذكر النسبة لانها واجبة الاشتراط مع اشتراط
المقدار وهو فاسد لما بينا بل الجواب بان اعتبار المقدار لا يغني عن اعتبار
النسبة على ما قررنا لكن يجب ان نعلم ان النسبة والكمية تقريبيتان لا
تحقيقيتان بحيث لو زال الناقص وانحبها ادنى شيء اوجبتا المرض وقد بقي
في امور الاخلاط مباحث ليست تليق بالاطباء بل بالفلاسفة فاعرضنا
عنها من تلك المباحث مذهب اصحاب الخليط فانهم ينكرون الاخلاط وتولدها
من الغذاء وتولد الاعضاء من الاخلاط ويقولون ان اجزاء من كل واحد من

الاعضاء

الاعضاء مختلطة في الغذاء فاذا فارقت اجزاء العظم العناصر التي فيها واجتمعت
والتأم بعضها ببعض تكون منها عظم واذا فارقت اجزاء اللحم العناصر
التي فيها واجتمعت والتأم بعضها ببعض صار منها لحم وبالجملة انهم يعتقدون
ان في الخبز اجزاء موجودة على صورة اللحم واجزاء موجودة على صورة
العظم لا ان الخلط يتولد من الغذاء ثم يتولد الاعضاء من الاخلاط ومنها
ما ذكره ارسطو في المقالة الثالثة عشرة من كتاب الحيوان وهو ان
بعض المتقدمين ذهبوا الى ان الدم والصفراء باردان ونقل الشيخ عنه
في الثالثة عشرة من حيوان الشفاء ثم قال ومن بلغ مبلغهم من القصور
حتى ضل عن الصواب في الحار والبارد فهو عن غيره اضل ومنها اختلافهم
في ان الغاذي هو الدم وحده او هو مع سائر الاخلاط الى غير ذلك ولا
شك ان الرد على هؤلاء والبحث معهم غير لائق بالاطباء بل بالفلاسفة
فلهذا نحن ايضا اعرضنا عنها كما اعرض هو عنها قال رحمه الله ❊

الفصل الثاني من التعليم الرابع في كيفية تولد الاخلاط

قيل حق
هذا الفصل التقدم على الفصل الاول كما قدم في حيوان الشفاء كيفية
تولد الخلط على تعريف ماهيته ولذلك قدم الايلاقي عليه ايضا واجاب
الامام عنه بان هذا الترتيب اولى من ترتيب الشفاء لان تعريف ماهية
الشيء مقدم على تعريف احكامه فلهذا قدم تعريف ماهية الخلط
على تعريف احكامه من كيفية حدوثه وغيره وفي هذا الفصل مباحث
ولنقدم قبل الكلام كلاما في النضج واقسامه ونقول ان النضج على ما فسره قدم
الشيخ هو احالة الحرارة لجسم ذي رطوبة الى كيفية موافقة للمقصود الطبيعي

فان قيل هذا الحد باطل من وجهين احدهما انه يخرج عنه نضج الخلط
الحار كالصفراء فان الاطباء اتفقوا على ان منضجها بارد والثاني انه يخرج
عنه نضج الاخلاط اليابسة والغذاء اليابس قلنا الجواب عن الاول
ان منضج الخلط بالحقيقة هو الطبيعة والة في ذلك هو الحرارة الغريزية
واما هذه الاشياء الباردة في نضج الصفراء والحارة في نضج البلغم فمعينات
للطبيعة وعن الثاني ان تلك الاشياء لا تخلو عن رطوبة ما فيصدق عليها انها
ذات رطوبة والهضم على ما فسره الشيخ ايضا هو احالة الغذاء الى قوام
معد لقبول صورة الاعضاء اخص منه اذ الغذاء جسم ذو رطوبة والقوام
المذكور كيفية موافقة لمقصود الطبيعة فكل هضم نضج وليس كل نضج هضما
لانه ينقسم الى نوعين طبيعي وصناعي والطبيعي الى قسمين نضج نوع الشيء ونضج
ضروري الشيء فنضج النوع كنضج الثمرة وهو ان يصير بحيث يصلح ان تولد
المثل فيما من شانه ذلك واما نضج ضروريات الشيء فهو على قسمين نضج ما يحتاج
الى جذبه وهو الغذاء ونضج ما يحتاج الى دفعه وهو الفضل اما نضج الغذا
وهو نضج ما يحتاج اليه في التغذية فهو ان يعتدل جوهره بحيث يصلح لان
يصير منه جزء عضو والاسم الخاص بهذا عند الاطباء هو الهضم والفرق
بينه وبين الاول ان الاول يكون الفاعل له موجودا في جوهر النضيج و
يكون النضج مكملا له وهذا يكون الفاعل له في غيره وهو المغتذي فيحيله
عن صورته او كيفياته ويشبهه بالمغتذي ليكمل به واما نضج الفضل وهو نضج
ما يحتاج اليه للدفع لا للتغذية فان يجعل قوامه بحيث يتهيأ لسهولة الاندفاع
وذلك اما بترقيق ما هو غليظ او تغليظ ما هو رقيق او تقطيع ما هو لزج وما
شبه

شبه ذلك والاسم المخصوص بهذا عند الاطباء النضيج وفاعل هذا النضج ليس
بموجود فيه بل في جوهر المغتذي والفرق بينه وبين الذي قبله ان الذي قبله شانه
ان يتشبه بالعضو ويخلف عليه عوض ما تحلل منه واما هذا فشانه ان يندفع
عن البدن اذا نضج واما النضج الصناعي فكنضج الطعام وهو ان يصير بحيث
يصلح ان يوكل وهذا على وجوه وذلك لان الحرارة الفاعلة اما ان يكون ملاقية
للنضيج او لا يكون فان كانت ملاقية فاما ان يكون هوائية وهو المخصوص
باطلاق اسم الشي او ارضية كالجمر وهو المخصوص باسم التكبيب وان كانت
غير ملاقية للنضيج بل كان بينهما متوسط كالقدر فاما ان يكتفى فيه بان تسخن
النار ذلك المتوسط وذلك المتوسط يسخن النضيج او لا يشترط ان يكون معه
جسم اخر البتة وذلك هو القلي او يشترط ان يكون معه جسم دهني وذلك
هو التطجين او جسم مائي وذلك هو الطبخ وقد يقال الطبخ بالاشتراك على
معنى اخر وهو التصفية من الفضول كما يقال طبخ الذهب اي صفي عن
فضوله واذا عرفت ذلك فاعلم ان الهضوم الغذائية التي في البدن على
اربعة اقسام وذلك لان هضم الغذاء اما ان لا يلزمه خلع صورته وذلك
هو الذي به يتغير الى ان يصير كيلوسا وهو هضم المعدة وابتداؤه من الفم
او يلزمه خلع صورته فاما ان يلزم كمال ذلك النضج حصول الصورة العضوية
وهو الهضم الرابع ويكون في كل عضو او لا يلزمه حصول الصورة العضوية — ويكون بعد كل هضم
فاما ان يلزمه حصول الشبه بها في المزاج وذلك هو الذي به يصير
رطوبة ثانية وهو يكون في العروق او لا يلزمه ذلك وهو الذي به يصير
خلطا ويكون هذا في الكبد قال جالينوس في الجامع في المقالة الثالثة من

لكن القوى الطبيعية للاعضاء الهاضمة منها قوية جدا والغذاء ينهضم فيها
انهضاما تاما وهي الكبد والعروق الضوارب وغير الضوارب ومنها
ضعيفة والغذاء ينهضم فيها انهضاما خفيا ضعيفا والفم كذلك والدليل
على ان الغذاء يتغير في الفم بعض التغير ان ما يبقى بين الاسنان من الطعام
يتغير ويتن رائحته ويصير له كيفية مثل كيفية لحم الفم ومنها ما حالها حال
وسط بين المعدة والغذاء ينهضم في هذه انهضاما وسطا واذا عرفت
ذلك فلنشرع في المباحث ونقول **المبحث الاول** في بيان ان
في الفم هضما قال رحمه الله **ان** وفي بعض النسخ **اعلم ان الغذاء**
له انهضام ما بالمضغ واستدل عليه بوجوه لمية وانية اما اللمي فوجه
واحد واليه اشار بقوله **وذلك بسبب ان سطح الفم متصل بسطح**
المعدة بل كانهما سطح واحد ولاله الشيخ عليه على ما قال جالينوس
في المقالة الرابعة من منافع الاعضاء ان الصفاق الداخل من صفاقي المعدة و
المري منطبق على جميع اجزاء الفم وهو متصل واحد ولذلك كان الحلاج
الشعر منذرا بالقيء وفي هذا الاتصال منافع احدها انه يعين على
جذب الغذاء وثانيها ان ينجذب عند الازدراد فينجذب معه اصل
اللسان والعضل الذي في النغانغ الى اسفل فيرتفع الحنجرة وينطبق فلا
يدخل الى قصبة الرئة شيء من المبلوع وبالجملة يفيد الممضوغ هضما ما
ليستعد لتمام الهضم المعدي وانما ترك الشيخ ذكر الفائدتين الاوليين لانهما
خارجتان عن غرضه وهو بيان علة تغير الغذاء واشار الى الثالثة
بقوله **وفيه** اي في سطح الفم **منه** اي من سطح المعدة **قوة هاضمة** لانها
تفيد

تفيد غرضه وذلك لان القوة الهاضمة انما تصل الى المنهضم بالقوة دون الملاقاة
فاذا كانت في سطح واحد عم تاثيرها ذلك السطح فيكون في سطح الفم المتصل
بسطح المعدة شيء من الهاضمة فان قيل اذا كان سطح الفم هو بعينه
سطح المعدة فكيف قال الشيخ انه متصل به فان الشيء لا يتصل بنفسه قلنا
لا شك انه واحد ولكن باختلاف اضافة بعضه الى الفم وبعضه الى المعدة امكن
ان يقال انهما متغايران وصح لذلك ان يقال انه متصل به وان كان شيئا كانا
واحدا **فاذا لاقى** اي سطح الفم **الممضوغ احاله** اي غير سطح الفم الممضوغ
احالة ما اي تغيرا ما فينهضم الممضوغ بقدر ملاقاته له ولذلك امر الاطبا
باطالة المضغ ليكون الانهضام اكثر **ويعينه** اي ويعين سطح الفم **الريق المستفيد**
اي الذي استفاد **بالنضج الواقع فيه حرارة غريزية** والمعنى ان الريق
يعين سطح الفم على الاحالة والتغير بما استفاده من الحرارة الغريزية
وقد يعينه من وجه اخر وذلك من جهة انه يخالط الماكول ويرقق جوهره
ويصغر اجزاءه وفي هذا معونة عظيمة على استيلاء الهاضم على المنهضم و
الشيخ انما جعل هذا معينا ولم يجعله سببا مستقلا بنفسه لان الحرارة الغريزية
انما تكون هاضمة اذا كانت قائمة بالعضو واما ما يحصل منها في الشيء المنهضم
فلا ولهذا فان الطعام المنهضم لا يهضم غيره لكنه معين على الهضم لا محالة
فهذا هو الوجه اللمي الدال على تغير الطعام وانهضامه في الفم واما الاني
الدال عليه فمن وجوه احدها انه لو لم يكن في الممضوغ هضم ما لكان فعل
الحنطة الممضوغة في انضاج الدماميل والخراجات مثل الملدوقة المبلولة
بالماء او المطبوخة فيه والتالي باطل لان الممضوغة تفعل في انضاج ذلك

على ذلك يعطي الذي استفاده

ما انفعله تلك فيلزم ان يكون في الممضوغ هضم ما لا محالة فان قيل فعل
الممضوغه ليس لانضمامها بل لما تخالطها من الريق وهذا القدر لا يوجد في
المبلول بالماء ولا المطبوخ فيه قلنا الريق وان كان معينا له على ذلك كما بينا
لكن الممضوغه لا تخلو عن هضم ما وانضاج بدليل ان الريق وحده لا يحصل منه
هذا الفعل المحسوس الحاصل من الممضوغه وفيه نظر والى ما ذكرنا اشار بقوله
ولذلك اي ولكون الغذاء له انضمام ما بالمضغ ما كانت الحنطة الممضوغة
تفعل في انضاج الدماميل والخراجات ما لا تفعله الخراجات وفي
بعض النسخ المدقوق بالماء وفي بعض النسخ المدقوق والمبلول بالماء وفي البعض
المدقوق والمبلول بالماء والمطبوخه وفي بعض النسخ والمطبوخ فيه والكل
متقارب ولكل وجه لكن يجب ان يقيد المدقوق او المنقوع قبل المطبوخ او
المطبوخه والا لجاز ان يقال لما لا يفعل المطبوخه في الماء فعل الممضوغه لانها
لم تخرج عن قشرها بالطبخ لذا لم يكن مطبوخه كما تخرج بالمضغ ولهذا ينضج لان
لب الحنطة يسخن اسخانا معتدلا ويرطب وهو لزج وهذه شرائط الدواء المنضج
بالقاهم ينضاف اليه الريق بما فيه من قوة الهضم فيعين على نضجها فعلى هذا
اذا اردت ان تستعمل الحنطة الممضوغه في الانضاج فاختر منها اكثرها لبا
وارزنها وزنا واعلم ان للمطبوخه بالماء او بالدهن اكثر تسكينا للالم الثاني انه لو لم
يكن في الممضوغ هضم ما لكان طعمه وريحه كما كان اولا والتالي باطل فالمقدم مثله
وفيه نظر من وجهين احدهما انه يجوز ان يكون تغير الطعم والريح والذوق الى
غير ذلك لمخالطة الريق مع الممضوغة لا للنضج اي نضج الممضوغه وثانيهما ان القمح
المنقوع والمطبوخ بالماء لا يوجد فيه الطعم الاول والرائحة الاولى وليس فيه نضج

مستفاد

مستفاد من الفم ولعل الشيخ لما فيه من النظر لم ينسبه الى نفسه بل نسبه
اليهم بقوله قالوا والدليل على ان الممضوغ قد بدا فيه شيء من النضج انه
لا يوجد فيه الطعم الاول ولا الرائحة الاولى الثالث لو لم يكن في الفم
قوة هاضمة تحيل الاغذية لكانت رائحتها وزفرها يبقى في الفم الى
ان تغسل كما يحصل لليدين من احتياجها الى الغسل من ذلك والتالي
باطل فالمقدم مثله الرابع ما نقلنا من الجوامع وهو ان ما يبقى من
الطعام بين الاسنان يتغير وينتن رائحته ويصير له كيفية مثل كيفية
لحم الفم الخامس ذكره المسيحي وهو انه لا شك ان الفائدة من الذوق ان يدرك
الانسان المذوق ليعرف لذته او كراهته فيقدم على ابتلاعه او
دفعه وانما يتم ذلك بان يكون في الفم امر يغير اجزاء المذوق ويقسمه
ويمزجه بالرطوبة اللعابية التي في الفم وينفذه في جرم اللسان حتى
يدركه ويعلم موافقته او مخالفته فلو لم يكن هناك قوة هاضمة مغيرة لم
يحصل للذوق هذه الفائدة وفيه نظر المبحث الثاني في
الكيلوس وتعديد الاعضاء التي تعين المعدة على هضمه قال
رحمه الله ثم اي بعد ان انهضم الغذاء في الفم هضما ما اذا ورد على
المعدة انهضم الهضم التام اي المعدي الذي هو اول الهضوم الاربعة
الغذائية لا بحرارة المعدة وحدها بل بالحرارة ما يطيف بها اي
بالمعدة ايضا ولما كان حالها كذلك وان كان القياس ان يكون احتياج
الكبد الى اعضاء تعينها بحرارتها اكثر من احتياج المعدة اليها لان جعل
الغذاء كيلوسا اسهل لا محالة من جعل الكيلوس خلطا لان جعل الكيلوس خلطا

انما يكون بخلع صورة الغذاء واما جعل الغذاء كيلوسا فلا يتوقف على ذلك
واعلم ان السبب في احتياج المعدة الى ذلك دون الكبد وجوه احدها ان المعدة
لا يمكن ان يكون حرارتها قوية كحرارة الكبد لانها يجب ان يكون حساسة قوية
الحس ليكون ادراكها للجوع ادراكا بالغا ولا يمكن ذلك بان يكون جوهرها
عصبيا والعصب بارد فلو كانت حرارتها قوية بحيث انها تستقل بالاحالة
كاستقلال الكبد لتعذر صدور الاحساس البالغ عنها حينئذ وثانيها ان الوارد
على المعدة غليظ الجوهر فانفعاله وانهضامه يكون بطيئا عسرا فاحتاجت
الى معونة ما يحيط بها ولم يكتف بحرارة ذاتها بخلاف النافذ الى الكبد فانه صفاوة
الكيلوس ولطيفه ورقيقه ولهذا يكون انهضامه سهلا سريعا وثالثها ان المعدة
لها تجويف محسوس كبير فعند ما ينحدر اليها الغذاء يبقى محتبسا فيه مجتمعا وليس
يلاقي المعدة منه الا سطوحه واما وسطه وهو معظمه فلا يلاقيه فلهذا احتاجت
الى معين يعينها على استيلائها عليه وقهرها لجميع اجزائه بخلاف الكبد اذ
الغذاء فيها انما يكون في تجاويف عروق دقاق جدا فيستولي على جملته ويقهره
ورابعها ان الوارد على الكبد يكون قد استعد بهضم المعدة فيكون انفعاله
اسهل ولا كذلك في المعدة واما انه قد استعد في الفم والمري فليس بشيء
لان بقاء الغذاء هناك قليل جدا اما من ذات اليمين فالكبد لانه عضو
حار والا لما امكن لها ان ينقل الوارد اليها من الصورة الكيلوسية الى الصورة
العضوية واما من ذات اليسار فالطحال فان الطحال قد يسخن بالجوهر
وفي نسخة الامام وقع هكذا فان الطحال لا يسخن بجوهره قال النخجواني هذه
النسخة غير صحيحة اذ المراد ان الطحال يسخن لمجرد جوهره بل بجوهره

وبالشرايين

وبالشرايين وقوله غير صحيح لان هذا المراد لا يحصل من قوله يسخن بالجوهر
كذلك يحصل من قوله لا يسخن بجوهره اي لمجرد جوهره بل به وبالشرايين
على ما قال بل بالشرايين والاوردة الكثيرة التي فيه وفي بعض النسخ بل
وبالشرايين وهذا اولى لدلالة الواو على ان المراد انه يسخن لا بجوهره
فقط بل وبالشرايين والاوردة الكثيرة التي فيه ايضا والشكل الذي اورده
الفاضل الشارح ههنا وهو ان الطحال وان كان باردا يابسا فانه
ليبسه يكتسب لمجاورة الحرارة الغريزية من الحرارة العرضية ما هو
اشد من حرارة الكبد لكونها رطبة وذلك لما تبين في حرارتي الصبي والشاب
فاذن الطحال يسخن بتلك الحرارة الشرايين والاوردة التي فيه باطل لا يرجع
الى طائل لان ذكر الكبد ههنا لا توجيه له ظاهرا سلمناه لكن انما يلزم
من كون الطحال يابسا كونه احر من الكبد لكونه رطبا لو تساويا في
الحرارة فان المعطي في حرارتي الصبي والشاب ذلك وتساويهما غير
مسلم ولهذا اخر الطحال عن الكبد في امزجة الاعضاء سلمناه لكن
تلك الحرارة انما يكون مستفادة من المجاور الذي هو الشريان والوريد
بواسطة يبسه كما اعترف به المستشكل وعلى هذا لا يكون من جوهره كما قال
الشيخ سلمناه لكن تسخينه بوساطة الاوردة والشرايين لا ينافي تسخنه
من جهة يبسه فان قيل اذا كان تسخين الطحال انما هو بالشرايين
والاوردة وجب ان يكون الشرايين والاوردة اشد حرارة منه لا
محالة لكنه في فصل امزجة الاعضاء جعل الطحال اشد حرارة وبعده
الكلى وبعدها الشرايين وبعدها الاوردة قلنا انه في ذلك الفصل

جعل الطحال اشد حرارة من طبقات الشرايين والاوردة اى من جوهرها لا
من جملتها وهي جوهرها معا فيهما من الروح والدم وههنا جعل جملة الشرايين
والاوردة لا طبقاتها اشد حرارة من الطحال فلا منافاة بين الكلامين واما
ما ذهب اليه النخجواني من ان المؤخر من الطحال في ذلك الفصل ليس جوهر
الشريان والوريد جملتها لقوله من طبقات العروق الضوارب لا الجواهرها
العصبية بل ما تقبل من تسخين الدم والروح فوهم محض وظن كاذب وتخيل
فاسد لان الغرض من هذا القول التنبيه على ان حرارة طبقات العروق
الضوارب التي تاخرت عن حرارة الكلية وتقدمت على حرارة طبقات
العروق السواكن حرارة عرضية لا ذاتية لا معناه ان الطحال احر من الشرايين
والاوردة معا فيهما فانه باطل **واما من قدام فبالثرب الشحمي** لان الثرب
ليس بشحم بل هو عضو آلى شحمي وذلك لدلالة التشريح على تركيب الثرب من
طبقتين رقيقتين صفيقتين غشائيتين انطبقت احديهما على الاخرى فيما
بينهما عروق وشرايين كثيرة والطبقتان كالستار تتزين لها ويتخلل بين
الطبقتين شحم كثير وهو طاف فوق الامعاء وشكله شكل الكيس ومنشاؤه
من فم المعدة ومنتهاه الى عند المعا المسمى قولون وهو ملتحم لمنشايه من
المعدة والطحال وقولون وانجمد الشحم عليه لكونه غشائيا باردا **القابل**
للحرارة سريعا بسبب الشحم لان الشحم لدسومته قابل للحرارة بسرعة
اذ الدسومة موجبة لشدة الاستعداد لقبول الحرارة ولذا قبل الثرب
الحرارة من الشرايين والاوردة التي فيه اداها الى المعدة واعانها على
الهضم بالتسخين ولذلك فالثرب القابل والثرب **المودي بها** اى الثرب

الذي

الذي يؤدي الحرارة لا التسخين على ما ذكره المسيحي **الى المعدة واما من فوق**
فالقلب بتوسط تسخينه للحجاب لانه حاجز بين القلب والمعدة فهو
يسخن الحجاب ثم الحجاب يسخن المعدة وقد زاد الشيخ في الكتاب الثالث
حيث تكلم في امراض المعدة مسخنا آخر على المذكور ههنا وهو العرق
العظيم الممتد على الصلب من خلف المعدة وكانه انما ترك ذكره اما اتكالا على
انه يذكره في الكتاب الثالث واما لانه قليل التسخين وانا اقول وههنا مسخن
آخر لم يحث وهو المرارة بما فيها من الصفراء **فاذا انهضم الغذاء اولا**
اى انهضاما اولا لانه اول هضم من الهضوم الاربعة الغذائية وهو استحالة
الغذاء الى الكيلوس وبهذه الاستحالة ينقسم الى الفضل ويندفع من طريق الامعاء
والى المحمود وينجذب الى الكبد **صار** اى الغذاء **بذاته** اى من غير استعانة
بشيء من المشروب **في كثير من الحيوان** كالجوارح الصيد على ما ذكره الشيخ
في الشفاء فانها قلما تشرب والسبب في استغناء الجوارح عن المشروب
هو ان حرارتها تذيب الوارد فلا تحتاج الى ترقيق الماء ولا ترقيق غيره ولما
لم يكن هذا الفعل للانسان لانه يحتاج الى حرارة قوية جدا ومزاج الانسان
معتدل وكالجمل فانه ياكل التبن اياما مائة واربعة وربما الى سبعة وتسعة
ويهضمه ويجعله كيلوسا ودما من غير ماء والجرذون لا يشرب الماء وكذا
الحية وربما اغتذت بالتراب واصارته كيلوسا من غير شرب ماء و
بمعونة ما يخالطه من المشروب في اكثرها اى اكثر الحيوانات المدلول
عليه بقوله كثير من الحيوان فان ترقيق الاجزاء الارضية تارة يكون بمخالطة
المائية لها كما اذا خلطنا الماء بالتراب وعلى هذه الصورة يحدث الكيلوس

يشرب صح

في معدة الانسان وفي اكثر الحيوانات وتارة بمايع الاغذية من المائية
الكثيرة كمائية البقول والفواكه وتارة باذابة الاجزاء الارضية ما به كما في
الجوارح كيلوسا هو لفظة سريانية وضعت لهذا الجسم المستحيل في المعدة
كما ان الكيموس لفظة سريانية وضعت للخلط هذا هو المشهور في تفسير هاتين
الكلمتين لكن ابن مطران قال في بستان الاطباء الفرق بين الكيموس والكيلوس
ان الكيموس قوة المذاق الموجودة فيما يذاق وان شئت قلت كيفية ما
يذاق او كيف احببت ان تعبر عن هذا المعنى كاينا ما كان واما الكيلوس
فالشيء المولف من الرطب واليابس النضيجين بفعل الحرارة فيهما وهو رطوبة
نخنت وهذه الرطوبة توجد في ابدان الحيوان وفي النبات وفي الارض
وانواع هذه الرطوبة المسماة كيلوسا كثيرة لا تحصى واصنافها المدركة بالمذاق اما هو
فهي اصناف المذاق الثمانية المشهورة وهذا كلام في غاية الركاكة وهو جوهر
سيال شبيه بماء الكشك الثخين المراد بهذا تمييز الكيلوس عن باقي
الرطوبات الموجودة في البدن لا عن كل ما يغايره فان مرقة اللحم وايضا
اخر كذلك المبحث الثالث في الهضم الثاني وكيفية نفوذ الغذاء
الى الكبد وخروجه عنها الى الاعضاء قال الشيخ رحمه الله ثم اي بعد الهضم
الاول المعدي انه اي ان هذا الكيلوس بعد ذلك اي بعد ان صار كما ذكرناه
وقواما ينجذب بوساطة جاذبة الكبد ودافعة المعدة والامعاء لطيفه
اي لطيف الكيلوس من المعدة اي من اواخرها المتصلة ببعض الماساريقا
ومن مجراها الى المعا المسمى بالبواب وانما سمي به لان من شانه ان يمنع نفوذ
الغذاء الى المعا الى ان يتم هضمه فكان باسم البواب انسب ومن المعا
ايضا

ايضا وذلك لان الكيلوس لا داخل انما منه في المعدة انجذب بعض ما لطف
من اواخر المعدة الى الماساريقا والباقي يندفع من البواب الى المعا الدقاق
على اختلاف مراتبها ثم الى الغلاظ ايضا على اختلاف مراتبها واذا حصل في الامعاء
انقسم قسمين قسم فضل وقسم غير فضل فالفضل يندفع الى طريق الامعاء
وهو النجو وغير الفضل هو لطيف الكيلوس المنجذب من المعا الى فوهات
ماساريقا المتصل بها فيندفع اي لطيف الكيلوس في طرق العروق المسماه
ماساريقا الواصلة بين الكبد وبين اواخر المعدة وجميع الامعاء وهي عروق
دقاق اذ لو كانت غلاظا لنفذ فيها ما لا ينفذ في مجاري الكبد واحدث
السدة وغيرها صلاب اذ لو كانت لينة لتعذر نفوذ الغذاء فيها لانطباق
بعض جرمها على بعض متصلة بالامعاء كلها لجر كلها لانه تاكيد للامعاء
فان جالينوس صرح في شرح المعا ان الماساريقا متصلة لجميعها حتى
بالمعا المستقيم ولا ينافي ذلك ان يكون بعضها متصلا بالمعدة ايضا لا برفع
كلها على ما قيل به بعض الجهلة من الاطباء ظنا منه وبعض الظن اثم
ان كلها تاكيد عروق او فاعل متصلة اذ كلاهما خطا للدلالة على ان
كل الماساريقا اي جميعها متصل بالامعاء وليس كذلك لان بعضها متصل
باواخر المعدة وبعضها بالمعا الدقاق وبعضها بالغلاظ على اختلاف مراتبها
واكثر اتصال الماساريقا بالمعا الصايم لقربه من الكبد وبعده في ذلك المعا
الاثني عشري فاذا اندفع اي لطيف الكيلوس فيها اي في الماساريقا صار
اي ذلك اللطيف الى العرق المسمى باب الكبد هو عرق كبير يتشعب كل واحد
من طرفيه الى شعب كثيرة دقيقة فتشعب احد طرفيه وهو الطرف الخارجي

سيصل فوهاتها بفوهات الماساريقا وينفذ لطيف الكيلوس من الماساريقا
فيها الى الباب وشعب الطرف الآخر يصغر ويضائل ويدق جدا في الباب
الانشعاب والانقسام داخل الكبد بحيث لا يخلو شيء مما من الاجزاء
المحسوسة للكبد عن شعب هذا العرق حتى ينفذ الكيلوس من الباب في
هذه العروق الصغار التي بين شعب الباب الى جميع الكبد وصار كل الكبد
ملاقيه لكل الكيلوس وفعلها فيه لذلك اتم واكمل فينهضم الهضم الثاني ويخلع
الصورة النوعيه التي للغذاء ويستحيل الى الاخلاط واعلم ان شعب الباب
عروق دقاق كالشعر مشتبكه ولما جعلت دقيقه ليبطؤ نفوذ الكيلوس
وتردده فيها وذلك مما يعين على الاحاله والتغير وجعلت مشتبكه بعضها
ببعض حتى يطول تردده في الكبد ويكون كانه داخل الكبد مرارا فيستولي
عليه القوه المغيره فتغيره وفوهات هذه العروق متصله بفوهات
عروق اخرى هي اجزاء اصول العرق الطالع من الكبد وانما جعل كذلك حدبه صح
ليسهل خروج هذا الجوهر بعد صيرورته خلطا الى هذا العرق العظيم **و**
نفذ اي لطيف الكيلوس بواسطه صيرورته الى العرق المسمى باب الكبد **في**
الكبد وانما سمي بابا لان الباب هو المدخل ومنه يدخل الكيلوس الكبد
وقول القرشي انما سمي بابا لان هذا العرق مفتوح دايما فكانت
تسميته بالباب انسب لان الباب هو المدخل لا يصفو عن شوب
في اجزاء وفروع للباب بدل من الكبد بدل الاشتمال لاشتمال الكبد على
اجزاء الباب وفروعه الداخله في الكبد ولهذا قال **داخله متصغره متضائله**
كالشعر وفي بعض النسخ **كالشص** هكذا ذكره الخونجي وفسره بشبكه الصيد

ملاقيه

ملاقيه الفوهات اي فوهات تلك العروق الشعريه او الشصيه **لفوهات**
اجزاء اصول العرق الطالع من حدبه الكبد فان قيل لم جعل للمعده
مدخل واحد للغذاء وجعل للكبد مداخل كثيره مع ان الواصل الى المعده اكثر
قلنا انما جعل كذلك لوجهين احدهما ان جذب الكبد للغذاء طبيعي فوجب
ان يكثر مداخله ليكون بعضها قايما مقام البعض اذ لو كان ما يلقاه بعضها
عديم الغذاء او فاسده او عرض لبعضها سده ولا كذلك المعده فان جذبها له
ارادي والحيوان يقرب الغذاء من مدخله وان كان واحدا ونظير هذا
ما جعل للنبات مداخل كثيره للغذاء اذ لو كان واحدا وعرض ان كان
ما يلاقيه ويتصل به عديم الغذاء او فاسده وليس للنبات الانتقال عنه بالاراده
لفسد واما الحيوان فلما امكنه الانتقال بالاراده الى الاغذيه كفاه مدخل واحد
وثانيهما ان الغذاء الواصل الى الكبد يحتاج ان يكون متصغر الاجزاء جدا
ليمكن نفوذه فيها في عروق دقيقه جدا فاحتيج ان يكون المنفذ اليها ضيقا
لئلا يصل اليها ما يسدها فلو كان منفذا واحدا لم يقم بالغذاء الكافي ولا كذلك
المعده فان الغذاء الواصل اليها لم يتصغر بعد فاحتيج ان يكون منفذه
واسعا فاكتفي لذلك بمنفذ واحد ولم يمكن تكثيره لئلا يزاحم بقيه الاعضاء
ولن ينفذ اي ولن ينفذ الكيلوس **في تلك المضايق** اي الماساريقا واجزاء
الباب وفروعه ولا شك ان هذه لضيقها لا ينفذ فيها الا الرقيق من الكيلوس
المخالط لمائيته واما غليظه فانه ينحدر الى المعا وهو النجو **فينا** اي في الاناسي
لان هذه المجاري فيهم اضيق وفي بعض النسخ **فيها** اي في الكبد وعلى هذا
فالمراد من تلك المضايق يكون اجزاء الباب وفروعه دون ماساريقا وقال

بعض المتقدمين من الاطباء المعاصرين فينا وفيها كلاهما صحيحان والصواب
هنيئا والظاهر ان هذا تصحيف ولفظ الشيخ احد المذكورين ولكل وجه فيهما
صحيحان الصحيفان الافضل مزاج من الماء المشروب فوق المحتاج اليه
للبدن اعلم ان هذا البدن يحتاج الى الماء لاسباب السبب الاول هو ترقيق
الكيلوس ليسهل نفوذه في العروق الماساريقية الشعرية في الباب والسبب
الثاني هو ترقيق الدم ليسهل نفوذه في العروق اللطيفة الشعرية وترشحه من
فوهاتها في الاعضاء والسبب الثالث هو اما من الرئة واما من جهة المعدة
واما من جهة الكبد واما من جهة الكلية واما من جهة الهواء المحلل للمسام
اما من جهة الرئة فان الرئة اذا سخنت طلبت الماء البارد ليعدل مزاجها
وربما يكفيها الهواء البارد واما المعدة فتعطش اذا حصل فيها خلط غليظ
لزج فيحتاج الى الماء ليرققه حتى تتهيأ دفعه واما خلط سالح في
المعدة فيحتاج الى الماء ليغسله واما لحرارة مزاجها والبخار الحار دائما في
فم المعدة ومن السمك ان كان طريا جميع هذه الماساريقية بل حيث يجذب
نقف والمج وسقي الماء دونه فيحتاج الى الماء ثانيا وثالثا ولا يزال يعطش
الى ان يتم نفوذه والثاني في بلطخه في العروق والثالث لحدة البخار في
فم المعدة واما من جهة الكبد فانها تعطش اذا حدث في مجاريها السدد وكذا
الكليتان واما من جهة حرارة الهواء وتحلل المسام فظاهر لتحلل
الرطوبات واحتياج الطبيعة الى بدلها وليس كلامنا في السبب الثالث
لانه غير ضروري للبدن كله ولا لشيء من اعضائه بخلاف الاول والثاني
لانهما ضروريان لكن الذي يحتاج اليه البدن كله هو الثاني لا الاول لان

نفوذ

وسع الثقله وفي الاوجه والغروبه الى ذوبه عشم النفوذ مع الاماء الوقوف ح

نفوذ الدم يعم جميع البدن بخلاف نفوذ الكيلوس فانه مما يحتاج اليه الماساريقا
لا كل عضو لكن احتياج الكيلوس الى الماء اعظم من احتياج الدم اليه بسببين
احدهما كثرة الكيلوس في المعدة وقلة الدم في العروق الشعرية والثاني ان
مع الدم ما يعينه على التنفيذ لمخالطة الصفراء له لا الجذب الاعضاء الملائمة
له اياه محلا ما قال المسيحي لان هذا مشترك بين الدم والكيلوس فان الكيلوس
انما يصير من المعدة الى الكبد بدافعة المعدة وجاذبة الكبد فاذن الماء
الذي يحتاج اليه البدن وهو الذي لتنفيذ الدم شيء نزر وما لا يحتاج اليه البدن
بل المعدة لتنفيذ الكيلوس هو معظم المشروب وهو زايد على ما يحتاج اليه
البدن فلهذا قال افضل مزاج من الماء المشروب فوق الماء الذي يحتاج اليه
البدن وهو القدر النزر الذي لتنفيذ الدم وهذا ايضا من اسرار خفيت الى
الآن فاذا نفذ اي الكيلوس في ليف هذه العروق اي الشعرية الداخلة
في الكبد التي هي اجزاء الباب وفروعه صار الكبد كان الكبد بكليتها ملاقية
بكليه هذا الكيلوس فكان لذلك اي للملاقاة بالكلية فعلها اي فعل
الكبد فيه اي في الكيلوس اشد واسرع لان الملاقاة كلما كانت اكثر
كان الفعل والانفعال اسرع واكمل وحينئذ اي وعند ملاقاتها بالكلية
وكون فعلها اشد واسرع ينطبخ اي الكيلوس الانطباخ الثاني الذي
به يخلع الصورة الغذائية ويلبس الصورة الخلطية وكما ان ابتداء الخلط
الاول في الفم وكماله في المعدة وكما له في المعدة كذلك ابتداء الهضم الثاني
من حين نفوذ لطيف الكيلوس في الماساريقا وكماله في الكبد عندما
تندفع ما تولد فيها الى العرق العظيم الطالع من حدبتها وهذا الهضم يخالف

صوابه الهضم

المعدى من وجهين احدهما ان المعدى ليس فيه انقلاب الصوره بل استحاله الاعر
واما هذا اعنى الكبدى فان فيه انخلاع صورة ولبس اخرى ولذلك كان لميتز
الاخلاط بالكبدى لا المعدى الثانى ان فضلات المعدى اكثر من الكبدى من
وجهين احدهما ان تناول الغذاء واستعماله ارادى فربما تناول الانسان صوابه والكبد
فوق ما يحتاج اليه والكبد انما يجذب من الغذاء الا افضل ما فيه وهو صفوه
ولطيفه ويبقى الباقى فضله تندفع الى جهه المعا الى الخارج وما كان
كذلك ففضلاته كثيره الثانى ان الكبدى يسبقه تخليص الفضول منه واما المعدى
فلم يسبقه ذلك فلذلك كان المعدى اكثر فضولا من الكبدى **وفى كل انطباخ لمثله**
اى لمثل هذا الكيلوس لا لمثل الانطباخ الكبدى على ما قاله السامرى والا
لقال فى كل انطباخ مثله حتى يكون مثله بدل اشتمال من انطباخ منونا
لا مضافا والانطباخ بمعنى اللام والمراد من مثل الكيلوس هو ما يكون جوهرا
شبيها به في الكثافة والغلظ سواء انطبخ بحرارة له من نفسه كالعصير
فى الخابيه او من خارج كالطبخ فى القدر وهذا تمثيل للمنطبخ الخفى بالمنطبخ
الظاهر وهو امر مستمر فى هذه الصناعه فان الاطباء كثيرا ما يقيسون
الغايب على الشاهد ويعلمون من الشاهد حكم الغايب ولما كان فى
كل انطباخ لمثله فى الشاهد كالعصير والطبخ **شى كالرغوه** وهى
الزبد الذى يطفو على العصير والدسم الذى يعلو على الطبخ **وشى**
كالرسوب وهو عكر العصير وما يرسب فى الطبخ علم ان للكيلوس
ايضا الرغوة والرسوب قياسا عليهما ولدلاله التشريح لهم على ذلك
فانهم وجدوا فى المنطبخ فى الكبد شيا كالرغوه وشيا كالرسوب محسوسا

مساهدا

مشاهدا ولما كان الرغوه والرسوب يوجدان فى كل انطباخ لمثله بخلاف
الاحتراق او الفجاجة فانهما لا يوجدان فى كل انطباخ لمثله او يقال ان فيه
اما الذى لا يوجدان فيه فكما فى العصير اذ لا احتراق فيه ولا فجاجه اللهم
الا ان يقال هى المائيه التى تعتق ويفنى كلما عتق الشراب واما الذى يوجدان
فيه فكالطبخ لكن غالب الانطباخات الاختيارية تجتهد فيها حتى لا ينقص
فى الطبخ فيبقى شى فجا او يبالغ فيه فيحترق شى بخلاف طبخ الكيلوس فانه
انما يكون الى حد يصير المعتدل من الكيلوس دما ويلزم ذلك بالحاله ان
يبقى غليظه الرطب بلغما قال **وربما** اى قلما فان هذه الكلمة انما تستعمل
للتقليل **كان** اى فى كل انطباخ لمثله **معهما** اى مع الرغوة والرسوب **اما**
شى هو الى الاحتراق ان افرط الطبخ او شى كالفج ان قصر الطبخ و
لذا كان الاحتراق والفجاجة انما يوجدان فى انطباخ مثل الكيلوس
على سبيل الندرة فلا يلزم منه ان يكون فى انطباخ الكيلوس كذلك بل جاز
ان يكون الاحتراق والفجاجة فيه دايما او اكثريا واقليا ايضا اما الاول
فلتولد البلغم الطبيعى دايما فى كل انطباخ كبدى لكون الغذاء مركبا من العناصر
الاربعة واستلزام ذلك صيرورة كل عنصر الى الخلط الذى يناسبه على
ما سياتى تحقيقه واما الثانى فلتولد الغير الطبيعى من البلغم والصفراء والسوداء
فى بعض الانطباخات الكبدية واما الثالث فلتولد غير الطبيعى من البلغم و
الصفراء والسوداء تولدا اكثريا او اقليا ان تولد الطبيعى من الاخلاط وان
كان مختصا بالكبد لوجود مادته فى الغذاء المستو لكن تولد غير الطبيعى
ليس مختصا بغير الكبد بل يكون فى الكبد كما يكون فى غيرها فان قيل

ان كان يتولد غير الطبيعي من الاخلاط في الكبد لوجود مادته في الغذاء المتناول
ثم يميز الطبيعي من غيره اذا اشتركا في تولدهما في الكبد لوجود مادتهما
في المتناول الا انك تولد غير الطبيعي من الاخلاط في الكبد انما يكون
بالاسباب المذكورة في تولد غير الطبيعي لا لوجود مادته في المتناول الا انا
نقول الخلط غير طبيعي الا ويمكن تولده في الكبد بواسطة تناول
غذاء يتولد منه ذلك بل يقال انما يميز الطبيعي عن غير الطبيعي بالصفات المخصوصة
لكل منها على ما تقدم واعتراض الفاضل الشارح بان كلمة ربما للتقليل و
هذا يدل على ان تولد البلغم الطبيعي غير ضروري اذ تولد الضروري يكون
دائما لا نادرا مع ان حكمه بان الدماغ يتغذى منه يقتضي ان يكون تولده
ضروريا وهما متناقضان ساقط لما ذكره الخونجي وارتضاه السامري
والنخجواني وهو ان كلمة ربما تشعر في هذا المقام بان تولد البلغم الطبيعي
غير ضروري في كل انطباخ كبدي لقوله وفي كل انطباخ مثله ولا يلزم
من كون تولده غير ضروري في كل انطباخ ان لا يكون ضروريا في الجملة
كما ان شرب الماء مثلا غير ضروري في كل ساعة مع كونه ضروريا في الجملة
وعلى هذا يجوز ان يكون تولده في بعض الانطباخات الكبدية ضروريا
وان لم يكن تولده في كل منها ضروريا فانه اسقط منه لوجوه اما
الاول فلان كل غذاء يرد على البدن في كل انطباخ فيه اجزاء مادية
لكل واحد واحد من الاخلاط لكونه مركبا من العناصر الاربعة وصيرورة
كل منها الى ما لا يناسبه وعلى هذا يكون تولد البلغم الطبيعي في كل انطباخ
كبدي ضروريا لا في بعضها والثاني ان مذهب الشيخ في تغذية الاخلاط

مذهب

لا معنى للسطر ٧
بمسائل الشيخ
الا بما سبب

٩٧

مذهب جالينوس وهو ان كلها تغذو والدماغ على هذا المذهب يغتذي
بالبلغم ولا شك انه يتحلل منه دائما كما يتحلل من غيره من الاعضاء فكما ان غيره
من الاعضاء يحتاج الى شيء يرد عليه من غذائه ليخلف عليه عوض ما يتحلل
منه ويقوم مقامه كذلك الدماغ يحتاج الى الغذاء الملائم لجوهره ليخلف عليه
عوض ما يتحلل منه دائما وخلط حاله ما ذكرنا يكون تولده ضروريا على
هذا المذهب وكذا على مذهب من يقول بتغذية الدم وحده لان المنافع الحاصلة
من البلغم الطبيعي وهو ترطيب المفاصل لئلا تجف بسبب استمرار الحركة و
سهولة التصاق الدم بالاعضاء لا بد منها ولا شك انه غير باق في البدن
لكونه دائما في التحلل والفناء والطبيعة تحتاج اليه لاجل تلك المنافع فكلما
تحلل شيء جاء عوضه ويقوم مقامه في هذه المنافع وما كان كذلك فتولده
ضروري في كل انطباخ والثالث ان البلغم باجماع الاطباء مبثوث مع
الدم في العروق ليكون ذخيرة عند الاعضاء لوقت الحاجة اليه والطبيعة
المدبرة التي للبدن ليس لها شعور بتدبير البدن فتعلم مثلا انه متى كان الدم
متوفرا في البدن لا تولده في الكبد ومتى كان قليلا تولده فيها وتجذبه اليها
لئلا يعوز الغذاء عند فراغ هذا الدم القليل بل تدبيرها للبدن بالطبع على
سبيل التسخير من الله تعالى واذا كان كذلك فهي تحتاج دائما الى توليد
البلغم وادخاره عند الاعضاء لئلا يقع امر يعوقه عن تناول الغذاء كما يحصل
لمن يحبس ويمنع عن استعمال الطعام وهذا القدر الذي جذبته الطبيعة
وذخرته عند الاعضاء ليس يمكن ان يبقى محتبسا عند الاعضاء لئلا يعفن
ويؤذيها بل هو دائما يتحلل ويتلاشى كما يتحلل غيره من الاخلاط ويتلاشى

محتاج الطبيعة الى بلغم اخر يصير عوضه من الذخيرة ثم هذا ايضا يتحلل وهلم
جرا واذا كان الامر على هذه الصورة فكيف يمكن ان تولده غير ضروري في كل
الطباخ والماذكره ابن المقتاح وهو ان المناقضة التي اوردها الامام ليست
بواردة فانه من الجايز ان لا يكون البلغم مع المنطبخ في الكبد ضروريا فان ابا
سهل المسيحي وغيره يجوزون تولده في المعدة ويحتمل ان الشيخ وافقهم على
ذلك ويكون ما هو محتاج اليه لاجل ما ذكر عنه في تغذية الدماغ والمنافع
المذكورة تستمده الطبيعة من المعدة واما المتولد في الكبد فانه وان كان
ايضا يحصل منه هذه المنافع لكنه ليس يحتاج اليه لان الطبيعة تستغني
عنه بالمتولد في المعدة فانه اسقط من الاسقط نقلا وعقلا اما نقلا فلاتفاق
جمهور الاطباء على ان فضل الهضم الثاني وهو الكبدي لا يندفع من طريق البول
والى المرارة والطحال والى ما يتشبث من البلغم في الاعضاء حتى اذا عدم البدن
غذاء لاحتباس مدد من المعدة والكبد عطفت عليه الحرارة الغريزية و
احالته دما واقامته بدلا وهذا صريح في ان الطبيعة لا تستغني بالمتولد في المعدة
عن المتولد في الكبد واما عقلا فلان المميز للاخلاط بعضها عن بعض انما هو
الكبد على ما دل عليه التشريح والقياس وليس لغيرها من الاعضاء هذا
الفعل واما الرطوبات التي في المعدة المبقية عن الهضم الاول فليست هي
بلغما يحتاج اليه في تغذية الاعضاء البلغمية والمنافع التي ذكرناها بل هي فضلة
مستغنى عنها ولذلك صارت الصفراء تنصب الى المعدة لتغسلها منها
ولو كانت مما يحتاج اليها لما دفعته الطبيعة ومن هذا يعرف فساد ما
ذهب اليه ابن هبل في المختار وهو ان الطبيعي يتولد في المعدة والكبد لان الطبيعي

من

من الاخلاط لا يتولد الا في الكبد بخلاف غير الطبيعي فانه يتولد فيها وفي غيرها و
قال ابو سهل المسيحي اذا قلنا ان البلغم متولد في المعدة في الهضم الاول والخلط
الاسود والاصفر في الهضم الثاني في الكبد فانما نعني به انه لا يوجد كذلك على
الامر الاكثر وذلك انه قد يكون المرة الصفراء في المعدة والبلغم في الكبد وكذلك
يكون في العروق المرتان واما البلغم فلا يكاد يكون في العروق لانه قبل الدم و
قال صاحب الذخيرة الخوارزمشاهية فمعدن المعدة معدن البلغم وكلما قلت
حرارتها وضعفت قوتها الهاضمة تولد البلغم كثيرا لا سيما ان كان الماكول باردا
رطبا والوقت شتاء ورياضة البدن بالحركة والنفس بالفكرة قليلة وقال
ابن مطران في بستان الاطباء اشار ثم على راي ابن رضوان ومن بني زهر
اعلم حج المغربي المشهورين بالتجربة ان المعدة تغتذي مما يصير اليها من الغذاء ويستحيل
كيلوسا يصلح ان يصير غذاء وما يصير اليها من الكبد من الدم لكن غذاؤها
بالكيلوس لطبقتها الداخلة وغذاؤها بالدم لطبقتها الخارجة وليس مهملا
بل اعاليها وهو الجزء منها المعروف بفمها تغتذي منه جزء اعظم قدرا
واكثر لحا انه مما يلي الكيلوس بالكيلوس وتغتذي منه طبقة خارجة رقيقة
بالدم المنبعث في العروق من الكبد اليه والجزء الاسفل تغتذي منه
جزء اعظم قدرا واكثر لحا انه من خارج مما يلي التراب بالدم الواصل اليه
في العروق من الكبد وتغتذي طبقة رقيقة من داخل مما يلي الكيلوس بالكيلوس
ثم قال ابن مطران والقياس معه في ذلك والتشريح وقد قال الناس ذلك ولكن
ما حرروه ولا قسموا هذه القسمة وهو صحيح وانما نقلت هذا الكلام لغرابته
وكلام صاحب الذخيرة ليعلم ان قوله والمعدة معدن البلغم انما يصح انا

اراد به غير الطبيعي وكلام ابي سهل ليعلم انّ قوله وقد يكون البلغم في الكبد انما يصح
ان اراد به ما ذكرنا لان اكثر تولد البلغم الغير الطبيعي انما يكون في المعدة واما ما
ذكره السامري وهو ان قول الشيخ والفج هو البلغم اما ان يريد به الطبيعي او
غير الطبيعي او كليهما فان اراد به الطبيعي فهو غير ضروري في كل انطباخ وان
كان ضروريا في الجملة وان اراد غير الطبيعي اي تولده غير ضروري سيما في
الانطباخ الكبدي ولهذا قرن الشيخ ذكره بذكر الصفراء والسوداء الغير الطبيعي
وان اراد كليهما فيصدق انه غير ضروري لكل واحد فلا تعبير بكل واحد من
التفسيرين لا يرد عليه ما اوردناه على الخونجي وزياده واما ما ذكره المسيحي
عن السامري وهو انه قال لا شك ان البلغم له حالة اخرى يصير بسببها خلطا
طبيعيا وهو الدم لكن هذا لا يحصل الا عند قوة الطابخ وشدة حاجة البدن
اليه وهذه الحاجة ليست حاصلة في كل الاوقات بل في بعضها فلذلك لا يكون
تولده ضروريا لان احتياج الاعضاء اليه واغتذاءها به انما هو عند صيرورته
دما وحدوث هذا في بعض الاوقات فلذلك عبّر عنه بلفظ الندرة فانه ايضا
فاسد لانه وان كان احتياج الاعضاء الدموية واغتذاؤها به انما يكون
عند استحالته الى الدم لكن الدماغ على رأيهم يغتذي به وهو بلغم والمنافع التي
لا بد منها انما تحصل منه وهو بلغم ومادته وهي الاجزاء الباردة الرطبة موجودة
في الغذاء وما هذه حاله فتولده ضروري في كل طبخ فلا يصح ان يعبّر عنه
بلفظ ربّ واما الاشكال هو ان كلام الشيخ يشعر بان تولد البلغم الطبيعي
في الكبد نادر مع ان الوجود بخلافه والجواب الذي اجاب به هو ان تولد
الدم من البلغم المبثوث في الاعضاء نادر فاين احدهما من الاخر واما لو
كان

كان التعليل لتولد الدم من البلغم المبثوث لا لتولد البلغم من الغذاء في الكبد لم يطابق
قوله وربما كان معها شيء كالفج ان قصر الطبخ على ما لا يخفى واما ما ذكره المسيحي
وهو ان الحق ان يفهم من قول الشيخ قلّة تولد ما ليس طبيعيا عند خروج الفاعل
بزيادة على ما ينبغي فان قيل فعلى هذا يجب ان لا يكون تولد البلغم ضروريا قلنا
هذا البلغم الفج ليس هو البلغم الطبيعي المحتاج اليه في تغذية الدماغ والمنافع التي
لا بد منها بل ذلك هو المتولد في الكبد عند اعتدال الحرارة الغريزية فانه ايضا باطل
لانه لا يلزم منه وجوب ان لا يكون تولد البلغم ضروريا بل اللازم منه ان لا يكون
تعرّض لتولد البلغم الطبيعي في الكبد وهو ايضا فاسد لوجوب التعرض له مع اخلاله
بذكره بل لما بيّنا انه لا يلزم من كون الفجاجة في مثل انطباخ الكيلوس غير ضروري
ايضا وان يكون ضروريا اما دائما او اكثريا على ما سبق تقريره فقد ظهر مما ذكرنا
فساد اعتراض الفاضل الشارح وفساد كل ما قاله هؤلاء الافاضل في الجواب
عنه فهذا المقام من مزال الاقدام على ما ترى وقول النخجواني وما يمكن ان يورد
ههنا من الشكوك هو ان يقال ان قوله وربما كان معها شيء هو الى الاحتراق
ان افرط الطبخ او شيء كالفج ان قصر الطبخ يقتضي ان يكون تكون البلغم وتكون
الصفراء والسوداء الطبيعيتين في انطباخ واحد وان يكون تكون الصفراء والسوداء
الطبيعية وغير الطبيعية في انطباخ واحد وهو متناقض اذ لو تكونت الثلثة
الاول معا لزم ان تكون الحرارة في انطباخ واحد مقتصدة والنضج قاصرا لمكان
البلغم وان لا تكون مقتصدة ولا قاصرا بل متجاوزا الى حد الافراط لمكان الطبيعيين
وهو متناقض ولو تكونت الاربعة الثواني معا لزم ان تكون الحرارة معتدلة لمكان
الطبيعيين وان لا تكون معتدلة لمكان غير الطبيعيين وهو ايضا متناقض

فاسد لان قوله لا يقال لا نسلم ان قول الشيخ يقتضي تولد الثلثه ولا تولد الاربعه في
انطباخ واحد بل لا يقتضي سوى اجتماع هذه الاشياء لانه قال وربما كان معها
والكون معها اعم من الكون معها في انطباخ واحد واذا كان كذلك فيجوز
ان يكون البلغم في انطباخ والطبيعيان في انطباخ آخر وكلها يجتمع في الكبد
وحينئذ يندفع الشك المذكور فانه ايضا فاسد لان قوله لانا نقول لا يمكن حمله
على مطلق اجتماع هذه الاشياء في الكبد لانا ان حملناه عليه والحمل على
اجتماعها في انطباخ واحد يلزمنا الشك الذي اورده الشارح لانا انما
دفعنا ذلك بانا جعلنا قوله وربما راجعا الى كل انطباخ لمثله ولما لا يلزم
من ان لا يكون ضروريا في كل انطباخ ان لا يكون ضروريا اصلا وحينئذ
لا يمكن دفعه اذ يصير تقديره وربما كان شيء في الجمله كالفج وربما لم يكن
اصلا فيلزم ان لا يكون تكون البلغم ضروريا اصلا وايضا فان قوله وفي
كل انطباخ لمثله شيء كالرغوة وشيء كالرسوب يقتضي ان لا يخلو انطباخ
ما عن الصفراء والسوداء الطبيعيين والبلغم لا بد وان يتكون في شيء من
هذه الانطباخات وحينئذ يكون تكونه مجامعا لتكونهما في انطباخ
واحد ويلزم المحذور المذكور وكذا الكلام في تكون المحترقين وحينئذ يبطل
قوله ان البلغم يتكون في انطباخ واحد والطبيعيان في انطباخ آخر
والمحترقان في آخر فانه ايضا فاسد لما علمت ان الشك الذي اورده الامام
ساقط وعلى تقدير صحته فلا يندفع بما ذكرنا لما عرفت من الوجوه الثلثه
في جواب الخونجي بل لانا نقول لا شك ان الجزء الذي يتكون منه البلغم من الغذاء
غير الجزء الذي يتكون منه الصفراء والسوداء الطبيعيتان وذلك ايضا

معاير

مغاير للجزء الذي يتكون منه المحترقان وكل ذلك مغاير لما يتكون منه الدم واذا
كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون تاثير الحرارة الواحدة في الجزء الذي هو مادة
البلغم بحيث يعد قاصرا فيكون تلك الحرارة مقصرة بالنسبة الى فعلها في
ذلك الجزء ويكون النضج قاصرا وتاثير الحرارة في الجزء الذي يتكون منه
الصفراء والسوداء المحترقة يكون بحيث يعد مفرطا ويكون تلك الحرارة
مفرطة بالنسبة الى مادتها واما تاثيرها في الجزء الذي هو مادة الدم و
مادة الصفراء والسوداء الطبيعيتين بحيث لا يعد قاصرا ولا مفرطا
ويكون تلك الحرارة معتدلة بالنسبة الى هذه الاجزاء واذا كان كذلك يختلف
فعل الحرارة في اجزاء الغذاء بناء على اختلاف القابل لا لاختلاف الفاعل
لانا فرضناها واحدة وبسبب ذلك تحصل هذه الاخلاط المختلفة و
اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشيخ لما قال وفي كل انطباخ لمثل الكيلوس
شيء كالرغوة الى اخره وكان غرضه ان يستدل على ان الكيلوس كذلك
الا فيما ذكرنا وهو كون المحترق والفج اقل الوجود في انطباخ مثل
الكيلوس بخلاف انطباخ الكيلوس فانه يحتمل فيه الثلثه كما سبق
قال فالرغوة اي في انطباخ الكيلوس هي الصفراء والرسوب هو
السوداء وهما طبيعتان لتولدهما في الكبد لوجود مادتهما في الغذاء
المتناول ولامر لا بد منه كما سبق والمحترق لطيفه صفراء محترقه وكثيفه
سوداء رديه وهما غير طبيعيتين لمجاوزة الحرارة عن الحد الذي يقتضي فيه
توليد الصفراء او السوداء الطبيعيتين والفج هو البلغم سواء كان طبيعيا
يتولد مع الدم في الكبد دائما لوجود مادته في الغذاء او غير طبيعي يتولد معه

فيما تولدا الكثير او قليلا اما الوجود مادته في بعض الاغذية او لغير ذلك من
الاسباب الموجبة لحدوث البلغم الغير الطبيعي فان قلت البلغم ينقسم
الى طبيعي وغير طبيعي والفج لا ينقسم اليهما لان الفج هو التفه وهو غير طبيعي
عند الشيخ وكذا عند جالينوس فالفج لا يكون هو البلغم قلت لا نسلم ان
الفج هو التفه بل الفج هو الني وهو الذى قصرت الحرارة الفاعلة له عن
النضج الفاضل وهو فيما نحن فيه نضج الدم لكونه افضل الاخلاط والخلط
الذى قصرت الحرارة الفاعلة له عن النضج الفاضل الذى هو نضج الدم هو
البلغم فيكون الفج هو البلغم سواء كان طبيعيا او غير طبيعي لان الحرارة فيهما
واحدة وهى المقصرة بخلاف المرتين فان الحرارة في الطبيعي وغير الطبيعي منهما
ليست واحدة بل في الطبيعي معتدلة وفي غيره مجاوزة عن النضج الفاضل
ولهذا لم يقسم الشيخ الحرارة الفاعلة للبلغم باعتبار كونه طبيعيا او لا كما
قسم في المرتين بل جعل الحرارة الفاعلة لقسمي البلغم واحدة مقصرة ولقسمي
كل من المرتين مختلفة وهذا التقصير ليس باعتبار الفاعل فان الفاعل في
الدم والبلغم حرارة واحدة وهى حرارة الكبد سواء كانت في الصحة والاعتدال
او في حال الانحراف عن الاعتدال او في حال ما يستحيل الاجزاء الغذائية المعتدلة
المحمودة الى الدم بحرارة الكبد في الاعتدال والانحراف كذلك يستحيل الاجزاء
الغليظة الرطبة اللزجة الباردة الى البلغم فالفاعل فيهما حرارة واحدة لان
المؤثر في البلغم حرارة انقص من المؤثرة في الدم ليكون التقصير باعتبار الفاعل
في نفسه وليس كذلك بل التقصير باعتبار تاثير الفاعل في المنفعل اعني باعتبار
القابل كما سبق تقريره فظهر بما ذكرنا صدق قول الاطباء ان الفاعل للبلغم

حرارة

حرارة مقصرة في حال الصحة والاعتدال وفي حال الانحراف عن الاعتدال وكذب
قول ابن ابي صادق في شرحه الصغير لمسائل حنين اذا قال الاطباء ان فاعل
البلغم حرارة مقصرة وفاعل الصفراء حرارة مفرطة فهو محمول على وقت انحراف
البدن عن الاعتدال وقوله في غيره افهم من قول الاطباء الفاعل للبلغم حراره
مقصرة وقت الخروج عن الاعتدال والصحة والا فالفاعل له حرارة معتدلة
كساير الاخلاط الطبيعية وذلك لانه يلزم مما قاله ان البدن اذا كان على المجرى
الطبيعي ما يتولد فيه بلغم طبيعي والصفراء طبيعية وهو باطل لمساس الحاجة
الضرورية الى وجود كل واحد منها اما لاجل المنافع التي لا بد منها فهذا على مذهب
من يقول بتغذية الدم وحده واما لاجل المنافع والتغذية ايضا على مذهب من
يقول بتغذية الدم مع ساير الاخلاط ولانا ذهب الذهول عما ذكرنا وهو كون
تقصير الحرارة الفاعلة للبلغم باعتبار قابلها لا باعتبار نفسها وكونها مقصرة عن
الحرارة الطبيعية حتى اذا لم يكن مقصرة عنها لم يتولد البلغم ويلزم ان لا يتولد
في حال الصحة وقد علمت فساده **واما الشيء المتصفى من هذه الجملة نضيجا**
فهو الدم الا انه اى الدم **بعد ما دام في الكبد يكون ارق مما ينبغي لفضل**
المائية المحتاج اليها وهى التي اشار الشيخ اليها بقوله فضل مزاج من الماء
المشروب **للعلة المذكورة** وهى ترقيق الكيلوس وتسهيل قبوله للانفعال من
القوة المغيرة للنفوذ وتسهيل نفوذه في المسالك الضيقة التي هي الماساريقا وشعب
باب الكبد من اجزائه وفروعه **ولكن هذا الذى هو الدم اذا انفصل عن**
الكبد فكما ينفصل عنها يتصفى ايضا اى كما تصفى في الكبد عن فضل الصفراء والسوداء
المنصبين الى المرارة والطحال **عن المائية الفضلية التي انما احتيج اليها لسبب**

وهو ترمس الكلوس لتسهل نفوذه في المضائق المذكورة وقد ارتفع اى ذلك
السبب لان الكلوس له دائم انطباخه في الكبد وانفصل عنها نفذ في عروق
اوسع من تلك فاستغنى عن المائية الفضلية التي هي فوق المحتاج اليه للبدن
وبقي في الدم شيء يسير من المائيه وهي التي يحتاج اليه البدن لينفذ الدم
في العروق الشعرية كما سبق تقريره ولو بقيت المائيه بكليتها مخالطة للدم
منعت جودة النضاقة بالاعضاء فتجذب هي اى المائيه الفضليه عنه اى
عن الدم في عرق نازل الى الكليتين وتحمل اى تلك المائيه المنجذبه مع نفسها
من الدم ما يكون بكميته وكيفيته صالحا لغذاء الكليتين وانما جعل نفوذها
الى الكلى على سبيل الجذب من الكلى اذ الانجذاب انما يكون بعد الجذب كما جعل
نفوذ كل فضلة من الفضلات الى عضو هو مغيضها لجذب منه والجذب منها
فانه لو لم يكن لاكلام يكن ميلان الفضلة اليه اولى من ميلانها الى غيره ولما كان
جذب هذه المائيه للكلى لا للمثانه لان الكلى اولى بذلك من حيث انها عضو
لحمي حار والحرارة معينه على الجذب واما المثانه فهي عضو عصبي بارد لا
تصلح لجذب المائيه الكثيرة الى المثانة تعضو حار لما ذكرنا وانما كانت
المائيه المنجذبه مخالطة لدم تصلح لغذاء الكليتين لجذبها بسرعة فان
المجذوب اذا كان مخالطا لغذاء العضو الجاذب كان جذبه له اقوى واذا
وصلت هذه المائيه الى الكلى جذبت ما يخالطها من الدسومة والدمويه
واغتذت بها ودفعت الباقي الى المثانه والى الاشارة بقوله فتغذو الكليتين
الدسومه والدموية من تلك المائيه اى فتغذو الدسومه والدمويه من تلك
المائيه الكليتين وتدفع باقيها اى باقي المائيه الى المثانه والى الاحليل ولو

قال

قال بدل قوله والى الاحليل والى سبيله كان اولى ليعم النساء والرجال وقول المعنى
الواجب ان يجعل السبيلان عوض الاحليل ليعم ذلك الرجال والنساء هذا
لان السابق الى الذهن من السبيلين القبل والدبر لا الذكر والفرج واما الدم
الحسن القوام وهو الذى انفصل عنه المائيه المفسدة لقوامه بالترقيق
وحسن قوامه فيندفع في العرق العظيم الطالع من حدبة الكبد
فيسلك في الاوردة المتشعبة وفي بعض النسخ المنشعبة والاكثر حجة
منه اى من العرق العظيم ولما كان الوريد اعظم الشعب المتشعبه
من هذا العرق جعله كنهر عظيم خرج منه وجعل المتشعب من
الوريد كنهر صغير وهو الجدول والمتشعب من الجدول اصغر منه و
هو الساقيه والمتشعب من الساقيه اصغر منها وهو الراضعه ولهذا
قال ثم في جداول الاوردة ثم في سواقي الجداول ثم في رواضع السواقي
ثم في العروق الليفية الشعرية ثم ترشح في فوهاتها وفي بعض النسخ افواهها
والاول اكثر استعمال اهل هذا الفن واشهر في الاعضاء بتقدير العزيز
الحكيم ولا يخفى ان الدم من حين ما يصل الى فوهات هذه العروق الى
ان يخلف على الاعضاء بدل ما يتحلل منها ينتقل الى الرطوبة الثانيه بل
الى اصنافها الاربعه المبحث الرابع في الاسباب الاربعه
لكل واحد من الاخلاط قال رحمه الله فسبب الدم الفاعلي
فان قلت ما هذه النار قلت هي التي تدخل في الانضاج فانه ينتج
قياس صغراه الدم جسم وجد بعد ان لم يكن وكل جسم كذلك فله اسباب
اربعة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلما قالت الفلاسفة ان كل

جسم توجد بعد ان لم يكن فله اسباب اربعه مادة وصوره وفاعل و
غايه قالوا وذلك الجسم قبل وجوده كان ممكنا ان يوجد لانه لو كان مستحيلا
ان يوجد لما وجد والامكان ليس شيئا قايما بنفسه بل انما يعقل قايما بشي
وذلك هو المادة كالطين للكوز ثم تلك المادة ان لم يكن حدث لها صوره لم
يكن وجد شيء بل كانت هي كما كانت فلابد اذن من صوره وهي كالكوزيه
للكوز ثم حدوث هذه الصوره يستحيل ان يكون لنفسها او للمادة والا كانت
موجودة قبل كونها موجودة هذا خلف فلابد من فاعل خارج عنهما ثم لو لم
يكن ذلك لغايه لكان معطلا ولكون المقدمتين كالحاضرتين في ذهن المتعلم
لكون الصغرى ظاهرة والكبرى سبق بيانها في موضوعات الطب ذكر
نتيجتها بناء التعقب واذا عرفت ذلك فاعلم ان السبب الفاعلي للاخلاط
الطبيعية كلها واحد وهو حرارة الكبد لكن يختلف فعلها باختلاف المادة
القابلة فالمادة المعتدلة يكون فعلها فيها معتدلا فيكون من ذلك الدم و
اللطيفه يجاوز فيها فعلها الحد المعتدل فيكون منها الصفراء والغليظة
يقصر فيها الى الحد المعتدل فيكون منها البلغم ان كانت رطبه والسوداء
ان كانت يابسة **حراره معتدله** لان المقصود منه تغذيه جميع اعضاء
البدن الحارة والباردة فجعلت معتدلة حتى يصلح ان يكون غذاء لها **و**
سببه اي سبب الدم **المادي من الاغذيه والاشربه الفاضلة** اي الجيدة
ولم يختلف في هذا احد لكن يجب ان تعلم ان الاغذيه المعتدله بل الاجزاء
المعتدله من الغذاء الذي يتولد منها الدم لها عرض فمنها ما يميل الى اللطافه
فيكون الدم المتولد منها رقيقا ومنها ما يميل الى الغلاظ فيكون الدم المتولد
منها

لان ذلك

منها غليظا وانما كان كذلك ليصلح لغذاء الاعضاء الصلبه واللينه وان تعلم
ايضا ان في كلام جالينوس ههنا في الجوامع دقيقه وهي انه قال في الدم و
السبب الذي يقوم له مقام المادة هو اجود ما في الاغذيه وانفعه واقربه
من الاعتدال طعاما كان الغذاء ام شرابا والمراد من اجود ما في الاغذيه
اجود ما في الغذاء ولهذا قال طعاما كان الغذاء ام شرابا وصرح به في
البلغم ان السبب الذي يقوم له مقام المادة هو ارطب وابرد ما في الغذا
واشد لزوجة وفي السوداء ان السبب الذي يقوم له مقام المادة هو
اغلظ ما في الغذاء وفيه ايماء الى ان في كل غذاء اجزاء تناسب كل واحد من
الاخلاط لكون بعض الاجزاء لطيفا سريع الانفعال وبعضها غليظا بطي
الانفعال وبعضها معتدلا بين ذلك ففي المدة التي تحيل حرارة الكبد اعدل ما في
الغذاء الى الدم يتجاوز اثرها في اللطيفة منها ويقصر في الغليظه فيكون
من الاول الصفراء ومن الثاني البلغم والسوداء وبهذا يندفع اعتراض
من يقول اذا كانت آلة الغذاء وهي الكبد واحدة والفاعل وهو حرارتها
كذلك فكيف يصح ان يقال ان الفاعل لهذا الجزء من الغذاء حرارة مفرطة
ولذلك الجزء قوية او معتدلة لان الاختلاف بحسب القابل لا الفاعل
كما سبق تقريره **وسببه الصوري النضج الفاضل** اي الجيد وانما كان
كذلك لانه اشرف الاخلاط وافضلها وهو المقصود في التغذيه لحاجة
الاعضاء كلها اليه **وسببه التمامي تغذيه البدن** اي اخلاف عوض ما يتحلل
منه هذا هو المهم في السبب التمامي ولهذا خصه بالذكر والا فللدم منافع
اخر كتسخين البدن وتحسين اللون والزيادة في النمو وغير ذلك لكن لكون

بعضها لا لعم جميع الاسنان كالزيادة في النمو وبعضها لا يفيد قوام البدن لم
يذكرها الشيخ **والصفراء بسببها الفاعلي واما للطبعي منها الذي هو رغوة**
الدم فحرارة معتدله هذا بالنظر الى نفس الفاعل لكونها غير مقتضيه بالنسبه
اليه والمجاوزه واما بالنسبه الى نفس الامر فحرارة مفرطه ومن هذا يندفع
ما توهم من التناقض بين كلام الشيخ وغيره تناقضا لانه جعل سببها الفاعلي
حرارة معتدله وغيره جعلها حرارة مفرطة لان الشيخ اعتبر ذلك
بالنسبه الى الفاعل وغيره اعتبره بالنسبة الى الفاعل فلا تناقض حينئذ
واما المحترق منها فهو الحرارة النارية المفرطه وخصوصا في الكبد
ولما كان ذلك في الكبد اكثر لان تولد الصفراء في المعدة قليل جدا لضعف
حرارتها ولذلك استعانت على هضم الكيلوس بحرارة الاعضاء المجاوره
لها واما القلب فلان الحرارة لا تبلغ به الى حد تحرق الاخلاط المجتمعه
التي في تجويفه الا وقد تحللت الروح فيسبق ذلك الموت واما العروق فظاهر
لقلة حرارتها واجتماع الاخلاط فيها واما الكبد فانها مع حرارتها تكون الاخلاط
فيها في عروق صغيره جدا فلذلك يستولي عليها الحرارة وتفعل فيها الاحراق
بخلاف ما اذا كانت مجتمعة في موضع واحد فانه لا يكون استيلاؤها عليها
كما اذا كانت في عروق كثيرة **وسببها المادي هو اللطيف الحار والحلو**
الدسم والحريف من الاغذيه قال جالينوس في الجوامع والسبب الذي
يقوم لها في كونها مقام الماده هو الطف واحر واحلى وادسم ما في الاغذيه
اشارة الى ما ذكرنا ولنعلم ان كل واحد من هذه الاوصاف يصلح ان يولد
الصفراء لانها معينة لتولدها اما اللطافة فظاهر لانها تعد لسرعه

للانفعال

سواء القابل

للانفعال وللاستحالة واما الحرارة فلانها تقوي فعل الكبد فيها بتقويه الفاعل
وهو الحرارة واما الحلاوة فلان الكبد لمحبتها للحلو يكون فعلها فيه اكثر و
الدليل على انها تحب الحلو انها تجذبه قبل الوقت ولذلك تحدث فيها السدد
واما الدسومة فلقبولها للاستحالة واما الحرافه فللحرارة واللطافة لان
الحريف يكون حارا لطيفا واعلم ان هذه الاسباب المادية مشتركه بين
الصفراء الطبيعيه والمحترقه فاذا اثرت فيها الحراره المعتدله ولدت الطبيعيه
واذا اثرت فيها الحرارة النارية المفرطه ولدت المحترقه ولهذا لم يميز بين
سببها المادي كما ميز بين سببها الفاعلي واما السبب الصوري فمختلف
ايضا فان السبب الصوري للصفراء الطبيعيه هو النضج الحاصل
من تاثير الحرارة المعتدله في سببها المادي والسبب الصوري للصفراء
المحترقه مجاوزة هذا النضج الى الافراط بسبب قوة الفاعل وهي الحراره
المفرطة النارية واليه الاشارة بقوله **وسببها** اي وسبب الصفراء المحترقة
الصوري مجاوزه النضج الى الافراط اي نضج الصفراء الطبيعيه او نضج
سببها المادي فانها صحيحان لا نضج الدم على ما قاله القرشي والمسيحي لما
سيتلى عليك وفي بعض النسخ **لا الى الافراط** قال القرشي وارتضاه المسيحي
كلا النسختين صحيحتان فان الاولى سبب صوري للصفراء المحترقه و
الثانيه للصفراء الطبيعيه ثم قال وهذه النسخه يعني الثانيه اولى لان البيان
فيها للامر الطبيعي وانا اقول هذه النسخه فاسده فكيف يكون اولى وذلك
لان المراد بالنضج في قوله مجاوزه النضج لا الى الافراط لا يجوز ان يكون نضج
الصفراء الطبيعيه ولا نضج سببها المادي لاحتلال المعنى على ما لا يخفى ولا

نضج الدم لما سيلي **وسببها التمامي الضروره والمنفعه المذكورتان** اما
الاولى فهي تغذيه بعض الاعضاء وتنقيه البدن من الفضل والثانيه سفنذ الدم في
المسالك الضيقه وتنقيه الطعام فيها بتنبيهها على دفع ذلك **والبلغم سببه**
الفاعلي حرارة مقصرة قد عرفت فيما سبق في القول ان البلغم سواء كان
طبيعيا او غير طبيعي فان سببه الفاعلي حرارة مقصرة اي عن الحراره المعتبره
في نضج الدم التي عبر عنها بالمعتدله لا عن الحاله الطبيعيه ليلزم عدم تولد البلغم
اذا كان البدن جاريا على المجرى الطبيعي وحرارة الكبد وان كانت اشد
تقصيرا من حرارة البلغم الطبيعي لكنها لما استولت في التقصير اطلق عليها الحراره
المقصره فان قيل ان الفاعل للاخلاط الطبيعيه كلها هو حرارة الكبد الطبيعيه
وهي واحدة في نفسها فان كان كونها قاصرة هو لكونها لم تقو على جعله دما
ينبغي ايضا ان يكون الفاعل للصفراء الطبيعيه حرارة مفرطة لكونها جاوزت
الدم قلنا هذا ليس بلازم وذلك لان الدم انما يتم تكونه دما بعد ان يصير بلغما
فيكون البلغم طريقا اليه فاذا لم يتم كونه دما صح ان يقال ان تلك الحراره قاصرة
اي عن الوصول الى حد الدم ولا كذلك الصفراء فانه ليس من شرط تكونها ان يكون
اولا دما والمجاوزة انما تكون بالعبور على الشيء الذي يتجاوز عنه فلذلك لا
يصح ان يقال ان السبب الفاعل للصفراء حرارة مجاوزه ولذلك لم يجعل
السبب الفاعل للسوداء الطبيعيه حرارة مقصرة لان السوداء ليست
في طريق الدموية وكما لا يصح ان يقال ان السبب الفاعل للصفراء الطبيعيه حرارة
مجاوزه وللسوداء الطبيعيه حرارة مقصرة كذلك لا يصح ان يقال ان فاعل
الاولى حرارة مقصرة وحرارة الثانيه مجاوزه واذا لم يصح اطلاق الحراره المجاوزه

والمقصر

والمقصرة على الحرارة الفاعله للصفراء والسوداء الطبيعيتين صح اطلاق
الحراره المعتدله عليهما لانا ما نعني بالحرارة المعتدله الا ما توسط بين
المقصرة والمجاوزه لما ذكرنا ان الفاعل للاخلاط الطبيعيه كلها وان كان واحدا
وهو حرارة الكبد الطبيعيه لكنها مختلفه بالنسبه الى ايصالها المادة الى
حد معين والى القوابل لكونها مقصرة بالنسبه الى السبب المادي للبلغم
لا بسبب ضعفها في نفسها بل قد يكون لعصيان المادة بسبب غلظها
ومعتدله بالنسبه الى المادي للصفراء والسوداء الطبيعيتين على ما
بينا ومما ذكرنا يظهر بطلان كل ما قيل من الكلام على هذا المقام فمنه
اعتراض امين الدوله بن التلميذ فيما علقه على حواشي القانون وهو
ان كل ما هو طبيعي فسببه الفاعلي حراره معتدله كما ذكره في الصفراء
والسوداء والمختلف من جهه المادة وهكذا البلغم هكذا ينبغي ان
يفهم فان في عبارة الكتاب خللا وانا اقول وكم من عائب قولا صحيحا
وآفته من الفهم السقيم اذ الخلل في فهم المعترض لا في عباره
الكتاب لانا لا نسلم ان كل ما هو طبيعي فسببه الفاعلي حرارة معتدله
بل سببه الفاعلي حرارة الكبد الطبيعيه لكنها مقصرة بالنسبه الى
بعض المواد ومعتدله بالنسبه الى البعض كما تقرر ومنه قول الامام
في الطب الكلي قول الشيخ السبب الفاعلي للبلغم حراره مقصره
مجاز لان كونه بلغما ليس وصفا وجوديا بل معناه انه حصل بعض النضج
ولم يحصل كماله وعله العدم عدم العلة وانا اقول هذا كلام في
غايه السقوط لابتنائه على ان العلة الفاعله لنضج البلغم عدم العلة

الفاعله لنضج الدم وهو هذيان لان علتها واحده وهى حراره الكبد الطبيعيه
لكنها مقصره بالنسبه الى مادة البلغم ولذلك يحصل لها بعض النضج وهو
القاصر ومعتدله بالنسبه الى مادة الدم ولذلك يحصل لها تمام النضج
وهو الكامل الفاضل ومنه قوله ايضا فى شرح الكليات ان الشيخ
جعل السبب الفاعلى للبلغم الحرارة المقصره وجعل الفاعل لسائر
الاخلاط الطبيعيه الحراره المعتدله فاذن كلما كان البدن جاريا على
المجرى الطبيعى لم يكن حرارة مقصرة فلا يتولد البلغم وانا اقول هذا
الكلام من جنس ما تقدم لما عرفت من ان المراد بالحرارة المقصره هى
الحراره المقصره عن نضج الدم لا عن الحاله الطبيعيه ليلزم ما ذكر لان
تلك الحرارة هى حرارة الكبد الطبيعيه كما عرفت لكنها مقصره اما
بالنسبة الى فاعل الدم او بالنسبه الى مادة البلغم ولكون تقصيرها
نسبيا لا نفسيا لا يلزم ما ذكر ومنه قول افضل المتاخرين وهو ان
الحرارة تطلق على معنى قابل للاشتداد والضعف تاره ومن حيث
هى حرارة لا بالقياس الى غيرها فيقال لحرارة الشمس فى الصيف انها
شديده وفى الشتاء انها ضعيفه وتاره تقال بالقياس الى غيرها انها
شديدة او ضعيفه كالنار اذا قيست تاره الى جرم لا يذوب بسهوله
كالشمع فان النار اذا لم يكن بحيث يذيب الزجاج قيل انها مقصره
واذا كانت بحيث يحرق الشمع بعد اذابتها قيل انها شديدة وظاهر
ان الشده والضعف فى المعنى يتعلق بنفس الحراره لا بقياسها الى
غيرها وفى المعنى الثانى يتعلق بقياسها الى قابلها الذى يتاثر عنها

تاره

تاره بسرعه وتاره ببطوء والاعتراض على لفظ القانون انما يتوجه
من حيث انه اخذ الحرارة فى حد البلغم بالمعنى الثانى وفى احد الصفراء
والسوداء بالمعنى الاول وكان من الواجب ان ياخذ فى الجميع بمعنى
واحد وانا اقول هذا الاعتراض غير وارد عند المحققين لان الشيخ اخذ
الحرارة فى البلغم بالمعنى الثانى لانه اخذ الحرارة الطبيعيه التى للكبد وكان
بالقياس الى مادة البلغم مقصره وبالنسبة الى مادتى الصفراء والسوداء
معتدله على ما قررنا فظهر فساد كل ما قيل فى هذا المقام وصحة
ما قلنا فيه والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا
الله فان قيل قصور النضج ومجاوزته الى الافراط لم لا يجوز ان
يكونا سببين صوريين للبلغم والصفراء لانهما امران اعتباريان فلا
يتقوم بهما نوع شىء من الاخلاط حتى يكون سببا صوريا له ولان
كلا منهما يقبل الزياده والنقصان ولا شىء من الصور كذلك ولانهما
امران اضافيان والامور الاضافيه خارجه عن الماهيه و
الصور داخله فيها لا يجاب بما اجاب عنه المسيحى ان هذين
الامرين يعنى القصور والمجاوزه لما كانا لازمين لهذين الخلطين
مساويين لهما جاز ان يجعلا اسبابا صوريه لهما فلذلك جعلهما
الشيخ سببين صوريين فانه فاسد لان مساواة اللازم للملزوم
لا يجوز جعل اللازم سببا صوريا للملزوم بل يجاب بانه لما تعذر
الاشارة الى حقائق صور الاخلاط عرفها بلوازمها فان كل واحد
من هذين الاعتبارين اعنى القصور والمجاوزه خاصه مساويه لما

هو صورة ذلك الخلط واعرف منها فجاز تعريفها بها تعريفا للشيء بالرسم
الناقص وهذه اللوازم هي القابلة للزيادة والنقصان وهي الاضافية لا
الملزومات التي هي صور الاخلاط وبه خرج الجواب عن الثاني
والثالث وسببه اي وسبب البلغم المادي الغليظ البارد الرطب
اللزج من الاغذية اي اغلظ وابرد وارطب ما في الغذاء واشد
لزوجة على ما قاله جالينوس للدقيقة المشار اليها وانما كانت هذه
الاوصاف مولدة للبلغم لانها معدة لتكونه اما الغليظ فظاهر لان الغلظ
يوجب عسر الانفعال واما البارد فلان البرودة تضعف الحرارة الفاعلة
واما الرطب فلان الغلظ مع اليبس مادة للسوداء والبلغم رطوبة واما
اللزج فلان اللزوجة توجب عسر انفصال الاجزاء بعضها من بعض
فيعسر تصغر اجزاء المادة فلا يسهل قبولها للانفعال والنضج التام وسببه
الصوري قصور النضج اي عن نضج الدم كما عرفت وسببه التمامي ضرورته
ومنفعته المذكورتان اما الضرورة فتغذية بعض الاعضاء او جميعها عند
عوز الغذاء واما المنفعة فهي ترطيب المفاصل واعانة الدم على سهولة الالتصاق
بالاعضاء على ما قاله المسيحي لانها غير مذكورة وان كانت من منافعها و
السوداء سببها الفاعلي اما الرسوبي منها فحرارة معتدلة اي بالقياس
الى العامل لما عرفت انها حرارة الكبد الطبيعية لكنها لما كانت بالقياس العامل
الى القابل غير مقصرة ولا مجاوزة قيل انها معتدلة ومن هذا يعلم فساد
ما ذهب اليه المسيحي من تفسير قوله فحرارة معتدلة اي بالنسبة الى الفاعل
واما بالنسبة الى القابل فحرارة مقصرة على ما ذكرنا في البلغم ومن دفع
ما

ما يتوهم ان بين قول الشيخ وبين قول من يقول ان حرارتها مقصرة تناقضا
ولا حاجة الى بيان فساده بعدما مر واما المحترق منها فحرارة مجاوزة
للاعتدال اي حرارة نارية محرقة وسببها المادي الشديد الغلظ وفي
بعض النسخ الغليظ والاولى اولى وان كان للثانية وجه ايضا القليل
الرطوبة من الاغذية وذلك لغلبة الاجزاء الارضية عليها والحار منها
اي من الاغذية الشديدة الغلظ القليلة الرطوبة قوي في ذلك اي في تولد
السوداء لان الحرارة مع الغلظ وقلة الرطوبة تعين على حدوث الارضية
بتحليل رطوبة المادة وسببها الصوري الثقل المترسب وفي بعض
النسخ الراسب والاولى اشهر واكثر من الثانية على احد الوجهين
هما الترسب او الرسوب الحادث عن تميز الطبيعة والحادث عن تميز
الاحتراق فلا يسيل اشارة الى الرسوبي لان ما يترسب بثقله بتميز
الطبيعة لا يسيل مطلقا والا لزم ان لا يكون خلطا لان الخلط جسم
رطب سيال ولكن كسيلان باقي الاخلاط وبه يندفع اعتراض
ابن المفتاح وهو ان قوله لا يسيل يناقض قوله في حد الخلط انه سيال
ولا يتحلل وفي بعض النسخ او لا يتحلل ولكل وجه وهو اشارة الى الاحتراقي
لان ما يرسب بالاحتراق ليس يبقى فيه قبول التحلل والاصعد انزل
ومما ذكرنا يعرف فساد قول الخونجي وهو ان لا يسيل اشارة الى الرسوبي
لان ما لا يقبل السيلان يترسب ويتثقل ولا يتحلل اشارة الى الاحتراقي
لان الاجزاء الارضية لا تتميز بالاحتراق الا بعد قبولها التحلل والتصعد
فيتميز لانها لا تتحلل لانه عكس ما ذهب اليه الشيخ لانه جعل الترسب

علة لعدم السيلان والتحلل والشيخ جعلها معلول الرسوب وهو ظاهر
قال الخونجي وفي بعض النسخ والثقل المرسب على احد الوجهين بدون
التاء في المرسب وحينئذ يجب ان تقرا بالقاف ومعناه ان المقتضي
للرسوب هو الثقل على احد الوجهين اما في الرسوب فظاهر لانه يقتضي
النزول فلا يسيل بل ينزل واما في الاحتراق فلانه لا يتحلل لانه يفعل ما يقاوم
للموجب للصعود والتحلل وفيه نظر من وجهين الاول ان المرسب بدون
التاء انما يوجب قراءة الثقل بالثقل لو كان على بناء الفاعل مكسور السين
اما لو كان على بناء المفعول مفتوح السين فلا الثاني ان سياق كلامه
يشعر بالعكس المذكور لقوله لا يسيل بل ينزل وسببها التمامي ضرورتها
ومنفعتها المذكورتان اما الضرورة فتغذيه بعض الاعضاء وتنقيه
البدن واما المنفعة فتقويه فم المعدة وتنبيه شهوة الطعام المبحث من الفصل ٤
الخامس في اسباب كثرة السوداء وما يلزم كثرتها قال الشيخ رحمه الله
والسوداء تكثر لحرارة الكبد لما عدّ الاسباب الخاصة بكل واحد من
الاخلاط اراد ان يبين ان الاسباب الموجبة لتولد الاخلاط غير منحصرة
فيما عدّ من الاسباب بل ههنا اسباب اخرى خارجة عنها بدليل ان
السوداء تكثر لاسباب خمسة لحرارة الكبد لانها في افراط حرارتها توجب
كثرة السوداء بالاحتراق وتحليل لطيف الاخلاط او لضعف الطحال
اي عن جذبها من الكبد فيستولي على الدم او عن دفعها عن نفسه
فيمتلي منها وتتعذر جذبه لها فيكثر في الدم وفيه ايضا والفرق بينهما
من وجهين احدهما ان الاول يكون معه الطحال ضامرا بخلاف الثاني

فانه

فانه يكون معه كبيرا الثاني ان الشهوة تكون مع الاول اقوى منها مع
الثاني او لشدة وفي بعض النسخ او لكثرة والاول اظهر لانه اكثر استعمالا
برد مجمد وفي بعض النسخ البرد المجمد والاولى اولى وانما يوجب السوداء
لانه اذا استولى على الخلط جمد مائيته وغلظ قوامه او لدوام احتقان
كما يحدث عند انسداد المجاري فان اللطيف من الاخلاط يعرض له حينئذ
ان يتحلل ويبقى كثيفه سوداء وكما يحدث عند احتقان دم البواسير
الخارج من افواه العروق فان مادة هذه دم سوداوي فمتى احتبس
رجعت قهقرى الى الكبد واحالت ما يرد عليها الى السوداء او
لامراض كثرت وطالت فرمدت وفي بعض النسخ فترمدت
ولكل وجه لكن الاول افصح الاخلاط وذلك بسبب تحليل لطيفها
وبقاء كثيفها واعلم ان كثرة كل واحد من الاخلاط يلزمه اشتداد
كيفيته وذلك يلزمه استحالة غيره اليه وخصوصا السوداء فانها
اذا كثرت استحال اليها باقي الاخلاط بما يغلظ الدم ويبرده ويجففه
فيسرع استحالته الى الارضية والضابط في حصر اسباب السوداء
فيما ذكر تقريبا ان يقال السبب الموجب لكثرة السوداء اما ان
يكون سببا لها بالذات او بالعرض والاول اما ان يكون برودة
مجمدة او حرارة مفرطة وتلك الحرارة اما ان تكون في عضو مخصوص
كحرارة الكبد او لا يكون كذلك كما يحدث عند طول الامراض المرمدة
للاخلاط والثاني وهو السبب بالعرض اما ان يكون لعدم استفراغ
ما من شانه ان يستفرغ منها فتستولي كما عند ضعف الطحال او الاستفراغ

يلزمه كثرتها كما عند دوام الاحتقان **وإذا كثرت السوداء ووقعت بين**
الكبد والمعدة أي في الماساريقا كما يكون لأصحاب المراقيا هذا هو السابق إلى
الفهم من هذه العبارة لا ما ذكره المسيحي على ما لا يخفى وهو أن وقوف
الدم في هذا المجرى تارة يكون بين الكبد والطحال وتارة يكون بين الطحال
وللمعدة والعروق بينهما أن في الأول لا يعدم الشهوة مرة واحدة بل بالتدريج
فإنها عند ما حصلت في هذا المجرى لا بد أن يكون قد بقي شيء منها في
الطحال فينصب إلى فم المعدة أولاً فأولاً وأما الثاني فإن الشهوة تعدم
معه دفعةً **قلّ معها** أي مع السوداء الواقفة في الماساريقا بين الكبد
والمعدة **تولد الدم** لإفساد السوداء مزاج الكبد بالمضادة **والأخلاط**
الجيدة لذلك أيضاً **فيقل الدم** أيضاً لأن الأخلاط الجيدة إذا قلت كان
المستعمل من الدم أكثر بالضرورة لأن الطبيعة تجعل الدم غذاء للأعضاء
بتمييز أجزاء من الدم تناسب كل عضو وتحيل فيها عملاً يصلح لغذائها ولأن
الأخلاط الجيدة إذا قلت كثرت الأخلاط الرديه فأحالت الدم الجيد
إلى طبيعتها واعلم أن قوله قلّ معها تولد الدم والأخلاط الجيدة لازم
من لوازم السوداء وقلة الأخلاط الجيدة تستلزم قلة الدم فكثرة
السوداء تستلزم قلة الدم بواسطة وبغير واسطة وهذا إشارة
إلى لوازم لكثرة السوداء لا إلى سبب من أسباب كثرة السوداء الذاتية
أو العرضية ومنه يظهر فساد قول بعض المتأخرين أن هذا القول من
الشيخ حشو لأنه لا يصلح أن يكون من الأسباب الذاتية لكثرة السوداء

مع

مع أن الشيخ في بيان أسبابها وكذا فساد قول السامري وهو أنه وإن
لم يصلح أن يكون سبباً ذاتياً لكثرتها لكنه يصلح أن يكون سبباً عرضياً
لها لأن السوداء إذا كثرت ووقفت بين المعدة والكبد قلّ نفوذ مادة
الدم والأخلاط الجيدة إلى الكبد فيبرد مزاج الكبد بسبب برد السوداء
ولنقصان الحرارة المستفادة من تولد الدم بالضرورة فتتولد السوداء دون
البلغم لتفاقم برد مزاج الكبد وقلة المادة الرطبة فهو سبب بالعرض
والشيخ لم يقصد ذكر الأسباب الذاتية بل مطلق الأسباب سواء كانت
بالذات أو بالعرض **المبحث السادس** في أسباب عامة
للأخلاط قال الشيخ رحمه الله **واعلم أن الحرارة والبرودة سببان**
لتولد الأخلاط مع سائر الأسباب لا يريد بسائر الأسباب بقية الأسباب
المذكورة من المادة والصورة على ما ذكره السامري لكونه تكراراً خالياً عن
الفائدة ولأنه في بيان أسباب عامة للأخلاط والمذكورات أسباب
خاصة لها مايز أحدها من الآخر بل يريد بسائر الأسباب ما أشير إليه
في الجوامع من أن تولد الدم من الحرارة المعتدلة وتولد كل واحد من
سائر الأخلاط الأخر من الحرارة الغير المعتدلة أما البلغم فمن الحرارة الناقصة
عن الاعتدال وأما المرة فمن الحرارة الزائدة على الاعتدال معلوم من
الأطعمة ومن الأسنان ومن البلدان ومن أوقات السنة ومن التصرف
ومن الأمراض أما من الأطعمة فلأن ما هو منها حار يابس فهو يولد
مراراً وما هو منها حار رطب فهو يولد دماً وما هو منها بارد
رطب فهو يولد بلغماً وأما من الأسنان فلأن الشباب ومن قد بلغ

المنتهى قد يتولد فيه المره بسبب الحرارة واليبس والصبيان يتولد فيهم الدم
لاعتدالهم والشيوخ يتولد فيهم البلغم لبرودتهم واما في البلدان فلان
البلدان الحارة يتولد فيها المرة كثيرا والبلدان المعتدله يتولد فيها الدم
والبلدان الباردة يتولد فيهم البلغم واما في اوقات السنه فلان الصيف
يتولد فيه المرة كثيرا والربيع لانه معتدل يتولد فيه الدم والشتاء يولد بلغما
والخريف يتولد فيه السوداء واما في التصرف فلان التعب والنصب
تولدان مرة والبطاله والراحه تولدان بلغما واما في الامراض فلان
الامراض الباردة تولد بلغما والامراض الحارة تولد مرة فهذه هي الاسباب
العامه لتولد الاخلاط من الحرارة والبرودة المطلقتين وغيرهما من
المذكورات مطلقا ايضا لكن لما كان الاهتم في هذا المقام النظر في
حال الفاعل والقابل اشار الى الفاعل بقوله لكن الحرارة المعتدله تولد
الدم والمفرطه تولد الصفراء والمفرطه جدا تولد السوداء بفرط
الاحراق وانما كانت الحرارة المولدة للسوداء بالاحراق اقوى من الحرارة
المولدة للصفراء لان توليد السوداء بالاحراق يتوقف على تحليل رطوبة الخلط
وافنائها وذلك يحوج لا محالة الى حرارة اقوى مما يرقق جوهرها حتى يصير
صفراء والبرودة تولد البلغم اذا اراد بالبلغم الطبيعي فيكون مراده بالبرودة
الحرارة المقصرة لا باعتبار نفسها بل باعتبار قابلها وذلك لان الطبيعي هو
الخلط الذي انضج نصف انضاجه ومن المعلوم ان ذلك لا يمكن بالبرودة
وانما جاز اطلاق البرودة على الحرارة المقصرة لانها باردة بالنسبة الى فاعل
الصفراء وان اراد به البلغم الغير الطبيعي فالبرودة على بابها لانها تولد

النفه

النفه بالمشاكله والمفرطه جدا تولد السوداء بفرط الاجماد وهذا يصلح
ان يجعل مثالا الفعل البرودة في اليابس السوداء واشار الى القابل بقوله
ولكن يجب ان تراعى القوى المنفعله اى قوى القوابل التي بها الانفعال
كعسر القبول وسهولة القبول بازاء القوى الفعاله التي هي الحرارة المعتدله
والناقصة والزائدة وانما وجب ذلك لان المعتبر في تولد الاخلاط
ليس هو الفاعل فقط بل ولابد ايضا من اعتبار القابل فان قوله الحرارة
المعتدله تولد الدم والمقصرة البلغم والمفرطة الصفراء ليس معناه ان
الحراره كلما كانت معتدله كان المتولد دما بل تلك الحرارة انما توجب
ذلك اذا كانت المادة معتدلة اما اذا كانت المادة غليظه ولدت
البلغم وان كانت لطيفه ولدت الصفراء وعلى هذا قد يكون الحراره
مفرطة لكن المادة غليظه عسرة الانفعال فيكون منها الدم بل البلغم
وقد يكون الحرارة مقصرة لكن الوارد لطيف جدا فيكون منه الدم بل الصفراء
كما يتكون الدم من احراق الفراريج في ابدان بعض الناقهين والصفراء في
ابدان البعض ولما كان ذلك كذلك استدرك قوله لكن الحرارة الى اخره بقوله
ولكن يجب ان تراعى ما ذكره ليصح قوله على اطلاقه والسامرى لما
حمل قوله وسائر الاسباب على المادية والصوريه قال المواد بالقوى المنفعله
ليس قوى القوابل التي بها الانفعال والا لزم التكرار لان معنى قوله ويجب
ان تراعى المنفعلة بازاء القوى الفعالة على هذا التقدير يكون هو معنى قوله
الحرارة والبرودة سببان لتولد الاخلاط مع سائر الاسباب وهي المادية
والصورية بل المراد بالقوى المنفعلة الرطوبة واليبوسة وغرض الشيخ انه لما

كما اعتبرت الحرارة والبرودة في تولد الاخلاط كذلك اعتبرت الرطوبة واليبوسة
في المزاج فان المزاج الحار اليابس يولد الصفراء والمفرطة جدا تولد السوداء
المحترقة وكذلك المزاج البارد الرطب يولد البلغم وعلى هذا القياس قال
ومما يدل على صحة قولنا قوله فان المزاج البارد اليابس يولد الرطوبة
فانه لحظ ههنا الكيفيات الفاعلة والمنفعلة من جهة المزاج هذا كلامه
وفيه نظر من وجوه ثلثة احدها ان معنى الازاء المقابل فقولنا هذا
بازاء هذا اي مقابل لهذا فكانه لما اشترط لفاعل الدم الاعتدال كذلك يجب نعول ح
ان يشترط بازائه الاعتدال في المنفعل ايضا ولو كان مراده بالمنفعل
الرطوبة واليبوسة لما عبر بهذه العبارة بل كان يجب ان يقول ويجب ان
تراعى مع القوى الفعالة القوى المنفعلة الثاني ان قوله ان المزاج الحار اليابس
يولد الصفراء انما يصح اذا كان المنفعل في غاية اللطافة اما اذا كان في غاية
الغلظ او اللزوجة فكيف يتصور ان يتولد منه الصفراء وعلى هذا لا يصح
ان مجرد الحرارة واليبوسة يولد الصفراء بل لا بد مع ذلك من اعتبار القابل
وهو مراد الشيخ الثالث اذا كانت الحرارة والبرودة مع انهما فاعلتان
لا تولدان الاخلاط الا مع اعتبار القابل فكيف يكون حال الرطوبة واليبوسة
مع انهما منفعلتان واذا كان حالهما كذلك لم الفائدة في اعتبارهما نعم لو
كانت الحرارة لا تولد الصفراء الا اذا كان معها اليبوسة ولا تولد الدم الا
اذا كان معها الرطوبة كان ذكرهما واجبا لكن ليس الامر كذلك فان ما ذكرناه
جميعه موقوف على القابل الذي عبر الشيخ عنه بالمنفعل وليس يجب
ان نقف الاعتبار على ان كل مزاج يولد الشبيه به ولا يولد الضد بالعرض
وان

وان لم يكن بالذات غرض الشيخ من هذا الكلام دفع ظن من يعتقد ان
كل مزاج يولد الشبيه به بناء على ما ذكرو من الامزجة المولدة للاخلاط
فان المذكور منها كلها مولد للشبيه به لانه ظن كاذب فان المزاج قد
يتفق له كثيرا ان يولد الضد وفي بعض النسخ بالعرض فان المزاج البارد
اليابس اي بحسب اصل الخلقة لا بحسب السن ولهذا شبه حكم الشيوخ
بحكم هذا يولد الرطوبة الغريبة لا للمشاكلة اذ لا مشاكلة بين الرطب و
اليابس ولكن لضعف الهضم لان المزاج البارد اليابس سبب لضعف
الهضم بالذات وضعف الهضم سبب لتولد الرطوبة الغريبة لان
الكيلوس لا يستحيل استحالة تامة بل يبقى فجا نيا ويكثر الرطوبة الغريبة
ومثل هذا الانسان يعني صاحب المزاج البارد اليابس في الاصل يكون
نحيفا بسبب قلة الدم الذي هو غذاء الاعضاء ولقلة الاغذاء يستولي
عليه النحافة وانما يقل الدم فيه اما لجفاف هذا المزاج واما
لضعف الهضم رخو المفاصل بسبب كثرة الرطوبات الفضلية المتولدة
عن ضعف الهضم وقلة تحللها بسبب برد المزاج ازعر اي قليل
الشعر بسبب نقصان الحرارة المدخنة وقلة المادة التي هي الدم وغلبة
الرطوبات المائية لضعف الهضم واستيلاء البرد والرطوبة المكثفة
للمسام جبانا بسبب قلة الدم ولضعف القلب ولنفس البرد ايضا
ومما يدل على ان قلة الدم يقتضي الجبن ان كل حيوان قليل الدم فهو جبان
ولذلك الحرباء شديد الجبن جدا ولما كان حالها ذلك تلطف الخالق تعالى
ذكره وجعل لونها يتغير بلون ما تكون مجاورة له لتختفي لونها بلون ذلك

عن المؤذى قال الشيخ في الادوية ان الدم الوافر الصافي المعتدل المزاج و
القوام يعد للفرح لكثرة ما يتولد منه من الروح الساطع النقي المعتدل المزاج
والدم الرقيق الصافي الزايد في السخونة يعد للغضب لكثرة اشتعاله و
سرعة حركته والدم الرقيق المائي البارد الصافي يعد لضعف القلب والجبن
لان الروح التي يتولد منه يكون بطي الحركة الى خارج قليل الاشتعال لبرودته
ورطوبته فيقل فيه استعداد الفرح والغضب ويكون لرقته سهل التحلل
ولبرده قليل التولد بارد الملمس بسبب برد المزاج واستيلائه ناعمه اى
ناعم الملمس بسبب قلة الشعر واستيلاء الرطوبات المائية الحادثة عن ضعف
الهضم ضيق العروق بسبب البرد الموجب للانقباض والتكاثف الموجب
للتضيق بخلاف الحرارة فانها موسعة مخلخلة وقول القرشي قد وقع هذا ههنا
دخيلا والاليق به موضع الكلام في علامات الامزجة وكذا قول المسيحي
هذا الكلام من الشيخ غريب اجنبي في هذا الموضع فان ذكره في العلامات
اولى قول مصروف عن الحق لان الشيخ انما ذكر هذا لانه يمكن ان يستدل
بهذه العلامات على صحة دعواه وهي ان المزاج البارد اليابس يولد
الرطوبة بالعرض وبيانه ان النحافة تدل على اليبس والزعورة وبرد
الملمس وضيق العروق على البرد ونعومة الملمس ورخاوة المفصل
على الرطوبة فقد اجتمعت في هذا الانسان علامات البرودة واليبوسة
والرطوبة وهذه يمتنع ان يكون اصلية لان اليبس اصلي بالفرض فتعين
ان يكون عرضية يترتب وجودها على وجود المزاج الاصلي بالعرض
وهو المطلوب ولشبيه وفي بعض النسخ اللام مفتوحة وفي بعضها مكسورة

ولكل

ولكل وجه وفي بعضها وشبيه بهذا اى بتوليد المزاج الضد ما يولد الشيخوخة
البلغم على يتعلق بالشبيه والتقدير وشبيه بتوليد المزاج الضد يولد الشيخوخة
البلغم على تقدير ان مزاج الشيخوخة بالحقيقة اى مزاجه الاصلي بحسب
السن برد ويبس لا على تقدير ان مزاجه العرضي البرد والرطوبة اذ
توليد الرطوبة على هذا التقدير يكون للمشاكلة لا للضدية فظهر ان
هذا الشبه مبني على ان مزاج الشيخوخة ما ذكر المبحث
السابع قال رحمه الله ويجب ان تعلم ان للدم وما يجرى
معه في العروق من سائر الاخلاط هضما ثالثا واذا توزع على الاعضاء
فلنصيب كل عضو عنده هضم رابع ففضل الهضم الاول وهو في
المعدة يندفع من طريق الامعاء وفضل الهضم الثاني وهو في الكبد
يندفع اكثره بالبول وباقيه من جهة الطحال والمرارة وفضل الهضمين
الباقيين يندفع بالتحلل الذي لا يحس وبالعرق وبالوسخ الخارج بعضه
من منافذ محسوسة كالانف والصماخ او غير محسوسة كالمسام
او خارجة اى او من منافذ خارجة عن الطبع كالاورام المنفجرة او
ما ينبت من زوائد البدن كالشعر والظفر من الاطباء من جعل الهضوم
ثلثة والحق انها اربعة لان اثنين منها يحصل فيهما انقلاب الصورة وهما
الكبدي والعضوي والاول منهما يتقدمه استعداد في المنهضم بتغير
بعض كيفياته فيجب ان يتقدم الثاني ما يتقدم الاول حتى يستعد المنهضم
للانخلاع وقبول الصورة العضوية كما استعد الاول لانخلاع صورته
في الكبد بما فعلته المعدة فيه من الاستعداد فيثبت ان الهضوم اربعة

وفائدة تكثيرها تلطيف الغذاء وتمييز فضوله حتى يستعد لان يكون جزءا من
هذا البدن الشريف الذي هو محل الاشرف الصور فاول الهضوم في المعدة وابتداوه (الهضوم)
من الفم الى حين نزول الغذاء في المعا وغايته مزج الغذاء بالمائية و
تصغير اجزائه لتتهيأ للنفوذ في مجاري الكبد التي دللنا على وجوب كونها
ضيقة جدا واحالته احالة تتهيأ بها للهضم الثاني وذلك بان يصير
الى الحالة التي بها سمي كيلوسا وكثيرا ما يصير بعضه خلطا واكثر ما يكون
من الخلط هناك هو البلغم لانه ثم بالنضج القاصر وقد يتولد الصفراء كثيرا
اذا اتفق كون المادة شديدة القبول لحلاوتها او شدة لطافتها او سرعة
استحالتها وخصوصا في المعدة الحارة والثاني في الكبد وابتداوه من الامعاء (الى)
والماساريقا اي حين صعود الخلط في العرق العظيم الطالع من حدبة
الكبد وغايته احالة الكيلوس خلطا ويلزم ذلك خلع صورة الغذاء والثالث
في العروق وابتداوه من حين صعوده العرق العظيم الى ان يصير رطوبة (الخلط خ صح)
ثانية وغايته احالة الخلط الى هذه الرطوبة والرابع في الاعضاء وابتداوه
من حين ما يرشح الدم من فوهات العروق الى ان يتشبه بالعضو
وغايته احالة الرطوبات الثانية الى جواهر الاعضاء المتشابهة
الاجزاء فنسبة العروق الى الاعضاء كنسبة المعدة الى الكبد في ان
كل واحد منها معد لفعل الذي بعده ولكل واحد من هذه الهضوم
فضول وذلك لان القوة الهاضمة ليس يمكنها احالة ما يرد اليها بتمامه
لعصيان بعض اجزائه ولان الغذاء مركب من جوهرين احدهما
يصلح لان يصير جزءا من المغتذي والثاني لا يصلح له وهو الفضل ولذلك

احتيج

احتيج الى مجار لدفع الفضول وقوى دافعة لها وجعلت سعة هذه
المجاري بحسب الفضلة التي تخرج منها في كثرتها وقلتها ولطافتها
وغلظها فتبارك الله احسن الخالقين والهضم الاول لما كان يكون
فضله كثيرا جدا لانه يفعل في الغذاء وهو بعد باق على طبيعته والمعدة
انما تاخذه على سبيل الارادة لا عن طبيعة تجذب النافع وحده كما
في باقي الهضوم فلذلك احتيج ان يكون له منفذ واسع وهو المخرج وربما
اندفع فضله في بعض الاحوال من فوق بالقيء كما يعرض في ايلاوس
وهذه الفضلة هي المسماة بالبراز ويستدل من حاله على هضم المعدة
وعلى حال الكبد الصالح في جذبها ما ينبغي جذبه من المعدة فانه متى
كان في البراز من جوهر الكيلوس شيء دل على ان الكبد قد قصرت
في جذب الغذاء وان الغذاء كان اكثر من المقدار الواجب حتى فضل
في البراز غذاء لم يجذبه الكبد فان قيل لم لم يجعل الانسان مثل
الاشجار وغيرها من النباتات فانها تستمد غذاءها بالمقدار
المحتاج اليه ولا يحتاج الى دفع فضلات قبيحة ولعمري ان الانسان
لشرفه اولى بذلك قلنا هذا غير ممكن في حق الانسان لوجهين الاول
ان غذاء النبات مقصور على غذاء واحد وقد الفته طبيعته لان فعله
في ذلك طبيعي ولما كان هذه حاله ففضلاته قليلة واما الانسان
فانه لاعتدال مزاجه وشرف نفسه وتمكنه من تحصيل ارادته يضطر الى
تنويع الاغذية وتغيرها بالتركيب وغيره وهذا مما يلزمه كثرة الفضلات
الثاني ان النبات ملاقي الشمس والرياح دائما فكلما اجتمعت فيه فضلة

حللتها تلك الرياح وان استعصى شي منها خرج بالصموغ بخلاف الانسان فانه
يحتاج الى كن يقيه الحر والبرد فلا يكون حكمه في دفع فضلاته كحكم النبات
بل يحتاج الى منافذ لدفعها ولذلك من كان من الاناسي مقيما في البرارى
والاراضي المكشوفه كان قليل الفضلات كما هو عليه حال سكان البادية
ومن كان بالعكس منه فهو بالعكس والهضم الثاني يندفع اكثره فضلة الغذاء صح
بالبول ذلك لان الوارد اليه انما يرد بجذب طبيعي من منافذ ضيقة جدا
ويلزم ذلك ان يكون فضلاته لطيفة قليلة ولذلك كفى ان يخرج اكثرها
بالبول ولم يحتج الى منفذ آخر وانما يندفع من فضلاته مع البول ما لا
يصلح لمنفعة في البدن وربما نفع خروجها مع البول بان يجعل للمائية
من الحدة ما يحوج الطبيعة الى دفعها فلا يطول لبثها طولا يفسد ويضر
بالاعضاء وباقي فضوله يندفع من طريق الطحال والمرارة للمنفعة التي
قلنا ولا ينافي ذلك قولنا ان الطحال والمرارة خزانتان اذ المخزون وان
كان صالحا لا يمتنع ان يكون فضلة بالنسبة الى شي آخر فان قيل كان
الواجب ان يقول بدل قوله يندفع اكثره بالبول وباقيه من جهة الطحال
والمرارة يندفع من جهة الطحال والمرارة وباقيه بالبول لان تميز المرتين
عن الدم قبل تميز المائية فالمتقدم هو المرتان والمتاخر هو المائية
فكيف يجوز ان يقال وباقيه يندفع من كذا اولا والباقي هو المتاخر
قلنا الباقي كما يطلق على المتاخر يطلق على الاقل ايضا ولما كان
اكثر هذه الفضول يندفع بالبول واقلها يندفع من جهة الطحال والمرارة
صح اطلاق الباقي على المرتين المندفعتين من جهتها لقلتها بالنسبة الى
المندفع

المندفع بالبول واما فضول الهضم الباقيين فاما ان يكون خروجها طبيعيا
او لا يكون والثاني اما ان يكون الخارج لم يفعل فيه القوة الهاضمة الهضم
الثالث بل باقيا على خلطيته وذلك كدم البواسير والدم الفاسد الخارج
بالرعاف وغيره او يكون قد استحال عن ذلك فاما ان لا يكون تلك
الاستحالة تامة وذلك كالصديد والقيح او يكون تلك الاستحالة تامة
فاتما الى حالة للتغذية وذلك كالثفل الضبيح الخارج في البول في حال الصحة
مما فاتت القوة الغاذية او لا يكون كذلك كالمدة الخارجة من الاورام المنفجرة
والاول وهو الذي يكون خروجه طبيعيا اما ان يكون خروجه بحيث
يجمع الى منفعة انتفاضه منفعة اخرى او لا يكون والاول اما ان يكون
تلك المنفعة توليد جسم آخر او لا يكون والذي ينفع بتوليد جسم آخر
اما ان يكون ذلك الجسم المتولد منه متصلا بالبدن او لا يكون والذي
يكون متصلا بالبدن اما ان يكون من جنس الاعضاء وهو مادة الظفر
او لا يكون كذلك وهو مادة الشعر والذي يتولد منه جسم غير متصل
بالبدن هو المني والذي يجمع الى منفعة الانتفاض منفعة اخرى اما
غير توليد الجسم آخر اما ان يكون تلك المنفعة متعلقة بالمني او بما
يتولد منه او لا يتولد منهما والذي منفعته متعلقة بالمني هو المذي
فانه يرطبه اذا خرج قبله ليحفظ رطوبة المني ويسهل خروجه و
الذي منفعته متعلقة بالجنين اما ان يكون ذلك حال تكونه او حال خروجه
او بعد ذلك والذي منفعته حال تكونه هو الطمث فانه يغذو الجنين
في الرحم والذي منفعته فيه حال خروجه هو الدم والرطوبات

الخارجه حال الولادة فانها تعين في ازلاق الجنين وتسهيل خروجه ببلّها
عنق الرحم وارخائها اياه ولهذا ايضا نفع حال بقاء الجنين في الرحم بان
تعين على اقلاله والذي منفعته بعد ذلك هو اللبن الذي يغذو الطفل والذي
منفعته لا تتعلق بالمني ولا بالجنين فاما ان يكون تلك المنفعه لدفع ضرر شيء
آخر او لا يكون والذي لدفع ضرر شيء آخر اما ان يكون ذلك الضار شيئا
يخرج من البدن وهو كالوذي فانه بلعابيته يكسر حدة البول لخروجه
معه او شيئا يدخل في البدن وذلك كوسخ الاذن فانه لمرارته يقتل
ما يدخل فيها من الذباب ونحوه والذي منفعته لا لدفع ضرر شيء وهو كالبصاق
فانه يعين على الكلام ببل اللسان بترطيبه والثاني وهو الذي لا يجمع الى
منفعه انتفاضه منفعة اخرى اما ان يكون عنه جسم آخر او لا يكون
كذلك والاول اما ان يكون ذلك الجسم بحيث ينفصل عن البدن ما يتكون
وهو كمادة القمل او لا يكون كذلك وذلك كمادة الحصا والثاني اما ان لا يكون
محسوسا البتة كالبخار المتحلل او محسوسا في وقت دون وقت وهو
كالوسخ الذي ينفصل عن البدن من فضله غذائه فانه لا يحس الا اذا
تجمع او يكون محسوسا دايما فخروجه اما ان يكون من منفذ محسوس و
ذلك كالمخاط او غير محسوس وهو كالعرق فهذا ضابط الفضول و
الفاظ الكتاب ظاهره المبحث الثامن في ذكر حكمين من احكام
الاخلاط الاول في بيان حكمها من جهة القوام الثاني في بيان الاسباب
المحركه لها والمثيرة اياها قال رحمه الله اعلم ان من رقت
اخلاطه اضعفه استفراغها وتاذى بسرعة مسامّه ان كانت واسعه
تاذيا

تاذيا في قوته اى تاذيا يضعف به من جهة تحلل روحه من وجهين احدها
بالذات والآخر بالعرض اما الاول فلان مثل هذا يكون ارواحه رقيقه
جدا تتحلل بسرعه والى الاشاره بقوله لما يتبع التحلل اى تحلل الروح
لرقتها من الضعف واما الثاني فلان اخلاطه تتحلل لرقتها وسعة المنافذ
ويتبع ذلك الضعف لما يستصحب المتحلل من الروح والى الاشاره
بقوله ولان الاخلاط الرقيقه سهلة الاستفراغ والتحلل وما يسهل
استفراغه وتحلله سهل استصحابه للروح في تحلله فيتحلل اى
الروح معه اى معا سهل تحلله اذا عرفت هذا فاعلم ان اخلاط
البدن اما ان يكون رقيقه او غليظة او متوسطة فالمتوسطه يكون
حال صاحبها افضل حال والرقيقه يكون صاحبها شديد الذكاء
والفطنه بشوشا ظاهر اللون التابع للون الخلط الغالب و
لكنه يكون قليل الصبر على الجوع والحركه قليل الجلد يضعفه
الاستفراغ كما قال والغليظه يكون صاحبها اجلد واقوى واحمل
للجوع والحركة ولكنه يكون بليدا غليظ الطبع ولذلك فان كل حيوان
دمه غليظ كالثور فانه بليد وبوجه آخر الرقيقه اما ان يكون
صافيه او كدرة وكل واحد منها اما ان يكون حارا او باردا فهذه
اقسام اربعة احدها الرقيقة الصافيه الباردة ولنفرضها الدم
يكون صاحبه جبانا ضعيف القلب اما الجبن فلثقل حركه
الروح ولبطو اشتعاله فيضعف انتقامه من المؤذي واما
ضعف القلب فانه لرقته سهل التحلل ولبرده قليل التولد الثاني

الرقيقه الكدرة الباردة وصاحب هذا الدم يكون مستعدًا للغم والفزع
اما الغم فلانه لبرده بطيء الاشتعال ولا استعداد للفرح والسرور
وسريع الحركه الى داخل لضعف الحار الغريزي وكذلك علة حدوث
الفزع الثالث الرقيق الصافي الحار وصاحبه يكون مستعدًا للغضب
لكثرة اشتعاله وسرعة حركته شديد الذكاء والفطنه مشوشًا في
افعاله الرابع الرقيق الكدر الحار وحكمه حكم ما قبله لكن اثاره هذا بطيء
الزوال والغليظه اما ان يكون كدرة او صافيه وعلى كلا التقديرين اما ان
يكون حارة او بارده وهذه اقسام اربعة احدها الغليظه الصافيه البارده
وصاحب هذه لا يكون محزانا ولا مفراحًا لغلظ روحه ولا اشتد غضبه
لبرد مزاج الروح ويكون غضبه الى حد وبليدًا في افعاله الثاني الغليظة
الكدرة الباردة وصاحب هذه الاخلاط يكون متوحشًا محزانًا لضعف
حرارته الغريزية وقلة ارواحه ساكن الغضب الا من امر عظيم و
ثبت غضبه لغلظ ارواحه الثالث الغليظه الصافيه الحاره وصاحب
هذه يكون شجاعا قوي القلب ويكون غضبه قليلا لضعف ارواحه
الرابع الغليظه الكدرة الحاره وصاحب هذه يكون شجاعًا مستعدًا
للغم والغضب الثابت الذي لا ينحل اما الغم فلما يتحلل من الروح الكدر
واما الغضب فلسرعة اشتعاله لحرارته واما ثبات الغضب فلكثافه
اخلاطه لان الكثيف اذا سخن لم يبرد بسرعه وصاحب هذه الاقسام
الاربعة يكون جلدا على التعب صبورا على النصب بليدًا في حسه
غليظا في طبعه على ما تقدم ولا يخفى انه لو اعتبر في كل واحد من

الرقيقه

الرقيقه والغليظه توسطها في الصفاء والكدورة والحرارة والبرودة صارت
اقسام كل منها تسعة هذا واما الاخلاط المعتدله فاحكامها بين ذلك
هذا هو الكلام على الحكم الاول من الحكمين اللذين ذكرهما من احكام الاخلاط
واما الحكم الثاني فاشار اليه بقوله واعلم انه كما ان لهذه الاخلاط اسبابا
في تولدها فكذلك لها اسباب في حركتها فان الحركة والاشياء الحارة
تحرك الدم والصفراء اما الحركة فلانها اما ان يكون نفسانيه او بدنيه
وكل منها يوجب حركة الدم والصفراء واما النفسانيه فمثل الغضب الشديد
فان الغضب غليان دم القلب وحركة الحرارة الغريزيه الى خارج
دفعة طلبا للانتقام من الموذي وهو يسخن البدن ويجففه ويقوي
الصفراء حتى انه قد يحدث حمى يوم وان كان في البدن خلط مستعد
فانه يحدث حمى عفن وبالجملة الغضب يحرك الحرارة الغريزية الى الخارج
ويتحرك معها الدم حركة قويه لانه يخرج من العروق حينئذ وينبث
في الاعضاء والدليل على ذلك ما ترى العينين حمراوين والوجه اجمعه
كذلك واما البدنيه فمثل التعب سيما اذا كان صاحبه ممن لم يعتد الكد
والتعب فانه يوجب حركة الدم والصفراء وكذلك ملاقاة البدن
للاشياء المسخنه بالفعل كحرارة الشمس في الصيف وحرارة النار اذا
طالت ملاقاتها للبدن والحمام اذا طال المكث فيه وكذلك تناول الاشيا
الحارة بالقوه مثل الثوم والبصل والفلفل وما اشبه ذلك من الاغذيه
والادويه الحاره كل ذلك يوجب حركة الدم والصفراء وربما حركت
اي الحركة والاشياء الحاره السوداء وقوتها وفي بعض النسخ وربما

تحرك السوداء وتقويها وانما تحرك السوداء اذا افرطت هذه الاسباب
وحركت السوداء المحترقه بالمشاكله لا احدثت السوداء بالاحراق على
ما قال المسيحي لان الكلام في محرك الاخلاط لا في موادها ومحدثها وكما ان الحركه
توجب تقوية الدم والصفرا كذلك الدعه والراحه تقوى البلغم لضعف
الحرارة الغريزيه وهو المراد من قوله لكن الدعة تقوى البلغم وصنوفا من
السوداء وهي اصناف السوداء التي تتولد من البروده على ما تقدم ذكرها وقول
القرشي قول الشيخ لكن الدعه تحرك البلغم وصنوفا من السوداء مشكل و
الاحسن ان يقال ان الدعه تكثر البلغم اذ السكون لا يصلح لايجاب حركه
خلط فيه نظر لما قاله المسيحي من انه اذا كانت الدعه توجب البرد
والبرد يكثر البلغم والسوداء الجموديه فالاشبه انها تحرك البلغم وصنوفا
من السوداء لان الكلام في محرك البلغم لا في مكثره وتكثر الشيء غير تحريكه بل
لان لفظ الكتاب في جميع النسخ حتى في نسخه القرشي هو ان الدعه تقوي
البلغم لا تحرك البلغم وهو كلام صحيح لان الدعه توجب ضعف الحراره
الغريزيه وضعفها غلبة البرد وهي قوة البلغم فالشيخ جعل السكون علة
لايجاب تقويه خلط لا لايجاب حركة خلط ليستبعد واما الاحسن الذي
اختاره وهو ان الدعه مكثر البلغم فغير صحيح ههنا وان صح في نفس الامر
لان الكلام في محرك البلغم ومقويه لا في مكثر البلغم ومولده والاوهام انفسها
تحرك الاخلاط هذا الكلام مبني على قاعدة حكميه وهي ان التصورات
الوهميه والتوهمات النفسانيه قد تكون مبادي واسبابا لحدوث الحوادث
البدنيه وذلك لان من شان النفس ان يحدث من تصوراتها الجازمه في البدن
امور

امور غير فعل وانفعال جسماني فيحدث حراره لا عن حراره وبروده لا
عن بروده فان المريض اذا استحكم توهمه للصحة ربما يصح والصحيح اذا استحكم
توهمه للمرض ربما يمرض والماشي على جذع ملقى على الارض بعيد وعلمه من
غير ان يسقط فاذا كان موضوعا على هاويه لم يجسر ان يمشي عليه فضلا
عن ان يعدو وما سبب هذا الا ان الانسان يتوهم السقوط فيسقط و
كذلك الذين يظنون ظنونا كاذبه ويغضبون من كل سبب ويخافون من
ادنى شيء ويغتمون باقل عارض كثيرا ما يقعون بذلك السبب في الاعلال
والامراض الرديه حتى ان بعضهم يموت اذا قوى عليه بعض هذه الاعراض
ومن هذا القبيل تغير عين المتامل في عين الرمد وحدوث الضرس بتخيل
تناول الحامض ومنه حركة دم القلب الى خارج عند رويته الاشيا الحمر
فيرسخ في ذهنه صورة الاحمر وتصير هذه الصورة سببا لسيلان الدم واما
علة منعه من ذلك فهو ظاهر لان الغرض منع سيلان الدم وهذا مما يوجب
خروجه ولا يناقض هذا كون من به يرقان يومر برويه الاشياء الصفر
كالكهربا لانها تعين على جذب الماده الى خارج لما ذكرنا وهو نافع في
معالجة هذا المرض لان الغرض من معالجته دفع الماده من الباطن الى
الظاهر ولان الماده في اليرقان في سطح البدن ويظهر ذلك في
الملتحم لبياضه وكثرة عروقه فاذا انقطعت مادة اليرقان من داخل
وبقي الحاصل في ظاهره لطخنا سطح البدن بالاشياء المحلله وقربنا الى
العين الاشياء الصفر ليحلل الحاصل فيها واما ماده الرعاف فهي محصوره
في العروق متصل بعضها ببعض فاذا تحرك البعض برويه الاشياء الحمر تبعه

حركة الباقي فيفرط الرعاف وهذا هو المراد في قوله **مثل ان الذي تحركه**
النظر الى الاشياء الحمر ولا كل تشتهي المرعوف عن تبصر ماله وفي بعض
النسخ **عن ان يبصر الى ماله** وفي بعضها **عن ان ينظر الى ماله بريق احمر**
والاول اولى لفظاً ومعنًى اما لفظا فلانه افصح واما معنى فلما في التبصر من
التكلف والاشتغال الموجب لزيادة حركة الدم **فهذا ما نقوله في الاخلاط** والاخلاط
اي ما نعتقده في حقايق الاخلاط واحكامها **وتولدها واما مخاصمات**
المخالف في صوابها اي في صواب معتقداتنا فيما ذكرنا وهو ان الغاذي هو
السوداء او الصفراء او البلغم او الدم وحده او مع ساير الاخلاط الى غير ذلك
فالى الحكماء دون الاطباء لان ابطال المذاهب الفاسدة واثبات الصحيحة
انما يليق بالحكيم دون الطبيب قال الشيخ رحمه الله **التعليم الخامس**
فصل وخمس جمل الفصل في ماهية العضو واقسامه اعلم ان هذا الفصل
يشتمل على مباحث ولنقدم قبلها مقدمة ونقول الاجزاء التي يتركب منها
البدن اما ان لا يكون محسوسة فيه وهي الاركان او محسوسة فيه وهي
اما سيالة وهي الرطوبات الثانية او غير سيالة وهي اما لطيفة جدا وهي
الارواح او لا يكون كذلك وهي الاعضاء والتراكيب الموجودة في البدن ثلثه
لان التركيب اما ان يكون من الاجزاء التي لا يحس وجودها في البدن وهو
التركيب الاول من الاركان او من الاجزاء المحسوسة فيه فاما السيالة
وهي الرطوبات وعنها يتكون الاعضاء والارواح او التي ليست بسيالة
وهي تركيب الاعضاء المتشابهة لتحدث عنها الاعضاء الآلية او والامتزاج
الاخلاط يكون عنه الرطوبات وعنها يتكون الاعضاء بعد استحالات

كثيرة

كثيرة تعرض لها لا على سبيل المزاج والاختلاط بالغير بل على سبيل الكون والفساد
بان يزول عنها ويحدث فيها اخرى حتى يصير كثيفا عند الحس متماسكا وهو
العضو وفي اكثر الامر فان امتزاج الاركان يكون عنه النبات وعنه يتولد
الاخلاط فاذن تولد الاعضاء عن الاخلاط كتولد الاخلاط عن الاركان **المبحث**
الاول في ماهية العضو قال رحمه الله **الاعضاء اجسام** اي كثيفة لقوله
في فصل القوى الحيوانية فنقول كما انه قد يتولد من كثافة الاخلاط بحسب مزاج
ما جوهر كثيف هو العضو وجزء من العضو فقد يتولد من بخارية الاخلاط
ولطيفها بحسب مزاج ما جوهر لطيف هو الروح والمراد من الكثيف ما هو
بحسب حس اللمس وهو ان لا يكون سيالا كالرطوبة الاولى والثانية ولا غير
متماسك كالروح **متولدة من اول مزاج الاخلاط** اي المحمودة لقوله في فصل
الاخلاط فمنه خلط محمود وهو الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي
ومنه فضل وهو الذي ليس من شانه ذلك والمراد من مزاج الاخلاط ممتزجها
اطلاقا للمصدر وارادة للمفعول كقولهم هذا خلق الله وهذا الدرهم ضرب
الامير اي مخلوق الله ومضروب الامير وكقولهم الكتاب بمعنى المكتوب
والامام بمعنى المأموم وهذا انسب للموازنة بينها وبين اول ممزوج الاخلاط
اي الشيء الذي حصل فيه اول امتزاج الاخلاط هو الرطوبات الثانية لانها
تحدث عن اول امتزاج الاخلاط وتحدث عن هذا الممتزج الاول الاعضاء
فمعنى الحد ان الاعضاء اجسام كثيفة متولدة من اول ممتزج من الاخلاط
المحمودة اي من الرطوبة الثانية بعد استحالات كما سبق وليس المعنى ان الاخلاط
اذا امتزجت تحدث عن اول امتزاجها الاعضاء حتى يكون ذلك الممتزج

الاول هو العضو لان الممتزج الاول من الاخلاط الرطوبة الثانية لا العضو كما
ان الممتزج الاول من الاركان الذي يمكن ان يصير جزء حيوان النبات لا الخلط
ولهذا قال **كما ان الاخلاط اجسام متولدة من اول مزاج الاركان** اي
من اول ممتزج من الاركان وهو النبات وانما شبهه به ليعرف انه كما ان من
الاخلاط ما تولدها من الشيء الذي حصل فيه اول مزاج الاركان بغير واسطة
وهي الاخلاط المستحيلة عن النبات ومنها ما تولدها عنه بواسطة وهي
الاخلاط المستحيلة عن الاغذية الحيوانية كاللحم فان الخلط المتولد عنه متولد
عن الشيء الذي حصل فيه اول مزاج الاركان ولكن بوسائط كذلك ايضا الاعضاء
منها ما تولدها عن الشيء الذي حصل فيه اول مزاج الاخلاط بلا واسطة
وهي الاعضاء المفردة ومنها ما تولد عن ذلك بواسطة وهي الاعضاء الآلية
فانها متولدة عن اعضاء مفردة هي متولدة عن ذلك الشيء وكما ان الاخلاط
لا يتقدم تولدها على تولد ذلك الشيء الذي حصل فيه اول مزاج الاركان كذلك [الاعضاء]
لا يتقدم تولدها على تولد الشيء الذي حصل فيه اول مزاج الاخلاط بل لا
يمكن تولد الاعضاء عن الاخلاط الا بتوسط تولده وليس انما شبهه به دفعا
لتوهم متوهم يظن ان الشيخ قصد بهذا الكلام تحديد الاعضاء لانه لا
يصلح لها لبطلان طرده بالروح والمخ ونحوهما ولما كان ذلك كذلك نبه الشيخ
عليه بقوله كما ان الاخلاط الى اخره اي كما ان تولد الاخلاط من اول مزاج الاركان
ليس مخصوصا بالاخلاط بل هو شامل للغذاء وسائر المركبات كذلك تولد
الاعضاء من اول مزاج الاخلاط ليس مخصوصا بالاعضاء وكما ان ذلك لا يصلح
حدا فكذا هذا لا يصلح حدا على ما ذكره النخجواني فانه في غاية الفساد لصحة
الحد

الحد وبطلان ما اورد على الطرد على ما سيتلى عليك وقول من قال وهو تاج
الدين عمر الخيام هذا الكلام مختل وتقديره كلامه الاعضاء اجسام متولدة من
اول مزاج الاخلاط كما ان الاخلاط اجسام متولدة من اول مزاج النبات و
النبات جسم متولد من اول مزاج الاركان وقد سقطت هذه الزيادة من قلم
الناسخ الاول سهوا مردود اذ ليس بين الاركان والخلط مزاج آخر اذ المزاج
لا بد له من التركيب مع الاستحالة اما الاول فلاستدعاء تفاعل الكيفيات
انضمام بعض الاجزاء الى بعض من تصغر ثم جمل واما الثاني فلاستلزام تماس
الاجزاء المتصغرة للاستحالة وتولد الخلط من النبات ليس بطريق التركيب
ضرورة ان النبات الواحد قد يصير خلطا بمجرد الاستحالة وان لم ينضم
اليه غيره فلا يكون بطريق المزاج فاذن ليس بين الاركان والاخلاط مزاج
اخر فتولد الاخلاط اذن من اول مزاج الاركان لان حصولها وان توقف على
زيادة استحالة فلم يتوقف على مزاج ثان بل المتوقف على هذا هو تولد
الاعضاء عن الاخلاط لتولدها عن اول مزاج الاخلاط واعلم ان حصول
الشيء من غيره وتولده عنه قد يكون بمجرد الاستحالة دون التركيب وذلك بان
يزول عن الشيء صورته النوعية ويلبس صورة اخرى كما في صيرورة الغذاء خلطا
وقد يكون بالتركيب وهذا قد يكون مع الاستحالة وقد يكون بدونها والشيخ
لما حاول ذكر مراتب التركيب وهي ثلثة احدها تركيب الاخلاط من الاركان
وهذا فيه تركيب واستحالة لاستحالة تكون الخلط من ركن واحد والثاني
تركيب الاعضاء من الاخلاط وهذا ايضا فيه تركيب واستحالة والثالث تركيب
الاعضاء الآلية من المتشابهة وتركيب البدن من الآلية وهذا تركيب خال

عن الاستحاله ولم يتوقف صيرورة الغذاء خلطا على التركيب الجرم لم يذكر المرتبه
الغذائيه عندما اراد تعداد مراتب التركيب فظهر ان الشيخ انما ترك هذه
الزيادة عمدًا لا الناسخ سهوًا ومما يؤكد ذلك قول الشيخ في الفصل الاول والمقاله
الثالثه عشر من حيوان الشفا المزاج الاول الحقيقي هو كما علمت من جهه
الكيفيات الاربع الملموسة واما الثاني من المركب فهو الخلطي حتى يكون منه
الاعضاء المتشابهه الاجزاء واما الثالث فهو التركيب العضوي حتى يكون
منه الاعضاء الآليه هذا نصه في حيوان الشفاء وهو مطابق لما ذكره ههنا
فلم يسقط عن كلامه شيء كما توهم وكذا ما ذكره في الفصل الثاني من الكتاب
مطابق له ايضا من ان الوضع الاقرب فعضو او روح وابعد منه الاخلاط و
ابعد منه الاركان فظهر مما ذكرنا ان الخلل في فهم الخيام لا في هذا الكلام
واذا عرفت الحد على ما ذكرنا عرفت كل ما اورده الفاضل الشارح على
هذا الحد وهو ان الشيخ لم يجعل هذا الكلام حدا للعنصر لانه لا يصلح له لبطلانه للعضو صح
طردًا وعكسًا اما طردًا فلان فضلات الهضم الثالث والرابع وهي الوسخ
والوسم والقيح بل المني والمخ بل الارواح كل ذلك اجسام متولده من اول
مزاج الاخلاط مع ان شيئا منها ليس بعضو واما عكسا فلان الاعضاء الآليه
وهي المركبة من المتشابهه الاجزاء المتولدة من اول مزاج الاخلاط لتولدها
عن تركيب المتشابهة وايضا اما ان يعني بقوله اول مزاج الخلاط ما يكون مزج صح
تولده عن امتزاج الاخلاط تولدا اوليا ولا يعتبر هذا القيد بل يعني ان كل ما
تولد عن امتزاج الاخلاط فهو عضو سواء كان ذلك المتولد قريبا او بعيدًا
فان حملنا الحد على الوجه الاول خرجت الاعضاء الآليه عن الحد لما قلنا وخرج

ايضا

ايضا الوتر وهو من الاعضاء البسيطه في الحس لتولده من اختلاط شظايا الرباط
والعصب وايضا جميع الاعضاء الاصليه كالعظام والاعصاب والعروق
فان تولدها في اول الامر من المني لا من امتزاج الاخلاط على ما اعترف به
الشيخ في اخر هذا الفصل حيث قال ومن الاعضاء ما هي بعيده المزاج
عن الدم ويحتاج الدم في ان يستحيل اليها استحالات مدرجه ودخل في
الحد الخلط المتولد عن خلطين كالصفراء المحيه المتولدة عن امتزاج الصفراء
والبلغم وكذلك الكراثيه والزنجاريه وكذا البلغم المالح وكذا الرطوبه الثانيه لتولدها
عن اول مزاج الاخلاط وان حملناه على الوجه الثاني دخل في الحد كل
البدن لتولدها عن امتزاج الاخلاط وان كان بوسايط وكذا الاخلاط
المركبه بوسايط وبغير وسايط ايضا لكون الثاني اعم منها وايضا فان من كل صح
كلامه مشعر بان تولد الاعضاء من مجموع الاخلاط وقد مر في باب
الخلط اختلاف الناس فيه وبينا ان الاقرب ان يكون تولد الدم فقط ثم العضوي صح
يعد بان يكون الامر على ما ذهب اليه من ان العضو انما يتولد عن
مجموع الاخلاط لكن هذا امر خفي غامض لا يعرف الا بالدلايل الدقيقه
فتعريف العضو الذي هو ظاهر محسوس بما ذكر يكون تعريفا للظاهر
الجلي بالغامض الخفي وقد اتفقوا على انه من عيوب التعريفات فالصحيح
ان يقال في حد الاعضاء انها اجزاء جسمانيه كثيفه بحسب الحس يتالف
منها البدن وانما وضعنا الاجزاء في مكان الجنس لان العضو من الكاف
الغير الحقيقي فانك تقول العضو عضو لذي العضو فيجب ان يجعل جنسه
امرا اضافيا ثم ان الجزء قد لا يكون جسمانيا كالمادة الاولى والصورة وقد

يكون جسمانيا والجزء الجسماني قد يكون لطيفا كالارواح وقد يكون كثيفا
م الاجزاء الجسمانيه الكثيفه قد لا يكون كثيفه بحسب الحس كاجزاء الارض
فانها لصغرها واختلاطها بالماء لا يحس بكثافتها وقد يكون كثيفه م
مثل هذا الجسم قد لا يكون البدن متولدا عنه وهو كالسوداء الرماديه
والبلغم الجصي والسلع والثاليل والسرطانات الصلبة والحصاة المتولده
وقد يكون بحيث يتولد البدن عنه وذلك هو العضو م هذا الحد يتناول
ما يتركب عنه البدن سواء كان بواسطة كالاعضاء الاليه او لا بواسطه
كالاعضاء البسيطة فبهذا التقسيم نعرف صحة هذا الحد مردودا اما ما
اورد على الطرد فلانه لا يرد منه شيء عليه اما الرمص والوسخ والقيح
فلما بينا ان المراد بالاخلاط هي المحمودة وهذه المذكورات غير متولده
منها الا ما قال السامري من انها اخلاط تغيرت في الكيفية لا في الصوره
النوعيه والمراد هذا لما سنقول في المني واما المني والمخ فلما بينا ان
المراد بالاجسام هي الكثيفه وهما غير كثيفين لان المني سيال والمخ غير
متماسك والكثيف ما يكون متماسكا غير سيال وفيه نظر لا لان المني
خلط تغير في بعض كيفياته لا في صورته النوعية والمراد هذا على ما قاله
الخونجي وارتضاه السامري لانا لا نسلم ان المراد التغير في الصورة النوعيه
وان سلم ان المراد ذلك فلا نسلم ان في لفظ الشيخ دلاله عليه وان سلم
ان فيه دلالة عليه لشبهه تولد العضو من الاخلاط بتولد الاخلاط من
الاركان الذي هو بالتغير في الصورة النوعيه فلا نسلم ان المني خلط ولهذا
لا يصدق حد الخلط عليه كما سبق تقريره ولا لان المخ عضو على ما
قاله

قاله الجيلي مستدلا عليه بان ابا سهل المسيحي قد عد المخ من الاعضاء
وقال الاعضاء المتشابهة الاجزاء منها ما هو لين كالشحم واللحم والترب
والمخ والاغشيه والجلد ومنها ما هو صلب كالعظام وغيرها وكذا ابن
ابي صادق عده منها في شرح المسايل وقال ارباب التشريح قد قسموا
الاعضاء المتشابهة الاجزاء مع تولدها من اول مزاج الاخلاط الى عشره اصناف
وهي الجلد واللحم والشحم والعروق والاعصاب والعظام والرباطات و
المخ والاغشيه والغضاريف لان الايراد انما هو على حد العضو الذي
قاله الشيخ والمخ عنده ليس بعضو لانه لم يعده من الاعضاء في موضع فيتوجه
عليه النقض بالمخ ولا يندفع بكونه عضوا عند غيره واما الارواح فاما
لكونها ايضا غير كثيفه لكونها غير متماسكة واما لما بينا من ان المراد وجوب
تولدها عنه حتى لا يجوز ان يتقدم تولدها على تولده ولا كذلك الارواح
فانه لا يجب فيها ذلك فانها يكون تارة من الرطوبات الثانيه وتارة
من الاخلاط انفسها بان تتلطف اجزاؤها وتتبخر ويحصل لها المزاج
الروحي من غير اشتراط تقدم المزاج الذي به تصير الاخلاط رطوبة ثانيه وفي
قول المسيحي ان في تولد الروح عن الرطوبة الثانيه نظرا عقلا ونقلا اما
العقل فلان الرطوبة الثانيه باقسامها الاربعة تغيرت عن الصورة
الخلطية ولذلك قال الشيخ استحالت عن حالها الابتداء وتغيرها يكون
في لونها وقوامها وطعمها اما في لونها فبان يتغير الى لون العضو المغتذي
واما في قوامها فبان يغلظ فان قوام العضو اغلظ من قوام الخلط وكذلك
طعمها والروح متولدة عن بخار الدم ولطيفه فاذا انتقل الدم الى ما ذكرنا

كيف يبقى فيه جسم لطيف يصلح لان يكون واما النقل فانى الى الآن لم انقل
عن احد من المشهورين وغيرهم من اهل هذه الصناعة انه يقول ان الروح
يتولد عن الرطوبة الثانية ولا سمعت احدًا نقل هذا النقل والحق في هذا ما
اقوله وهو ان الارواح متولدة عن الاخلاط بامتزاج مخصوص يصلح لان
يتولد منه روح ولا شك ان هذا يخالف امتزاجها على الوجه الذي به يصلح
ان يتولد منه عضو فان الصور انما تفاض على المادة بحسب استعدادها فالمادة
الروحية اذا امتزجت مزاجا مالها لفيضان الروح افيضت عليه اذ لا
بخل من جهة الصانع واما متى حصل في المادة استعداد يصلح لتولد العضو
افيضت عليه الصورة العضوية فالحاصل ان الجهة التي تولد منها العضو
من الخلط غير الجهة التي تولد منها الروح من الخلط واذا اختلفت الجهة
لم يرد النقض بها فهذا هو الحق الذي يجب ان يقال في دفع هذه المناقضة بالارواح
والى التحقيق اشار الشيخ في القوى الحيوانية بقوله كما انه قد يتولد من
كثافة الاخلاط بحسب مزاج ما جوهر كثيف هو العضو او جزء من
العضو فقد يتولد من بخارية الاخلاط ولطيفها بحسب مزاج ما جوهر لطيف
هو الروح فهذا تصريح منه بما ذكرنا في دفع هذه المناقضة نظرا ايضا عقلا
ونقلا اما عقلا فلان ما ذكره من النظر العقلي لا يستحق الجواب لانه استبعاد
لقوله فاذا انتقل الدم الى ما ذكرنا فكيف يبقى فيه جسم لطيف يصلح ان يكون روحا
مع انه لا استبعاد فيه لجواز ان يرتفع منها بخار روحي يبقى في البدن لاحتياجه
اليه كما يرتفع عنها بخار فضلي لا يبقى في البدن لعدم احتياجه اليه بل يندفع
الى الخارج بالتحلل الخفي من منافذ غير محسوسة على ما سبق واما نقلا فلان
المذكور

المذكور في الكتب لابطال كلام الخصم بالنقل بان ينقل عن احد من مشاهير الصناعة
التي الكلام فيها ما يدل على بطلان كلامه لا ان يقال نحن ما سمعنا هذا من احد
وعلى هذا لو نقل من احد من مشاهير هذه الصناعة انه لا يجوز تولد الروح
من الرطوبة الثانية او قال لاني الى الآن لم انقل عن احد من المشهورين هذا
ولا سمعت احدًا ينقل هذا النقل فانه غير مفيد فان عدم السماع لا يدل
على عدم الوجود وعدم نقلك لا يضر اذا كان غيرك ينقل واما الحق
الذي اختاره فباطل لان حاصله ان المزاج الذي به تتولد الارواح عن
الاخلاط غير المزاج الذي به يتولد الاعضاء عن الاخلاط واختلاف
المزاجين الذي عبّر عنه باختلاف الجهتين لا يدفع النقض لان مزاج
الاخلاط اعم من ان يكون مزاجا به يحصل الروح او العضو فان
أُجري على ظاهره توجّه النقض وان اريد به المزاج الخاص الذي به
يحصل العضو يكون قد استعمل في الحد لفظا لا يدل على المراد لان
العام لا دلالة له على الخاص لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما وهو
غير جائز ويكون ايضا قد اخذ العضو في تعريف العضو وهو دور
ظاهر وبطلانه اظهر منه فظهر ان خروج الارواح عن حد الاعضاء
ليس لما ذكره المسيحي ولا لما ذكره السامري من ان الارواح مختلف
في تولدها في الاطباء وخصوصا جالينوس يرى انها متولدة من الهواء
المستنشق وهو ليس بخلط والشيخ لم يرد هذا المذهب بل الارواح
عنده متولدة من لطيف الدم وبخاريته فعلى تقدير صحة المذهب الاول
لم يصدق النقض بخلاف الاعضاء فانه متفق في تولدها وبتقدير صحة

مذهب الشيخ في تولدها من الدم فان الدم بانفراده لا يقال له اخلاط بل
خلط واحد والشيخ في تعريف الاعضاء قال متولدة من الاخلاط فاخرجه
بصيغة الجمع فان قيل الشيخ في فصل القوى الحيوانية من هذا
الكتاب وفي الادوية القلبية ادعى ان الارواح يتولد من بخارية
الاخلاط ولطافتها وفي الفصل بعينه قال ايضا ان الروح يحدث من
لطافة الامشاج وفي نفس الامر فان الدم لا ينفك عن مخالطة الاخلاط
الاخر فهذا كله يدل على تولد الارواح من الاخلاط لا من الدم وحده
قلنا تولد الروح بالحقيقة انما هو من بخار الدم ولطيفه وان كان من
الاخلاط الأخر فيكون مما فيها من الجزء الحار الرطب المناسب للدم
ولهذا يختلف الارواح في الصفاء والكدر والرقة والغلظ والجزء الحار
الرطب من الاخلاط الأخر لا يغاير الدم الا في الكيفية وتولد الاعضاء
من الاخلاط المختلفة في النوع فزال التغاير والنقض فان فيه نظرا
لانا لا نسلم ان على تقدير صحة المذهب الاول لا يصدق النقض لان الشيخ
صرح في مواضع عديدة من هذا الكتاب بتولد الارواح من بخار
الدم ولطيفه والمعترض انما يورد النقض مما يعتقده الخصم وان
كان باطلا لا مما يعتقد غيره ولو فرض صحيحا فاعتقاد جالينوس
ان تولد الروح من الهواء المستنشق لا يمنع ورود النقض على كلام
الشيخ مما يعتقده من ان تولد الروح من بخار الدم ولطيفه فما
اورده المعترض من النقض متوجه سلمناه لكن لا نسلم ان تولد الروح
ان كان من الاخلاط الاخر فيكون مما فيها من الجزء الحار الرطب

فمن يدعيه فعليه البرهان سلمناه لكن لا نسلم ان الجزء الحار الرطب من
الاخلاط الاخر لا يغاير الدم الا في الكيفية بل لا يوافقه الا فيها لتساويهما
في الحرارة والرطوبة ويخالفها في النوع باعتبار الصور النوعية للاخلاط
فالتغاير النوعي وتوجه النقض ثابت لا زايل كما زعم ولا ما ذكره ابن
المفتاح وهو ان الارواح متولدة من بخار الدم من غير اختلاط اخلاط
اخرى به واذا كانت الارواح كذلك فيخرج عن ان يكون عضوا من
الاعضاء لانها اجسام متولدة من الاخلاط على ما صرح به في الحد
فان فيه نظرا ايضا لا لما قاله المسيحي وهو ان هذا التعليل فاسد فانا
قد بينا بالدليل القاطع ان الغاذي بالحقيقة هو الدم وهو المتولد
عنه الاعضاء فان كان علة دخول الارواح في حد الاعضاء
لكونها متولدة من الدم وحده وجب ان لا يدخل الاعضاء ايضا في
هذا الحد على المذهب الحق لانا لا نسلم ان هذا هو المذهب الحق بل الحق
ان الغاذي هو الدم مع ساير الاخلاط وهو مذهب الشيخ على ما سبق
بيانه وبرهانه واما الدليل القاطع الذي زعم انه يتبين به المطلوب فقد
عرفت انه اوهن من بيت العنكبوت بل لان من يقول بتكون الاعضاء
من الاخلاط يقول بتكون الارواح من الاخلاط وعلى هذا فالاعتراض
باق ولا يندفع بامثال هذه التعللات وانما يندفع باحد الوجهين
اللذين ذكرناهما فان قيل لا نسلم ان كل من يقول بتكون الاعضاء من
الاخلاط يقول بتكون الارواح منها ايضا فان الشيخ يقول بالاول ولا
يقول بالثاني لتولد الروح عنده من بخار الدم ولطيفه لا من بخار الاخلاط

ولطيفها قلنا لا نسلم انه لا يقول بالثاني بل يقول به على ما صرح به في فصل
القوى الحيوانيه وفي الادويه القلبيه من تولد الارواح من بخار الاخلاط و
لطيفها ومن لطيف الامشاج ومن ههنا يعلم ان مراده بالدم في قوله
من بخار الدم الاخلاط لان هذين القولين متناقضان ظاهرا ولا يمكن
حمل الاخلاط والامشاج على الدم ويمكن حمل الدم عليها اذ يطلق الدم
على المركب من الاخلاط الاربعة والمائيه ايضا كلام القصاد فيجب حمل
الدم على الاخلاط حيث يقول يتولد الروح من الدم او من بخاريته ليرتفع
التناقض ويندفع المنع ويصح النظر هذا هو الكلام على ما اورد على الطرد
واما ما اورد على العكس فلانا بينا ان المراد بهذا التولد اعم من كونه بواسطه
او بغير واسطه واما الترديد الذي ذكره وهو انه اما ان يعني بقوله من
اول مزاج الاخلاط ما يكون تولده عن مزاج الاخلاط تولدا اوليا او تولدا
في الجمله فلان الشيخ لا يعني به شيا منهما بل يعني به ما يكون تولده عن
اول ممتزج من الاخلاط المحموده وهو الرطوبه الثانيه وعلى هذا يبطل
ما اورد على كل واحد من شقي الترديد لانه ايراد على غير مراد وان ماهو مح
اعاد الترديد فيما هو المراد وقال اما ان يعني بالجسم الكثيف المتولد
عن اول ممتزج من الاخلاط المحموده ما يكون تولده عن هذا الممتزج الاول
تولدا اوليا او في الجمله قلنا المراد هو الثاني ولا يدخل فيه الاخلاط المركبه
تركيبا اولا ولا ثانيا وما فوقه لان تولد الاخلاط المركبه مطلقا ليس
عن هذا الممتزج الاول الذي هو الرطوبات الثانيه ولا كل البدن لما
قال الجيلي من ان البدن ليس اول جسم يحصل من اجتماع الاعضا لان

الاعضا

الاعضاء المركبه لانها اول اجسام متولده من مزاج الاخلاط فانه فاسد
لان العضو المركب هو جسم كثيف يحصل من اجتماع الاعضاء لا اول جسم
كثيف يحصل من اجتماعها وعلى هذا فكما يخرج البدن عن الحد لانه
ليس اول جسم كذلك يخرج ايضا اكثر الاعضاء المركبه وهي
المركبة تركيبا ثانيا وثالثا وما فوقه وان دخل الاعضاء المركبه بناء
على ان المراد بالتولد ما هو اعم من ان يكون بلا وسط او بوسط دخل البدن
ايضا ولهذا قاله الخونجي وهو انه لا يتوسط بين البدن وبين مزاج الاخلاط
مزاج آخر لان تكونه من الاعضاء المركبه وتكون الاعضاء المركبه من الاعضا
البسيطة تكون بطريق المزاج فانه ايضا فاسد لانه اذا لم يتوسط بين
البدن وبين مزاج الاخلاط مزاج اخر دخل البدن في الحد كما دخل
العضو المركب نعم لو كان بين البدن وبين مزاج الاخلاط مزاج اخر
افاده لاستلزامه خروج البدن عن الحد لا عدم المزاج الاخر لاستلزامه
دخوله فيه بل لان الاعضاء اجزاء البدن لكونها من الامور الطبيعيه و
تغاير الحدان الاعضاء اجسام هي اجزاء للبدن متولدة من اول مزاج
الاخلاط ولظهور كون الاعضاء اجزاء البدن حذف هذا القيد من الحد
وعلى هذا لا يدخل البدن فيه لان الكلام في جسم هو جزء البدن واما
قوله انا بينا ان الاقرب ان يكون تولد العضو من الدم فقط فلانا بينا
ايضا فيما سبق ان الابعد ما ذكره والاقرب تولد العضو من جميع الاخلاط
واما قوله ان هذا يكون تعريفا للظاهر الجلي بالغامض الخفي فلانا اجبنا
عن مثل هذا الاعتراض في اول الكتاب حيث قال ان تعريف الارض

يكون في الوسط تعريف للظاهر بالخفي وهو ان الذي لا يعرف الا بالدلايل
الدقيقة هو الحكم بتولد العضو من الاخلاط لا نصور تولده منها فانه لا يحتاج
الى دليل وكما ان الحكم بتولده منها لا يعرف الا بالدليل فكذلك الحكم بتولده من
الدم واذا اشترك في الغموض كان الاستدراك بقوله لكن هذا امر خفي غامض
يكون مستدركا لاشعاره باختصاص الغموض به مع كونه مشتركا ثم لا يلزم
من كون الشيء محسوسا استغناؤه عن التعريف والا لزم استغناء الجسم
وغيره من المحسوسات كالعناصر والكواكب والافلاك عن التعريف والتحقيق
فيه هو ان الحس انما يدرك الجزئي والتعريف انما يكون للكلي وهو غير مدرك
بالحس واما قوله ان العضو مضاف فيجب ان يجعل جنسه امرا اضافيا
لا الجسم لاستحالة ان يوخذ الجوهر في حد العرض فلمثله في الاركان وحاصله
ان المضاف على نوعين حقيقي وهو نفس الاضافة ككون هذه الاعضاء اجزاء
للبدن وغير حقيقي ويسمى المشهوري وهو الماهية التي عرض لها الاضافة
كذوات هذه الاعضا والمحدود ههنا هو هذه الذوات لا باعتبار اضافتها
وهي كونها اجزاء البدن وهي جواهر فيجب اخذ الجسم في حدها ولان المراد
من الاجزاء الجسمانية اما ان يكون نفس هذه الاجسام التي هي الاعضاء او
المعاني القائمة بها التي هي كونها اجزاء للبدن او نفس هذه الاجسام
مع كونها اجزاء البدن فان كان الاول فيكون قد اخذ المضاف في تعريف
غير المضاف وان كان الثاني او الثالث لم يجد ذلك فايدة طبية اذ الغرض
تعريف ماهية هذه الاجسام المقومة لبدن الانسان المعبر عنها بالاعضاء
لا التعريف كونها اجزاء البدن ولان الاجزاء التي يتلف منها البدن يتوقف

وجود

وجود البدن عليها وعند هذا نقول اما ان تريد بها ما يتوقف عليها مسمى البدن
سواء كان كاملا او غير كامل او ما يتوقف عليه البدن الكامل فان اراد
الاول لزم ان لا يكون الاصبع واليد والعين وغيرها من الاعضاء التي
يمكن ان يعيش الانسان بدونها اعضاء اذ لا يتوقف عليها مسمى البدن
فان ابدان الناقصين خلقة كالاكمه ومن يولد وليس له اصبع او يد لا يتوقف
عليها لوجودها دونها وان اراد الثاني لزم ان لا يكون الاصبع الزائدة واليد
الزائدة وامثالها اعضاء لان البدن الكامل لا يتوقف عليها وايضا
يلزم من حده ان يكون كل البدن الا جزء منه كالانملة او اصبع او يد
الى غير ذلك عضوا اذ يصدق على الانملة وعلى ما عداها من باقي البدن انها
اجزاء اول ما يتلف منها البدن فيكون الباقي بعد الانملة وكذا الباقي بعد
اليدين وكذا كل جزئين يفرضان عضوا وهو باطل فكذا كل ما ادى اليه وهو
حده لبطلان طرده وقول ابن المفتاح ان طرد حد الشيخ لا يبطل بفضلات
الهضم الثالث والرابع والارواح لانها غير متولدة من الاخلاط على
سبيل انخلاع الصور والمراد هنا فاسد لما ذكره المسيحي من ان هذا
يدخل الرطوبات الاربع في الاعضاء لتولدها من الاخلاط على سبيل
انخلاع الصور الخلطية فانه ايضا فاسد لما علمت من ان تولد الاعضاء
انما يكون من الممتزج الاول من الاخلاط وهو الرطوبة الثانية لا من اول
امتزاج الاخلاط حتى يكون اول ممتزج من الاخلاط على سبيل انخلاع
الصور عضوا ويدخل الرطوبات الاربع في الاعضاء بل لان فضلات
الهضم الثالث والرابع والارواح تولدها من الاخلاط على سبيل انخلاع

صورها وخروجها من حد الاعضاء لما ذكرنا الا ما ذكر وقول المسيحي قوله
اجسام جنس وقوله متولدة من اول امتزاج الاخلاط اى من اول ممتزج حدث
عنها وهو المني وامتزاجها على وجه يصلح لتكون الاعضاء الدموية منه فصل
قريب به يميز الاعضاء عما في البدن من فضلات الهضم الثاني والثالث
فان امتزاج هذه عن الاخلاط على جهة غير جهة امتزاج الاعضاء
منها باطل لا يرجع الى طائل لان اول ممتزج يحدث عن الاخلاط هو
الرطوبة الثانية لا المني واما ان امتزاجها على الوجه المذكور فصل قريب
فهو البرسام الذي عاوده وقد عرفت فساده واذا عرفت ذلك فاعلم
ان الاعضاء لها اسباب اربعة مادي وهو الرطوبة الثانية وصوري
وهو الصورة المختصة بكل واحد منها لا المشترك فان الاعضاء لها صورتان
صورة جسمية وهي مشتركة بينها وصورة نوعية وهي الخاصة بكل واحد
من الاعضاء وهي السبب الصوري وفاعلي وهو الخالق تعالى ذكره والاطباء
يقولون هو قوة خلقها الله تعالى وركزها في الاجسام هي الفاعلة لها بامره
وتدبيره ويقولون ان هذه القوة عديمة الشعور ونحن سنتكلم في هذا عند
الكلام في القوى في سير الحاضية حيث نتكلم في القوة المصورة وهو المنفعة
التي تخص كل واحد من الاعضاء وانما ترك الشيخ ذكر هذه لظهورها فهذا
تمام الكلام على حد الاعضاء **المبحث الثاني** في ماهية العضو المفرد
والمركب المسمى بالآلي قال رحمه الله **والاعضاء منها مفردة ومنها
ما هي مركبة** قد تقسم الاعضاء بانواع من القسمة كما قسمها الشيخ الا انها
انما اكتفى بهذه القسمة لانها قسمة جوهرية اى بحسب الفصول المنوعة
ولانها

ولانها انفع التقاسيم التي يحتاج اليها في القوانين الطبية وتقرير ذلك ان نقول
ان لفظ المفرد قريب من ان يكون مرادفا للبسيط لكن بينهما فرق دقيق
وهو ان المفرد بازاء المولف والبسيط بازاء المركب والفرق بين المركب
والمولف ان المركب اعم فان التركيب ضم شيء الى اخر كيف كان واما
التاليف فهو ضم شيء الى اخر بينهما الفة اى تناسب فمناسبة احدهما للاخر
والمفرد والبسيط كل واحد منهما يقال على معان احدها الذي لا جزء له البتة
كما يقال ان النقطة والوحدة بسيطتان وثانيها الذي تحققه باجتماع اجسام
مختلفة الصور وان كان تحققه باجتماع اشياء اخر كما يقال ان الماء
بسيط وان كان مركبا من هيولى وصورة لانهما ليستا باجسام وثالثها
الذي لا يمكن تقسيمه الى اجسام مختلفة الصور محسوسة وان كان تحققه
في نفس الامر من اجسام مختلفة الصور لكنها غير محسوسة فيه كما يقال
ان العظم بسيط ورابعها الذي لا يمكن تقسيمه الى اجسام محسوسة يقال
انها اجزاؤه وتكون مختلفة الصور كما يقال ان الوتر والغشاء بسيطان وان
امكن انقسامها الى عصب ورباط لكنها حينئذ لا يقال انها اجزاء لذلك بل
يقال ان هذا عصب وان ذلك رباط لا جزء غشاء والجزء وتر وخامسها
الذي هو اقل اجزاء من اخر يقال انه بسيط بالنسبة اليه كما يقال ان العضل
بسيط اى بالنسبة الى باقي الاعضاء المركبة واذا عرفت المعاني التي يقال
عليها لفظ البسيط عرفت مقابلاتها وهي المعاني التي يقال عليها لفظ المركب
لا انها من قبيل الاعدام التي تعرف بالملكات على ما قال بعضهم فانه غير
سديد على ما يظهر بادنى تامل في معنى تقابل الملكة والعدم واعتباره

فيها بل لان التقابل بينهما مثل التقابل بين الواحد والكثير وهو تقابل التضايف
على ما بين في الفلسفة الاولى **والمفرد هو الذي اي جزء** اي اي جزء
تناول انه جزء المجموع لا اي شيء هو جزؤه بالحقيقة **محسوس اخذت** له ح
منه كان مشاركا للكل في الاسم والحد مثل اللحم في اجزائه و
العظم في اجزائه وما اشبه وفي بعض النسخ **وما اشبه ذلك**
اي من الاعضاء المفردة على ما سنذكرها ان شاء الله وانما قيد الجزء
بالمحسوس ليلا يلزم كون بعض الاعضاء بسيطا والا ما كان شيء منها كذلك لتركبها
من الاجسام الاربعة المختلفة الصور والطبايع مع انها لا تشارك الكل في
الاسم والحد وانما اولت الجزء بما يقال له جزء لا ما هو جزء ليلا يلزم كون
الشريان والوريد والغشاء من المفردة والا كان نقضا من الآلية على
ما ذكره الامام وذلك لانا اذا قطعنا من الشريان جزءا صغيرا جدا او
جزءا كبيرا لا تجويف فيه كان جزءا له ومع ذلك لا يسمى شريانا ولا يحد بحده
لان شرط العضو في ان يكون شريانا ان يكون مجوفا وكذلك لو فصلنا من
الوتر او الغشاء العصب او الرباط لم يسم احدها وترا ولا غشاء مع
انها جزءان منها محسوسان فمعنى الحد ان المفردة هي التي اي شيء
محسوس يقال انه جزؤها اخذت منها كانت حقيقته مثل حقيقة
الكل حتى يحد بحده ويسمى باسمه لست اعني انه يحد بحد الكل من حيث
هو كل بل من حيث هو نوع من الاعضاء كاللحم والعظم وغيرها وبهذا التاويل
يندفع ما اورده الامام من ان حد المتشابهة لا يصدق على هذه الثلثة وذلك
لان القطعة الصغيرة جدا من الشريان او العديمة التجويف وان كانتا
جزئين

جزئين له في الحقيقة لكن لا يقال لهما انهما جزءا شريان لان الشريان انما يعرف
ويمتاز عن سائر الاعضاء العصبية بشكله فاذا لم تكن تلك القطعة مشتملة على شكل
الشريان لا يعرف انها منه واذا لم يعرف انها منه فلا يقال انها جزؤه واما العصب
والرباط الماخوذان من الوتر والغشاء فظاهر انهما لا يقال لهما انهما جزءان من وتر
او غشاء بل يقال لاحدهما رباط وللاخر عصب فان قيل فعلى هذا التاويل
لا يحتاج الى قوله محسوس لان ما يقال له جزء من العصب او الرباط او غير
ذلك لا يكون الا محسوسا قلنا ليس كذلك فان اسم الجزء يقال على شيئين احدهما
ما تركب منه الشيء والاخر ما ينقسم ذلك الشيء اليه وان لم يكن تركب ذلك الشيء
منه كالاجزاء المقدارية والاجزاء بالمعنى الاول لا يجب ان يكون محسوسة
اما الاجزاء العنصرية فظاهر واما مثل العصب والرباط اللذين في الوتر
والغشاء فانهما فيهما غير متميزين فيكونا غير محسوسين فيه واما الاجزاء بالمعنى
الاخر فانه يجب فيها ان يكون محسوسة والا لم يمكن ان ينفصل العضو اليها
فقوله محسوس ليخرج الاجزاء التي منها التركيب وعلى هذا لا ينتقض بالعصب
والرباط الماخوذان من الوتر والغشاء نقضا لانهما من الاجزاء التي منها
التركيب والكلام في غيرها الا بالتاويل الذي ذكره النخجواني وهو ان خروج
الثلثة عن حد المتشابهة انما كان يلزم ان لو كان غرض الشيخ تحديد الشريان
والوتر والغشاء وليس كذلك بل غرضه ذكر هذه الاعضاء وكيفية اشكالها
وبيان منافعها الا ترى انه قال ايضا واللحم خلل هذه الاعضاء وهذا لا يصلح ان حشوه
يكون حدا ولا رسما وهو ظاهر وكذا المذكور في تعريف باقي الاخلاط لانه في غاية
الفساد لانا لا نسلم ان غرضه ليس هو التحديد سلمناه لكن لا نسلم ان هذا لا يصلح

لانه لا بد ان يكون الباقي كذلك وسند الكل ظاهر ولا بالعاويل الذي ذكره المسيحي
وهو ان الشيخ انما حد نوع الاعضاء المفردة والنوع لا يتقوم بمشخصات اشخاصه
اذ لكل شخص شيء يخصه مثل التجويف والاصمات والاستقامه والانحنا
والصلابه واللين والرقة والغلظ وغير ذلك فكما اذا حددنا الانسان بحيث فان
مشخصات اشخاصه غير مقومة له كذلك ههنا فالشريان اذا قطع طولا ابطل
عن كونه شريانا لعدم مشخصه وهو التجويف ولم يبطل عن كونه مفردا فان
جزؤه يشابه كله في كونه مركبا من كذا وكذا فانه ايضا فاسد فان المفرد هو
الذي يشابه جزؤه كله في الاسم والحد لا في كونه مركبا من كذا وكذا ثم هذا
الكل وهو الشريان المقطوع طولا لا اسم له ولا حد فكيف يمكن ان يشابه
جزؤه فيهما فيلزم كونه مفردا لم المفرد منحصر في المذكورات وهذه القطعة
اذا لم يكن شريانا ولا غيره من الاعضاء المفردة فكيف يكون مفردا فان
قيل الجزء اذا كان مركبا من الاشياء التي يكون الكل مركبا منها يكون
مشاركا له في الاسم والحد بالضروره قلنا انما يكون مشاركا له في الاسم
والحد لو لم يعتبر في اسم الكل صفه منتفيه عن الجزء كالتجويف في الشريان
ولهذا لا يكون للمقطوع طولا اسم ولذلك اي ولكون الجزء مشاركا للكل فيما
ذكرنا سمي متشابهة الاجزاء لاستلزام التشارك التشابه اذ كل من الاجزاء
يشبه كلها والاشياء الشبيهه بشيء واحد متشابهه لا محاله قال الامام
وجه حصر الاعضاء في القسمين هو ان العضو اما ان يشارك جزؤه المحسوس
في الاسم والحد او لا والاول هو المفرد والثاني هو المركب والبسيط
قد يجعل بسيطا وهو ما يساوي جزؤه كله في الاسم والحد وهو ما لا ينقسم الى اجسام

مختلفه

مختلفه الصور وكل منها اما ان يعتبر بحسب الحقيقة او بحسب الحس فالاقسام
اربعه الاول وهو ما لا يخالف جزؤه كله في الاسم والحد حقيقه اخص من
الثاني وهو ما لا يخالفه فيهما حسا لصدق الثاني على العناصر واكثر الاعضاء
البسيطه وسائر الاجزاء المتشابهة في الحس كالذهب وصدق الاول
على العناصر فقط والرابع وهو ما لا ينقسم الى اجزاء محسوسه حال التركيب
مختلفه الصور حسا اعم من الثالث وهو ما لا ينقسم الى الاجزاء المذكورة
حقيقه لصدق الثالث على الافلاك والعناصر فقط والرابع عليهما وعلى
اكثر الاعضاء البسيطة وسائر المركبات المتشابهة الاجزاء حسا والرابع
ايضا اعم من الثاني الاعم من الاول فالرابع اعم الاربعه قال وانما كان كذلك
لان الجسم اما ان لا يتالف من اجسام مختلفه الصور غير محسوسه او
يتالف وعلى التقديرين فاما ان يشترط لوضع الاسم اتصاف تلك الحقيقه
بصفه مخصوصة او لا فهذه اربعه اخرى الاول كالفلك فانه لا يسمى
به الا بشرط الاستداره الثاني كالعنصر فان الارض يسمى به باية صفه
كانت ما دامت صورته النوعيه باقيه الثالث كالوريد والشريان
لاشتراط التجويف وطولانيه الشكل فيهما والحركه الانبساطيه والانقباضيه
في الشريان والسكون في الوريد في وضع الاسم الرابع كالعظم واللحم
ونحن نقول ان هذه الاربعه متباينه اذ الاول يباين الثاني وكذا الثالث
للرابع في اشتراط الصفه وعدمها والاولان للاخيرين للتالف من المختلفه
الصور وغيرها تغاير الاربعة الاولى لكون بعضها اعم من البعض فهذه
الاعتبارات لا تنطبق على تلك الاعتبارات وهذا التقسيم لا يدل على

ان رابع الاول اعم الكل وان استدل به عليه قال الخونجي ولعله يقول بان
وضع الاسم بشرط اشتمال الحقيقة على صفة مخصوصة يخرج الاجزاء عن
مساواة الكل وعدم تالفه في الحقيقة عن اجسام مختلفة الصور يخرج
المتشابهات في الحس عن البساطة فاذا اعتبرنا عدم التالف في الحس دون
الحقيقة واعتبرنا وضع الاسم مطلقا من غير اشتراط صار ذلك اعم وفيه نظر والاولى
ان يقال لا نسلم انه استدل بهذا التقسيم عليه بل انما ذكره لبيان اعتبار
التعريف المذكور للبسيط وانقسامه بالاقسام الاربعة فحسب واعلم
ان الخونجي شرع بعد ذلك في الكلام على النبض وترك الكلام على ما بينهما فاسترحنا
من الكلام معه الى النبض وكذا من الكلام مع الجيلي الى اخر الكتاب لاني
ما وجدت له كلاما بعد ما تكلم على اوايل الاعضاء كلاما غير منتظم فتركته
لذلك والمركبة هي التي اذا اخذت منها جزءا اي ما يقال له جزء لا ما هو جزء
حقيقة والا لكان شيء من الاعضاء آليا لانا لو قطعنا من اليد جزءا صغيرا
كالسمسمة كان الباقي جزء يد والا كان وجود ذلك المنقطع وعدمه بمثابة
واحدة ومع ذلك فانه يقال له يد ولحد اليد مع ان اليد عضو
آلي واعتبر مثله في كل عضو آلي ولان المراد بالجزء ما يقال له جزء الماخوذ
منه واليد التي قطع منها جزء صغير لا يقال انها جزء يد بل يقال انها يد فلا تنتقض
امثاله نقضا على تعريف المركبة واعلم ان القرشي اورد اليد المقطوع منها
جزء صغير على حد المفرد وهو غير وارد عليه على ما لا يخفى وانما هو
وارد على حد المركب كما قلنا ثم ان المسيحي نقل براده الى قوله ان اليد متى
قطع منها تلك لا يقال لها جزء يد بل يد وزاد عليه من عند نفسه زيادة كلية
وهي

وهي قوله فان الشيخ اشترط بان يكون الجزء الماخوذ محسوسا فلا
ينتقض حد المفرد به ثم قال وهذا البحث من الاصل فيه نظر فان الشيخ
لم يقل ان الجزء الباقي من العضو يجب ان يطابق الذي اخذ منه في حده
ويسمى باسمه على ما فهمه هذا الفاضل حتى يرد ما اورده بل قال اذا
اخذنا منه جزءا محسوسا كان هذا الجزء مساويا لما بقي في الاسم والحد
ولا شك ان الجزء المذكور الماخوذ من اليد لما كان غير محسوس لم يرد به
النقض فان الشيخ اشترط ان يكون محسوسا ولا يخفى ان كلا الكلامين
اعني زيادة المسيحي ونظره ظاهر الاضطراب مبني على غير صواب فهما
كالمثل السائر اشبه امرؤ بعض بزه ولولا ان مثل هذا لا يقع وتحريف
الوراقين لا يحيل عليه ولم يقع تعريج اليه ولان المواخذات عليه ظاهرة
اكتفيت عن التفصيل بالاجمال فليتامل فيه فانها تظهر بادنى تامل لمن
وفق له اي جزء كان اي سواء كان من الاجزاء المحسوسة او لا لان
اجزاء العضو الآلي سواء كانت من الاجزاء التي منها ركب او من الاجزاء
التي ينفصل اليها لا يطلق عليها اسم ذلك العضو والحد يحده لم يكن مشاركا
للكل لا في الاسم ولا في الحد مثل اليد والوجه فان جزء الوجه ليس
بوجه وجزء اليد ليس بيد وسمي الاعضاء الآلية لانها هي آلات النفس
في تمام الحركات والافعال فان قيل الاعضاء المفردة ايضا كذلك
فان الاعصاب آلة للنفس في نفوذ الروح الحساس والمحرك الى الاعضاء
والشريان آلة في نفوذ الروح الحيواني الى الاعضاء والوريد آلة في نفوذ
الدم الى الاعضاء واذا كان كذلك وجب ان تسمى آلية ايضا فما الجواب

المفرد
عنه من وجهين احدهما انه وان كان كل واحد منهما الة الا ان العضو
لما اختص باسم المتشابه خص المركب بالاسم المشترك بينهما وثانيهما ان المقصود
خلقه صح
من العضو المركب ان يكون آلة وليس كذلك العضو المفرد فانه لو تمت الآلة
به لاستغنى عن العضو المركب ولم تُخلق البتة بل لما لم يتم الآلة الا بالعضو
المركب صار المقصود من العضو المفرد هو ان يتم تكوّن العضو المركب فكان
المقصود من العضو المفرد ان يكون عنه عضو مركب هو الآلة لا ان يكون
هو الالة فلذلك كان العضو المركب باسم الآلي اولى هذا واما تسميته بالمركب
فظاهر قال جالينوس كل عضو مركب ففيه عضو مفرد هو الاصل و
سائر الاعضاء كالخدم لذلك العضو فتمام الفعل يكون بجملة العضو والشيخ
انما اعتبر تمام الفعل وعلى هذا يندفع السوال من اصله وقول الجيلي في
تفسير قوله لانها هي الات النفس في تمام الحركات والافعال اي ينفرد
كل واحد منها بفعل مخصوص ويكون اله لفعل كامل وانما قلنا ذلك
ليخرج عنه الافعال العامة التي توجد لكل واحد من اجزاء البدن
كالجذب والامساك والهضم والدفع فان كل واحد من الاعضاء المتشابهة
الاجزاء توجد له هذه الافعال فهي اذن عامة لها واما الاعضاء الالية فانها
جعلت الات لافعال خاصة لا توجد كل واحد منها الا لذلك العضو كما انه
لا يوجد احالة الغذاء الى الكيلوس الا للمعدة ولا تولييد الدم من الكيلوس الا
للكبد ولا الابصار الا للعين ولا البطش الا لليد ولا المشي الا للرجل فكل واحد
منها اعد لفعل خاص لا يوجد ذلك الفعل الا لذلك العضو وجعلت
آلات لكمال افعال القوى ايضا لان كل واحدة من القوى وان كانت تفعل

بعضو بسيط اذ النفسانية اما مدركة واما محركة والمدركة اما في الظاهر وهي قوة
اللمس وهي باللحم عند قوم وبالعصب عند اخرين وقوة الابصار وهي
بالرطوبة الجليدية وقوة السمع وهي بالعصب الدماغي وقوة الشم وهي بالزائدتين
الشبيهتين بحلمتي الثدي وقوة الذوق وهي بعصب اللسان واما في الباطن
وهي القوى الباطنة الحاصلة في جزء جزء من الدماغ واما المحركة فهي بالعضل
لما فيها من العصب فالآلة لها بالذات هي العصب والحيوانية آلتها القلب
والشرايين والطبيعية حالة في الاعضاء البسيطة وكل ذلك غير مركبة لكن
لا تتم هذه الافعال باعضاء بسيطة بدليل ان حس اللمس اذا كان بالانامل فهو
اقوى منه بسائر الاعضاء وكذا الابصار فان اصله وان كان بالرطوبة
الجليدية لكن انما تتم فعله بها وبالرطوبات الاخر والطبقات وكذا تتم
الاستنشاق بالانف بمعاونة الحجاب والرية والسمع بالعصب و
الثقبة والذوق باللسان ولما كان ظهور تمام هذه الافعال بالاعضاء
المركبة جُعلت الات النفس في تمام الحركات والافعال وفيه نظر اذ
ليس في اللفظ ما يدل على ان الآلي هو الذي ينفرد بفعل مخصوص وان كان
في نفس الامر كذلك ولا على ان المراد بالافعال الافعال الخاصة اللهم الا ان
يُقال مفهوم الاله وهي ما يصدر الفعل عن الفاعل بتوسطها يقتضي اختصاصها
بفعل خاص على ما يشاهد من آلات الصناع وعلى هذا يستقيم بعض
الاستقامة وبحبك تعلم معا قد علمت ان في مشاركة الكل والجزء في
الاسم والحد لحقيقا غفل عنه الجمهور من الامام والماموم فلهذا اورد
الامام على حد المفرد النقض بالشريان والوريد المشقوقين بالطول

واجاب عنه المامون وهو القرشي بتاويل الجزء بما يقال له جزء لا ما هو جزء
حقيقة وهما فاسدان اما الاول فلان كل عضو مفرد له مادة مخصوصة
وصورة نوعية بها صار نوعا وتلك الحقيقة التي هي الطبيعة النوعية
مشتركة بين الكل والجزء لاشتراكهما في تلك الطبيعة فلو سميت تلك الطبيعة
باسم وحدت حدا حقيقيا باعتبار ذلك الاسم اذ لكل اسم حد باعتبار
لدلالة الحد تفصيلا على ما دل عليه الاسم اجمالا لكان الجزء مشاركا للكل
في ذلك الاسم وذلك الحد لوجود تلك الطبيعة بعينها فيهما وهذا كاللحم فان
هذا الاسم وضع للطبيعة النوعية اللحمية فقط من غير اتصافها بصفة (اشتراط صح)
تكون لكلها دون جزئها فلذلك يصدق اسم اللحم وكذا حده الذي يحسبه على
كل جزء منه ونظيره من البسائط الماء فان هذا الاسم موضوع
للطبيعة المائية فقط فلهذا يصدق هو وكذا حده على كل جزء منه ما
دامت صورته النوعية باقية ولو سميت تلك الطبيعة باسم بشرط اتصافها
بصفة مخصوصة كالوريد والشريان لاشتراط التجويف وطول انه
الشكل فيهما والحركة الانبساطية والانقباضية في الشريان والسكون
في الوريد في وضع الاسم فان ذلك الاسم وكذا حده باعتباره لا يصدقان
على الجزء لا لان الجزء مشارك للكل في الطبيعة النوعية وفي اسم
تلك الحقيقة فقط وفي حدها كذلك بل لانه اخذ مع الكل صفة منتفية عن
الجزء ونظيره من البسائط الفلك فان هذا الاسم موضوع للطبيعة
النوعية الفلكية بشرط اتصافها بالاستدارة فلا يسمى بالفلك الا
ما كان مستديرا فلهذا المعنى ولاتصاف الكل بصفة منتفية عن الجزء

لا

لا يصدق اسم الفلك وكذا حده باعتباره على جزء الفلك لا لانه غير مشارك للفلك
في الطبيعة النوعية التي لها وعلى هذا يكون معنى قولهم ان المفرد هو الذي
يشارك جزؤه كله في الاسم والحد اي في اسم ذلك الكل وحده من غير
اعتبار صفة زائدة للكل لا تكون للجزء وفي حده باعتبار ذلك الاسم وعلى
هذا لو سميت الطبيعة النوعية الوريدية او الشريانية باسم كالجسم مثلا
وحدت حدا حقيقيا باعتبار الجسم كذا وكذا لصدق ذلك الاسم وذلك
الحد على كل واحد من الوريد والشريان وعلى اجزائهما فكونهما مفردين
والاخر علم صدق اسم الوريد والشريان وحديهما باعتبار هذين الاسمين
على اجزائهما نقضا لانهما ليسا اسمين لتلك الحقيقة فقط ولا حداهما حدين
لها كذلك والكلام في اسامي تلك الحقائق وحدودها وكذا لا يرد العصب
او الرباط المنفصل عن الوتر والغشاء نقضا لان المراد بالجزء المحسوس
ان يكون محسوسا حال الاتصال والا لما امكن تفصيله عنه ولدلالة قوله اي
جزء محسوس اخذت منه عليه لكن العصب والرباط غير محسوسين
في الوتر والغشاء فانه فاسد لانهما لو كانا غير محسوسين فيهما لما امكن فصلهما
عنهما بل لان المراد بالجزء ما يكون مشاركا للكل في الطبيعة النوعية التي
للكل والعصب والرباط ليسا مشاركين للوتر والغشاء في الطبيعة النوعية
التي لهما لا يقال يلزم من هذا ان يكون الوتر والغشاء مركبين لان جزوه
المحسوس لا يشارك الكل في الاسم والحد لانا نقول المفرد هو الذي جزوه
المحسوس المشارك له في الطبيعة النوعية يشارك الكل في الاسم والحد وان
اي جزء محسوس من الوتر والغشاء مشارك لهما في طبيعتهما يكون مشاركا لهما

في الاسم والحد يكونان مفردين لا مركبين ولا نضر عدم مشاركة جزء محسوس
غير مشارك في الطبيعة الكلية في الاسم والحد لان المراد بالجزء هو المشارك في
الطبيعة النوعية واما الثاني فلان الشك انما يندفع لو كان المراد بالجزء ما يقال
له جزء لا ما هو جزء حقيقة وهو تحكم محض اذ ليس في كلام الشيخ ما يدل عليه
فان قيل لا نسلم انه تحكم محض لدلالة العرف عليه فانا لو رأينا قطعة من طول
سيف او عرضه بحيث يبقى فيها صورته وتحدد الطرفين في الاولى واحد
الطرفين في الثانية قلنا انها قطعة سيف وجزؤه واذا رأينا قطعة من وسط
عرض سيف لا نقول انها قطعة سيف ولا جزؤه لانتفاء صورته عنها بل نقول
انها قطعة حديد فكذا ما نحن فيه من الوريد والشريان لا يقال للمنفصل عنهما
جزؤهما الا اذا اشتمل على صورتهما قلنا هذا فيما لم نشاهد انفصال الجزء عن
الكل مسلم اما فيما شوهد فلا والفرق بينهما بين سلمنا ان المراد بالجزء
ما ذكره لكن الشك المورد على تعريف العضو المركب وهو ان الباقي من اليد
بعد قطع جزء صغير منها يجد بحدها فغير وارد لما ذكره المسيحي من ان
الشيخ لم يقل ان الباقي من العضو يجب ان يطابق الذي اخذ منه في الاسم
والحد بل قال اذا اخذ منه جزء محسوس كان هذا الجزء مساويا لما بقي
في الاسم والحد الا ان هذا يندفع بان يؤخذ من اليد معظمها ويترك جزء صغير
منها بل الا ان هذا لا يضر بل المضر هو ان يجد كل جزء محسوس منها بحدها
والا فكل عضو آلي يمكن ان يؤخذ منه جزء محسوس يحد بحده لكنه لا يكفي
في كون العضو مفردا ويكفي في كون العضو مركبا وجدان جزء محسوس منه لا
يحد بحده لان المذكور في حد المركب في تقدير سالبة جزئية وهي ان المركب هو

الذي

الذي ليس كل جزء اخذت منه اي جزء كان مشاركا لنا قض الموجبة الكلية المذكورة
في حد المفرد وينحصر العضو في المفرد والمركب لا في تقدير سالبة كلية وهي
ان المركب هو الذي لا يكون شيء من اجزائه مشاركا او موجبة كلية معدولة
المحمول وهي ان المركب هو الذي كل جزء منه غير مشارك على ما توهمه
القرشي واورد الشك بناء عليه وهو باطل والا لما انحصر العضو في المفرد والمركب
لكون بعض الاعضاء غير مفرد ولا مركب على هذا التقدير كاليد المورد
شكا لكون الجزء الكبير منها مشاركا للكل في الحد لا يكون مركبا ولكون الصغير
منها غير مشارك لا يكون مفردا فظهر من هذا التحقيق اندفاع جميع من غير
ارتكاب تمحلات القرشي وتعسفاته في الجواب عنها بقي ههنا شيء واحد وهو
كان مع ان قولنا ان المركب هو الذي ليس كل جزء منه محسوسا او غير محسوس
مشاركا للكل يدخل المفرد في حد المركب لان هذا القول يحتمل بحسب
القسمة العقلية احتمالات خمسة احدها المفرد لان قولنا ليس كل جزء محسوس
منه مشاركا يحتمل قسمين وهو ان لا يكون شيء من الاجزاء المحسوسة مشاركا
او يكون بعضه مشاركا دون البعض وكذا قولنا ليس كل جزء غير محسوس منه يحتمل
قسمين وهو ان لا يكون شيء من الاجزاء الغير المحسوسة مشاركا او يكون بعضها
مشاركا دون البعض فهذه اربعة وقولنا ليس كل جزء محسوس مشاركا يحتمل
قسما آخر وهو ان يكون صدقه بكون كل جزء غير محسوس غير مشارك وهو المفرد
ويمكن ان يجاب عنه بان المذكور في حد المفرد مركب بالحقيقة وتقديره
ان المفرد هو الذي كل جزء محسوس منه مشارك وكل جزء غير محسوس
منه غير مشارك ولان المركب هو ما ليس بمفرد وانتفاء المفرد اما ان يكون

بانتفاء الجزء الاول والثاني وكليهما لكن العكس انتفاؤه بانتفاء الثاني لاستحالة
ان يكون شيء من الاجزاء الغير المحسوسة للمركب مشاركا ولا بانتفاء كليهما لما ذكرنا
فتعين ان يكون انتفاؤه بانتفاء الاول ويصير المعنى الى ان المركب هو الذي
ليس كل جزء منه مشاركا وان نوقش في تركيب المذكور في المفرد اجيب
بان هذه القسمة حاصرة وجودية لا عقلية لان العضو بحسب الوجود
لا يخلو عن المفرد والمركب لا بحسب القسمة العقلية المبنية على التعريف
وامثال هذا في كتب الحكماء كثير منها حصر العناصر في اربعة على ما
ذكره الشيخ في الشفاء من ان انحصارها فيها بحسب الوجود لا بحسب
القسمة العقلية المذكورة هناك فلذا فيما نحن فيه فهذا نهاية الكلام وغاية
المرام في هذا المقام والحمد لله على نعمه الجسام والصلوة على محمد خير الانام
وعلى اله البررة الكرام واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاعضاء البسيطة التي
ذكرها الشيخ تسعة العظم الغضروف العصب الوتر الرباط الشريان
الوريد الغشاء اللحم وعند ابي سهل المسيحي ثلثة عشر الا انه عبر عن
الشريان والوريد بالعرق وزاد الشحم والثرب والمخ والظفر
والجلد وعند ابن هبل ايضا ثلثة عشر على ما ذكره في المختار وهي
التسعة التي ذكرها الشيخ مع زيادة اربع هي العقب والعضل و
الصفاق والشحم وعند صاحب الكامل ثلثة عشر بنقصان المخ والثرب
عما ذكره ابو سهل وزيادة الشعر عليه وجعل العروق قسمين ضوارب وغير
ضوارب وجعلها سبعة اصناف احدها صنف العظام والغضاريف
والثاني صنف العصب والوتر والرباط والثالث صنف العروق غير

الضوارب

الضوارب وهي الشوابين والخامس صنف اللحم المفرد والغدد والشحم والسادس
صنف الجلد والاغشية والسابع صنف الظفر والشعر وعند بعضهم اربعة
عشر بزيادة الدشبد وهو شيء يشبه الغضروف وهذه الاعضاء على
قسمين احدهما ما تحدث عن تركيب اعضاء اخر بسيطة وهي الجلد لحدوثه
من تركيب اللحم والعصب والعضل لحدوثه من تركيب العصب والرباط واللحم
واللحم والغشاء والوريد والوتر لحدوثهما من تركيب الرباط والعصب ولهذا
يوجد حجم الوتر مثلا بمقدار حجمها اذا اجتمعا ولذلك ينقص في الحس عن
العصب بقدر ما يخالطه من الرباط العادم للحس وينقص في استيثاق
الربط عن الرباط بمقدار ما يخالطه من جوهر العصب اللين ولعدم
ظهور تركيب بعض هذه الاعضاء في الحس وقلة تركيب البعض عدها
الفاضل جالينوس من المتشابهة وعد الاسنان منها ايضا وقال انها
ايضا توجد مركبة من اجزاء متغايرة الجوهر الا انها كلها بيض ويدل
على ذلك اسنان الحيوانات العظيمة الجثة الكبيرة الاسنان فانها
تنقسم عند البلى الى اجزاء مختلفة الصور والاشكال ويسرع الفساد الى
بعضها دون بعض ولذلك قال جالينوس لا يمنع ان يسمى العضو متشابه الاجزاء
وان كان فيه تركيب واختلاف في اجزائه بعد ان لا يكون كثيرا وقال
ايضا واما ما يقال انه متشابه الاجزاء غير انه الا انه يوجد فيه يسيرا
وقال ايضا لما تكلم في الجوهر الخاص ببعض الاعضاء انه مولف من شظايا
يصل ما بينها غشاء رقيق ثم قال وهي مع ذلك متشابهة في اجزائها يعني
في جواهرها وبانها ما لا يكون كذلك كما في الاعضاء البسيطة من العظم

واللحم وغيرها وايضا الاعضاء المتشابهة الاجزاء منها ما هو صلب كالعظام
والغضروف والرباط والوتر والعروق ومنها ما هو لين كالجلد والاغشية و
اللحم والشحم وهو صنفان احدهما لين وهو اقل جمودا من الصنف الاخر مثل
الشحم الذي يلابس اللحم ويسمى السمين والاخر اشد جمودا من الصنف الاول واذا ... اخف وهو
ذاب اسرع اليه الجمود وهو مثل شحم الكلى والثرب واللحم منه رخو مايل
الى البياض ويسمى الغدد وهي صنفان احدهما رخو يكون فيما بين عروق و
اعصاب تتشعب مثل غدد الابط والاربيتين والاخر مولد للرطوبات
مثل غدد الثدي والغدد التي تحت اللسان المولد للريق ومنه ما هو حشو
بين شظايا العصب وهو الذي يسمى اللحم على الاطلاق ولعل الشيخ انما لم
يذكر الجلد في المتشابهة للاختلاف في انه آلي او متشابه وعدم الجزم عنه
باحد الطرفين او لانه مركب في الحقيقة اذ فيه عروق وشرايين واعصاب
محسوسة فلم يحسن ذكره في المتشابهة ولا المخ لاندراجه تحت العظم
او لانه من جملة الرطوبات البدنية ولا الشحم والسمين والثرب والغدد
لاندراجها تحت اللحم ولا الشعر والظفر لانهما ليسا من الاعضاء المقومة
للبدن او للاختلاف في انهما من الاعضاء البسيطة او ليسا من الاعضاء
لا في انها آلي او متشابه لانه لم يذهب احد الى انها من الآلية ولا الدشبد لانه
شيء غير طبيعي او لانه يشبه الغضروف او الرباط والوتر هذا حكم الاعضاء
البسيطة واما المركبة فتركيبها اما ان يكون من الاعضاء البسيطة او
المركبة والثاني كالراس فانه مركب من العين والاذن والدماغ والوجه
وكلها اعضاء آلية والاول اما ان لا يظهر فيه التركيب عند الحس وهو
العسم

القسم الاول من المتشابهة كما قد علمت او يظهر كالمعدة والقلب والكبد
والرئة واعلم ايضا ان تركيب المركبة من البسيطة يختلف بالقرب والبعد
فان منها ما هو قريب مثل العضل ومنها ما هو ابعد من ذلك مثل
العين فان فيها العضل وغيره ومنها ما هو ابعد من ذلك مثل الوجه فان
فيه العين وغيرها ومنها ما هو ابعد من ذلك مثل الراس وقد قسم الاولون
جملة البدن الى سبعة اعضاء آلية وهي الراس مع الرقبة والصدر معا
فيه والبطن معا فيه والظهر وآلات التناسل واليدان والرجلان
ثم ان الشيخ بعد ذلك شرع في تحديد كل واحد من الاعضاء المفردة وبيان
منفعته ونحن رأينا ان نقدم قبل ذلك ذكر الخلاف بين الاطباء والفلاسفة
في مبادي نبات العروق والاعصاب واقتصاص حججهم وان نشير الى ما هو
الحق فيه **المبحث الثالث** في اختلاف الاطباء والفلاسفة في
مبادي نبات العصب والشراين والاوردة وذكر حججهم وما هو الحق
فيه فقد قيل ان منبت العروق كلها من ناحية العينين والحاجبين
لم ينحدر عرقان يمنة ويسرة قالوا ولذلك تجف العينان عند الافراط
من الجماع لاتصال الاستفراغ اليها وهو باطل من وجهين احدهما انه
لم يشهد به احد من المشرحين بذلك ولم ينقل به وثانيهما ان الغالب على العين
الطبقات العصبية وهي باردة يابسة وعضو يكون حاله كذلك يعرض له
الجفاف عند الاستفراغ فهذا هو السبب في حصول الجفاف بالاستفراغ
لا لانها مبادي للاوردة وايضا ليس جعلها مبادي لذلك اولى من جعل باقي الاعضاء ... افراطه
فان البدن كله يحصل له الجفاف عند افراط الاستفراغ وقيل اصل

العروق عرقان يبتديان من البطن وقيل اصل العروق كلها اربعة ازواج
من الدماغ وهذان القولان باطلان لان احدا من ارباب التشريح لم يشاهده
ولم يقل به واما المعلم الاول فيرى ان القلب هو المبدا لنبات الاعصاب
والاوردة والشرايين واما الاطباء المعتد بهم فانهم جعلوا الدماغ مبدا للعصب
بعضه بذاته وبعضه بتوسط النخاع وجعلوا الكبد مبدا للاوردة والقلب
مبدا للشريان واحتج جالينوس على ذلك بان الوريد الواصل بين القلب
والكبد اصله الغليظ عند الكبد ويتفرع عندها الى فروع احدها الواصل
الى القلب وينفذ فيه نفوذ غريب عن جوهره يشقه الى داخله شقا
يدل عليه انكساره الى داخله وان الكبد لما كان منه ينبعث الدم فمنه لا
محالة ينبعث مجاريه وكذلك العصب فانه عند الدماغ اغلظ وبجوهره
اشبه وعند اللين وعند القلب اصلب وعنه اغرب واتصاله به كالالصاق
وبالدماغ شديد الاختلاط والواصل الى القلب جملة الشعب واستضعف الشيخ شعبة منه صح
هذه الحجج في المقالة الثالثة من الفن الثاني من حيوان الشفاء فقال ان الغلظ
في جهة قد يكون لمنفعة او ضرورة توجب زيادة اجتذاب الغذاء لا لكونه
جهة المبدا ولذلك ما تغلظ العصبتان الاتيتان الى العينين عند الرطوبة
الجليدية وكذلك تغلظ العروق الاتية الى الجنين من الرحم كلما بعدت عن المبدا
وهي فوهات الرحم ولذلك كثيرا ما تغلظ الاشجار عند منبت الاغصان
وكذلك لين العصب عند الدماغ ليس بان يدل على ان الدماغ منبته اولى
من ان يدل على ان الدماغ متكون منه كانه يتدرج في اللين من مبدائه حتى
يستعد لان يكون منه جسم رطب هو الدماغ وايضا ليس باولى من ان يدل
صلابته

صلابته عند القلب على ان القلب مبداؤه فان الاشجار عند منبتها اصلب
وايضا ليس يبعد ان يكون التفريع لا من جهة المبدا اذ كل ذلك تابع لاغراض
القوة المصورة باذن خالقها جل وعلا وكذلك التغليظ فان القلب لما كان
العضو الرئيس على الاطلاق دقت الالة عنه وغلظت بعد ذلك خوفا
من مزاحمة المكان عليه فيمنعه من تمام الانبساط والانقباض المحتاج
اليهما في بقاء الحيوة وايضا فالكسر الموجود في القلب لا يمنع ان يكون هو
المبدا وذلك بان يكون موضع المنبت قد خلق صلبا وقاية للنابت
ولموضع الشق فلما حصل النمو كان ذلك الموضع قليل القبول للتمدد فقل
نموه وكيف يبلغ العرق او العصب في الصلابة حدا يكسر جرم القلب بنفاذه
وايضا انما يكون ذلك بعد كمال تكون القلب فتمتد في ذلك الزمان من اين ياتيه
غذاؤه وايضا لا يبعد ان يكون النابت من الشيء غريبا من جوهره فان المرجان
مع صلابته ينبت من قعر البحر وهو طين وكذلك تبري بعض العروق او
العصب عن جرم القلب لا يمنع نباته منه فان الغدد النابتة من اللحم
تكون متبرية عنه مخالفة لجوهره فثبت ان حجج جالينوس ليست بضرورية
ثم قال الشيخ ونابته بطريق جدلي وهو ان نقول له اتسلم بان مبدا
الالة حيث القوة ام لا فان لم يقل بذلك خرج عن مذهبه وان قال
به نقول له قد ثبت في غير هذا الفن ان النفس الانسانية واحدة وهو
ايضا يوافقنا على هذا وان تعلقها بالبدن بواسطة اول عضو يتكون
وهو يوافقنا على ان المتكون اولا هو القلب على ما شاهد ويوجبه القياس
وهو ان يكون الالطف اسهل على الطبيعة من تكوين الاغلظ والتدبير

الحكمي ان يبتدا اولا بالاسهل وينتهي الى الاصعب ليكون ذلك على التدريج فالطبع
اول فعلها تكوين الروح ثم انها عندما تكونها لا ينبغي الاهمال بها خوفا من التحلل
والانتشار بل لا بد ان يكون لها عضو يحفظها ويمنعها من ذلك ثم هذا العضو
يجب ان يكون صلبا مستديرا ليبعد عن الافات ولا بد ان يكون في الوسط
ليكون عن جوانب البدن على السواء لتساوي الحاجة اليه والا كان ترجيحا من غير
مرجح والقلب حاله هذا الحال واذا ثبت ذلك فيجب ان يكون قوى النفس
اول تعلقها بالقلب وعند ذلك يلزمه ان يعترف بانه مبدا لآلة تلك القوى قال
الشيخ ولعمري لو كنت في زمان جالينوس اخذت ذهبه من الهيكل اقول
وهذا اشارة الى ان جالينوس لما ذكر هذه المسئلة واعتقد صحتها وضع عند
الكاهن وهو صاحب الهيكل ذهبا على سبيل الرهن وقال من بين ان الامر على
ليس على ما ذهبت اليه ياخذ هذا الذهب ولم يقدر احد في زمانه برد عليه
ويبين فساد دلائله ولما تبين للشيخ فساد دلائله قال لو كنت في زمانه كنت
اخذت ذهبه وهو ظريف لطيف واما اصحاب المعلم الاول فاكثر ما حملهم
على ذلك اعتقادهم ان النفس واحدة وان اول تعلقها بالقلب وان القلب مبدا
لجميع القوى وان مبدا منبت الالات هو مبدا القوى واستضعف الشيخ
هذه الحجة ايضا وقال اني كنت اميل ان القلب مبدا جميع القوى الا انه
لا امتناع في ان يكون الدماغ يرسل الاعصاب من عنده ليستفيد بها من القلب
القوة وكذلك الكبد وهذا كما ان الكبد يرسل الماساريقا الى المعدة والامعاء
ليأخذ منها الغذاء فلا يجوز ان يكون الحق هو قول جالينوس ويجوز ان يكون
هو قول المعلم ويجوز ان يكون القوة المولدة كما اعدت مادة لتكون القلب
والدماغ

والدماغ والكبد وغيرها اعدت ايضا مواد الوسايط بينها وغيرها ان يكون مختلطة
وجواهر احد تلك الاعضاء او من فضوله حتى يكون نابتة منه واذ ظهر في
تضاعيف الكلام ان القلب هو اول متكون من الاعضاء بطل ما ذهب اليه
محمد بن زكريا الرازي من ان المتكون اولا هو الكبد واما ما استدل به عليه من
ان المني في اول التكوين في غاية القلة فيحتاج الى شيء يغذيه ويزيد فيه وهو
القوة الغاذية فيكون العضو الذي هو مبدا لهذه القوة المتكون اولا وهو الكبد هو ح
ففاسد نقلا وعقلا اما النقل فلان المشرحين عن اخرهم نقلوا انهم شاهدوا
ان القلب يتكون اولا ولم نر احدا منهم ذكر انه شاهد الكبد تكونت اولا واما
العقل فمن وجهين احدهما انه كيف يتصور ان العضو يغتذي من غير ان يكون
حيا فالحيوة حينئذ تتقدم التغذية واذا كان كذلك وجب ان يكون عضوها
متقدما في التكوين وهو القلب فان قيل لم لا يجوز ان الحيوة مصاحبة
للمني من الابوين ولا يحتاج الى تكون العضو الذي هو منبعها اولا قلنا وايضا
لم لا يقال ان الغاذية مصاحبة للمني من الابوين ويستغني عن الكبد وثانيهما
ان الاعضاء لا تحتاج الى القوة الغاذية ما لم يقع فيها تحلل محسوس و
المني في اول التكون لا يحتمل ما يتحلل منه وان سلمنا انه يقع فيه تحلل محسوس
يؤدي الى الضرر لكن لم لا ان القوة الغاذية حاصلة في القلب على ما سيتبين
ان القوى كلها حاصلة فيه وكذا بطل ما ذهب اليه الاوحد ابقراط من
ان المتكون اولا هو الدماغ واما استشهاده بما ظهر له من فراخ البيض
من ان المتولد منها اولا هو الدماغ فلا ينافي ان يكون المتولد اولا هو القلب
لاحتمال ان يقال ان القلب لصغره لا يدركه الحس وايضا فان الاعضاء انما

يستعد لقبول القوى النفسانيه بالقوة الحيوانيه فيجب في هذه ان يكون متقدمه
على تلك ويجب من هذا ان يكون عضوها متقدما على عضو تلك وكذا ما ذهب
اليه بعض اطباء يونان من ان المتكون اولا هو فقرات الظهر وما استدل
به عليه وهو انها اساس البدن والاساس متقدم على ما هو اس له ففاسد
لان القلب اذا كان هو الاصل لحيوة الاعضاء ووجودها فكيف يتصور
تاخر ما هو اصل وجودها عنها فثبت ان المتكون اولا هو القلب وسيظهر
انه مبدا لجميع القوى واذا كان كذلك فيكون منبتا لجميع الالات فهذا ما
قالوه واما نحن فنسلك على ذلك ما نستحسن من الحق ونقول ان العصب
والوريد والشريان والرباط لا يجوز البته ان يكون واحد منها ينبت من
عضو بل لها اسوة بباقي الاعضاء في انها تكون اول فضلة عضو اخر ولو
كان شيء من هذه نابتا من عضو لكان يبتدي عنه في طوله بالنمو قليلا قليلا الى
الجهة العضو الذي تمتد اليه كما في النبات وكما في الاسنان لكن التالي باطل
فان المشرحين عن اخرهم اتفقوا على ان هذه الوسايط توجد متصلة
بالاعضاء التي تتصل فيها من اول حدوثها غير متصله بعضو ومنقطع
اخرها متصلة بالنمو ولو كانت نابتة من عضو كانت كذلك وقال
المسيحي ولو كانت كذلك لزم ان يبقى اطراف البدن خالية من الحيوة والحس
والحركة لان مثل هذه الاعضاء يبقى زمانا طويلا خالية من الات القوى
المذكورة ولو صح ذلك لكان حال الاعضاء المذكورة حال العضو الميت ولعرض
لها ما يعرض للعضو الميت من الفساد والعفن وذلك محال ومع هذه الزياده
نظر لجواز ان يكون حافظ الاطراف وغيرها من الفساد مثلا نمو العصب و

الشريان

والشريان والوريد من هنا بتهاية الروح هي القوة الحيوانيه الحاصله في مني الابوين
منها واذا تم النمو انتقل الحفظ الى القوة الحيوانيه الفائضة من الناطقه وعلى
الجمله كل ما يقال في مادة الجنين عند تكون القلب دون تكون شيء من الاعضاء
الباقيه مع عدم فساد المادة يقال هاهنا فظهر ان هذه الزيادة لا طايل تحتها
المبحث الرابع في تحديد كل واحد من الاعضاء المفرده وتعريف
منفعته قال الشيخ رحمه الله واول الاعضاء المتشابهة الاجزاء العظم
انما قدم الكلام في الاعضاء المفردة لان المفرد قبل المركب وانما قدم الكلام
في العظم لانه اساس لغيره من الاعضاء والاساس متقدم على ما بني عليه
فيجب ان يبدا اولا في تحديده وتعريف منفعته وهذا هو المراد من
كون العظم اول الاعضاء المتشابهة الاجزاء اي اولها في الذكر لما قلنا لا اولها
في الصلابة على ما قال الجيلي لانه تاويل ضعيف ولا اولها في الوجود على
ما يشعر به ظاهر اللفظ لاتفاق المشرحين عن اخرهم على ان مفردات
الاعضاء الرئيسة والشرح قبله في الوجود على ما ذكره الشيخ في الكتاب الثالث
في كيفية تولد الجنين وصرح به صاحب كامل الصناعه وقال فاذا امتزج
الدم والمني غلظته [الحرارة صح] التي فيهما قليلا قليلا الى ان يجد بعض الجمود حتى يمكن القوه
المصوره ان تصور منهما اعضاء الجنين وتبتدي اولا بتكوين الاغشيه ثم اللحم
ثم العروق ثم الاعصاب وباخره تكون العظام والغضاريف والاظفار
عندما تجف المادة وينبغي ان يكون هذا الترتيب بعد وجود الاعضاء الرئيسه
واعلم ان العظام قد تنقسم بوجوه من التقسيم ونحن نذكر تقسيمين احدهما
ذكره في التنويس والاخر صاحب الكامل اما التنويس فهو ان العظام منها

كبار ومنها صغار والكبار منها مجوف وفيه مخ ومنها صلب مصمت غير
مجوف والاول منها ما تجويفه واسع ومنها ما تجويفه ضيق والثاني منها
ما له لاحقة موصولة به ومنها ما لا لاحقة له والاول على ضربين احدهما
ان يتصل احدهما بالاخر اتصالا تتم به الحركة وهذا يسمى المفصل والثاني ان
يتصل اتصالا لا تتم به حركة وهذا يسمى الالتحام والمفصل نوعان احدهما موثق
وهو الذي لا يكون حركته بينة والثاني سلس وهو الذي يكون حركته بينة و
الاول ثلثة انواع احدها الشان وهو تركيب على نحو مداخلة اسنان
منشارين احدهما في الاخر والثاني ما كان تاليفه على خط مستقيم مثل
تركيب زندي الساعد وقصبتي الساق والثالث ما كان احد العظمين
مغروزا في نقرة الاخر مثل تركيب الاسنان في الثقب التي يكون فيها
الاسنان واما المفصل السلس فهو ايضا على ثلثة انواع احدها ان يكون
في طرف احد العظمين نقرة غائرة وفي طرف العظم الاخر راس مستدير فيه
طول منغمس في تلك النقرة يدور فيها والثاني ان يكون النقرة لا غور لها والراس
لا اشراف لها والثالث ان يكون في كل واحد من العظمين شيء داخل في الاخر
مثل تاليف الفقار والاول يقال له المعرق والثاني يقال له المطرف والثالث
يقال له المداخل واما الالتحام فنوعان احدهما ان يلتحم عظم بعظم من غير شيء
يصل بينهما والثاني ان يصل بينهما شيء اخر وذلك اما العصب واما الغضروف
واما اللحم واما العظام التي لا لاحقة لها وهي العظام الصلبة مثل عظم اللحي
الاسفل وذلك انه لما كان بارزا عن البدن معرى عن اللحم معرضا لقبول
الافات جعل صلبا مصمتا ولذلك لم يحتج الى لاحقة عظم صلب يوصل

به واما صاحب الكامل فانه قال اصناف عظام البدن ستة احدها
عظام الراس والثاني عظام الصلب والثالث عظام الصدر والاضلاع والرابع
عظام الكتفين والترقوتين والخامس عظام اليدين والسادس عظام الرجلين
ثم قال وانما جعلت العظام اصلب الاعضاء لمنفعتين احديهما ان يكون
اساسا وعمدة يعتمد عليها سائر الاعضاء اذ كانت الاعضاء كلها موضوعة
على العظام وهي لها كالاساس والحامل يجب ان يكون اقوى من المحمول والصلابة
اوفق في هذا الباب والثانية انه احتيج اليه في بعض المواضع ان يكون جنة
يوقى بها ما سواه من الاعضاء مثل قحف الراس وعظام الصدر وما كان
كذلك فيجب ان يكون صلبا ليكون صبورا على ملاقاة الافات بعيدا عن القبول
لها فركب البدن من عظام كثيرة مختلفة الاحوال بحسب حاجة كانت الى
حال كل واحد منها والحاجة الى ذلك لست منافع احدها بسبب الحركة
والثانية بسبب تحليل الفضل البخاري والثالثة بسبب الافات الواقعة
بالعظام والرابعة بسبب كبر العضو وصغره والخامسة بسبب الحرز
والوثاقة والسادسة بسبب خفة الحركة اما بسبب الحركة فانه لما كان
الحيوان يحتاج الى ان يحرك في بعض الاوقات بعض اعضائه دون بعضه دون
غيره بمنزلة تحريك اليدين والرجلين والراس وفي بعض الاوقات يحتاج
ان يحرك جزءا من اعضائه دون جزء بمنزلة تحريك الكف دون الساعد او
الاصابع دون الكف وغير ذلك من الاعضاء المتحركة بالارادة لم يجز ان
يجعل البدن من عظم واحد بل من عظام كثيرة واما بسبب تحليل الفضل
البخاري فانه لما كانت الفضول المجتمعة في البدن عن فضل غذاء كل واحد

الاعضاء بعضها غليظة وبعضها لطيفة بخارية جعل لما كان منها غليظا مجاري
تنحدر فيها الى اسفل وتخرج خروجا ظاهرا للحس واما الفضول البخارية فلما كان
من شانها ان تصعد الى فوق وان تتحلل تحللا خفيا عن الحس جعل لذلك السبب
في العظام وصول لتخرج بذلك فيما بينها الفضول خروجا خفيا عن الحس وجعل
في الجلد ايضا ثقب لتخرج منها ذلك البخار بمنزلة ما جعل ذلك في عظم القحف لان
الراس لما كان اعلى عضو في البدن يرتقي اليه بخارات الاعضاء كلها حتى كانه سقف
لبيت يوقد فيه نار يرتقي اليه الدخان احتيج الى ان يكون في عظم الراس منافذ لخروج
منها ذلك الفضل البخاري ولم يمكن ان يجعل في عظم الراس منافذ محسوسة لحاجة
كانت فيه الى حرز الدماغ من ان يصل اليه من الاجسام فجعل لذلك من عظام
كثيرة ووصل بعضها ببعض بدروز يقال لها الشوون واما كثرة العظام
بسبب الافات الحادثة بكل واحد منها فانه لما كانت الآفة الحادثة
في العظم الواحد متى حدثت في بعض اجزائه سرت في جميعه جعل في
كثير من الاعضاء مكان العظم الواحد عظمان وثلثة واكثر ليكون متى
نالت واحدا منها افة لا تتبادر الى الآخر وكان الآخر يسد عنه في
الفعل ويقوم مقامه الذي اعدّ له بمنزلة ما فعل ذلك في عظام اللحي الاعلى
وبمنزلة عظم الانف وعظم العنق والوجنتين وبمنزلة ما فعل من عظام
مشطي الكفين ومشطي القدمين واما اختلاف العظام بسبب كبر العضو
وصغره فان من الاعضاء ما هي كبار واحتيج فيها الى عظم كبير بمنزلة عظم الفخذ
وعظم العضد ومنها ما هي صغار واحتيج فيها الى عظم صغير بمنزلة سلاميات
الاصابع واما بسبب الحرز والوثاقة فانه ما احتيج فيه الى ذلك جعل مصمتا

موثقا

موثقا بمنزلة عظم اللحي الاعلى واما بسبب خفة الحركة فان احتيج فيه الى
هذه الحال جعل اجوف بمنزلة عظم الفخذ وعظم العضد فانهما لما كانا كبيرين
واحتاجا الى كثرة الحركة وسرعتها جعلا اجوفين وكل عظم جعل فيه مخ
ليكون له غذاء **وقد خُلق صلبا لانه اساس البدن** اساس الشيء ما يبنى
عليه ذلك الشيء والاعضاء ذوات العظام مبنية على عظامها ولذلك تختلف
اشكالها باختلاف اشكال عظامها فما كان منها مستقيما كان مستقيما وما كان
منها معوجا كان معوجا وكذلك تختلف مقاديرها باختلاف مقادير
عظامها الا ترى ان عظم الفخذ لما كان اعظم من عظم العضد كان الفخذ اعظم
من العضد وان الحيوان الذي عظم فكه طويل يكون وجهه طويلا والذي
ليس كذلك يكون وجهه ايضا على هيئة فكه وبعض الحيوان يكون الشيء الصلب
القائم له مقام العظام من خارج بدنه كالسلحفاة والصدف والسرطان
وبعضه يكون له ذلك من داخل كالقنا **ودعامة الحركات** اي عمادها
فان الدعامة عماد البيت ومعنى كون العظم دعامة الحركات وعمادها
انه يجعلها اشد بجعل عضوها اقوى فان الحيوانات التي لا عظم لها
حركاتها ضعيفة بطيئة كالدود فلولا العظام كانت الاعضاء كلها
كالدود وحركاتها واهية جدا قالت الاطباء العظام عديمة الحس
واستدل لهم من جهة العقل والنقل اما العقل فمن وجهين احدهما
ان العظم عندما يقطع او يبرد او ينشر في القروح الخبيثة لا يحس
معه بوجع الثاني انه لو كان لها حس لمنع من حصول فائدتها فان الفائدة
منها اما كونها اساسا ودعامة له او وقاية لما تحتها والحس ضار في

ذلك فانه في الاول يعتل الالم بالضغط والمزاحمه وفي الثاني بما يرد عليه
من المصاكات واما النقل فلان احدا من ارباب التشريح لم ينقل ان العصب
يداخل العظام وينقسم فيها كانقسامه في الاعضاء التي لها حس وفيما
استدل به لم نظر اما ان العظم عندما يقطع لا نحس معه بوجع فلان
وصولنا اليه بحاسة لمسنا وبصرنا عند القطع والنشر والبرد اما ان يكون
في حال الصحه او في حال المرض فان كان الاول فلا نصل اليها الا بعد
قطع ما فوقها من الجلد والاغشيه والعضلات واللحم والعصب ولا شك ان
حس هذه الاعضاء قوي جدا فعند قطعها لم لا يجوز ان قوة حستها والمها
شغلنا عن ادراك حس العظام والمها فان ادراك الاقوى يشغل عن ادراك
الاضعف كما قال الاوحد ابقراط في ثانيه الفصول اذا كان وجعان معا وليسا
في موضع واحد فان اقواهما يخفي الآخر واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان لها
حسا ضعيفا غير ان احساسنا بالقوي يشغلنا عن ادراك حسها وان كان
في حال المرض فلم لا يجوز ان العظم عندما يتغير ويفسد ويحتاج الى ما ذكرنا
من العلاج يبطل حسه لا انه في الاصل كان عديم الحس واما انه لو كان لها
حس لمنع من فايدتها فلان الذي يمنع من فايدتها الحس القوي اما اذا كان
حس ضعيف فلا نسلم انه يمنع ذلك واما ان التشريح دل على ان العصب غير
مداخل للعظم ولا منقسم فيه فلان عدم احساس العظام ان كان لعدم
انقسام العصب في جوهرها فيجب من ذلك ان لا تغتذي ولا تنمو ولا يكون فيها
حيوة فان الاوردة لا تنقسم فيها ولا الشراين كما ينقسمان في باقي الاعضاء
فان قيل ان العظام تقبل القوى الحيوانيه والطبيعيه من الاوردة بالمجاوره
قلنا

قلنا لذلك يجوز ان تقبل قوة الحس من الاعصاب بالمجاوره ايضا كما قبلت تينك
القوتين مع ان قبولها لها من العصب اسهل من قبولها للقوى الطبيعيه لانها
الطف ثبت ان هذه الادله لا تدل على ان العظام لا حس لها بل الظاهر
انها لا تخلو عن حس كما لا تخلو عن الحيوة والنمو هذا ما قيل في هذا الباب
وقلنا عليه ثم ان المسيحي قال في اول هذا المقام ان الذي يتراءى لي ان
جميع الاعضاء لا تخلو عن حس وحركة ذاتيتين وان كانت مختلفه في
ذلك وهذه الدعوى مبنية على ست مقدمات توافقنا الاطباء على صحتها
احديها ان القوة الحيوانيه سارية في جميع الاعضاء اذ لو كان بعضها خاليا
منها لكان ذلك البعض ميتا ولو كان كذلك لعرض له من الفساد والعفن ما
يعرض للعضو الميت وثانيتها ان نفوذ القوة الحساسة والمحركة الى الاعضاء من
الدماغ في الاعصاب على سبيل المدد وثالثتها ان القوة النفسانيه تفاض على
الروح الحيواني عند حصوله في الدماغ ورابعتها انه حيث كانت القوة فهناك
الفعل وحيث كان الفعل فهناك القوة وخامستها انه حيث كانت القوه
الحساسه فهناك القوة المحركه وبيان هذه المقدمه سيأتي وسادستها
ان قبول الاعضاء اللطيفه والحارة لقوة الحس والحركة اشد من قبول الاعضاء
الكثيفه والباردة ولاجل هذا صار حس اللحم اقوى من حس العصب بدليل
ان وجع اللحم ضرباني ووجع العصب خدري واذا عرفت هذا فنقول
القوة الحيوانيه سارية في جميع الاعضاء بالمقدمه الاولى وحيث كانت القوه
الحيوانيه فهناك قوة الحس والحركة لانها معدة لها لكن بشرط ارتفاع الموانع
وحصول الشرايط اما الاول فكما في العضو المفلوج فان فيه القوة الحيوانيه

بالمقدمه الاولى وليس فيه القوة النفسانيه بدليل عدم فعلها فيه بالمقدمه
الرابعه وذلك بسبب السدة الحاصلة في العصب الآتي اليه واما الثاني فلان
القلب فيه القوه الحيوانيه وليس فيه القوه النفسانيه لان فيضان هذه القوه
على الروح الحيواني مشروط بورودن الى الدماغ بالمقدمه الثالثه وعند
هذا نقول الاعضاء التي ذكر الاطباء انها الحس لها كالعظم والرباط واللحم الغير
الحساس ليس فيها مانع عن قبول الحس لان نفوض الطالع فيها عندكونها
صحيحة وليست هي كالقلب حتى يحتاج الى عضو آخر هو شرط في صدور
القوه النفسانيه عن الروح الحيواني واذا ثبت ان فيها الحس فيكون فيها الحركه
بالمقدمة الخامسه غير انه فيها ضعيف لكثافة جرمها وبرد مزاجها بالمقدمه
السادسه وكون الرباط نابتا عن عضو عديم الحس لا يوجب عدم حسه
وحركته على ما قالوا والا لزم ان يكون الاعصاب كذلك لانها نابتة من شيء ليس
له حس وحركة وهو الدماغ على مذهبهم فان قيل والاعصاب ايضا كذلك
قلنا كيف كان فان لها حسا غير انه ضعيف الى ههنا كلامه بالفاظه
وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان المقدمة الثانيه غير متفق عليها عند
الاطباء ولو اتفق عليها كانت المقدمات الخمس البواقي مستدركة لاستلزام
الثانيه وحدها المطلوب لان نفوذ قوة الحس والحركة من الدماغ في الاعصاب
الى الاعضاء على سبيل المدد انما يتصور لو كانت في الاعضاء قوة الحس
والحركة الذاتية اي غير المستفادة من الدماغ او غيره وهو المطلوب ويمكن
ان يعتبر المدد بوجه يندفع عنه هذا وسنشير اليه ان شاء الله واما
ثانيا فلان هذه المقدمه غير محتاج اليها في اثبات المطلوب ولهذا لم يستعملها

في اثباته كما استعمل الخمس البواقي فيه واما ثالثا فلانا لا نسلم ان القوة الحيوانيه
معدة لقوة الحس والحركة ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لا مانع لتلك الاعضاء عن
قبول الحس غير المرض لان المانع عن قبول بعض تلك الاعضاء الحس ليس
الا ذاته كالعظم على ما قال به بعض الاطباء واما رابعا فلانا لا نسلم ان تلك
الاعضاء ليست كالقلب فيما ذكر فمن ادعاه فلا بد له من دليل واما خامسا
فلان في الجواب عن السؤال الاخير تعسفا على ما لا يخفى ثم الغضروف وهو
الين من العظم فينعطف اي اللمس بخلاف العظم فانه لا ينعطف لصلابته و
اصلب من سائر الاعضاء اي من بقية الاعضاء التي هي غير العظم والمنفعة في
خلقه اربع احدها ان يحسن به اتصال العظام بالاعضاء اللينه بان يتوسط
بينها فلا يكون الصلب واللين قد تركبا بلا متوسط فيتاذى اللين بالصلب
وخصوصا عند الضربة والضغطة بل يكون التركيب مدرجا منتقلا
من الصلب الى اللين ولهذا فان من الغضاريف ما خلق لهذه المنفعة فقد جعل
الين وجعل ما يقرب منه من الجلد واللحم الين مما هو قريب من العظم ليكون
التركيب مدرجا وهذا انما يكون حيث يخشى على العضو اللين التضرر بالصلابة
مثل ما في عظم الكتف فانه يستدق من الجانب الوحشي ويستعرض
كلما امعن في الجانب الانسي ونهاية استعراضه عند غضروف متصل به مستدير
الطرف اما الاول فليكون اشتماله الواقي لما تحته من الاعضاء المحصورة في
الصدر اكثر لانه يقوم بدل سناسن الفقرات ولجنحتها حيث لا فقرات
تقاوم المصادمات والحواس يشعر بها واما الثاني فليكون الانتهاء الى اللين
من الصلب بتدريج فلو لم يكن على طرفه غضروف تالم الجلد جدا عند تحريك

العضد الحركة التي يلزمها تغير وضع عظم الكتف **والشراسيف في اضلاع**
الخلف هي اجسام غضروفيه مركبه في اطراف الاضلاع المسماة باضلاع الخلف
لتخلفها عن الاستدارة بالجوف فان هذه الاطراف لو خلت من الغضاريف
لثقبت الجلد وخصوصًا عند الضربه والضغطه **ومثل الغضروف الخنجري**
تحت القص هو راس الصدر وفي بعض النسخ **القس** وهو بمعناه وهو غضروف
متصل باسفل القص مستدير الشكل والفائدة فيه ان يكون واسطة في ملاقاه
الصلب الذي هو طرف عظم القص واللين الذي هو الجلد هناك وان يوقي فم المعدة
وان سمي خنجريا لشبهه له براس الخنجر وثانية المنافع قوله **وايضًا**
ليحشى به اي بالغضروف **تجاور المفاصل المتحاكه فلا ترض لصلابتها** و
ذلك بان يجعل على طرف كل واحد من العظمين غضروف اذ انجراد الغضروف بالحركة
اقل من انجراد العظم ومع ذلك فاغتذاؤه بما يقوم له بدل ما انحل وانجرد
اسهل بسبب لينه وما خلق من الغضاريف لهذه المنفعه فهو اصلب من
الاول ليكون اقوى على حركة المفصل وبعض المفاصل التي لا حركة لها ظاهره
كذلك كمفاصل عظام القص وكذلك كمفاصل عظام القحف وربما لم يخلق ذلك
للمفاصل المتحركة ايضًا وحينئذ خلق لبعضها شيء يقوم مقام ذلك كالعظام
السمسمانية بين مفاصل السلاميات ولم يخلق لبعضها ذلك كمفصل الفك الاسفل
مع الاعلى وثالثه المنافع ان بعض الاعضاء المتحركة كالجفن لو خلق فيه عظم و
كان دقيقًا جدا لانكسر بادنى سبب وان كان غليظا ثقل فتعسر رفع الجفن
ولعلم شمل على شيء صلب ممتد في طوله بان يخلق من لحم مثلا لانسبل على العين
ولم يمكن العضله من رفع جملته الى فوق لان العضله المحركة ان اتصلت بجميع طرفه

بعضها ليس صح

اضر

اضر بالعين ضررًا عظيمًا لانها تثقل الجفن وتغلظ جوهره وتمنعه من الحركة السريعة
المحتاج اليها وان اتصلت بوترها بجانب منه وكان خاليا عن جرم صلب لم
يلزم من رفع ذلك الجانب رفع الباقي ولذلك خلق على طرفه جسم متوسط الصلابه
وهو الغضروف فللينه لا ينكسر ولصلابته يدعم العضله فتقوى به وترفع الجفن
كله برفع بعض اجزائه وهذا في الجفن الاعلى لا غير لان الجفن الاسفل ليس
له حركه بذاته وانما كان كذلك لان العنايه الالهيه مصروفة الى تقريب الافعال
الى مبادئها وخلق الاسفل ساكنا لان الغرض من الحركة وهو تغميض الجفن
تم بالاعلى واما ما يتصل بالجفن الاعلى من العضلات فالمحرك له الى فوق
عضلة واحدة متصلة بوسطه والمحرك له الى اسفل عضلتان موضوعتان
على طرفيه واما كيفية الاتصال والفائدة فيما ذكرنا وغير ذلك فسنذكره حيث
نتكلم في عضل الجفن وتشريح العين من هذا الكتاب والى ما ذكرنا اشار بقوله
وايضا اذا كان بعض العضل ممتدا الى عضو غير ذي عظم يستند اليه اي ذلك البعض
الى ذلك العظم **مثل عضلات الاجفان** لامتدادها اليها مع انها غير ذوات
عظام **كان** اي الغضروف **هناك** اي في ذلك المقام وهي الصورة المفروضه
دعامًا وعمادًا لاوتارها اي لاوتار تلك العضلات فتستند الاوتار
الى ذلك الغضروف وتقوى به مكان ما كانت تستند الى العظم وتقوى
به ورابعة المنافع انه قد يكون شيء لا يتم الا باله متوسطه بين الصلابه واللين
كالصوت الذي ينبغي ان يكون على وجه يستلذه الحيوان ولا يمكن ذلك الا بقرع الهواء
الخارج بالنفس لجسم ليس بغاية اللين والا لم يكن صوت البته ولا بغاية الصلابه والا
لكان كريها جدا وذلك هو غضاريف الحنجرة وايضا فان الحنجرة تحتاج الى

توسط الجوهر من وجه آخر وهو سهولة الانغلاق والانفتاح والانجذاب الى فوق
والى اسفل ولو كانت مولفة من عظام لما سهل ذلك فيها وهو المراد من قوله
ولانه قد تمس الحاجة في مواضع كثيرة الى اعتماد ثابت على شي قوي
ليس بغاية الصلابة كما في الحنجرة فهذه منافع الغضاريف ثم العصب
وفي بعض النسخ الاعصاب وهي اجسام دماغية المنبت او نخاعيته
اي بعضها نبت من الدماغ وبعضها من النخاع كما هو مذهب الاطباء لانه
في هذا الكتاب يجري على مذهبهم لانه لا شك في ان نباتها من ابها هو فان
ذلك لا يجوز في الحدود وانما جعل نبات الاعصاب الاعصاب منها لامتناع
نبات كلها من الدماغ لوجوه ثلثة احدها انه لو كانت كلها من الدماغ لاحتاج
الى ان يكون اعظم مما هو عليه الآن حتى ينبت منه اعصاب تبلغ ساير
الاعضاء فيثقل حمله على الاعضاء الثاني انه لو كان كذلك لاحتاجت الاعصاب
الى قطع مسافة طويلة وفي ذلك تعريض للآفات الثالث ان الاعصاب
الدماغية لينة والاعضاء البعيدة من الدماغ صلبة فلو كانت كلها نابتة
منه لتاذت بملاقاتها للصلب واما الاعصاب النخاعية فلا شك انها اصلب
من الدماغية فلذلك انعم الخالق تعالى ذكره وانبت بعضها من الدماغ وبعضها
من النخاع فما كان منها نابتا من الدماغ فهو الين ومعظم ما فيه من القوى النخاع
القوة الحساسة وما كان نابتا من الدماغ فهو اصلب ومعظم ما فيه
من القوى القوة المحركة بيض لدنة لينة في الانعطاف صلبة في الانفصال
اي انها في الانعطاف تكون كالاجسام اللينة وفي الانفصال كالاجسام
الصلبة في منع الانفعال وذلك تفسير اللدن خلقت ليتم بها للاعضا الحس
والحركة

علم

والحركة هذا هو السبب الغائي في خلقتها فان الاعضاء انما تحس وتتحرك بقوة
بانتها من الدماغ ويجب ان تحملها روح وتلك الروح لا بد وان تنفذ في ممرها
من الدماغ الى الاعضاء في مسلك مايل الى الصلابة لئلا تتبدد الروح وتتلاشى
وتفنى فلا تنفذ الى العضو الحساس او المتحرك المقدار الكافي وذلك المسالك
هو الاعصاب وانما لم تحتج الى تجويف ~~لئلا تتبدد الروح وتتلاشى وتفنى فلا~~
~~تنفذ الى العضو الحساس~~ كالشرايين والاوردة الى اشتمالها على دم كثير والشرايين
الى اشتمالها على ارواح كثيرة جدا لانها على ما بينه كالخزانة للقلب واما
العصب فالنافذ فيه من الروح مقدار يسير ولذلك اكتفي بتجويف المسام الا
العصب النافذ فيه قوة البصر فانه يحتاج ان تنفذ فيه ارواح كثيرة لا
تحتملها تجويف المسام وخصوصا وهو شديد اللين وتقرب الرطوبات الكثيرة
فلولا سعة تجويفه لعرض له السدد سريعا وبطل الابصار وللعصب منافع
اخر غير العلة المذكورة فانه تقوى اللحم باختلاطه به فيشتد وتتكون منه اعضاء
كثيرة كالجلد والغشاء والوتر وغير ذلك ثم الاوتار وهي اجسام نبتت من
اطراف العضل شبيهة بالعصب اي في البياض واللدونة ليتم به فعله فتلاقي
الاعضاء المتحركة هذا رسم للوتر لان الجسم جنس والبواقي ثلث صفات عرضية
الاولى نباتها من طرف العضل والثانية مشابهتها للعصب والثالثة ملاقاتها
للاعضاء التي تنجذب بانجذابها وتسترخي باسترخائها فتارة تجذبها اي
الاوتار الاعضاء بانجذابها اي بانجذاب الاوتار لتشنج العضل واجتماعها
ورجوعها الى ورائها اي الجهة مباديها وهي منابت اعصابها وتارة ترخيها
اي الاوتار الاعضاء باسترخائها اي باسترخاء الاوتار لانبساط العضلة

عائدة الى وضعها اى الطبيعي المطبوع لها او زائدة فيه اى في الانبساط وفي
بعض النسخ فيها وهو خطأ اذ لا مرجع ظاهر للضمير المؤنث يصح به الكلام اللهم
الا ان يقال انه راجع الى انبساط العضلة لاكتسابه التانيث بالاضافة الى العضلة
على مقدارها اى مقدار العضلة في طولها حال كونها على وضعها المطبوع لها على
ما نراه نحن في بعض العضل اعلم ان زيادة الانبساط على طول العضلة الذي لها
بالطبع قد يكون مرضية كما تعرض في التمدد على ما نص الاطباء عليه وهذا يمكن
عروضه لكل عضلة وقد يكون صحية وهذا مختص ببعض العضل كالعضلة
الباسطة للسان فان طولها الطبيعي هو المقدار الذي يكون عليه اللسان حال
كونه ساكنا ثم انها تمتد حتى تخرج اللسان لطوله من الفم فيكون قد زادت بذلك
الانبساط على وضعها المطبوع لها واعلم ان من الاعضاء المتقون ما يتم
تكونه باجتماع عضوين كالوتر والعضل ومنها ما ليس كذلك كالعظم والعصب
وانما احتيج الى الوتر والعضل لان العصب لو استند اليه وحده تحريك
الاعضاء وخصوصا اذا بعدت عن العصبة واستدقت لتهيأت للانقطاع
فاحتيج ان يدعم العصب بجسم شبيه به يسمى رباطا وعقبا وقد يسمى عصبا
ايضا وجعل ذلك الرباط متصلا بالعظم القريب من العضو المراد تحريكه و
جمع مع العصب بان انفشا وتشظيا شظايا دقاق وحشي الخلل الواقع
بينهما لحما وغشي غشاء ويسمى جملة ذلك عضلة ثم فتل ما برز منها من
العصب والرباط فصار وترا ووصل بالعضو المتحرك فاذا تقلصت العضلة
انجذب الوتر فانقبض العضو واذا انبسطت العضلة استرخى الوتر
فانبسط العضو وعند الاطباء ان اتصال الرباط بالعظم اتصال ثابت منه

وكذلك

اتصال الوتر عندنا انه ليس كذلك لما قلناه في العصب والعروق اواخر
المبحث الثالث ولان كل نابت من شيء فان اغتذاءه منه فلو كانت الاربطة
مع كثرتها نابتة من العظام لكانت العظام متكفلة لها بالغذاء وذلك بعيد
فان استحالة الدم الى جوهر العظم عسرة جدا فلعل ما تحيله يكاد ان يقل
عن تغذيته نفسه فضلا عن تغذيته للاربطة بل لو قيل ان الرباط يعين في تغذية
العظم باتصاله به بان يكون الدم يتدرج في الاستحالة قليلا قليلا حتى
يستحيل اولا الى جوهر الرباط ثم يتدرج الى مشابهة جوهر العظم لم يكن
هذا القول منكرا ففائدة اتصال الرباط بالعظم ليستند اليه عند تحريك العضلة
فلا يزول وضعها وليعين ايضا في تغذيته وفائدة العضلة ان تجذب الوتر
وترخيه لتقبض العضو المتحرك وتبسطه وفائدة انفشاش العصب والرباط
ليفا وشظايا دقاقا ليستدق اجرامها وتتفرق فيسهل تقلصها وانبساطها بسهولة
وفائدة حشو ذلك اللحم ان يبقى وضع ليفها محفوظا فلا تتشوش وخصوصا
عند كثرة الانقباض والانبساط ولا بد وان يكون هذا الحشو بجسم لين والا
منع الانقباض والانبساط فكان وفق له وخصوصا وهو يسخنه بدفي
العصب ويتدارك برد الرباط ولو كان شحما لزاد في البرد ولذاب بحرارة
الحركة واكثر العضل يتصل بها الوتر كما بيناه وفي بعضها ليس كذلك بل يلاقي العضو
المتحرك بنفسها وانما يكون كذلك اذا كان العضو المتحرك مستعرضا خفيفا
لا يحسن تعلق الوتر به كالجبهة وفي قول القرشي ومخلوق لاكثر الاعضاء التي
تنبسط عضل اخرى من الجهة المقابلة لجهة انقباضها حتى اذا تشنجا جميعا
انبسط العضو مستقيما ولولا ذلك لكان العضو يحتاج في انبساطه بعد

استرخاء وتره الى وضع يكون ثقله معينا على بسطه نظرا لان القوه المحركة
التي تحل العضله بوساطة العصب الذي هو جزؤها هي التي تحرك العضو قبضا
وبسطا فاذا احتيج الى تحريك ذلك العضو الى جهة مبداء العصب تقلصت
العضلة نحو اصلها وجذبت الوتر جذبا قويا فيتحرك العضو الى جهة العضلة
ومبداء العصب وهذا هو المراد من تشنجها والارخا بخلافه ويلزم من
ذلك حركة العضو الى خلاف جهة العضلة ومبداء العصب ومثاله الكف
مثلا فانه اذا تقلصت العضله الموضوعة في باطن الساعد انثنى ومال الى
جهة البدن واذا تقلصت التي في ظهر الساعد انقلب الى خلافها فكلا
الحركتين ليس الا بتقلص العضلتين لا بمجرد الاسترخاء بلى اذا تشنجت احدى
العضلتين استرخت الاخرى لئلا تكون مانعة من تشنج الاخرى ومن هنا
يظهر بطلان قول من قال حتى اذا تشنجا جميعا انبسط العضو مستقيما وهي
مولفه في الاكثر من العصب النافذ في العضله البارز منها في الجهة الاخرى
ومن الاجسام التي يتلو ذكرها الاوتار التي نسميها رباطات هذا حكم
للوتر واعتراض الامام على قوله في الاكثر انه يوهم ان الوتر في الاقل لا
يكون مولفا منهما وليس كذلك لان الوتر لا يتالف الا منهما ساقط لما اجاب
هو عن نفسه بانه مسلم ان الوتر لا يكون الا من العصب والرباط اللذين في
العضل لكن ليس يجب ان يكون من العصب والرباط اللذين في العضل وتر
كما في العضلات العديمة الاوتار كعضل الجبهه وهذا كما يقال الشجره يكون في
الاكثر من النواة ولا يراد به انها قد يكون من غير النواة بل يراد به ان النواة قد
يكون منها الشجرة في الاكثر وقد لا يكون فكانه قال العصب والرباط
اللذان

١٤٥
اللذان في العضل يكون منهما في الاكثر وترا وفي الاقل لا يكون منهما فانه ايضا
ساقط لانه عكس كلام الشيخ لانه قال الوتر في الاكثر يكون منهما وهو يقول هما
في الاكثر يكون منهما الوتر وبينهما بون بعيد واللفظ صريح في الاول لا في
الثاني بل لا دلالة له عليه والما ذكره القرشي من ان معناه ان العصب النافذ
في العضلة البارز منها في الجهة الاخرى يتالف منه ومن الرباط وتر في
الاكثر كما في العضل المحرك بالوتر وبعضها ليس كذلك كما في العضل المحرك بلا وتر فانه
ايضا ساقط لانه قريب مما اجاب به الامام بل هو هو بعينه فيرد عليه ما
ورد على جواب الامام والما ذكره السامري من ان الذي يمكن ان يقال في هذا
ان جالينوس ذكر في كتاب حركة العضل ان اكثر العضلات ينبت منها
اوتار خفية لا يضبطها الحس واذا صح هذا فقول الشيخ الوتر في الاكثر
مولف من العصب والرباط يريد به تاليفا ظاهرا للحس ومن الاقل تاليفا
خفيا عن الحس فانه ايضا ساقط لان كلام الشيخ صريح في ان الاكثرية انما
هي في تركيب الوتر من العصب والرباط لا في ظهور اوتار العضلات
وخفائها بل الاولى ان لا نسلم ان الوتر لا يتالف الا من العصب والرباط لانه قد يتالف
من غيرهما كتالف الوتر من اوتار كثيرة كوتر العقب فانه مولف من اوتار
عضلات ثلث موضوعة على الساق فتالف الوتر الاكثري من العصب والرباط
والاقلي من تاليف الاوتار انفسها والحاصل انه لما كان اكثر الوتر ينحل
اول الحلال الى العصب والرباط واقله ينحل اليها ثاني انحلاله واراد ان
يعبر عن تاليفه قال هو مولف في الاكثر من العصب والرباط بحيث ينحل
اليها اول الحلاله وفي الاقل منها ايضا ولكن بحيث ينحل اليها ثاني انحلاله

وهي اي الرباطات **ايضا** اي كالاوتار **عصبانية المراي والملمس** اي شبيهة بالعصب
في بياض اللون وهو المراي وللدونة القوام وهي الملمس **تاتي من العظام** وفي اكثر
النسخ **من الاعضاء الى جهة العضل** وهذا خطاء لان الرباط لا ياتي العضل
الا من العظام لانه لا ينبت الا منها عند من يقول بالنبت على ما نص عليه الشارحون
فتتشظى هي اي الرباطات **والاعصاب** وفي بعض النسخ **والاوتار ليفا** و
هذه النسخة غير صحيحة لان المتشظي مع الاعصاب انما هو الرباطات
واما الاوتار فهي ما تحدث في الاكثر عن انفعال العصب والرباط وفي الاقل
عن انفعال الاوتار **فما ولي** اي قرب **العضلة منها** اي من شظايا الرباط والاعصاب
لا من الرباطات او شظاياها على ما ذهب اليه القرشي واورد عليه ما اورد
احتشى لحما وما فارقها اي فارق العضلة من الشظايا المذكورة **الى المفصل او العضو
المحرك اجتمع الى ذاته وانفتل وترا** هذه عبارة جيدة دالة على ان العصب و
الرباط يكون من انفاشها العضل ومن انفعالها الوتر لا عبارة رديه على ما ذهب
اليه القرشي من انها لا تدل على ان الرباط الذي يتالف منه ومن العصب الوتر هو
ما يتفذ في العضل ام لا والاحسن ان يقال وهي مولفة من اكثر العصب
والرباط النافذين في العضل البارزين منه في الجهة الاخرى والدال على ان
الرباط الذي يتفذ منه الوتر معه العصب وانما ذهب اليه لتوهمه ان ضمير
المونث في قوله منها راجع الى الرباطات او شظاياها لا الى شظايا الرباط
والعصب واذا رجع اليها دل على المراد واندفع الرداءة وليس الاحسن ما
قاله لوجهين الاول ان قوله وهي مولفة من اكثر العصب والرباط عكس
كلام الشيخ كما سبق لان كلامه انها مولفة في الاكثر من العصب والرباط

والثاني

والثاني ان الحكم على العصب بانه ينفذ في العضلة ويبرز منها في الجهة الاخرى
المقابلة للجهة التي ينفذ منها في العضلة صحيح لانه ياتي من منبته الى العضلة
وينفذ فيها ويبرز الى جهة العضو المحرك واما الحكم على الرباط بذلك فخطاء لانه
ياتي من جهة العضلة فينفذ فيها ولكن لا يبرز الى الجهة الاخرى المقابلة لجهة
العضو المحرك نعم لو كان الرباط ياتي العضلة من جهة العصب النافذ مصاحبا
له في النفوذ على ما قال ان الرباط يصاحب العصب النافذ في العضلة صح بروزها
عن العضلة من الجهة الاخرى لكنه ياتي اليها من الجهة المقابلة لجهة العصب
النافذ فيها فلا يصح ان يقال انها تصاحب العصب بل تخالطه مخالطة متباينين
متحركين كل منهما الى جهة الاخر ومختلطين عند وصول احدهما الى الاخر ولا
الاجود ايضا على ما قاله تقديم تعريف الرباط على تعريف الوتر ضرورة ان
تعريف الجزء ينبغي ان يتقدم على تعريف الكل ولذلك افتقر الى ادخال تعريفه
في تعريف الاوتار لانه في هذا الكتاب يجري على مذهب الاطباء ويحافظ
على ترتيبهم وهم يقدمون ذكر الاوتار على ذكر الرباطات على ما فاق من
الاجسام التي يتلو ذكرها ذكر الاوتار والاولى ايضا على ما قاله وهو
لا يكون قوله او العضو المحرك بالواو لا باو فان يقول باو يوهم ان الرباط
تارة يفارق العضل الى المفصل وتارة الى العضو المحرك وليس كذلك بل لو حذف
ذكر المفصل بالكلية كان اولى بان يقول وما فارقها الى العضو المحرك انفتل
وترا اذ في كون حذف المفصل بالكلية اولى نظر فهذه صورة تركيب العضل
ثم انه يختلف بعد ذلك في المقدار فمنه عظيم مثل عضل الفخذ ومنه صغير
مثل عضل الاجفان وفي الشكل فمنه مستدير مثل العضل الذي على فم

المثانة ومنه مربع مثل الذي على البطن وفي الوضع فان منه مستقيم الوضع و
منه غير مستقيم الوضع وفيما ينبت منه فان من العضل ما ينبت من كل عضلتين او
ثلث وتر واحد بمنزلة الوتر الذي يأتي العقب ومنه ما ينبت من كل عضل وتران
او ثلثة اوتار بمنزلة العضلة الوسطى من عضل الساق فانها ينبت منها اربعة
اوتار تاتي اصابع القدم وبعضها ليس لها اوتار مثل عضل الجبهة والفائدة في
العضل ان الاعضاء لما كانت محتاجة الى محرك لحركها ثم كان بعضها بعيدا عن
الدماغ فلم يمكن ان يلاقي الاعصاب هذه الاعضاء خوفا من ان يتعرض للانقطاع
فانعم الخالق تعالى ذكره وخلق العضلة لتكون واسطة في تحريك الاعضاء فاذا
تقلصت تقلص الوتر فانجذب العضو المراد تحريكه الى جهة المبداء واذا انبسطت
انبسط الوتر واسترخى العضو وقول الفاضل الشارح ان الشيخ لم يذكر العضلة
ههنا لاجل ان يعدها من الاعضاء البسيطة بل اوردها لاحتياجه في تعريف
الوتر الى ذكرها حق لان العضلة عنده من الاعضاء المركبة فكيف يعدها في
المفردة وكانه انما لم يعرفها ههنا وان احتاج في تعريف الوتر اليها لزيادة
تركيبها وقول السامري انه منتقض بالوتر لانه مركب وقد عده في المفردة باطل
لان جزء الوتر لا ما يقال له جزؤه بل ما هو جزوه حقيقة على ما سبق تحقيقه
وكان مشاركا له في الطبيعة النوعية ومحسوسا شارك الوتر في الاسم والحد بخلاف
ما هو جزء العضل وهو محسوس كالغشاء المحيط بالعضل فانه لا يشاركه فيهما
فلذلك كان الوتر من الاعضاء المفردة والعضل من المركبة بقي ان يقال واذا كان
من المركبة فلم ذكر تشريحه مع تشريح البسايط ولم يوخر تشريحه الى تشريح
المركبات ويمكن ان يجاب عنه بوجهين احدهما ما تقدم من ان العضل يسمى
بسيطا

بسيطا بالنسبة الى باقي الاعضاء المركبة لكونه اقل اجزاء من الباقي وتسميتهم اياه
بالبسيط ذكر تشريحه خلال تشريح البسايط او لانه لا جزء محسوس في العضل
يخالفه في الاسم والحد الا غشاء رقيق لا يعبا به وهذا الطف وثانيهما انه
لم يحسن تاخير تشريحه اذ لا موضع له معين يذكر فيه كما في الاعضاء المركبة
التي يذكر تشريحها عند الوصول اليها لانه يعم جميع البدن وذكر كل قطعة
منه في موضع كتشريح عضل الراس في تشريحه ينتشر الكلام ولم
ينضبط فلذلك وجب ذكر تشريح العضل خلال تشريح الاعضاء
المفردة لا لانه من الاعضاء المفردة عند جالينوس لان كونه مفردا عنده
لا يفيد اذا كان عند الشيخ مركبا فالعلة ما ذكرناه من الوجهين ونحوها
ثم الرباطات التي ذكرناها لما وقع تعريف الرباط فيما سبق بالعرض وذلك
ليتم له به تعريف الوتر اعاد تعريفه ههنا وقال وهي ايضا كالاوتار اى الرباطات صح
اجسام شبيهة بالعصب اى في المرأى والملمس فتكون بيضا لدنة وزاد
عليه زيادة اخرى وهي تقسيمه ذلك الى ما لا يسمى الا رباطا والى ما يخص
ايضا باسم العقب على ما قال بعضها يسمى رباطا مطلقا وبعضها ايضا
يخص باسم العقب فما امتد الى العضلة ليحدث منه ومن العصب الوتر
اومنها ومن العضل لم يسم الا رباطا وما لم يمتد اليها ولكن وصل بين اللحم صح
طرفي المفصل او بين اعضاء اخرى وفي بعض النسخ الاعضاء الاخرى
والاولى اولى اذ الالف واللام في الاعضاء ليس للجنس ولا للعهد ولا
للماهية لفظا لانها انما تدخل على المفرد دون الجمع ومعنى لان وصل
الماهيات لا معنى له وهو لطيف واحكم شد شيء الى شيء سواء كانا

عظمين كرباطات الزندين او احدهما فقط اى لرباط الذى يربط العصب
بالكتف ولان شرط احكام الشد ان يدور الرباط على المشدود كما فى
عقب القوس **فانه مما يسمى رباطا قد يخص باسم العقب** تشبيها له بعقب
القوس فهذه هى منافع الرباط على ما ذكره الشيخ وقال جالينوس من
منافع الرباط ان يكون وقاية لما تحته كالرباط الذى يغشى اطراف الاوتار التى
فى المعصم وان يكون بمنزلة لباس لما يحيط به من الاوتار من كل جانب
كالرباطات المطيفه بالاوتار الثمانيه للاصابع ويمكن ان يعتذر عن
الشيخ بانه ذكر المنافع الخاصه بالرباط واما هذه المنافع فمشتركه
بينه وبين غيره فلذلك لم يذكرها فان قيل من جمله المنافع انه جزء
من الوتر والعضل وهذه مشتركه بينه وبين العصب وقد ذكرها الشيخ
قلنا مراده ههنا بيان المنافع التى لاجلها وضع له هذا الاسم اعنى
الرباط المشتق من الربط فذكر له المنافع الخاصة التى لا يشاركه غيره فيها
من هذه الجهه وان كان له منافع لا من هذه الجهه يشاركه غيره فيها
والعذر عن الشيخ انما ساغ من الجهة التى وضع له هذا الاسم **وليس
لشىء من الروابط حس وذلك لئلا يتاذى بكثرة ما يلزمه من الحركه**
بالحركات العضلية **والحك** بالاحتكاكات المفصلية وللاطباء
الرباط بكلا قسميه ليس له حس لوجهين احدهما انه نابت من شىء عديم
الحس وثانيهما انه عديم الاتصال بالدماغ الذى هو مفيد للحس على ما
شهد به التشريح قال المسيحى وفى هذا نظر لان المستظى منه فى العضله
نخالط شظايا العصبه المتكون منها العضله واذا كان كذلك فلم لا يقال
انها

يستفيد من العصب قوة الحس اقول وذلك لان برد مزاجها يمنع من قبول
الحس من العصب المخالط لها لما تقبله اللحم لحرارة مزاجه قال القرشى هذا الكلام
اى كون الغاية من عدم حس الرباط ما ذكر مشكل فانه لو كان كذلك لوجب
ان لا يكون للعصب ايضا حس بل اولى لان الحركة بالحقيقة انما تكون بالعصب
الا ان يكون المراد بذلك الرباط المخصوص باسم العقب ولكن العبارة لا تدل
عليه وفيه نظر لان المراد بالعصب ان كان عصب الحركة فهو كذلك لانه لا
حس له وان كان عصب الحس فهو ممنوع اذ لا حركة بذاته **ومنفعة الرباط
معلومة مما سلف** المعلوم له مما سلف منفعتان احديهما ان يخالط العصب
ويعاضده على تكوين العضل والوتر وثانيتهما ان يحكم شد شىء الى شىء قال
القرشى وله منفعة اخرى تعرف مما نستقبل وهو انه يتكون منه ومن
العصب الغشاء قال المسيحى وهذه المنفعه داخله فى احكام شد شىء
بشىء فان فائدة الغشيه ان يشد ما يحيط بها من الاعضاء وفيه نظر لانا
لا نسلم ان فائدة الغشاء شد العضو الذى يحيط به سلمناه لكن لا نسلم انه داخل
فى احكام شد شىء بشىء سلمناه لكن كون منفعه الغشاء داخله فى المنفعه
الثانيه لا يمنع تكون الغشاء من الاولى كالوتر والعضل فان منافع الرباط
تكون هذه الثلثه منه ومن العصب **ثم الشريانات وهى اجسام نابتة
من القلب** هذا بحسب المشهور وقد علمت ما فيه **ممتدة** لتتصل الى الاعضاء
مجوفة لتكمل ان يكون فيها من الارواح شىء كثير وليكون فيها من الدم ما يمد
الروح فان قيل لم جعل للروح التى فى الشريانات دم يمدها ولم يجعل
كذلك للروح التى تسرى فى العصب قلنا لان الروح التى فى الشريانات

يمكن استمداد هامن الدم ولا كذلك الروح العصبي فانه انما يتم بفعل الدماغ فيه
طولا اى ممتدة طولا ومجوفه كذلك للفايدتين وقول الامام ان المجوف يقتضى
ان الشريان اذا قطع طولا لا يكون كل جزء محسوس منه شريانا واذا لم
يكن جزؤه المحسوس شريانا لا يكون الشريان بسيطا لما قال القرشي
من ان المراد بالجزء الماخوذ ما يقال له انه جزء الماخوذ منه لا ما هو جزوه
حقيقة فانه فاسد لما تقدم بل لما عرفت تحقيقه ولا لما ذكره المسيحي وهو
ان الاعضاء المتشابهة الاجزاء منها ما لا يبقى متشخصا تاما عند تجزيتها على
بعض الوجوه كالشريان والوريد والعصب البصري لانه المجوف من الاعصاب
لا غير والعظام ذوات التجاويف اذا جزيت بحيث لا يبقى لها تجويف
لانه من متشخصا تاما ومنها ما يبقى متشخصا تاما عند التجزيه كيف كانت وكل
جزء من هذا يسمى باسم الكل ويحد بحده لا كل جزء من الاول ثم قال
فان قيل فعلى هذا كيف قال الاطباء الاعضاء المتشابهة الاجزاء هي
التي يشابه جزؤها الكل في الاسم والحد وقد بان ان بعضها ليس كذلك
قلنا الغالب في الاعضاء المتشابهة ذلك والاقل ليس كذلك وقد علم ان
قوانين الطب اكثرية ولما كان كذلك غلب حكم الاكثر على حكم الاقل فعبروا
ذلك الشرط في الجميع فانه فاسد ايضا لان هذا حكم كلي لا اكثري فان كل عضو
متشابه فان ما هو جزؤه وهو محسوس يشاركه اسما وحدا كما بينا **عصبانيه**
اى شبيهه بالعصب في اللدونه ليمكن انقباضها وانبساطها بسهوله **رباطية**
الجوهر اى جوهرها صلب كجوهر الرباط في الصلابه ليقوى على الحركه
القويه الدايمه التي لها ولئلا يتحلل منها جوهر الروح و الا لتحلل لو كانت

سخيفه

سخيفه وفهم الامام من هذا الكلام ان الشرايين مولفه من عصب ورباط
لانه قال هذا التصريح منه بانها مولفه من مجموع الليفين والمنفعه فيه ان يكون
لرباطيتها صلبه ولعصبيتها حساسه وفهم المسيحي من كلام الامام انه ايراد منه
على الشيخ لانه قال والذي اقوله في هذا الكلام اى كلام الامام لست اعرف
تقريره ولا كيفيه ايراده لانه ان عني بقوله انه تصريح منه بهذا اى بتالف
الشريان من ليفي الرباط والعصب وانه لا يجوز لانه بالليفين الصلب واللين
انتقض بالوتر لتالفه من جوهرين رباطي وعصبي او انه لا يجوز لانه بالليف
بين حساس وغير حساس انتقض عليه ايضا بالوتر لتالفه منهما على ما دل
عليه التشريح وان عني غيره فعليه البيان قال ثم نقول الشيخ لم يقل
انه مركب من جوهر عصبي بل قال وعصباني وفرق بين العصباني والعصبي
فان العصبي هو عصب في الحقيقه والعصباني شبيه بالعصب فكانه
قال ان الشريان مركب من طبقات بعضها رباطيه وهي اللين منها شبيهه
في جوهرها بجوهر العصب في اللين ولو كان جوهرها عصبيا لكان
حسها كحس العصب وليس كذلك وهما فاسدان اما ما فهم الامام فلان
الشرايين لو كانت مولفه من العصب والرباط كان لها حس ولو كان لها
حس لكان الشريان اذا غمز بقوه ظهر فيه الم كما في العصب ولكان الوجع
الخاص بها خدريا لا ضربانيا واما ما فهم المسيحي فلانه ليس ايرادا لقوله لست
اعرف كيفيه ايراده ثم العصبي لو كان عصبا حقيقه لا ينسب الشيء الى نفسه
ثم سياق كلامه يدل على ان المنقبض والمنبسط هو اللين من طبقات الشريان
ولا خفاء في ظهور فساده فان قيل اذا كان الشريان شبيها بالعصب

فمن اين له قوة الحس على ما نصوا عليه ومن اين له حسنا تا قلنا من شظايا
عصبيه متصلة على ما ذكرنا الفاضل جالينوس في كتابه في النبض الكبير
عندما علل صلابة النبض لها حركات منبسطه ومنقبضه وانما قدم
حركة الترويح وهي الانبساط على حركة النفض التي هي الانقباض لان
بالاولى يتم جذب الهواء البارد وبالثانيه يتم دفع البخار الدخاني وجذب
الهواء البارد متقدم على اخراجه طبعا فلذلك قدمه عليه وضعا منفصل
بسكونات هذا بناء على مسئلة حكمية مشهورة وهي ان كل حركتين متضادتين
بينهما سكون وسنتكلم في جميع هذا كلاما شافيا في النبض ان شاء الله تعالى
خلقت لترويح القلب والروح التي فيه وفي الشريان وانما اقتصر
الشيخ على ذكر ترويح القلب فقط لان ترويح الروح معلوم وخصوصا
التي في الشريان ونفض البخار الدخاني عنه وهو ما احترق بفرط الحرارة
وقول الامام لو قال لترويح الروح لكان اولى من ترويح القلب لان العلة
الغائيه في انبساط الشرايين ترويح الارواح التي فيها وحفظ اعتدالها
واما ترويح القلب فذلك حاصل بالعرض والا لما قد يكون نبض احد شقي
البدن مخالفا لنبض الشق الآخر مع ان الحال واحدة فيه نظر اذ يمكن
ان يقال ان ترويح القلب اولى من ترويح الروح من وجهين احدهما
ان ترويح الروح معلوم لكل احد بخلاف ترويح القلب فانه ليس كذلك
فترك المعلوم وذكر غير المعلوم وثانيهما ان القلب هو المولد للارواح و
الحافظ لها وهو الموزع لها على اعضاء البدن ومتى كان معتدلا كانت
الروح معتدله فلذلك كان ذكر القلب اولى من ذكر الروح ولتوزيع
الروح

الروح على اعضاء البدن هذا عندهم لا تعلق بالانبساط والانقباض
بل كل ذلك فايدة الشريان نفسه ومنه يعلم فساد ما ذهب اليه الامام
من انه من العلل الغائيه لحركة الشرايين كالترويح والنفض فان قيل
ولم اقتصر على ذكر الروح وهلا قال الروح والدم القلبي قلنا ليس
الشريان مقصودا لايصال الدم وانما وجد فيه ليغذو الروح فقط قال
الامام وترتيب الحدان قوله اجسام جنس وقوله نابتة من القلب
اشارة الى العلة الفاعليه وقوله ممتدة مجوفة طولا وكذا قوله لها حركات
منبسطه ومنقبضه منفصل بسكونات كل ذلك اشارة الى العلة الصورية
وقوله عصبانيه رباطية الجوهر اشاره الى العلة المادية وقوله خلقت
لترويح القلب اشارة الى العلة الغائيه ثم الاورده وهي شبيهه بالشريانات
في كونها عصبانيه الجوهر وممتدة طولا ومجوفة كذلك ولكنها اي ولكن
الاوردة تفارق الشريانات في وجوه خمسة ذكر الشيخ منها ثلثة الاول
انها نابتة من الكبد وهذا على مذهب الاطباء وقد علمت ما فيه وفي بعض
النسخ ولكنها من الكبد والمعنى ما ذكرنا والثاني قوله وساكنه وفي
بعض النسخ وهي ساكنه والثالث قوله خلقت لتوزيع الدم على
اعضاء البدن وذلك لان الدم اذا تولد في الكبد فلا بد له من مجرى
ينفذ فيه الى باقي الاعضاء وذلك هو الاورده وانا اقول ليس كل الاورده
خلقت لذلك فان بعضها لجذب الغذاء الى الكبد وهي الماساريقا فانها
تجذب دون ان توزع لتنافي الجذب من المعدة دائما وتفيد الدم اليها
كذلك وبعضها لنفوذ المائية من الكبد الى الكلى ومن الكلى الى المثانه فان

الغرض الاصلي من خلقته نفوذ المائية من الكبد الى ان تخرج وان كان
المائية النافذ يحمل معه غذاء الكلية لانه بالعرض للانتقال انه خلق ايضا التوزيع
الدم فاعرفه وان سلم ان الذي بين الكبد والكلية للتوزيع فالذي بين الكلية
والمثانة ليس كذلك اللهم الا ان يصح ما قاله صاحب الذخيرة من ان
المثانة تغتذي من الدم الفاضل من غذاء الكلية لكن غالب الاوردة مخلوقة
لذلك الرابع ان جرم الشرايين اصلب واشد تلززا ليكون احفظ للروح
وجرم الاوردة الين واسخف ليمكن رشح الدم منها الى الاعضاء
الخامس ان الاوردة ذات طبقة واحدة الا اثنان منها
احدهما ساكبة اللعاب وهي كائنة تحت اللسان مولدة للعاب وستعرف
منفعته هذا ان شاء الله وثانيهما الوريد الشرياني فان هذا الوريد مركب
من طبقتين كاكثر الشرايين ولهذا سمي بالشرياني وهو مداخل لجوهر الرئة
واغذاؤها ايضا منه على سبيل الرشح ودم الكبد غليظ فلذلك ركب
من طبقتين ليكون الراشح منه رقيقا نضيجا فان دم الكبد غير نضيج
بالنسبة الى جوهر الرئة والشرايين ذات طبقتين الا الشريان الوريدي
فانه ذو طبقة واحدة كاكثر الاوردة ولذلك سمي بالوريدي وانما جعل
هذا ذا طبقة واحدة لانه لو جعل ذا طبقتين لتأذت الرئة بصلابتهما فان لام
قيل لم لا تتأذى الرئة بالوريد الشرياني مع كونه ذا طبقتين وتتأذى
بالشريان الوريدي لو كان كذلك قلنا لان الوريد الشرياني ساكن
والشريان الوريدي متحرك فالسكون الاول تألفه الرئة من غير ان تحس
بصلابته ولحركة الثاني دائما لو تركب من طبقتين لاحست الرئة بصلابته

وتأذت

وتأذت بذلك ثم الاغشية الغشاء عضو عصباني او رباطي او مؤلف منهما
عريض شديد الرقة صلب القوام ابيض اللون وهو ينقسم ثلثة اقسام اذ
بعضه عصبي فقط كالغشاء العنكبوتي وبعضه رباطي فقط كالغشاء
المجلل للنخاع النابت من اول فقرات العنق وكأمي الدماغ فانهما منسجان
من اجسام رباطية نابتة من اطراف عظام القحف المسماة بالابرية
وبعضه متكون من جوهر رباطي وجوهر عصبي كاكثر اغشية البدن
وهذا هو المراد لا الاول والثاني لقوله بوساطة العصب والرباط
واليه الاشارة بقوله وهي اجسام منتسجة من ليف عصباني اي
من ليف يشبه العصب في اللون فقط فان الليف كيف ما كان فان
لونه ابيض لا من ليف عصب فقط كما فهمه بعضهم ومنهم الامام ولهذا
توهم ان هذا القول يناقض قوله بعد هذا بوساطة العصب والرباط و
ذلك لانها اعني اكثرها منتسجة من ليف عصب وليف رباط ولا شك
ان مجموع الليفين يشبه العصب لونا غير محسوس اي ليف غير محسوس
هو افراده لترققه جدا لا غير محسوس رباطية ليفه لرقة جوهره على ما
قاله المسيحي فان اللفظ لا يساعده ولا المعنى رقيقة الثخن مستعرضة اي
انها مع رقة الثخن عريضة تغشي سطوح اجسام اخرى اي اعضاء اخرى
وهذا بحسب الاغلب اذ الغشاء قد لا يحيط بشيء كالغشاء القاسم للصدر
المسمى افرغما واعلم ان تغشيتها لهذه الاعضاء تكون تارة بمماستها لها
كغشاء العضل واكثر الاحشاء واخرى لمباينتها لها وتبرئها عنها كغشاء
القلب المسمى غلافه وكالام الغليظة للدماغ وقد تنقسم من وجوه اخر فيقال

ان منها ما هي رقيقة جدا كالغشاء العنكبوتي ومنها ما هي غليظة كغلاف القلب
ومنها ما هي متوسطة بين ذلك كالام الجافية وقال ان منها ما يحتوي
على عضو في غاية الصلابة كغشية العظام ومنها ما يحيط بعضو لين
كغشية اللحم وقال ان منها ما يحيط بعضو ومنها ما لا يحيط بشي كما قلنا
وقال ان من الاغشية ما يكون المحيط منها بالعضو واحدا ومنها ما يكون
اكثر من واحد اما الاول فمثل العضل واما الثاني فمثل الكبد والطحال فان
كل واحد منها يحيط به غشاء خاص وغشاء عام لجملتها وهو الصفاق
وتجري عليها اي الاغشية على تلك السطوح لمنافع وذكر الشيخ منها
ثلثة منها اي من تلك المنافع لتحفظ اي الاغشية جملتها اي جملة تلك الاجسام
الاخرى على شكلها وهيئتها اي تحفظ شكل العضو الذي تغشاه على هيئته
وهذا انما يكون اذا كان ذلك العضو رطبا جدا قريبا الى السيلان كالدماغ
فيكون الغشاء المجلل له حافظا لشكله ولم يذكره الشيخ مثالا لانه فليس يشبه
ان يكون ذلك لانه لا يعد نفس الدماغ من الاعضاء بل من الرطوبات على
ما قاله القرشي فانه ما لم يقل به احد لان الدماغ بالاتفاق عضو لصدق
حد العضو عليه ولانه يعرض له جميع انواع الامراض من سوء المزاج
والتركيب وتفرق الاتصال بل الجميع معا كالورم وليس شيء من الرطوبات
كذلك وقال الشيخ انما لم نذكره مثالا لشهرته وفيه نظر ومنها اي ومن
تلك المنافع لتعلقها اي لتعلق الاغشية تلك الاجسام التي تغشاها من
اعضاء اخرى وتربطها اي الاغشية تلك الاجسام بها اي بالاعضاء
الاخرى حتى لا يسقط بثقله عن الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه وهذا انما
يكون

يكون بوساطة العصب والرباط اللذين يتشظيا الى ليفها كما تتعلق الكلية بالعظام
الصلب بتوسط مبدا ليف غشائها فان قيل ان هذا التعلق في
الحقيقة هو بالعصب والرباط اللذين هما مبدا الليف لا بالغشاء ثم قوله
الذي اي الرباط الذي تتشظى الى ليفها اي ليف الاغشية فانتسجت اي
الاغشية منه اي من ذلك الليف وهو ليف الرباط كالكلية من
الصلب صريح في ان المتشظي هو الرباط لا هو مع العصب قلنا
ان المعلق وان كان في الحقيقة هو العلاقة ولكن ذلك انما يجود ويحسن
بسبب الغشاء فان المعلق لو اتصل بالعضو نفسه لانهتك العضو
بسبب ثقله وخصوصا اذا كان ذلك العضو لينا واما اذا كان
ذلك المعلق منتسجا الى غشاء تحيط بالعضو فانه يكون ما دام تحته
فلا يعرض له ذلك ثم انه انما قال الرباط الذي يتشظى ولم يقل اللذين
يتشظيا لان العمدة في كون الغشاء معلقا هو الرباط لان العصب للينه
وخصوصا عند القرب من منبته لا يصلح لذلك ومنها اي ومن تلك
المنافع ليكون للاعضاء العديمة الحس في جواهرها اي للاعضاء التي
يكون جواهرها عديمة الحس سطح حساس بالذات لما يلاقيه اي لما
يلاقي ذلك السطح وحساس لما يحدث في الجسم الملفوف فيه اي في ذلك
السطح وهو الغشاء بالعرض وذلك لاحساسه بالحالة التي يلزم ذلك الحادث
كالثقل الذي يعرض عن الورم والتمدد الذي يعرض عن الريح فيكون
الاحساس بالتمدد والثقل بالذات والاحساس بالورم من حيث هو
ورم وبالريح من حيث هي ريح بالعرض والحاس لتمدد الريح هو

نفس الغشاء والحاس للثقل هو العلاقه التي هي مبداؤه وذلك لما فيها
من العصب وهذه الاعضاء اي العديمه الحس بذاتها الحساسه بغشائها
مثل الريه والكبد والطحال والكليتين فانها لا تحس بجواهرها البته لان
جواهرها خلقت عديمه الحس لكن انما تحس اي هذه الاعضاء الامور
المصادمه لها بما عليها ما عليها وفي بعض النسخ ما عليها من الاغشيه
وعلى هذا يكون لفظه ما فاعل انما تحس الاعضاء ولكل وجه والثاني
اولى لان هذه الاعضاء لا تحس لا بالذات ولا بالعرض والاول يدل
على انها تحس بالعرض وليس كذلك بل الحاس بالذات وبالعرض هو الغشاء
واذا حدث فيها اي في هذه الاعضاء ريح او ورم احست اما الريح فيحسه
الغشاء بالعرض للتمدد الذي يحدث فيه اي في الغشاء واما الورم فيحسه
مبدا الغشاء ومعلقه بالعرض لانجذاب العضو لثقل الورم فان قيل
هذه الاعضاء اما ان يكون الافضل لها ان يكون حساسه او الافضل لها
ان يكون غير حساسه فان كان الاول فيجب ان يكون حسها بالذات
لا بالغشاء وان كان الثاني فلا يكون الغشاء نافعا لها بافادته الحس لها بل
لعله يكون ضارا بها لان العضو اذا لم يكن له ان ينتقل عن المؤذي هاربا
عنه كان الحس له مؤديا الى تكليفه الصبر على المؤذي من غير فائده قلنا
لا نسلم انحصار ذلك في هذين القسمين بل ههنا قسم ثالث وهو ان يكون
الافضل لها ان يكون حساسه وغير حساسه وذلك
بان يكون بجواهرها عديمه الحس وان يكون لها حس بالغشاء اما
الاول فهو ان الافضل لهذه الاعضاء ان يكون بجواهرها عديمه الحس

فمن

فمن وجوه اما الريه فمن ثلثه اوجه احدها انها دايما يتولد فيها الحراره
حاره فلو كان لها حس بالذات لتاذت بها وتاذى القلب لاحاطتها
به الثاني انها دايمه الحركه فلو كان لها حس لتالمت باحتكاك بعضها ببعض
وفي ذلك تاذى القلب الثالث انها عضو سخيف قابل لما ينزل اليها من
الاعالي من المواد المنصبه اليها والصاعده اليها فلو كان لها حس مع ذلك
لتاذت بذلك ثم يتاذى القلب واما الكبد فلان الصفراء والسوداء
انما يتولدان فيها والاول حاد لذاع والاخر فيه لذع ولان
الكبد عضو رئيس فلو كان لها حس لتاذت بذلك ثم يتاذى القلب
واما الطحال فلان الفضله المنصبه فيها لذع لحموضتها فلو كان له حس
لتاذى بها واما الكليتان فلمثل ما في الطحال فلذلك كانت جواهر
هذه الاعضاء عديمه الحس واما الثاني فلانه لما كان بعضها رئيسا لم
يليق بها سلب الحس عنها المحتاج اليه في بقاء الحيوه وحدوثها بالكليه
فاعطيت الحس على الوجه الثاني وهو العرض فان الافضل لها ان
يكون لها حس بالغشاء ليمكن الوقوف على ما يعرض لها من المؤذيات فتنحى
عنها واما الصبر على المؤذي فانما يعرض للغشاء وذلك وان كان اضرارا
به الا ان ذلك محتمل في جنب ما ينتفع به من ذلك سلمنا الحصر لكن لا نسلم انه
ان كان الاول وجب ان يكون حسها بالذات لا بالغشاء لما بينا فهذه هي
منافع الاغشيه التي ذكرها الشيخ ولها منافع اخر منها انها تتوسط بين
الصلب واللين فلا يتاذى اللين بالصلب مما سبق كالاغشيه التي على العظام وكما في
الدماغ ومنها ان يمنع الحراره الغريزيه عن التحلل كما في الغشاء المحيط بالجوف

المسمى بالصفاق ومنها ان يفصل بين الشريف والخسيس كما في الغشاء الحاجز
المسمى افرغما فانه يحول بين آلات التنفس وآلات الغذاء ومنها ان يمنع
الابخرة الغليظة الكدرة من الصعود الى ما لا يحتاج الى صعوده اليه كما في
صعوده اليه كما في الغشاء المذكور فانه يمنع البخار الغليظ المتولد عن احالة
الغذاء من الصعود الى القلب فانه يحتاج اليه ويتضرر به ومنها
ومنها ان يحفظ الوضع الحاصل بين اعضاء اخرى كما يحفظ الام الغليظة
اوضاع العروق الآتية اليه الى الدماغ بنفوذها فيها ومنها انها تدفع
عن العضو الذي يغشاه كغشاء المري والمعدة والامعاء فان ذلك يدفع
ضرر ما يمر بها من المواد الحادة والاشياء الخادشة لجرمها ومنها انها
تنسج فيها عروق تقوم بالغذاء كالغشاء المشيمي ومنها انها تحجب
بعض الاعضاء عن اختلاطه بفضلة غذائه كالغشاء العنكبوتي م اللحم
وهو حشو خلل هذه الاعضاء اي البسائط المذكوره وقوتها اي
قوة الاعضاء التي يتدعم اي يتقوى الاعضاء بها اي بتلك القوه وفي بعض
النسخ به ولا يصح الا بتاويل او برجوع الضمير الى الحشو هذا تعريف
رسمي لانه تعريف بما يخصه من المنافع ويعني بالوضع ههنا نسبة بعض
الاعضاء الى البعض بحسب الجهات وذلك ان هذه الاعضاء التي تقدم
ذكرها لما لم يمكن ان يكون ملتصقة بعضها ببعض والا لم يمكن تحرك
العضل لاحتياجه الى انبساط وتقلص ولتعذرت حركة الشرايين في
انبساطها وانقباضها ولم يمكن قبض الاعضاء وبسطها الا في الضرورة
لابد وان يكون بينها خلل وذلك الخلل ان يكون فارغا والا كان التركيب

واهيا

واهيا وتغير وضع الاعضاء واضطربت عند تحركها وتحريكها وصارت
معرضة للآفات فلا بد حينئذ من جسم يحشو هذا الخلل ولو ملئ بجسم
صلب كان الامر كما لو كانت الاعضاء ملتزقة فوجب ان يملئ ذلك الخلل
بجسم لين ليكون وضع الاعضاء محفوظا متدعما مع امكان التحرك لقبول
اللين الانضغاط ووجب ان لا يكون مفرط اللين كجوهر الدماغ والمخ لئلا
يكون معرضا للسيلان بل يكون معتدل اللين كما هو عليه حال اللحم والشحم
لكن اللحم في ذلك اولى لانه لحرارته يمنع استيلاء البرد على الاعضاء ولانه
ابقى واصبر على الحركة بخلاف الشحم لانه يذوب ويتلاشى بالحركة وانما
عرّفه الشيخ بهذا التعريف ليندرج فيه اللحم بانواعه وهي خمسة احدها
اللحم الذي في العضل وهو اكثر ما في البدن والثاني اللحم المفرد وهو لحم الخدين
ولحم ظاهر الصلب وباطنه المسمى بالفارسية بشت مازج ولحم الاسنان
وانما احتيج اليه لتقوى اصول الاسنان ويمنعها من التزعزع وهذا هو
المسمى باللحم على الاطلاق الثالث اللحم الغددي كلحم الانثيين ولحم الثدي والغدد
التي تحت اللسان وغير ذلك من باقي اللحم الغددي الرابع السمين وهو ما يعلو
اللحم الخامس الشحم مثل الاليه في ذوات الاربع والثرب وغيرها
فهذه انواع المعروف ولها منافع احدها ان يحشو خلل وضع الاعضاء
ويدعم قوتها لاندعام الاعضاء باللحم وتقويها به وثانيها انه يحجب
عن الاعضاء ضرر الحر والبرد ويحفظها عن الجفاف ومن ضرر
المصادمات الوارده عليها من خارج وثالثها انه يدفع عن بعض
الاعضاء ملاقاة الصلب كما في لحم الصلب الداخل فانه دعامة للعروق

النازلة والصاعدة ودافع عنها ضرر عظم الصلب ووافقها للكون وطاء لبعض الاعضاء وليحسن به وضع الاعضاء كما في لحم الفخذ فانه به تحسين الجلوس ويندفع نكاية ملاقاة الاشياء الصلبة لعظم الفخذين ولذلك من نحل بدنه يتاذى بطول الجلوس وخامستها تحسين شكل البدن ولذلك يسوء شكل المدقوقين والمسلولين بسبب نقصان اللحم عليهم قال افلاطون اللحم غطاء للبدن ودثار من البرد ووطاء للسقطة واما اللحم الغددي فله ثلث منافع احديها ان بعضه يولد رطوبة يحتاج اليها في حفظ النوع كلحم الانثيين المولد للرطوبة المنوية وبعضه يولد رطوبة يحتاج اليها في تغذية الاطفال كلحم الثديين المولد للبن وبعضه يولد رطوبة معينة في التغذية وغيرها كابتلال الفم واللسان وما يليه من الاجسام كالغدد التي تحت اللسان المولدة للرطوبة اللعابية وثانيتها ان بعضه يخزن شيئا يحتاج اليه كما في لحم الرئة فانه يخزن الهواء للقلب لوقت الحاجة فان القلب ليس انبساطه وانقباضه مساويا لانبساط الصدر وانقباضه بل القلب دائما يتحرك حتى قيل انه يتحرك في النفس المعتدل عشر مرات خمسة انبساط وخمسة انقباض فلولا الرئة لتاذى القلب عند مسك النفس وحصره في التزحر لاخراج النجو والولادة والمرور في المواضع المنتنة الرائحة او الكثيرة الدخان والغبار وسنتكلم في هذا عند الكلام في تشريح الرئة كلاما تاما ان شاء الله تعالى وثالثتها ان بعضه يحشو خللا بين اعضاء كما في الغدة التي بين الشكلة وعند المرابض المسمى بانغراس واما الشحم فالفائدة فيه انه يعين على الهضم كما

ذكرنا

ذكرنا في الثرب والسمين وانه يحسن الاعضاء ويدفع نكاية البرد الخارجي والامور المصادمة واذا عرفت ذلك فاعلم ان في بعض نسخ الكتاب يوجد هكذا ثم اللحم وهو حشو خلل وضع عليه اي على ذلك الخلل بين الاعضاء في البدن فذهب بعض المتحذلقين الى ان قوله في البدن احتراز عن العظام السمسمانية فانها تحشو الخلل الواقع بين مفاصل الاصابع وكان اللحم يحشو خلل اكثر الاعضاء لا كلها وهذا المتحذلق اعتقد ان العظام السمسمانية خلقت لتحشو الخلل الواقع بين بعض المفاصل وهو مذهب الشيخ في العظام السمسمانية وليت شعري اي خلل في المفاصل يحتاج ان يحشى وهل في المفاصل من الخلل الا النقر التي يدور عليها اطراف العظام النابتة وليس يمكن ان يكون هذه محشوة باللحم فضلا عن العظام وان كان سوى هذه النقر خللا في المفاصل اجمع او في البعض منها فاقل ما في الباب ان كانوا يشركوننا في معرفتها ولم يطلقوا كلامهم اطلاقا مستبهما كما قال ارباب الجوامع ان جميع عظام البدن مائتان وثمانية واربعون عظما وذلك سوى العظم الذي في الحنجرة المشبه باللام في كتابة اليونان وسوى العظم الذي في القلب وسوى العظام السمسمانية التي حول الاصابع وزاد عليهم صاحب الحاوي محمد بن زكريا الرازي انها حشيت بها خلل المفاصل ولم يسند كلامه هذا الى شرح ولا الى قول احد من المشرحين المتقدمين وكما قال صاحب المائة اعني ابا سهل المسيحي ان العظام مائتان وثمانية واربعون عظما سوى العظم الذي في الحنجرة وفي الذي في القلب والعظام السمسمانية التي صيرت في المفاصل والعظمين الصغيرين

اللذين في راس الضفير ولهذا قال ابن ابي صادق ارباب الجوامع لم يزيدوا
على قولهم ان عظاما سمسمانيه حول الاصابع ولا صاحب المائة على قوله
ان العظام السمسمانيه صيرت في المفاصل ولم نعلم حيث صيرت فيها ولا في
اى موضع جعلت وانا اقول الحق في هذا المقام ان هذه العظام السمسمانيه
عظام الزقت باطراف السلاميات وبمفاصل اخرى في اليدين والرجلين
لتكون هذه العظام السمسمانيه اقرين على المفصل فلا ينخلع بالحركات
القويه وقد نص فاضل الاطباء على هذا في موضعين احدهما عند ذكره
الرسغ فانه قال الرسغ عظم ماشع صغير اتبعه بان قال الا ان ارباب
التشريح لم يعدوه معها كما لم يعدوا اشياء من العظام السمسمانيه التي
جعلها الخالق تعالى في المفاصل التي في اليدين والرجلين لتحرزها بها و
ثانيهما في اخر المقاله حيث قال انه يتصل باطراف سلاميات الاصابع
عظام صغار شبيهه بالسمسم ملزقة بها وانما قال هذا على اثر بيانه
انه قد استظهر على وثاقه هذه المفاصل باقرين يلزم موضع
الحفرة من احد العظمين التي الذي يدخل فيها العظم الاخر واعلم
ان ارباب الجوامع ما سهوا فيما قالوا في هذا الباب غير انهم لم يصرحوا
بالتحقيق والرازي وغيره لم يجيدوا التامل في كلام جالينوس
واما انها لم اخرجت من عداد العظام فلما قال جالينوس ان ارباب
التشريح انما اخرجوها من جملة اعداد العظام اما لان احصاها
متعذر او لانها لا تلزم عددا واحدا فظهر ان العظام السمسمانيه ليست
لحشو خلل المفاصل على ما ذهب اليه المتحذلق ولو كانت لحشو خللها

لما

لما صح قوله ان قوله في البدن احتراز عنها لانه لما يصح لو لم تكن الاصابع و
مفاصلها من البدن وهو فاسد ولهذا يقولون ان عظام البدن كذا وكذا
ويعدون السلاميات منها ولو لم تكن الاصابع من البدن لما صح ذلك واما
ذهاب المتحذلق الى هذا الاطلاق البدن في العرف على غير الراس واليدين و
الرجلين ولا اعتبار به فان في عرف الاطباء لا يطلق البدن الا على المجموع
وكلام هذا المتحذلق وان لم يفد بالذات شيئا لكنه افاد بالعرض اشياء وهو
كل ما ذكرناه من الفوايد على كلامه واعلم ان الشيخ وان لم يذكر المخ والشحم
والسمين والغدد والجلد والظفر والرشيد والشعر في الاعضاء المفردة
لما ذكرنا واشرنا الى بعضها لكن الاولى ان نشير الى الجميع بقول ابسط ولا نبالي
بتكرار بعض ما سلف فنقول اما المخ فهو جسم بسيط جعل في تجاويف
العظام ليغذيها به ويحفظ عليها رطوباتها واما الشحم فهو جسم ابيض لين
في الغايه واكثر ما يكون على الاغشيه والاعضاء العصبيه ليبرد مزاجها وذلك ان
اللطيف الدسم اذا صار الى الاعضاء اللحميه صار غذاء للحرارة التي فيها بمنزلة الدهن
والسراج واذا صار الى الاعضاء التي من جنس العصب والاغشيه جمد عليها
لبرد مزاجها ولذلك يوجد الشحم على الثرب لئلا ان هذا العضو اكثره من الجوهر
العصباني واما السمين الذي يوجد على اللحم فهو مثل الشحم الا انه اقل لينا منه و
ليس يوجد الا على الاغشيه التي تغشى العضل ليبرد مزاج الاغشيه واما ما
بين ليف اللحم فلا لكن يوجد اذا كانت الحرارة التي ثم تذيبه وتغذى به والمنفعة
في خلقها فوق الاغشيه والاعضاء العصبيه هي ان يلينها وتنديها بما فيها
من الرطوبه الدهنيه وذلك من حيث ان مزاج هذه الاعضاء يابس ويسرع

اليها اليبس والجفاف عند فرط الحركة والحر المفرط فخلق الله عليها الشحم و
السمين لما ذكرنا واما الغدد فاعلم انها ثلثه انواع احدها الذى جعل لتوليد الرطوبه
النافعة والمنى واللبن واللعاب كما نعلم الثانى الذى جعل لحشو المواضع الخاليه
ولتكون وطاء للعروق والاعصاب مثل الغدد الشبيهه بالصنوبره وهى
التى فيما بين البطن الاوسط والبطن الموخر من الدماغ و الغدد المعروفه
بالتوثه والغدد التى جعلت مع هذه المنافع لتقبل الفضول المنصبه من الاعضا
الدافعة لها بمنزلة الغدد التى تحت الابطين والاربيتين وخلف الاذنين و
العنق الثالث الغدد التى فى المرابض وهى الجداول التى حول الامعاء فانه
لما كانت العروق المنبعثه من الكبد الى الامعا تنقسم هناك حول الامعا
وكان الشريان الذى ينحدر من القلب ايضا الى اسفل تنقسم منه اجزا كثيره
مع هذا العرق ايضا وكذلك الجزء من العصبة التى تنقسم حول الامعا تنقسم
كتقسيم الاورده والشرايين ثم تنضاف الى هذه الشعب المجارى التى تنصب
فيها المرارة المولدة الى الامعاء وكان مصير هذه كلها الى هذه المواضع غير
حريز ولا وثيق اقتضت حكمة الخالق سبحانه ان جعل تحتها لحما غدديا
وجعل تلك الغدد حشوا بينها و دايره حولها لئلا تتزعزع ولا تنهتك
ولا تنقطع عند الحركة الشديدة وجعل هذا اللحم الغددى لينا لتجيس
كونه وطاء لهذه الاوعيه وكانت بحاله متى عرض لها ضغط غاصت
فيه ولم يعرض لها من ذلك هتك ولا فسخ واما الغدد الشبيهه بالصنوبره
فهى موضوعة على ابتداء المجرى الذى فيما بين البطن الاوسط والبطن
المؤخر من الدماغ وهى فى شكلها شبيهه بالصنوبرة ومنفعتها ان
تكون

تكون حشوا لاقسام الاورده التى من اشتباكها تولدت المشيمه التى للبطنين المقدمين
من الدماغ وان تكون دعامه وسنادًا لها واما الغدد المعروفه بالتوثه
فهى غدد كثيره وقيل غدة كبيرة مفروشه فى الاجزاء العليا من عظام العنق
والحاجة اليها كالحاجة الى المرابض وذلك ان العروق من العرق الضارب
المسمى بالابهر اذا وصلت الى هذا الموضع اعتمدت وتوكات على هذا اللحم
فيما بينها لتكون تلك العروق متمكنه غير معلقه فتنقطع او تزول عن موضعها
بسبب حركاتها واما الغدد التى اعدت مع هذه المنافع لقبول الفضل فهى
التى تحت الابطين والحاجة اليها لقبول الفضول الرديه التى يدفعها القلب
اذ كان هذا اللحم ضعيفا وانما خلق كذلك ليقبل ما يصير اليه ولا يمكنه دفعه
لضعفه وهو بمنزلة المزبلة التى يطرح فيها الكناسه وفيها منفعة اخرى
وهى انه يدعم العروق التى تاتى البدن مارة بهذا الموضع وكذلك الغدد
التى فى الاربيتين انما خلقت لتقبل ما يدفعه الكبد من الفضل الردى و
لتدعم الاعصاب التى تاتى الرجلين ولحشو الفرج التى بينها واما الغدد
التى عن جنبتى الحلق وعند اصل الاذنين فهى انما خلقت لتقبل الفضل
الذى يدفعه الدماغ عن نفسه واما الجلد فاعلم ان الله سبحنه كما جعل
على كل عضو غشاء يقيه ويحفظه عن الافات كذلك جعل على ظاهر
البدن غطاء لجميع ظاهر البدن يستره ويقيه عن الافات واعلم
ان ههنا مباحث الاول نقل عن بعض الشارحين ان الجلد ثلث طبقات
وتحت هذه الثلث غشاء قوى موضوع على اللحم فاذا اخذ الغشاء
على الانفراد كان الجلد ثلث طبقات وان اخذ معه الغشاء كان اربع

طبقات واصفقها واقواها ما يلي اللحم فاذا انخدشت الجلدة او انخرقت
فاما ان ينخرق الغشاء الحاني او لا ينخرق فان لم ينخرق رجع الجلد ونبت
وان انخرق لا يعود بل الطبيعة تفعل شيئا شبيها بالجلد كما تفعل شيئا شبيها
بالعظم عند انكساره وهو الدشبد والسبب فيه ان الغشاء من الاعضاء
الاصلية التي تخلق من المني فلهذا لا يعود واما الطبقات الثلث الفوقانية
فهي اعضاء لحمية تعود بعد الزوال الثاني جلد الانسان ارق من غيره والين
واقل شعرا واضعف قوة اما رقته ولينه وعدم شعره فلان يكون فيه
فضل حس لانه لو كان غليظا صلبا لم يحس بما يلقاه ويباشره ولو كان كثير
الشعر لكان ذلك مما يعاوق الاحساس واما كونه اضعف فليكون منفضا
للفضلات التي يدفعها سائر الاعضاء الثالث جعل فيه مسام متقاربة
ليخرج منها ما يتحلل من الفضول البخارية الرابع اعلم ان الجلد مختلف
الاجزاء في امور خمسة احدها ان جلد الوجنه رقيق للحاجة الى الحس
واشراق اللون وصفائه والجلد الرقيق في هذا المعنى اوفق من الغليظ
لان ما يتادى من الدم الى الظاهر والجلد يعوق اكثر ما يتادى منه اليه
والجلد غليظ وجلد باطن القدم غليظ لان الانسان يحتاج الى المشي
على اجسام فيها خشونة وحدة فلو كان رقيقا لتاذى بالمشي عليها سريعا
وثانيها ان بعض الجلد خلق لينا كجلد الراحه ليكون سريع الانفعال فيقوى
على الاحساس بسرعة وبعضه خلق صلبا كجلد باطن القدم لما ذكرناه
وهو المشي على الاشياء الصلبة وثالثها ان من الجلد ما هو عديم الشعر
كجلد باطن الراحة وباطن القدم للحاجة الى قوة الحس والقوة على الامساك

والبعد

والبعد عن الانزلاق ومنه ما هو كثير الشعر كجلدة الراس للصيانة والحفظ
عن المصادمات ورابعها ان من الجلد ما هو متصل بما تحته من الاعضاء
اتصال التحام بحيث لا يمكن ان ينسلخ عنه ومنه ما ليس كذلك والاول مثل
جلدة الخدين وجلد الجبهه والشفتين والجلدة التي في طرف المقعدة فان
الجلد في هذه المواضع ملتصق التصاق التحام بالعضله وكذلك جلدة الراحه
متصله ملتحمة بالوتر المبسوط على بعض الراحه الثاني جلد غير هذه المواضع
فانه يمكن ان ينسلخ عما تحته بسهولة وخامسها ان جلدة الراس ابرد
وارطب لكونها محاذيه للدماغ ولكن البخارات الصاعدة اليها وحرارة
الهواء والشمس تعد لها بسبب لطافتها واسخن جلود البدن ما يحاذي
القلب والمحاذي للطحال لكون افل حرارة والمحاذي للبطن حار رطب لكونها
محاذيا للثرب ولعل بعض الجهال يعيب الكلام على هذه المراتب ويعتقد
انها عارية عن الفائدة وليس كذلك وذلك لان الطبيب اذا اراد التضميد
او التمريخ او الشق عرف كيفية الحال فيه وانتفع بها فان الجلد الخشن
بالطبع حاجته الى التليين اكثر مما يحتاج اليه الجلد الناعم وصاحب
الجلد المتخلخل الواسع المسام يحتاج الى المسخن لا المبرد اكثر مما يحتاج
اليه من كان جلده بالعكس من ذلك فاذن معرفة هذه المباحث
الشريفة مشتملة على الفوايد الكثيرة واما الظفر فان كان من العظام
فيكون قد ذكره لدخوله فيها وان لم يكن منها فنقول انه جسم عظامي
موصول بالسلاميات الاخيرة من الاصابع مربوط مع اللحم والجلد
برباطات من جنس الاوتار وقد يصير الى الظفر عصب وورد وشريانات

يؤدي اليه الحياة والغذاء الا ان غذاءه ليس نموه مثل ساير الاعضاء في الجهات
الثلث ولكن في الطول فقط دايما فان قيل وما منفعة الظفر في اليد
قلنا ذكر جالينوس فيه منفعتين احديهما امساك الاشياء الصغيرة ولقطها
وذلك ان الانسان اذا اراد ان يشيل شيئا صغيرا فالمشول يضغط اطراف
الاصابع ويقلبها الى خلف لولا الظفر وثانيتها الانتفاع به في الجرد والقشر
والحك والنتف والشق فان قيل ولم جعل مستديرا قلنا لان المستدير
ابعد عن الافات من غيره من الاشكال فان قيل ولم جعل من عظام لينة
قلنا ليصان عن الاجرام التي تصاكها من خارج فلا ينكسر بسهولة كالحال
في الاجسام المفرطة في اليبس فان قيل ولم جعل دايم النشو قلنا لانه
يعرض له الانحكاك والانجراد فجعل دايم النمو ليتدارك به ما فات فان
قيل ولم جعل اللحم مطيفا به من جميع الجوانب الا الجانب الاعلى قلنا
لزيادة الحفظ ولم يجعل ذلك من الجانب الاعلى فيبطل فايدتها وهي الحك
والجرد والقشر واما الاشبد فقد عرفته في اثناء الكلام واما الشعر
فالكلام فيه يشتمل على مباحث لا يمكن استقصاؤها ههنا وسنتكلم عليه
عند الكلام في علامات الامزجة ان شاء الله تعالى واعلم ان الكلام قد
طال بعض الطول فلنذكر الان حاصل الاعضاء في راس ليسهل الحفظ فنقول
العضو اما مفرد واما مركب والمفرد اقسامه هذه العظم والغضروف
والعصب والرباط والوتر والوريد والشريان والغشاء واللحم
الاحمر والشحم والسمين والغدد والجلد والظفر والاشبد والشعر ثم المفرد
اما ان يكون مولفا من مفردات او لا يكون كالكل والاول على قسمين منها
ما

منها ما يحدث عن تركيب العصب والرباط وهو اربعة الوتر والوريد
والشريان والغشاء ومنها ما يحدث عن تركيب العصب واللحم وهو
الجلد والثاني وهو باقي الاقسام واما المركب فاما ان يكون مولفا من
الاعضاء المفردة او من المركبة والاول مثل العضل والمعدة والكبد والقلب
والرية والثاني مثل الراس فانه مركب من العين والاذن والدماغ والوجه
وكلها مركبة واعلم ان الاعضاء الالية منها اولية كالعضل ومنها ثانية
كالاصبع ومنها ثالثة كالكف ومنها رابعة كجملة اليد وقد علمت ان الاولين
قسموا البدن الى سبعة اجزاء الية فلا حاجة الى اعادته فهذا جملة الكلام
على الاعضاء على سبيل الاختصار المبحث الخامس في تقسيم
الاعضاء بحسب القوى قال الشارح رحمه الله وكل عضو فله في نفسه قوة
غريزية بها اي بتلك القوة يتم له اي لذلك العضو امر التغذي اي الجاري على
المجرى الطبيعي على ما يتبين من سياق كلامه وفي هذه العبارة نظر لانها
صريحة في ان القوى التي بها يتم للاعضاء التغذي غير آتية اليها من الكبد
بل استحقتها بمزاج انفسها لان القوة الغريزية التي للعضو في نفسه
لا يكون آتية من عضو آخر ان اريد بالغريزية ما هي صريحة فيه وهو
القوة المنبعثة عن نفس العضو وان اريد بها الحاصلة في العضو لا من
خارج البدن بل في اول الخلاقة عن المني استقام وذلك اي وما يتم
له بها امر التغذي الجاري على المجرى الطبيعي هو جذب الغذاء لانه لا ينجذب
بنفسه الى العضو وامساكه اي ريثما يعمل فيه المغيرة والامساك ومانع قبله
وتشبيهه اي يشبه الغذاء بالعضو لونا وقواما والصاقه اي الصاق

الغذاء به ايضا والا لم يخلف عليه عوض ما تحلل منه ودفع الفضل والا
بقي كلا على القوة والعضو بحيث تعطل فيه المخبرة وعلى التقادير لا يكون التغذي
جاريا على المجرى الطبيعي والكلام فيه لان الطبيعي هو الذي لا يتم الا بهذه
الاربعة لا غير الطبيعي فانه قد يتم بدون الامساك كما في زلق الامعاء وبدون
التشبيه كما في البرص وبدون الالصاق كما في الترهل وبدون دفع الفضل
كما في القولنج واما التغذي الجاري على المجرى الطبيعي فانما يتم بالثلثة وبدفع
الفضل ايضا كما في القولنج واما في التغذي الجاري على المجرى الطبيعي
فانما يتم بالثلثة وبدفع الفضل ايضا لانه ما لم ينفع عن العضو عاق
الغذاء الوارد عن تغذيته لحيلولته بين الغذاء والعضو وربما اغتذى العضو
بالفضل للضرورة ولكنه اغتذاء ردي كما قد يغتذي الحيوان عند الضرورة
بالحشايش الردية والكلام في الاغتذاء الجيد فظهر ان دفع الفضل من
متممات التغذي الجاري على المجرى الطبيعي الذي هو مراد الشيخ كما بينا وما
ذكرنا من كون المراد بالتغذي الطبيعي منه اندفع اعتراض ابن المفتاح
وهو ان دفع الفضل متاخر عن تمام التغذي فلو كان من متمماته لما تم
دونه لكنه يتم دونه لانا لا نسلم ان الطبيعي الذي الكلام فيه يتم دونه والذي
يتم دونه وهو غير الطبيعي هو بمعزل عن نظرنا فان قيل ليس في اللفظ
ما يدل على ان المراد بالتغذي ما هو الجاري على المجرى الطبيعي سلمناه
لكن دفع الفضل متاخر عن تمام التغذي على المجرى الطبيعي بالضرورة
فيتم التغذي على المجرى الطبيعي بدونه ولكن لا يتم استمرار التغذي على المجرى
الطبيعي بدونه وليس في كلام الشيخ ما يدل عليه فيرد اعتراضه قلنا

لا

لا يتخلص عنه الا ان يقال لفظه ذلك في قوله وذلك اشارة الى امر التغذي
لا الى ما يتم له به امر التغذي والمراد بامر التغذي ما يتعلق به وهو اعم من
ان يكون من سوابقه التي يتوقف وجوده عليه او من لواحقه التي يتوقف
استمراره عليه وعلى هذا اندفع اعتراضه واما اعتراضه الاخر وهو
ان دفع الفضل ليس من متممات الاغتذاء لقول الشيخ في القوى المخدومة
والغاذية تتم افعالها بافعال جزئية ثلثة تحصيل البدل والتشبيه والالصاق
فساقط ايضا لاندراج دفع الفضل في الالصاق والتشبيه لانهما لا يتمان
بدونه على ما سبق تقريره ثم بعد ذلك اي بعد ان لكل عضو قوة كما ذكرنا
فتختلف الاعضاء فبعضها له الى اي مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى
اموالهم اي مع اموالهم وكقولهم الذود الى الذود ابل اي مع الذود هذه
القوة قوة تصير منه الى غيره وبعضها ليس له ذلك ومن وجه اخر فبعضها
له الى هذه القوة اي مع هذه القوة قوة تصير اليه من غيره وبعضها ليس
له ذلك فان قيل القوة اما ان يكون صورة او عرضا وعلى التقديرين
فان انتقالها عن محلها محال فما المعنى بصيرورة القوة من عضو الى عضو
قلنا ان القوة اول تعلقها بالروح الحاملة لتلك القوة فاذا كان العضو
منبعا لتلك الروح الحاملة للقوة فاذا انتقلت الروح من ذلك العضو
الى غيره صح القول بان القوة صادرة من ذلك العضو الى غيره لانتقال
محلها منه اليه مع عدم مفارقتها لمحلها فاذا تركبت اي الاعتبارات
المذكورة حدثت تراكيب اربعة هي الحاصلة من ضرب اثنين اعني الاعطاء
والقبول في نفسهما ولذلك قال حدث عضو قابل معط المراد من المعطي

ان يكون المبداء الفاعلي للروح الحاملة لتلك القوة التي تصير الى العضو
القابل على الوجه الذي ذكرناه والمبداء القابلي للنفس التي تفيض تلك القوة على
الروح وهذا اعني كون العضو معطيا لعضو آخر قوة اخص من كون
العضو رئيسا لان الرئيس عندهم هو ما كان كذلك اي مبداء فاعليا للروح
وقابليا للنفس من غير اشتراط صيرورة القوة التي له الى عضو آخر ولهذا
كان الانثيين من الاعضاء الرئيسه وليس من الاعضاء المعطية لغيره
قوة وعضو معط غير قابل وعضو قابل غير معطٍ وعضو لا قابل
ولا معطٍ اما العضو القابل المعطي فلم يشك في وجوده فان الدماغ
والكبد اجمعوا على ان كل واحد منهما يقبل قوة الحيوة وانما اتبعها
بقوله والحرارة الغريزية والروح من القلب مع انهما ليستا بقوتين
لانهما تابعتان لقوة الحيوه وكل واحد منهما اي من الدماغ والكبد ايضا
مبداء قوة يعطيها غيره اما الدماغ فمبداء الحس عند قوم وهم الاطبا
مطلقا لانه عندهم مبداء لقوة الحس ولفعل الحس معا وعند قوم و
هم الحكماء لا مطلقا لانه عندهم مبداء لفعل الحس دون قوته والكبد
مبداء للتغذيه عند قوم وهم الاطباء مطلقا لانها عندهم مبدا لقوه
التغذيه ولفعل التغذيه معا وعند قوم وهم الحكماء لا مطلقا لانها
عندهم مبداء لفعل التغذيه دون قوتها وتحقيق محل النزاع ههنا
ان شيعه المعلم الاول يعتقدون ان الروح قبل وصوله الى الدماغ
يكون فيه قوة الحس لكن صدور الحس بالفعل انما يكون بعد تعديل
مزاجه في الدماغ فيكون الدماغ عندهم مبداء لصدور الحس لا
لنفس

لنفس قوة الحس وكذلك الروح النافذ من القلب الى الكبد فالكبد عندهم
مبداء لصدور التغذيه بالفعل لا لنفس قوة التغذيه واما جالينوس وشيعته
فمذهبهم ان الروح ما لم يستحل في الدماغ لم يكن فيه قوة الحس
وكذلك الكبد ما لم يستحل الروح فيها لم يكن فيه قوة التغذيه فيكون
الدماغ عندهم مع كونه مبداء لصدور افعال الحس كذلك هو عندهم
مبداء لقوة الحس وكذلك الكبد مع كونها عندهم مبداء لصدور
افعال التغذيه كذلك هي عندهم مبداء لقوة التغذيه ايضا فالنزاع
ليس الا في كون الدماغ هل هو مبداء لقوة الحس والكبد لقوة التغذيه
او ليس كذلك واما صدور الفعل فقد اتفقوا على كون الدماغ والكبد
مبدائين له فقد اجمعوا اذن على ان كل واحد منهما عضو معط
لكن عند الاطباء مطلقا اي للفعل والقوة معا وعند الفلاسفة
لا مطلقا اي للفعل دون القوة والخلاف عندهم في ان كل واحد
منهما قابل لقوة الحيوة من القلب فقد وقع الاجماع بينهم اذن
على ان كل واحد من الدماغ والكبد قابل ومعط هذا تقرير كلامه
على ما قرره القرشي والمسيحي والمصري وان كان في هذا
الكلام نظر من وجوه ثلثه احدها ان من يقول بان القوى التي بها تتم
للاعضاء امر التغذي غير آتيه اليها من الكبد وانما استحقتها بمزاج
انفسها من واهب الصور لا يكون الكبد عنده معطيه البته فلا
يكون الاجماع قد وقع على ان الكبد قابله ومعطيه وثانيها ان الدماغ
والكبد عند الفلاسفه مبادئ لصدور الفعل فقط لا للقوه فلم يقع الاجماع

على انهما معطيان لغيرهما قوة ولا يلزم من قوله ان الدماغ مبداء الحس
والكبد مبداء التغذيه ان يكونا مبدائين لقوتيهما لجواز ان يكونا مبدائين لفعليهما
وما الشيخ ان الدماغ كما انه مبداء الحس كذلك هو مبداء الحركة الارادية فلم
خصص الشيخ الحس بالذكر دون الحركة قلنا اما الجواب عن الاول
فهو ان المراد بهذا الاجماع الواقع بين اصحاب جالينوس واصحاب المعلم
الاول ارسطو ان هذه المباحث اكثرها واقعة بينهم واما عن الثاني
فقال المسيحي الاجماع المذكور ليس عائدا الى مبدائيه كل واحد من الاعضاء
المذكورة للقوى المذكورة بل هو عائد الى قبول الدماغ والكبد للحيوة و
للحرارة الغريزية والروح من القلب وهو هذا على ما الخفي و
قال السامري كما ان كل واحد من الدماغ والكبد شرط لصدور الفعل
عن القوى الحصول لها على الراى الحق كذلك هو ايضا اصل ثان في نفوذ
القوى منه الى ساير الاعضاء فصار الدماغ وكذا الكبد مبداء لهذه
القوى اما بذاته على راى الطبيب واما بعد القلب على راى الفيلسوف
وهو ايضا هذا لانهما ليسا مبدائين لهذه القوى على راى الفيلسوف بل
مبدائين لظهور افعالها اللهم الا بالتفسير الذى سنشير اليه وقال القرشي
ليس يحضرني الآن جواب عنه وقد انصف عن نفسه رحمه الله اذ لا
تقصى عن هذا السؤال بعد تفسير مبداء الحس والتغذيه مطلقا ولا
مطلقا بما ذكروا اذ على هذا التفسير لا يكون الكبد والدماغ مبدائين
لقوتين لا مطلقا ولا غير مطلق بل مبدائين لفعل القوتين نعم لو فسر مبداء
القوة مطلقا بما يكون مبداء فاعليا للروح الحامل لتلك القوه ومبداء

قابلا

قابليا للنفس التى تفيض تلك القوة على الروح ولا مطلقا بما يكون مبداء قابليا لتلك الروح
وفاعليا لظهور اثار تلك القوة او فسر المبداء المطلق بما يكون القوة التى فيه غير
آتية اليه من عضو آخر وغير المطلق بما يكون من عضو آخر استقام لكون الدماغ
والكبد على هذين التفسيرين مبدائين لقوتى الحس والتغذيه ولكن لا مطلقا وعلى
هذا يكون المراد بالحس والتغذيه قوتيهما لا فعليهما واما عن الثالث فان الاستدلال
انما يكون بشيء ظاهر والحركة الارادية ليست بظاهرة الصدور عن الدماغ
بخلاف الحس فان البصر والسمع والشم ظاهر انها صادرة عن الدماغ على
ما لا يخفى واما المصرى فلم يتنبه لشيء من هذه الاسولة الثلثه واما العضو
القابل الغير المعطى فالشك في وجوده ابعد مثل اللحم القابل قوة الحس والحيوة
وليس هو مبداء لقوة تعطيها غيره بوجه وهو ظاهر غنى عن الشرح
واما القسمان الآخران اى المعطى الغير القابل والذى لا يكون معطيا ولا
قابلا فاختلف في احدهما وهو المعطى الغير القابل الاطباء مع الكبير
من الفلاسفه وهو ارسطو وقال الكبير من الفلاسفه ان هذا العضو
هو القلب وهو الاصل الاول لكل قوة اى لنفس كل قوة سواء كانت
ظاهرة الفعل كقوة الحيوة او غير ظاهرة الفعل كقوى الحس والتغذيه ولهذا
قيد الاصل بالاول لان القلب اصل اول لنفس القوى دون اثارها فان
الاصل الاول لظهور اثار الجميع ليس هو القلب بل الاصل الاول لظهور
اثار قوى الحس والتغذيه هو الدماغ والكبد وهو يعطى ساير الاعضا
كلها القوى التى تغذو والتى تحيى والتى تدرك وتحرك فان قيل الشيخ لان
في بيان ان المعلم الاول اعنى كبير الفلاسفه يرى ان القلب يعطى ولا يقبل وما

نقل عنه انما نفيدانه يعطى وهذا ما لا نزاع فيه وايضا المعلم الاول لا يقول بوجود
القوة الحيوانية كما يقول بها الطبيب فكيف يقول ان الطبيب يعطي سائر الاعضا
القوة التي تحيى قلنا الجواب عن الاول ان كون القلب معطيا لجميع القوى
يلزم منه ان لا يكون قابلا لانا بينا ان المعطى هو الذي يصدر عنه الى غيره من
الاعضا قوة هو مولد للروح التي يعم تلك القوة والنفس التي تفيض تلك القوة على
الروح متعلقة به ويلزم من ذلك ان لا يكون قابلا لها لان القابل هو الذي يستفيد
القوة من عضو بهذه الصفة وعن الثاني ان المعلم وان كان لا يقول بوجود قوة
زائدة تسمى قوة حيوانية لكنه يقول ان القلب يعطي جميع القوى فكان الشيخ
يقول لو كان لهذه القوة وجود على ما يقول بها الاطباء لكان القلب معطيا
لها **واما الاطباء وقوم من اوايل الفلاسفة فقد فرقوا هذه القوى** اي
الحيوانية والنفسانية والطبيعية **في الاعضاء** اي القلب والدماغ والكبد
ولم يقولوا بعضو معط غير قابل بل قالوا ان لكل جنس من هذه القوى عضوا
رئيسيا هو مبداء واصل له فالقلب مبداء للقوة الحيوانية ومحتاج الى الدماغ
في ايصال القوى النفسانية والى الكبد في ايصال الطبيعية والدماغ مبداء القوى
النفسانية ومحتاج الى القلب في ايصال القوى الحيوانية والى الكبد في ايصال
القوى الطبيعية والكبد مبداء القوى الطبيعية ومحتاجة الى القلب في ايصال
القوى الحيوانية والى الدماغ في ايصال القوى النفسانية **وقوله** اي قول
كبير الفلاسفة **عند التحقيق والتدقيق اصح وقول الاطباء في بادى النظر اظهر**
اعلم ان المذاهب المشهورة في مبادى هذه القوى ثلثة احدها مذهب الاطباء
وهو ان الروح الحيواني اذا صعد الى الدماغ فعل فيه وغيره تغيرا يستعد

به

به لقبول قوة نفسانية ثم تصدر افعالها عنها وكذلك الكلام في الروح النافذ
اي السادي الى الكبد وثانيها المذهب الذي ذكره الشيخ في الفصل السابع من
المقالة الثانية عشر من حيوان الشفاء ان الروح التي تاتي الدماغ من القلب
صالحة في جوهرها الافعال اخر مثل التغذية والتنمية وغير ذلك فاذا عقد
في الدماغ بطل استعداده لتلك القوى فصار غير عاذ وغير منم وانفرد
بفعل واحد لئلا تترادف عليه الاعمال فيشتغل بعضها عن بعض وكذلك
اذا صار الى الكبد ابطل مزاجها عنه الاستعداد لقبول الحس والحركة ويتركه
مختصا بفعل التغذية وفي هذا تصريح بان الدماغ يبطل جميع ما في الروح
من القوى خلا قوة الحس والحركة والكبد جميع ما فيه منها ما عدا التغذية
وثالثها المذهب الذي ذكره الشيخ في الفصل الثامن من المقالة الخامسة
من علم النفس من طبيعيات الشفاء ان الروح الصاعد الى الدماغ والنافذ
الى الكبد فيه القوى جميعها لكن ظهور افعالها موقوف على ورودها الى
هذين العضوين وهذا هو الذي اختاره في القانون ولهذا اي وللاشعار
بان هذا المذهب هو الذي اختاره رجح قول المعلم على قول الاطباء و
سيصرح به في العوى وهو ايضا اختيار المعلم الاول فهذه هي المذاهب
المشهورة في هذه المسئلة وقد جرى فيها بين شيعة المعلم الاول وجالينوس
واتباعه كلام طويل نذكره في هذا الموضع ونبين ان الحق في هذه المسئلة هو
ما ذهب اليه المعلم اما احتجاجات الاطباء على صحة مذهبهم فقد نقلنا
في جمعها فكان احد عشر وجها احدها ان كل عاقل يعلم يقينا ان القوة
حيث الآلة المختصة بها وقد ثبت بالتشريح ان الاعصاب نابتة من الدماغ

الدماغ والاورده من الكبد فالقوه النفسانيه منبعثه من الدماغ والطبيعه
من الكبد الثاني ان القوه حيث ظهور الفعل فلو كان القلب مبداء للقوى
لظهرت افعالها عنه لكنا نرى الافعال النفسانيه صادره من الدماغ والطبيعه
من الكبد الثالث لو كانت القوى المذكوره موجوده في الروح قبل صعودها
الى الدماغ لكان وجودها فيه مع عدم ظهور افعالها عبثا ومعطلا فان
الفائدة في وجودها ظهور الفعل الرابع ان القوه حيث الآله المعده لها اعظم
واغلظ وذلك لكثرة الروح في المعدن وتوفره ونرى حال العروق والاعصاب
عند الدماغ وعند الكبد كذلك وعند القلب بخلافه على ما شوهد بالتشريح
الخامس لو كان القلب هو المبداء لجميع هذه القوى لتضررت افعال الكبد و
الدماغ بتضرره لكنا نرى تضررها متاخر عن ضرره فانه قد يحدث به علل
مثل الخفقان وغيره وتوليد الدم ونفوذ القوة الحساسه والمحركه على ما
ينبغي وقد يتبع ضررها الكل الا على انه مبداء لما فيها بل لانها محتاجه اليه في
الحرارة الغريزيه التي هي آلة كل قوه السادس لو كان القلب هو المفيد لغيره قوه
الحس والحركه وغير ذلك من القوى الطبيعيه لكان هو في هذه الافعال اتم واكمل
فان الذي يفيد لغيره قوه فهو بتلك القوة اولى لكنا نعرف يقينا انا لا نحس ولا نتحرك
ولا نفكر بالقلب بل بالدماغ وكذلك القول في القوى الطبيعيه السابع لو كان
القلب هو المبداء لجميع القوى لزم منه انه متى وقع خلل في افعالها ان يعالج
القلب دون الدماغ والكبد ولما لم يكن كذلك على ما يدل عليه المعالجات الطبيه
علمنا ان القلب هو المبداء لجميع القوى الثامن لو كان القلب هو المفيد لسائر
القوى للزم منه انه متى تضرر الدماغ والكبد ان لا يتضرر شي من افعال القوى

لسلامه

لسلامة مبدائها وهو القلب ولما لم يكن كذلك علمنا ان القلب ليس هو المبداء لها
التاسع ان استعداد الروح لجميع القوى اما ان يكون استعدادا واحدا او لا يكون
فان كان الاول لزم منه صدور جمله الافعال والقوى في القلب وفي العضوين
الرئيسين او بطلانها جميعها لانه ليس صدور احد الافعال والقوى اولى من صدور
الباقي لان لا استعداد واحد وان كان الثاني لزم منه بطلان جميعها في القلب
لانه لا يصدر عنه في القلب غير القوى والافعال المناسب له في الاستعداد
وكذلك عند صعوده الى الدماغ ونفوذه الى الكبد وهو المطلوب العاشر ان
القول بوجود القوى في الارواح لم يبطلها في احد العضوين مع حاجته اليها
وانما لها اليه من جهة اخرى ~~من جهة اخرى~~ عار من الحكمة فان الدماغ
مثلا محتاج الى القوة الغاذيه فعند ما يصل اليه الروح من القلب والقوه
الغاذيه حاصلة فيه فما الفائدة في ابطالها منه واخذها من جهة اخرى
الحادي عشر الروح الصاعد الى الدماغ او النافذ الى الكبد اما ان يكون قد
استحال لبطلان بعض القوى او لصدور الفعل المنسوب الى العضو المحيل
الى مزاج مناسب لمزاج الروح القلبي الذي به استعد لقبول جمله القوى
او الى مزاج مباين مخالف فان كان الاول لزم منه بقاء كل القوى في الدماغ
والكبد وظهور آثارها في هذين العضوين لانه لا تنافي بين المزاجين وهذا محال
لانه يلزم منه انه اذا تضرر احد الاعضاء الرئيسه ان لا يبطل شي من القوى
والافعال لقيام الباقي بذلك وان كان الثاني لزم منه بطلان جمله القوى في
الكبد والدماغ وفيضان قوة اخرى وهي المنسوبه الى العضو المحيل وهو
المطلوب فهذه هي الوجوه التي يمكن ان تورد من جهة الاطباء بعد التنقيح

والتشبيب والتوجيه والترتيب والجواب عن الاول انا لا نسلم ان القوة حيث
الآلة المعدة لها ولئن سلمنا فلا نسلم ان الاعصاب نابتة من الدماغ والاوردة
من الكبد بل انما نابتة من القلب كما هو مذهب المعلم الاول او غير نابتة من
شيء كما هو المذهب المختار على ما سبق الاشارة اليها في مبحث منابت
الاعصاب والاوردة وما هو المختار فيه وعن الثاني انا لا نسلم ان القوة حيث
ظهور الفعل ان اريد به ان مبدأ القوة حيث ظهور الفعل فانه عين النزاع
وان اريد به ان وجود القوة حيث ظهور الفعل فهو مسلم وهو عين مذهبنا
بان يكون افعال القوتين ظاهرة في الدماغ والكبد والقوتان موجودتان فيهما
من غير ان يكونا مبدأين لهما وعن الثالث لا نسلم ان وجود القوة في الروح مع
عدم فعلها عبث اذ له فائدة ظاهرة يحتاج اليها وهي كون الروح مستعدا
لصدور افعال الحس والحركة والتغذية منه في الدماغ والكبد ولا نسلم
ان جميع هذا بالقوى التي فيه سلمنا انه عبث لكن هذا يلزمكم في المشاعر
الخمس التي في الدماغ فان قواها موجودة فيه مع عدم ظهور الفعل عنها
فيه وعن الرابع انا لا نسلم ان القوة حيث الآلة المعدة اعظم لما بيّنا فيما
سبق في مبحث منابت الاعصاب والاوردة من ان الغلظ والدقة
تابعان للقوة المصورة فانها حيث استوجبت تغليظ الآلة جذبت اليها
من الاصل ما ان تغلظها وان استوجبت الدقة دققتها ولما كان
القلب هو العضو الرئيس على الاطلاق دقّق مبدأ الآلات عنده لئلا
تزاحمه وتضيق المكان عليه وتؤذيه ولئن سلمنا ذلك لزم منه ان يكون
العين مبدأ القوة الباصرة فان العصبة المجوفة عندها اغلظ واعظم
ما

ما هي عند الدماغ وذلك محال وعن الخامس انا لا نسلم تأخر ضرر افعال الكبد
والدماغ عن ضرر القلب اما ان كان ضرر القلب قويا فباجماعنا واجماعهم
واما ان كان ضعيفا فلانه لا يبدو ان ينالها ضرر وان كان خفيا لا يدركه
الحس لضعفه وعدم ادراك الشيء لا يدل على عدم وجوده وهذا بخلاف
الكبد والدماغ فانه عندما يتضرر ان لا ينال القلب منهما آفة كالاسهال ان منه
وان ناله منهما ضرر فليس ذلك لكونهما رئيسين بل لخدمتهما القلب اما الكبد
فبامداده اياه بالدم واما الدماغ فبفعل الحس والحركة اللذين لا يطهران
الآفة وعن السادس انا لا نسلم ان القلب لو كان مُفيدَ القوى لغيره لكان
هو في تلك الافعال اتم من الغير والا لكان الدماغ اتم من المشاعر الخمس في
افعالها ولزم منه انه متى حدثت آفة في احد الحواس الظاهرة وكانت
تلك الآفة خاصة بها ان لا يبطل شيء من الافعال فيكون الاعمى بصيرا والاصم
سميعا وذلك محال وان قالوا معنى قولنا هذا انه يكون اتم واكمل في قواه التي
يعطيها غيره بان يكون القوة في القلب اكثر كمية لا اظهر فعلا لتوقفه
على شرط قلنا هو مسلم وحق وعن السابع انا لا نسلم ان القلب لو كان هو
المفيد لسائر القوى لوجب علاجه دون علاج الكبد والدماغ عند اختلال
افعال القوى بل الواجب علاجهما من غير ان يهمل جانب القلب لان شرط
صدور الفعل وظهوره على ما ينبغي صحة مزاجهما واذا نفي صحتهما
نعالجهما لكونهما شرطين في صدور الفعل لا لكونهما مبدأين للقوتين كما نعالج
بالرطوبة الجليدية عند حصول الآفة في العين فانا نعالجها لا لانها مبدأ للقوة
الباصرة بل لكونها شرطا في ظهور الفعل من غير ان يهمل جانب الدماغ بالكلية

في المعالجة كذلك حالنا فيما ذكرنا وقال القرشي انما لا نقصد القلب بالعلاج لان
القلب لا نتصوّر ان يبطل كونه مبداء لهذه القوى الا اذا انقطع التعلق بينه و
بين النفس وذلك هو الموت وفيه نظر ويمكن ان يتمم ويقال واذا لم يتصوّر
بطلان كون القلب مبداء القوى فبطلان الفعل لا يكون ببطلان المبداء
بل ببطلان الآلة عن صلوح ظهور افعال القوى والمعالجة متوجّهة الى
ضعف الآلة لا الى مبداء القوة لذلك وعن الثامن انا لا نسلم ان القلب لو كان
هو المفيد لساير القوى لما تضرّر شيء من الافعال بتضرر الكبد والدماغ لان
كل واحد منهما شرط والشرط اذا تغيّر تغيّر المشروط كحال الرطوبة الجليدية في
البصر وعن التاسع انا لا نسلم ان استعداد الروح القلبي لقبول جملة القوى
لو لم يكن استعدادًا واحدًا لزم بطلان بعض القوى في القلب والكبد والدماغ
وان لا يصدر منها الا المناسب له في الاستعداد فان لزوم بطلان غير
المناسب لاستعداده غير صحيح فانا لو فرضنا ان مزاجه مبطل لذلك
لا بطل القلب افعال القوى النفسانية الواصلة اليه من الدماغ فلم يكن
حسّاسًا وابطل الدماغ القوة الحيوانية الواصلة اليه من القلب فلم يكن
حيًا وكذلك الكبد فلم يكن فيها حيوة والحس والحركة وذلك محال بل الذي
يلزم من ذلك انه لا يصدر عن غير القوة المناسبة لاستعداد القلب فعل
وهو المطلوب فان مزاج العضو الصاير اليه القوة الحيوانية هو المرجح لصدور
الفعل عن القوة المناسبة له ولا نسلم ان الشق الاول من الترديد وهو انه
ان كان استعداد الروح القلبي لجميع القوى واحدًا لزم منه صدور جملة القوى
والافعال في القلب وفي العضوين الرئيسين الى اخره لجواز ان يكون استعدادًا

واحدا

واحدًا بمقتضى الروح قبول جميع القوى ولكن في القلب دون غيره لاختصاصه
بمزايا ليست لغيره ولكن لا يقتضي صدور جميع الافعال عن تلك القوى في القلب
لجواز توقف صدورها عنها على شرط وهو وصول الروح الحيواني الى
العضوين الرئيسين وعن العاشر انا لا نسلم ان ابطال الدماغ للقوة الغاذية
التي في الروح الحيواني الصاعد اليه وقبوله الغاذية من الروح الطبيعي الصاعد
اليه من الكبد عارٍ من الحكمة بل هو عين الحكمة لان صدور الفعل عن القوة
عند المزاج المناسب له عين الحكمة اما صدورها عنها عند غير المناسب
فهو العاري عن الحكمة لكن مزاج الدماغ مناسب لصدور فعل الغاذية الكبدية
وغير مناسب لصدور فعل الغاذية القلبية فلذلك كان الواجب ابطال الغاذية
القلبية واثبات الكبدية فان قيل ابطال العضو الرئيس لما يصل اليه من القوى
غير القوة المناسبة لمزاجه ليس الا للمنافاة لها اذ لو كان مناسبا لها لم يفعل
ذلك واذا كان كذلك لزم ان لا يقبل تلك القوى من موضع آخر لما فيه من المنافاة
وحينئذ لا يكون شيء منها فيه القوى الثلث المحتاج اليها في بقاء الحيوة وذلك
محال قلنا لا نسلم انه لو كان كذلك لزم ان لا يقبل تلك القوى من موضع آخر
قولهم لما فيه من المنافاة قلنا لا يلزم من منافاة مزاج الدماغ للغاذية
القلبية منافاته للكبدية لتغايرهما صفة لان الكبدية ظاهرة الفعل دون
القلبية وايضا المراد من ابطال مزاج الدماغ للغاذية القلبية انه لا يستعملها
لظهور آثارها لان شرط ظهورها وهو حصول الروح الحيواني في الكبد ثم
صعوده لم يحصل بعد ولا استبعاد فيه ولا عبث الا ترى ان العين لا
تستعمل القوة الحساسة والمحركة الواصلتين اليها مع القوة الباصرة وكذلك كل

واحدى الحواس فان الروح الواصل اليها الحامل للقوة الخاص بها فقد الحس
والحركة مع ان الشيخ دل على ان كل واحد من الحواس يأتي اليه اعصاب الحس و
الحركة وعن الحادي عشر اما اولا فلان الدليل انما تم بابطال الشق الاول من
الترديد وهو ان يكون الاستحالة لبطلان بعض القوى ولم يبطل واما ثانيا فلانا
لا نسلم انه لو كان استحالة الروح الحيواني في الدماغ والكبد الى مزاج مخالف
لمزاج الروح القلبي مناسب لصدور الفعل المنسوب الى الفعل العضو المحيل لزم
منه بطلان جملة القوى عن الدماغ والكبد بل اللازم منه ان الاصدار فيهما
افعال القوى الا ما يناسب مزاجها واما احتجاجات المعلم الاول
وشيعته المشائين فمنها ما يدل على ان القلب مبداء للقوى الطبيعية ومنها
ما يدل على انه مبداء للقوى النفسانية ومنها ما يدل على انه الرئيس على الاطلاق
وانه مبداء لجميع القوى اما ما يدل على الاول فاربعة احدها ان بعض
الحيوانات تلد وليس لها كبد وربما وجدت كبد في الجانب الايسر واما
القلب فلم يشاهد فيه ذلك البتة على ما ذكره الشيخ في المقالة الثانية
عشر من حيوان الشفاء وهذا يدل على ان القلب معدن القوى الطبيعية
وثانيها ان القوة الهاضمة شانها احالة الغذاء الى طبيعة المغتذي وهذا
القدر انما حاصل في القلب لانه معدن الالة التي يتم بها هذا الفعل
وهي الحرارة الغريزية ولذلك جعلت الشرايين مصاحبة للاوردة في
جل البدن لتستفيد منها حرارة منضجة ولما كان الدم الكبدي قاصرا
عن النضج الصالح للتغذية لم يوجد في البدن عضو يغتذي به لمفرده ولان
الاعضاء ما تغتذي بالدم القلبي وحده كالرئة ولذلك كان الوريد الواصل
اليها

اليها من جهة الكبد وهو الوريد الشرياني خاليا من مجاورة الشريان ذا
طبقتين لان ما يحويه دم غليظ القوام ولا اشكال ان مجرى هذا متى كان كذلك
كان الراشح منه الجزء الحار النضيج وجميع هذا يدل على ان القلب اولى
بمبدائيه القوة الغاذية من الكبد لان كل عاقل يعلم ان الصانع انما يتصرف
حيث الالات التي له وثالثها انه ثبت بالتشريح ان القلب اول عضو
يخلق ويتميز بعد تكونه يتكون الكبد ولا شك انه قبل تكونه يحتاج
الى الاغتذاء فيكون القوة المتولية موجودة فيه ورابعها انه قد ثبت ان
القلب مبداء الاوردة التي هي مسلك لمادة الاغتذاء واذا كان كذلك كان
هو انسب بان يكون معدن القوة الغاذية هذا بناء على ان القلب
مبداء الاوردة وهو مذهب المعلم الاول ويمكن ان يمنع بناء على
مذهب جالينوس او على المذهب المختار واما ما يدل على الثاني فخمسة
الاول ان الحس والحركة مقومان للحيوان ماخوذان في حده وحيث
كانت الحيوة فهناك الحيوان بل الحس والحركة فحيث كانت الحيوة
فهناك والحيوة منبعها القلب على ما ستعرف فالحس والحركة معدنهما
القلب وفيه نظر الثاني ان المزاج المايل اليه الدماغ مضاد للحس والحركة
وكذلك العصب والذي يدل على صحة هذا قوة حس اللحم وزيادته على
ما للعصب ولذلك قيل ان الوجع الخاص بالعصب هو الخدري المحتمل
وباللحم هو الضرباني المبرح وما كان كذلك فليس هو بصالح بان يكون مبدا
للحس والحركة لان مضاد الشيء لا يكون مبداء له وفيه ما فيه الثالث
آلة القوى التي يظن انها نابتة من الدماغ هي نابتة من القلب واذا كان

كذلك فالقلب معدن لما سفذ في تلك الآلة وفيه منع نبا تمام القلب الرابع ان
القلب يسبق وجوده وجود الدماغ في زمان التعلم يستحيل ان يعال انه عادم
للحس والحركة وكيف وهو حي وهما مقومان وفيه النظر الخامس ان بعض
الحيوانات كالسرطان عادم للدماغ وليس هو عادما للحيوة ولا للحس والحركة
فمبداوها حينئذ محل الحيوة وهو القلب وكون حس السرطان لعضو غير الدماغ
وان امكن لكن فيه بعد نظرا الى العضة الاستقرائيه واما ما يدل على الثالث
فمنه الاول ما ذكره الامام وقال برهانه مبني على مقدمتين الاولى في
بيان ان النفس الانسانية واحدة فزعم بعضهم ان العلم بذلك اولي فان نفسه عبارة
عن هويته وذاته المخصوصة وكل احد يعلم ببديهة عقله انه واحد فان
احتاج هذا الى برهان فاين العلم البديهي وزعم اخرون ان العلم بذلك
استدلالي وذكروا فيه وجهين الاول ان الافعال المختلفة اعني الاحساس
والتحريك والشهوة والغضب اما ان يكون بقوة واحدة ولا معنى للنفس
الا التي تفعل هذه الافاعيل فاذن النفس واحدة وان كانت بقوى مختلفة
وجب ان لا يكون الواحد منها قويا على فعل صاحبه لئلا تمنعه عن فعله و
اذا كان كذلك كانت الغضبية لا تنفعل من اللذات ولا الشهوانية من المؤذيات
وكان يجب ان لا يكون بين هذه القوى معاونة ولا مدافعة لان كل قوة اذا
كانت مستقلة بفعل نفسها وكانت غنية عن الاخرى استحال حصول
المعاونة والمدافعة لكنهما حاصلتان اما المدافعة فلان من انصرفت نفسه
الى الشهوة لا يمكنه ان يغضب ومن انصرفت نفسه الى الغضب اشتغل عن
الشهوة واما المعاونة فلانا نرى ان الاحساس يثير الشهوة وكذا الغضب لانا
نقول

نقول لما احسسنا اشتهينا ولما رأينا كذا غضبنا واذا ثبتت المعاونة والمدافعة
لزم ان يكون لهذه القوى مدبر واحد يكون اشتغاله بتدبير البعض داعيا له الى
الاشتغال بتدبير البعض الاخر وما نعا له عن ذلك وهو النفس والوجه الثاني
انا نضيف الاحساس والتحريك والشهوة الى انفسنا ونقول احسسنا وحركنا
واشتهينا والذي نضيف اليه هذه الامور اما ان يكون جسما وجسمانيا او لا
جسما ولا جسمانيا والاول باطل لوجهين الاول ان الاجزاء البدنية دائمة التحلل
مع ان هوية الشخص واحدة والثاني انا قد نضيف هذه الامور الى انفسنا حال
ما نكون غافلين عن جميع الاعضاء الظاهرة والباطنة والمجوز ان يكون ذلك
جسمانيا لان كل ما كان جسمانيا يجب ان تتبدل عند تبدل الاجزاء البدنية
وهوية كل شخص باقية من ابتداء وجوده الى انتهائه فعرفنا ان الشيء الذي
اضفنا اليه الاحساس والتحريك والشهوة امر واحد ليس بجسم ولا جسماني
والمقدمة الثانية في ان اول عضو يتكون هو القلب بالمشاهدة والقياس
اما المشاهدة فلان اصحاب التشريح عن اخرهم شهدوا ان اول عضو يتكون
هو القلب والبرهان في مثل هذه الدعوى لا يكون ابلغ من المشاهدة ولما
القياس فلان في المني روحا كثيرة وحرارة قوية وهي الى تخثره وبيضه ولهذا
اذا ضربه البرد تزول خثورته وبياضه ويصير رقيقا مائيا وليست تلك
الخثورة الا بسبب ما فيه من الاجزاء الهوائية ولذلك يشتد بياضه والمني
زبدة الجوهر ومنه سميت الزهرة زبدية لانها جعلت مبدأ الشهوة و
توليد المني واذا عرفت ذلك وجب ان يكون اول متكون هو الروح لان اول
متكون يجب ان يكون هو الذي تكونه اسهل والحاجة اليه امس ويكون الروح

اسهل من تكون العضو فان انقلاب الاجزاء الهوائيه الموجودة في المني المنقذف
في الرحم روحا اسهل من صيرورتها عضوا والحاجة الى تكون الروح لانبعاث القوة
المصورة واشتدادها امس من الحاجة الى العضو فظاهر ان تكون الروح
قبل تكون العضو ثم الخلو اما ان يكون لذلك الروح الذي هو جسم سيال لا
ينحصر بذاته مجمع خاص او لا يكون ومحال ان تكون الطبيعة تهمل امر هذا الروح
حتى يتحرك ويتمم كيف اتفق فيجب ان يكون اول شي يتميز من المني هو الجوهر الروحي
وان يجتمع في موضع واحد ويحيط به ما هو اكثف اجزاء المني حتى يمنع الروح
من التحلل وليس بعض الجوانب بان يكون مجمعا لذلك الروح اولى من الجانب الاخر
فاذن لابد وان يكون مجمع الروح هو الوسط وان يكون ساير الاجزاء محيطة به كالكرة
والمشاهدة دلت على ان المني يصير في الايام السته الاول هكذا وذلك المجمع الذي
في الوسط ليس هو الكبد فاذن ذلك المجمع هو الذي اذا استحكم مزاجه كان قلبا فظهر
ان اول الاعضاء المتكونة هو القلب لا يقال ان الروح هو اول متكون ينافي قولهم ان قولهم ح
ان القلب هو اول متكون لانا نقول لا تنافي بينهما لان القلب اول متكون من الاعضا
والروح من غير الاعضاء والتحقيق يقتضي ان يكون تكونهما معا لان الروح اذا تولد
في المني وهو كالهواء صار محاطا باجزاء من المني هي القلب او غلافه نعم قولهم ههنا
ان تكون الروح قبل تكون القلب ينافي قولهم بعده من ان تكون القلب بعد تكون
الروح لكنه لا يضر الغرض المقصود وهو ان القلب اول عضو يتكون يحصل على التقديرين
وايضا ان البدن ما لم توجد في نفسه لا يكون مغتذيا لكن تكونه انما يتم بالحرارة الغريزية
فالعضو الذي هو منبع الحرارة الغريزية لابد وان يتقدم تكونه على تكون العضو الذي
هو منبع القوة الغاذية فالقلب اقدم من الكبد ولانه ما لم يصر البدن حيا استحال

ان

ان يصير حساسا فالعضو الذي هو منبع القوة الحيوانيه لابد وان يتقدم على العضو
الذي هو منبع القوة الحساسة فاذن القلب اقدم في التكون من الدماغ وايضا ان
افعال جميع القوى انما يتم بالروح اذا ثبت المتعلق الاول للنفس هو الروح لان الارواح
اجسام لطيفه هوائيه نارية نافذة في المسام والمنافذ الضيقة ومعلوم ان تكونه
انما هو بالحرارة الغريزية ومنبع الحرارة هو جرم القلب فتكون القلب اذن متقدم
على تكون الروح وقد عرفت الحق فيه وتكون الروح اما ان يكون متقدما على تكون
الدماغ والكبد واما ان يكون مقارنا فتكونهما يمتنع ان يوجد قبل تكون الروح فانه
ان تكونهما بان يكون كل واحد منهما على هذا التقدير يكون معطلا اذ الغرض من وجودهما
وصول الروح الحيواني اليهما ليستحيل فيهما الى مزاج صالح لصدور افعال الحس و
التغذيه عن القوة التي فيه والمعطل في الطبيعة والمتقدم على المتقدم على الشي
او على المقارن للشي متقدم على ذلك الشي فالقلب كيف كان لابد وان يكون
تكونه متقدما على تكون الدماغ والكبد واذا مهدت المقدمات فلنتكلم في تحقيق
المطلوب ونقول لما ظهر ان التعلق الاول للنفس بالروح والقلب منبع الروح
فمتى تكون القلب فلابد وان يتعلق النفس بالقلب اول تعلقها بالروح الذي
فيه لكن تكون القلب متقدم على تكون ساير الاعضاء فتعلق النفس به متقدم
على تعلقها بساير الاعضاء واذا تعلقت بالقلب صار البدن انسانا وانما
يتعلق النفس بساير الاعضاء بواسطة القلب فثبت ان الرئيس المطلق هو القلب
الثاني ما ذكره القرشي وقال واما حجة المعلم الاول فهي ان النفس واحدة وانها
مبدا لجميع القوى وان اول تعلقها بالاعضاء هو القلب فيلزم ان يكون القلب
مبدا لجميع القوى واما ان النفس واحدة وانها مبدا لجميع القوى فمما يحتج اثباته

في الكتب الطبية ولما كان اول تعلقها بالاعضاء هو القلب فكان اول ما يتعلق به النفس
هو اول عضو يوجد وذلك هو تجويف القلب وذلك لان القوى انما يمكن قيامها
بالروح على ما بينه عن قريب فيحتاج ان يكون الروح اولا وخصوصا وتكونها
اسهل لانها جوهر بخاري واذا تكونت لم يمكن ان تهمل بل ولا بد وان يكون في وسط
المني اذ الطرف مضيعة فيحتاج ان يحدث لها هناك تجويف تحرز فيه وذلك
اذا تم تكونه كان هو تجويف القلب واعلم ان قول الفاضل ابقراط ان اول ما يتكون هو
الدماغ وقول ابن زكريا ان اول عضو يتكون هو الكبد وقول الشيخ ان اول عضو
يتم تكونه هو السرة لا ينافي ما قاله المعلم لجواز ان يكون هذه الاعضاء يتكون قبل
القلب ومع ذلك تجويف القلب يسبقها لكن هذه الحجة انما تدل على ان تجويف
القلب هو اول عضو يتحد معه النفس وتتعلق به واما انه مبدا للقوى فلا يتعرض
البتة ولو كان كون العضو يوجد اولا موجبا لرياسته لكانت السرة اكثر رياسة
من القلب لان تمام تكونها قبل تمام تكونه وان كان تجويف القلب اكثر رياسة منها
ولكانت الاعضاء مترتبة في الرياسة بحسب ترتيبها بالوجود وهذا وان
كان قريبا مما ذكره الامام فانما ذكرته لاشتماله على فوايد لم يشتمل عليها كلام الامام
وقال الامام في الطب وقول بقراط لا ينافي ما ذكرنا لان القلب وان كان تكونه
متقدما على ساير الاعضاء الا انه اول ما يتخلق لا يكون ظاهرا جليا لان مرادنا
بالقلب هو الذي يصير مجمعا للارواح وذلك المجمع قد دللنا على انه لا بد وان
يكون متقدما في التكون الا ان صيرورته في صورة اللحم لا بد وان يكون متاخرا فانه
ما لم يصر المني علقة ثم مضغة لم يصر ذلك الموضع لحما وكذا قول ابن زكريا لان
مرادنا بالقلب هو مجمع الارواح وقد دللنا على انه لا بد وان يكون تكونه متقدما

على

على تكون العضو الغاذي وكذا قول الشيخ لان اول الاعضاء المتخلقة وان كان
هو السرة لتعلق بقعر الرحم فيجذب الجنين منها الغذاء لكن السرة آلة لجذب
الغذاء فلا يكون تكونها متاخرا عن القوة الغاذية المتاخرة عن تكون العضو الذي
اذا استكملت خلقته كان كبدا الثالث قد ثبت ان الشرايين نابتة من القلب و
لذلك صارت دالة على احواله في حالتي الصحة والمرض فاذا ربط شريان من الشرايين
او امكننا ان نربط اصل الشرايين الذي هو الابهر راينا القوة الحيوانية تبطل عما دون
الرباط فدل على انه معدن الحيوة وقواها الرابع ثبت بالتشريح ان القلب
اول عضو يتكون ويتحرك وآخر عضو يسكن عند الموت بان المباشرين للقتلى
قد شهد جماعة منهم انه متى قتل انسان وقطع راسه وجد قلبه يحس ويتحرك
ويتميز ويجتمع الى ذاته وهذا يدل على انه معدن الحيوة وقواها الخامس
ان التجارب الطبية قد شهدت بحصول الورم في جرم الكبد والدماغ ثم يتقيح
ثم برؤه فيهما ولم تشهد ببرء ورم القلب بل قيل انه لا يتقيح وليس لهذا علة
الا شرفه وقلة احتماله للآفة فهو اذن الرئيس على الاطلاق ومعدن الحيوة
السادس المحل الموجود فيه القلب واعتناء الطبيعة به واحتياطها في
امره يدل على انه العضو الرئيس على الاطلاق وانه موضع الحيوة فانه موضوع
في تنور الصدر والصدر والرئة محيطة به ثم الاغشية ثم الاضلاع بخلاف الدماغ
والكبد اما الدماغ فانه مكشوف وليس جعله في اعلى البنية لذاته بل لاجل
الحس على ما عرفت والكبد قريبة من مخرج الاثقال ومقابلها عضو خسيس
بل ربما وجدت في بعض الحيوانات مكان هذا الخسيس او لم يوجد بالكلية ولا
شك ان هذا يدل على ان القلب هو الرئيس على الاطلاق ولكنه يستخدم الكبد

في تادية الافعال الطبيعية واحالة الغذاء والدماغ في ظهور الافعال النفسانية
وهذه الوجوه الاربعة ذكرها المسيحي وهذه الوجوه الستة فيها نظر اما الاول
وهو ما ذكره الامام فلان الوجه الثاني منه ابدل على ان النفس واحد اي غير متكثرة
بل على انها واحد اي غير متركبة ان سلم ان ما ليس بجسم ولا جسماني فهو بسيط وفيه
ما فيه وهو انما تصدى لبيان الاول لا الثاني ويمكن ان يجاب عنه ويقال مراده
بقوله انها واحد اي بكلا المعنيين حتى يكون غير متكثرة او متركبة لانهم يعتقدون
ان في كل واحد من تلك الاعضاء مبدا لفيضان تلك القوى فذلك المبدا اما ان يكون
نفسا تامة فيكون النفوس متكثرة او لا يكون نفسا تامة بل جزء نفس فيكون النفس
متركبة فكانه قال ان النفس غير متكثرة ولا متركبة اما عند من يقول ان العلم به
اولي فللعلم الضروري الحاصل عند كل احد انه واحد وليس كثيرا ولا مركبا ولكن
واما عند من يقول ان العلم به استدلالي فللوجهين الدالين احدهما على انها
غير متكثرة والاخر على انها غير متركبة هكذا قالوا لكن في حصول العلم الضروري
بعدم التركب نظر واما الثاني فلانه انما يتم لو اريد بوحدة النفس ما ذكرنا مع انه ليس
في اللفظ ما يشعر به واما الثالث فلانا لا نسلم ان الشرايين نابتة من القلب لما
عرفت سلمناه لكن لا نسلم دلالته على ان القلب معدن الحيوة وقواها ان اراد
بها الحيوانية وغيرها من النفسانية والطبيعية وان اراد الحيوانية فقط فهو مسلم
لكنه غير مفيد واما الرابع فلان احساس قلب المقتول انما كان يدل على انه معدن
الحس لو علم بكون الاحساس بالحس المستفاد من الدماغ واما الخامس والسادس
فلان غلبة احتمال القلب للآفة واعتناء الطبيعة بحفظه لا يدلان على انه الرئيس
المطلق على ما لا يخفى واذا عرفت ذلك فاعلم ان مذهبنا وما استقر عليه راينا

في الاعصاب بعد الاوردة والشرايين انها نابتة من شيء وفي القوى المغذية انها لا تحتاج
الى روح ولا الى كبد وفي تعلق النفس انه ليس بروح ولا بعضو بل بجملة المادة الممتزجة
التي حصل فيها المزاج الانساني الذي هو معتدل بالاعتدال الفرضي او شبيهه ان لم يكن
ان الفرضي من تكافؤ الاعضاء ولم تخلق بعد الا ما حصل فيه مزاج الروح او الاعضاء
الذي هو خارج عن الاعتدال هذا ولما كانت حجج الاطباء اقرب من حسب الظاهر
وحجج للمشائين عند التعمق قال الشيخ ههنا وقوله عند التحقيق والتدقيق
اصح وقول الاطباء في بادي النظر اظهر وقال في الفصل الاول من العوكم
اذا فتش عن الواجب وحقق وجد الامر على ما يراه ارسطاطاليس دونهم
ونوجد اقاويلهم منتزعة من مقدمات مقنعة غير ضرورية انما يتبعون
فيها ظاهر الامور كقولهم حيث كان الفعل فهناك القوة فانه بحسب الظاهر
وكذا قولهم للروح قبل حصولها في هذه الاعضاء لا تصدر عنها هذه الافعال
وبعد حصولها فيها تصدر عنها ذلك فدل على ان هذه الاعضاء مبادئ للقوى
التي تصدر عنها الافعال وكذا غيره من الوجوه الاحد عشر وليكن كل هذا على ذكر لك
لئلا تحتاج في فصل القوى الى اعادته ثم اختلف في القسم الاخر اي الذي
لا يكون معطيا ولا قابلا الاطباء فيما بينهم والفلاسفة فيما بينهم لا في وجود
هذا القسم محال لان كل عضو فلا بد ان يكون قابلا من القلب الحيوة لما بالقوة
الحيوانية على قول من يقول بها او بشيء اخر على قول الاخرين والا عرض له
ما يعرض للعضو الميت من العفن والفساد لانا نقول هذا الاختلاف انما وقع
في القوى الطبيعية لا غير فان القوى النفسانية مجمعون على عدمها في هذه
الاعضاء واما القوى الحيوانية فيستحيل عدمها فيها لما قيل فذهبت طائفة

الى ان العظام واللحم الغير الحاس كلحم الكبد وفي بعض النسخ الحساس وهذا
اسهو والاول افصح وما اشبهها اي من الاعضاء التي الحس لها انما يبقوى يبقى صح
فيها تخصها لم تاتها من مبادٍ اخر بل استفادتها في اول الكون من واهب
الصور لكنها اي لكن تلك الاعضاء بتلك القوى اي المستفادة من واهب الصور
اذا وصل اليها غذاؤها كفت اي تلك القوى انفسها اي انفس تلك الاعضاء
هذا اذا نصب انفسها او رفع كان فاعل كفت اي كفت انفس تلك الاعضاء
بتلك القوى حتى لا تحتاج في الاغتذاء بغذائها الى قوة تاتيها من عضو اخر ولا يخفى
ان المفهوم من هذا الكلام ان هولاء نفوا عن هذه الاعضاء قبول القوى الطبيعية
لا غيرها ما الحيوانية ان كان لها وجود فكلا فلا هي اي تلك الاعضاء تفيد شيا
اخر قوة فيها وهو ظاهر ولا تفيدها عضو قوة اخرى اي من القوى الطبيعية
والا انتقض بافادة القلب اياها القوة الحيوانية وذهبت طايفة الى ان تلك
القوى ليست تخصها بحيث لم ياتها من مبادٍ اخر لكنها اي لكن تلك القوى
فايضة اليها من الكبد والقلب في اول الكون ثم استغنت فيها بحيث
لو انسد السبيل بينها وبين الكبد لما اضرّ بها وهو مذهب جالينوس واعلم ان
الذي الجاهم الى هذا البحث هو انهم لما راوا ان حصول القوى الطبيعية التي
في الاعضاء ليس كحصول القوى النفسانية اي على سبيل المدد لانها اذا وصلت الى
الاعضاء تحللت واحتاجت الى مدد بخلاف الطبيعية فانها لا تتحلل بل
تبقى لتخلفوا فيها وقالوا ان القوى الطبيعية لم تاتها من مبادٍ اخر واتتها منها
واستغنت منها اعني بيان سبب الاختلاف وهو حسن والطبيب ليس عليه
ان يتبع وفي بعض النسخ ان يتبع والاول اولى المخرج الى الحق من هذا الاختلاف

بالبرهان

بالبرهان فليس له اليه سبيل من جهة ما هو طبيب لانه من جهة ما هو طبيب لا
يبرهن على ما هو مسئلة من علمه وانما يكون مسئلة من علمه ما ينفعه في حفظ
الصحة او ازالة المرض والا لكون من علمه ولا يجوز له التعرض لاثباته من مسئلة م
حيث هو طبيب ولو تكلف في اثباته يكون قد تكلف فضولاً مثلا
تحقيق هذا الخلاف ليس مسئلة من علمه فانه ليس مما ينفعه في حفظ الصحة
وازالة المرض والا الجهل به يضر في صناعته ولهذا قال ولا يضره في شي
من مباحثه واعماله لان حفظ الصحة وازالة المرض لا يختلف بذلك لان
ذلك انما يتوجه الى مبادي صدور الافعال لا الى مبادي القوى فالطبيب
حيث راى ضرر الفعل فيتوجه اليه معالجته ولكن يجب ان يعلم
ويعتقد في الاختلاف الاول اي الذي بين الاطباء وكبير الفلاسفة انه
لا عليه اي ان هذا الاختلاف لا يضر الطبيب او ان الطبيب لا يضره هذا
الاختلاف سواء كان القلب مبداء في الحس والحركة للدماغ والقوة
المغذية للكبد كما هو مذهب كبير الفلاسفة او لم يكن كما هو مذهب الاطباء
فان الدماغ اما بنفسه كما هو مذهب الطبيب واما بعد القلب كما هو
مذهب الحكيم مبداء للافاعيل النفسانية بالقياس الى ساير الاعضاء
والكبد كذلك اي كالقلب اما بنفسها كما هو مذهب الطبيب واما بعد القلب
كما هو مذهب الحكيم مبداء للافعال الطبيعية المغذية بالنسبة وفي بعض
النسخ بالقياس وهما قريبان الى ساير الاعضاء معناه ان القلب سواء كان
مبداء لهذه القوى او لم يكن فان هذه الاعضاء مباد لصدور افعالها لا يختلف
العلاج على الطبيب لانه انما يتوجه الى مبادي صدور الافعال لا الى مبادي

الفعل واذا كان الدماغ مبدأ للافاعيل النفسانية اما بذاته او بواسطة
كان اصلاح فعله عند ضرره متوجها الى جهة الدماغ او حفظه على
حالته الطبيعية لان قصد الطبيب في اعماله حيث تكون الفعل ظاهرا
وكذلك الكلام في الكبد ويجب ان يعلم ويعتقد في الاختلاف الثاني اي الذي
اختلف فيه الاطباء فيما بينهم والفلاسفه فيما بينهم انه لا عليه اي ان هذا
الاختلاف ايضا الطبيب او ان الطبيب لا يضره هذا الاختلاف سواء كان
حصول القوة الغريزية في مثل العظم اي في اللحم الغير الحساس عند اول
الحصول من الكبد او استحقه لمزاجه نفسه اي استحقه بنفس مزاجه من
واهب الصور او لم يكن ولا واحد منها ولكن الان يجب ان يعتقد ان
تلك القوة اي الغريزية المغذية التي في مثل العظم ليست فائضة اليه اي
الى ذلك العضو من الكبد بحيث لو انسد السبيل بينهما اي بين الكبد وذلك العضو
او لم يكن ولا واحد منها ولكن الان وكان عند العظم غذاء معد بطل فعله
اي فعل العظم في الهضم كما الحس والحركة اذا انسد العصب الجائي من
الدماغ لبطلانها بل تلك القوة صارت غريزية للعظم ما بقي على مزاجه
لعلم ان الطبيب لا يضره في شيء من اعماله ان القوى الطبيعية حاصلة في
العظام من الكبد او من جهة اخرى بعد ان يعلم ان وصولها ليس هو على سبيل
المدد كوصول قوة الحس والحركة فانه على سبيل المدد والخوض في هذه المسألة
عند الشيخ ان وصول هذه القوى ليس على سبيل المدد وان حصولها في
الاعضاء المذكورة من الكبد في اول التكون ثم استقرت في جوهرها
لانها استفادتها من واهب الصور بغير واسطة عضو ولما ذهب
الله

الله لما ثبت عنده ان النفس واحدة وان اول تعلقها بالقلب وان العضو
الرئيس على الاطلاق فلو قلنا ان القوى المذكورة حاصلة في الاعضاء بغير واسطة
القلب لبطل وحدة النفس ورياسة القلب واعلم ان القائلين بهذا القول
لم اجد لاحد منهم دليلا على صحته سوى ما ذكروا انه لو كان وصول القوى
الطبيعية من الكبد الى ما عداها على سبيل كوصول قوة الحس والحركة من المدد
الدماغ الى ما عداه لبطل الغذاء عند انسداد وريده كما بطل حسه
وحركته عند انسداد عصبه وهذا ما لم لو بين نفي التالي وهو ان اللحم
لا يبطل اغتذاؤه عند انسداد الوريد الذي بينه وبين الكبد لكنهم لم يتعرضوا
له ويمكن ان تقرر بوجهين احدهما ان اللحم اذا حصل له سدة في المجرى
الذي بينه وبين الكبد وعنده دم لم يحصل له هزال وذبول كما يحصل له
من الخدر عند انسداد عصبه في الزمان اليسير بل يبقى على ما هو
عليه من السمن والزيادة في الاقطار الى حين ما يفرغ عنه الدم
لم يحصل له ذلك ان لم ينفتح السدة ولا اشكال ان لحالة المادة الغذائية
والتصرف فيها للاغتذاء والزيادة في الاقطار ليس الا للقوى على
ما ستعرفه فالقوى الطبيعية حاصلة في جوهره مستقرة فيه
وثانيها ان المادة المحتبسة عنده بعد انسداد وريده لو لم تغتذ بها العضو
ولم يتصرف فيها قواه الطبيعية لعفنت وفسدت والوجود بخلافه فانه
لا يحصل له شيء من ذلك والجواب عن الاول ان مادة الغذاء غليظة
لانها اما دم او هو مع باقي الاخلاط والمادة الحاملة لقوة الحس والحركة
لطيفة جدا ولاجل هذا لم تجعل في مجاريها التي هي الاعصاب منافذ

محسوسه ولما كان حالها كذلك قال جالينوس في كتابه في العلل والاعراض
ان نفوذ الارواح النفسانية التي هي مادة قوة الحس والحركة كنفوذ شعاع
الشمس في الماء واذا ثبت ذلك وقد علم ان تحليل اللطيف اسهل على المحلل الواحد
من تحليل الغليظ فكيف يصح ان يستدل بتاخير الهزال والذبول للعضو الواقع
السدة في وريده على ان فيه قوة طبيعية فاعلة له الاغذاء بما عندها من
المادة وبتعجيل نقصان حسه وحركته او بطلانها عند حصول السدة في عصبه
على انه ليس فيه قوة نفسانية فاعلة له الحس والحركة بل هو واصل اليه على
سبيل المدد اذ يحتمل ان يقال ان المادة الحاملة لهذه القوة لما كانت في غاية
اللطافة قوي المحلل الحاصل في العضو ذي السدة على تحليل ما بقي منها في العضو
عند انقطاع مددها بالسدة وعمل فيه عملا ابلغ واسرع من عمله ذلك في مادة
الاغتذاء المذكورة وعن الثاني انا لا نسلم ان المادة الغاذية الحاصلة عند العضو
بعد انسداد وريده ليس لها مذهب سوى القوى الطبيعية فقط بتصرفها فيها
على سبيل الاغتذاء وذلك لان الحرارة الغريزية محللة على ما عرف في ضرورة
الموت وهي حاصلة في العضو المذكور لانها لازمة الحيوة وهي حاصلة للعضو المذكور
لانه حي واذا كانت الحرارة الغريزية حاصلة في العضو المذكور حللت ما فيه
من الاجزاء الغذائية اولا فاولا ثم ان استمرت السدة حللت شيئا من جوهر العضو
حتى يذبل ويظهر الهزال فيه ولانه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول
فلا يلزم من بطلان دليل القائلين بان وصول قوى التغذية الى الاعضاء ليس
على سبيل المدد بطلان مذهبهم فيحتمل ان يكون الحق ما اختاره الشيخ في ان
القوى الطبيعية من الكبد الى تلك الاعضاء لكنها مستقرة فيه حتى لا يبطل فعلها

بانقطاع

بانقطاع مددها بالسدة ويحتمل ان يكون غير مستقرة فيها بل نافذة من الكبد
الى ما عداها من الاعضاء على سبيل المدد كحال قوى الحس والحركة **المبحث**
السادس في تقسيم الاعضاء بحسب الرياسة والخدمة وكانه مستنتج
مما تعلم ولهذا صدره بالفاء وقال رحمه الله **فحينئذ نشرح له حال**
القسمة ونفرض له اعضاء رئيسة واعضاء خادمة للرئيسة واعضاء مرؤوسة
بلا خدمة واعضاء غير رئيسة ولا مرؤوسة لان كل عضو اما ان يكون رئيسا
او لا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون مرؤوسا او لا يكون وايضا اما ان يكون
مرؤوسا او لا يكون وايضا اما ان يكون خادما او لا يكون **فالاعضاء الرئيسة**
هي الاعضاء التي هي مبادٍ للقوى الاولى في البدن تقديره هي الاعضاء التي
هي في البدن مبادٍ للقوى الاولى اي الحيوانية والنفسانية والطبيعية لا
الثواني كالسمع والشم والبصر فانها ليست مما يضطر اليها في بقاء الشخص
او النوع والمراد بالمبداء الفاعلي والقابلي لا الغائي والصوري فان الاعضاء
ليست مبادي صورية او غائية للقوى بل الامر بالعكس فان القوى
صور للاعضاء وغاية لها وقول الشيخ هي مبادٍ يحتمل معنيين احدهما
انها فاعلة للارواح الحاملة للقوى وقابلة للنفس المفيضة لتلك القوى
وثانيهما انه لما كان بعضها مبداء فاعليا للارواح كالقلب وبعضها مبداء
قابليا لها قال انها مبادٍ ولم يقل فاعلية او قابلية بل عبّر بعبارة تعطي
الغرض على المذهبين جميعا والثاني وقد ذكره الامام اولى من الاول على ما
ذكره القرشي لصحة الثاني على المذهبين دون الاول على ما نظهر بالتامل
المضطر اليها اي الى تلك القوى **في بقاء الشخص او النوع اما بحسب**

بقاء الشخص فالرئيسه ثلثه القلب وهو مبدا قوة الحيوه والدماغ وهو
مبدا قوة الحس والحركه والكبد وهي وفي بعض النسخ وهو وكلاهما جائز
لان كل ضمير يتوسط بين مذكر ومونث يجوز تذكيره تارة وتانيثه اخرى كقولهم
الكلمة هي لفظ وضع لمعنى مفردا وهو لفظ كما ذكرنا مبدا قوة التغذيه اما
الاحتياج في بقاء الشخص الى هذه القوى الثلث حتى يلزم ان يكون هذه الاعضاء
رئيسه بحسب الشخص فلان القلب مبدا لقوة الحيوه لتوليده الروح الحامل
للقوة الحيوانيه والكبد مبدا لمادة الحيوه لتوليدها الدم الذي به يخلف عوض
ما يتحلل ويزيد في النمو ويحفظ الحرارة من التحلل والدماغ مبدا لما به يحس
الحيوه وتدبيرها فان بقواه يفرق بين اللذيذ والموذي وبين النافع و
الضار وبين الخير والشر فهذه الاعضاء هي لحفظ الشخص وسنزيد لهذا
بيانا في القوى ان شا الله تعالى ولعلمنا انه لا يحتاج الى عضو رابع رئيس
بحسب الشخص فلان الشخص يتم بقاوه بقوى هذه الاعضاء الثلثه اذ
باحدى القوى يحصل الحيوه وبالثانيه مادة الحيوة وبالثالثه تحسين
الحيوة وذلك لان البدن مركب من عناصر متنازعة متداعيه الى الانفكاك
وانما يجبرها على الالتيام قوة غير ما يتبع مزاجها وهي القوه الحيوانيه
ثم لما كان البدن دائم التحلل لامر غيرهم جعل فيه قوة يورد بدل
ما يتحلل منه وهي القوه الغاذيه ثم لما كان البدن يلحقه ما يضره تاره
وينفعه اخرى وجب ان يكون له شعور بالملايم ليطلبه وبالمنافي ليحترز
عنه وهو القوة النفسانيه ومتى كانت القوة النفسانيه حاصله فالقوه
الحيوانيه التي هي السبب المعد لوجودها تكون حاصله ايضا وحينئذ يكون هذا
البدن

البدن الموصوف بهذه القوى كاملا ثم لما لم يكن باقيا بشخصه احتيج الى ابقائه
بنوعه فاحتيج الى المولدة فظهر ان هذه القوى الاربع كافيه في كمال البدن
وبقاء النوع وهو المطلوب قالت الاطباء وهذه الاعضاء الى الاصول والمعادن
لتلك القوى اما انها اصول لها فلان العضو اصل الروح لكونه مبدا فاعليا
لها والروح اصل للقوة لكونها مبدا قابليا لها واصل الاصل اصل وفيه
نظر لان كون العضو مبدا فاعليا للروح انما يصح في القلب دون الدماغ
والكبد ويمكن ان يجاب عن النظر بان الاطبا يقولون بتوليد الدماغ والكبد
للروح النفساني والطبيعي لتلك النفوس بينهم عندهم واما انها معادن لها فلان
القوى انما تفاض على ما يتولد منها وكانت كانها تكونت فيها وهي معادنها و
قول القرشي بين اما الاصل فبالنسبة الى الروح واما المعدن فبالنسبه الى
القوى اذ المبدا الذي منه يستخرج كانه حاصل فيه يمكن حمله على ما ذكرنا
بخلاف قول المسيحي اما انها اصول فلما ينشو منها الالات على مذهبهم و
اما انها معادن فلما يتولد فيها الروح والقوى على مذهبهم او الافعال على
مذهب الحكيم فانه لا يصح اما الاول فلان غاية ما يقتضيه لو سلم ان يكون تلك
الاعضاء اصول تلك الالات لا اصول تلك القوى واما الثاني فلانه كان يكفيه
ان يقول فلما يتولد فيها من القوى على مذهبهم اما التعرض للروح فزايد و
فاسد ولمذهب الحكيم فباطل لان تولد الافعال فيها على مذهب الحكيم لا يقتضي
ان يسميها الاطبا معادن واما بحسب بقاء النوع فالرئيسه هذه
الثلثه ايضا لان كل ما هو رئيس بحسب الشخص النوع لان النوع انما يكون وجوده
ببقاء الشخص فما يفتقر اليه الشخص في وجوده وبقائه يفتقر اليه النوع

شرحه

بالضرورة ورابع يخص النوع وهو الانثيان اللذان يضطر اليها لامر ينتفع
بها لامر ايضا وذلك لانه لما لم يمكن بقاء الشخص دائما على ما عرف في مسئلة ضرورة
الموت فلم يكن بد من قوة يكون نسبتها الى النوع في اخلاف بدل ما يفنى منه كنسبة
القوة الغاذية الى الشخص في اخلاف بدل ما يتحلل منه وهي المولدة واصلها ومعدنها
الانثيان بناء على المذهب الحق وهو ان المني انما يكمل نضجه ويفاض عليه القبول
للصورة في الانثيين فهي لذلك رئيسة بحسب بقاء النوع وليست رئيسة بحسب بقاء
الشخص فرياستها تخص النوع والخفي ان تفسير الشيخ للعضو الرئيس لا يقتضي
ان يكون تلك القوى بحيث يقبلها عنه عضو آخر من الاعضاء حتى يكون معطيا
فلذلك يكون العضو الرئيس عندهم اعم من العضو المعطي فان الانثيين عندهم رئيسة
بحسب النوع وليست معطية لكون الرئيس بحسب الشخص يلزم ان يكون معطيا فاذن
مهما ثبت لنا عضو معط ثبت لنا عضو رئيس واذا كان العضو ليس معطيا فليس
رئيس بحسب الشخص واما العضو القابل فلا شك انه يكون مرؤسا واذا كان لنا عضو
معط واعضاء قابلة فلا شك ان يكون هناك عضو خادم ينقل قوة المعطي الى الاعضاء
القابلة واذا تبين ان بعض الاعضاء معط وبعضها قابل وبعضها لا يعطي ولا يقبل
فقد ثبت ان لنا اعضاء رئيسة واعضاء خادمة للرئيسة واعضاء مرؤسة
بلا خدمة واعضاء غير رئيسة ولا مرؤسة فالرئيس الذي ليس بمرؤس ولا
خادم هو القلب على راي المعلم الاول والرئيس الذي ليس بمرؤس وهو خادم
وجوز الامام مثل هذا وان نفع غيره كما ينفع القلب الدماغ بتهيئة الروح
لفعله فهذا لا يقال لذلك خدمة قال صاحب الاقناع الواجب ان يقال القلب
خادم المخدوم فان من شانه توليد الارواح وتنفيذها الى سائر البدن وتنفيذ

الحران

الحران الغريزية والقوى الحيوانية ايضا وعضو هذا حاله كيف يقال انه مخدوم الخادم
ثم اجاب عن هذا بان هذا الفعل من القلب ليس هو خدمة بل هو انعام او احسان
او اطلاق او ما شاكل ذلك كما تفعله الملوك بالخدام من الاطلاقات والانعامات
ولا شك ان هذا ليس خدمة فكذا ما نحن فيه واعلم ان هذا الجواب خطابي على
ما لا يخفى وسنشير الى الجواب الحقيقي ان شاء الله تعالى والعضو الرئيس المرؤس
الذي ليس بخادم هو الدماغ والانثيان والرئيس المرؤس الخادم هو الكبد
فانها رئيسة لانها تعطي قوى التغذية ومرؤسة لانها تقبل قوة الحيوة من القلب
ومع ذلك فهي تخدم القلب والدماغ على ما سنبينه والعضو المرؤس اما
الرئيس فقد علمت اقسامه واما ما ليس برئيس فالخادم منه كالمعدة للكبد
وغير الخادم كاللحم الحساس والعضو الذي ليس برئيس ولا مرؤس ولا خادم
فالعظم واللحم الذي لا حس له واعلم ان في جعلهم الكبد مرؤسة لقبولها
قوة الحيوة من القلب دون العظم واللحم الذي لا حس له مع انهما كالكبد في
قبول القوة الحيوانية نظرا فليحقق واما الذي هو كذلك وهو خادم فكالاوردة
للكبد والشيخ اقتصر على تعريف بعض هذه الاقسام لان الباقي يعلم منها اما
الاضطرار فلاجل توليد المني الحافظ للنسل اما ان تولد المني ضروري فهذا
مما لا شك فيه لاجل بقاء النسل ولذلك قرن به اللذة لتكون حافزة للحيوان على
طلب النكاح المودي الى بقاء النسل المطلوب بالذات لا يقال ان الشيخ صرح
فيما بعد بان المني يتولد في الاعضاء التي قبل الانثيين وههنا بان المولد للمني الانثيان
وهما متنافيان لانا نقول ان كمال نضج المني وحصول القوة المولدة في الانثيين
دون ما قبلها ولا تنافي بينهما واما الانتفاع فلاجل افادة تمام الهيئة والمزاج

الذكوري او الانوثي فان قيل هذا مشكل من وجهين احدها ان الانثيين
لا مدخل لهما في افادة هيئة البدن الا انها تكون في الرجال بارزه وفي النسا مدفونه
ولا شك ان نفع ذلك في الهيئه الانسانيه نزر جدا وثانيهما ان الانثيين موجودتين
للرجال والنساء واذا كان حالها كذلك فليست موجبة لمزاج لاحدهما الا ان
يقال انها اذا كانت بارزه اوجبت المزاج الذكوري واذا كانت مدفونه اوجبت
المزاج الانوثي الا ان ذلك محال لان كونها بارزه او مدفونه تابع للمزاج الذكوري
او الانوثي فيستحيل ان يكون ذلك موثرا في افادة تمام المزاج المذكور تفاديا
من لزوم الدور ثم كيف يصح ان يقال في عضو انه ان كان بارزا افاد مزاجا
وان كان مختفيا افاد مزاجا آخر قلنا الجواب عن الاول ان الشيخ
ما قال الانثيان لافادة الهيئه الانسانيه حتى يقال ان بروزها واختفاوها
قليل النفع في تلك الهيئه بل قال هما لافادة تمام الهيئه الذكوريه والانوثيه
ولا شك ان تمام الهيئتين يحصل بالبروز والاختفاء لان هيئتها وان حصلت
بغير البروز والاختفاء كسعة الصدر وعظم الاطراف وجهورية الصوت
الى غير ذلك لكن تمام الهيئتين بحيث لا اشتبه الذكر بالانثى انما يحصل بالبروز
والاختفاء فاعرفه لان الانثيين انما تكون بارزه اذا كانت حرارتها
شديدة ويلزم ذلك قوة حرارة البدن الموجبه لنبات اللحية اذا اشتدت
الحرارة وذلك بعد البلوغ فان المادة المنوية عند تولدها تقوى الحراره
وتحلل الرطوبه الفضلية المحدثه لسخافة اللحم وفرط لين الجلد وانما تكون مدفونه
اذا كانت باردة المزاج او قليلة الحرارة ولا شك ان ذلك يلزمه اضداد
تلك فيكون افادة الانثيين لتمام الهيئه هو بذلك على ما قال المسيحي لان السوال

هو

هو ان الانثيين لا مدخل لهما في هيئة بدن الانسان والجواب انها تكون بارزه
للذكر ومدفونه للانثى ظاهر ان كونها للذكر لا يوجب افادتها لتمام الهيئه فان
قيل ما الفائدة في تمام الهيئه وهو البروز والاختفاء قلنا فائدتان
احديها عدم الاشتباه وثانيتها ان ذلك مفيد في شهوة الجماع المودية الى
التناسل وذلك لان الطبع لا يدعو الى اتيان ما هو مثله من كل جهه فلولا تمام الهيئه
لتعذر النسل وعن الثاني ان بروز الانثيين واختفاءها وان كان تابعا للمزاج الذكوري
والانوثي فلا يمتنع ان يكون مكملا له ولذلك يكون ذلك الكمال عند ما ينهض الانثيان
لفعلها وهو بعد البلوغ فان هناك يكمل المزاج الذكوري فيثقل السحنه والصوت
والاخلاق الى موافقته احوال الرجال في ذلك بعد ان كانت في حال الصبي شبيهه
باحوال النساء والحاصل ان الانثيين كما يضطر اليها لتوليد المني كذلك ينتفع بافادتها
لتمام المزاج الذكوري والانوثي على الوجه الذي ذكرنا فان قيل البروز انما يحصل
بعد حصول تمام المزاج الذكوري فلو كان تمامه يحصل بالبروز لزم الدور قلنا
المراد من تمام الذكوري ان يصير مزاج الصبي الى ان يوجب احوالا شبيهة
باحوال الرجال بعد ان كانت شبيهة باحوال النسا والتمام بهذا المعنى متاخر
عن البروز فلا دور **اللذين هما من العوارض اللازمة لانواع الحيوان لا من
الاشياء الداخلة في نفس الحيوانيه** وقول القرشي هذا خارج عن صناعه
الطب جدا فذكره فيه قبيح واقبح من ذلك الاشتغال بالبرهان عليه في الكتب
الطبيه غير مسلم لانه لما قال يضطر اليها لامر وينتفع بها لامر وجب ان يكون
المنتفع به غير المضطر وانما يكون غيره لو لم يدخل المنتفع به في نفس الحيوانيه
والا كان مما يضطر اليه لا مما ينتفع به ولئن سلمنا ذلك لكن لما اشير اليها في صدر

الكتاب ان نورد فيه جميع ما ورد في الشروح والشرط املاك دابنا ان اذكر
ههنا ما فيل فيه فنقول هذه مسئلة حكمية قد اختلف فيها فذهب بعضهم الى
ان الذكورة والانوثة من الامور المقومة للحيوانيه وهو باطل من وجوه ثلثه احدها
انا لمكننا ان نتوهم انسانا لا ذكرا ولا انثى كالخنثى فلو كانا من الامور المقومة لاستحال
ذلك فيهما كما في النطق فانه لا يمكننا ان نتوهم انسانا غير ناطق او حيوانا ليس
بحساس او متحرك الثاني ان الذكوره والانوثه سببهما حرارة او برودة عرضت
للرحم في ابتداء تكونها فيكونان متاخرين ولا شيء من الفصول بمتاخر فلا شيء
من الذكورة والانوثه بفصل الثالث ان الانسان منه ناطق ومنه ذكر وليس
عروض احدهما بواسطة الاخر فانه قد يوجد انسان غير ذكر وذكر غير
انسان فالوصفان حينئذ في درجة واحدة فاما ان يكون كل واحد فصلا وهو
محال لاستحالة ان يكون للنوع الواحد فصلان مقومان في مرتبة واحدة
فاذن المقوم احدهما دون الاخر لكن الناطقية مقومه على ما عرفت
فالذكوره غير مقومه فثبت ان الذكورة والانوثه ليستا من الفصول المقومه
بل من جملة العوارض واذا عرفت ذلك فلنذكر ادلة الاطباء على رياسة الاعضاء
المذكورة اما الدماغ فقالوا الدليل على مبدائيته للحس والحركه انه متى ربط
بعض الاعضاء بطل ما دونه الحس والحركه ولو ربط اصل النخاع بطل الحس
والحركه عما دونه ولو نالت الافة جملة الدماغ بطل حس جملة البدن وحركتها
ولو نال بعض بطونه افة بطلت القوة المنسوبة الى ذلك البطن فهذا دليل على
مبدائية الدماغ للقوى النفسانيه قال المسيحي وهذا الدليل مبني على مقدمتين
احديهما ان الاعصاب نابتة من الدماغ وثانيتهما انه حيث كان الفعل فهناك

القوه

القوة اما المقدمة الاولى فقد تكلمنا عليها واما المقدمة الثانيه فليست بلازمه
فان العين عند الاطباء مبداء لفعل الابصار وليست هي مبداء للقوة الباصره
وانا اقول في بناء الدليل على المقدمه الاولى نظر لان الدليل لا يتوقف على
كون الاعصاب نابتة من الدماغ بل على كونها واصلة بين الدماغ وغيره من
الاعضاء الحساسه والمتحركه سواء كان نباتها من الدماغ او من تلك الاعضاء
او من غيرهما او لا يكون نابتة من شيء على ما هو المذهب المختار ولا الى
الثانيه لانها غير محتاج اليها بل المحتاج اليها انه حيث لم يكن فعل لم يكن
قوة حتى اذا ربطنا اصل النخاع وبطل الحس عما دونه علم انه ليس هناك قوه
واذا لم يكن هناك قوة وقد علم ان القوه موجود فيكون في الدماغ بالضروره قالوا
والكبد مبداء للقوى الطبيعيه لكن هذه الدعوى انما تتم لو ثبت ان للاعضاء استفادت
القوى الطبيعية من الكبد في اول الكون وقد بان الحق فيه على ما تقدم قالوا
والقلب مبداء للقوة الحيوانيه ويدل عليه وجوه ثلثه احدها ان التشريح
دل على انه اول عضو يتكون واخر عضو يسكن عند الموت وما كان كذلك
فهو رئيس محتاج اليه وثانيها ان القلب لا يحتمل من الافه كما يحتمله سائر
الاعضاء ولذلك قيل ان ورمه لا ينضج وثالثها ان احوال جميع البدن
يدل عليها حال القلب وما ذلك الا لكونه مدبرا للبدن وقد بان بذلك
رياسة القلب وسنذكر في فصل القوى تمام ذلك واما رياسة الانثيين
فاذا كانت هذه الثلثه انما استحقت الرياسة لحفظ الشخص فما ظنك
برياسة ما تتولى حفظ النوع واما توليهما حفظ النوع فواضح لانقطاع
النوع بقطعهما واما الاعضاء الخادمة فبعضها يخدم خدمة مهيئه

اى خدمة غايتها تهيئة المادة لقبول فعل المخدومه فان الخادم المهيئ هو الذى
يُعِدّ شيئا لقبول فعل مخدومه وبعضها لخدم خدمةً موديه اى خدمة غايتها
ما فعل فيه المخدومة الى الاعضاء القابلة له لان الخادم المودى هو الذى
يُؤدّى ما فعل فيه مخدومه الى العضو القابل له ولكل عضو رئيس خادم بالمعنيين
جميعا والخدمه المهيئه تسمى منفعه والخدمه المودية تسمى خدمة على
الاطلاق والخدمة المهيئه تتقدم فعل الرئيس والخدمه تتاخر عن فعل
الرئيس هذا كله ظاهر وقول الامام ليس الغرض من هذا الكلام حصر
انواع الخدمه فى هذين الوجهين بل هاهنا انواع اخرى من الخدمة فان الحواس
الخمس تودى الى الدماغ صور المحسوسات وتجردها عن موادّها بعض التجريد
حتى تتصرف القوى الدماغيه فيها وتزيدها تجريدا والعضل يحرك الاعضاء
عندما تتم القوى بذلك وللدماغ ايضا اعضاء اخر معدّة لنفعه مثل
الاغشيه المحيطة به لوقايته ومثل القمع والغدّة المستعدة لقبول الفضلات
فاسد لما اجاب به عنه وهو ان الشيخ ذكر هذين النوعين ولم يذكر
ما عداهما فانه لا طايل تحته ولما اجاب عنه السامرى وهو ان ما ذكره
من انواع الخدمة لم تخرج عن كونه مهيئا او موديا فان الحواس موديه و
العضل واغشية الدماغ مُهيئة والقمع والغدة كل واحد منهما مودٍ
للفضول عنه الى غيره فانه افسد منه لان الحواس غير موديه لان
الخدمة الموديه تتاخر عن فعل الرئيس وهذه تتقدم فعل الرئيس فتكون مُهيئه
واما تحريك العضل ووقاية الاغشيه فلا تسمى خدمةً لا مهيئه ولا موديه
واما قبول الغدة والقمع الفضلات عن الدماغ فليس بخدمه مهيئه وهو

ظاهر

ظاهر ولا موديه لانها لا تقبل الفضلات لتوديها الى الاعضاء القابلة
لها بل لتتحلل فيها ولو كان قبول العضو فضلة عضو خدمه موديه لكان خلف
الاذنين يخدم خدمه موديه للدماغ والابطان للقلب والاربيتان
للكبد وهذا ما لا يقوله عاقل والا ما اجاب عنه المسيحى وهو ان تادية الحواس
صور المحسوسات الى الدماغ بواسطة اعصابها فالمودى بالذات
الاعصاب وبالعرض الحواس فانه ايضا فاسد لاستلزامه كون الاعصاب
خادمة للدماغ خدمه موديه بايصال صور المحسوسات اليه وهى
بهذا الاعتبار خادمة خدمة مهيئه لتقدمها على فعل الرئيس لا موديه
لانها لم تتاخر عن فعل الرئيس بل لما اوردنا على كلام السامرى وان
الانواع الاخر التى نقلها عن الامام اما ليست بخدمه واما داخله فى
المهيئة او الموديه وعلى التقديرين فلا يرد النقض ولقايل ان يقول عدم
كون قبول الغدد من المهيئه والموديه لا يوجب ان لا يكون قبولها الخدمه
منحصرة فيها وليس النزاع الا فيه اما القلب فخادمه المهيئ مثل الريه
وذهب بعض الاطباء الى ان الهواء اذا اعتدل مزاجه فى القلب انقلب
روحا وان لم تخالطه شى والشيخ يمنع هذا ولا يجوز استحالة البسيط
وحده الى مشابهة جوهر المركب اما اذا اختلط ذلك الهواء بالاجزاء
اللطيفه من الدم الذى فى القلب اختلاطا تصير به الجملة المزاج الصالح
للروح فلا خلاف انه حينئذ تصير الجمله روحا وتهيئة الريه لذلك
الهواء بتصفيته عن الشوائب التى خالطته وتعديله فتهيئا لفعل القلب
فيه ذلك فالريه خادمة مهيئة للقلب بهذا الوجه لا بالوجه الذى

ذكره للامام وهو ان القلب له فعلان احدهما توليد الروح والثاني حفظ اعتدال تلك
الروح فالخادم المهيئ له بحسب الفعل الاول هو الكبد لانها هي التي تولد الدم
وتسيره الى القلب ثم هو يجعله روحا حيوانيه واما بحسب الفعل الثاني
فالخادم المهيئ هو الريه لان القلب لا يمكن من الانبساط المدخل للهواء ولا
من الانقباض المخرج للبخار الدخاني الا بعد جذب الرئة له فالريه لا
معونة لها في الفعل الاول لان خدمتها في ايراد الهواء الحافظ للاعتدال
والحاجة الى حافظ اعتدال الروح متاخر عن وجود الروح فالرئه بالنسبه
الى كون القلب فاعلا للروح لا تكون خادمه مهيئه واما بالنسبة الى
كونه فاعلا للترويح فانها تكون مهيئة ليست هي فقط بل والحجاب وعضلات
الصدر وللدماغ ايضا مدخل في ذلك على ما ذكره الشيخ في الفصل السابع من
المقالة الثانيه عشر من حيوان الشفاء من ان الدماغ وضع باردا بازاء القلب
ليحفظ من افراط حرارته ويمنع من غليانه فانه فاسد لانا لا نسلم ان الريه بالنسبه
الى كون القلب فاعلا للروح لا تكون خادمه مهيئه بل على الوجه الذي
ذكرنا ولا نسلم انها بالنسبة الى كون القلب فاعلا للترويح تكون مهيئه لان
الخادم المهيئ هو الذي يعد شيئا لقبول فعل مخدومه والريه ما اعدت شيئا لقبول
فعل القلب وبينهما بون بعيد ولا يخفى بعد ذلك فساد قول السامري وهو ان هذا
اي كلام الامام تقسيم حسن لان الشيخ انما ذكر ان المعد للقلب الرئه دون
الكبد لمحل الخلاف للاختلاف في تولد الروح من بخار الدم ولطيفه لما ذهب
اليه بعض الاطباء من تولدها من الهواء المستنشق فذكر المتفق عليه وترك المختلف
فيه لان تعديل الروح بالهواء المستنشق وان كان متفقا عليه لكنه لا يقتضي كون

الرئه

الريه خادمه مهيئه للقلب لانها ما اعدت شيئا لقبول فعل مخدومها لما تقدم انفا
ولا فساد قول المسيحي وهو ان هذا الكلام من الامام ليس لنا ما ندفعه به الا ان
نقال ان الشيخ حذا في هذا المكان حذو الاطباء او نقال ذكر المتفق وترك المختلف
او نقال انها خادمه مهيئه لان الروح وان كانت متولدة على المذهب
الحق من بخار الدم ولطيفه لكنها لا تهيا للنفوذ على ما ينبغي الا بالهواء الوارد
الى الرئه فانها عندما تجذبه تصلحه وتدفع عنه ما يخالطه من الشوائب
ثم يخالط هذا الجوهر اللطيف وينفذه فتكون الرئه خادمه مهيئه بهذا
الوجه لان الاول فاسد لدلالة اعتذاره عن الشيخ باتباعه للاطباء على
ان الرئه وان لم تكن في نفس الامر خادمه مهيئه بالنسبة الى كون القلب
فاعلا للروح لكن لما قالت الاطباء ذلك تبعهم الشيخ كذلك مع انك قد
علمت ان الرئة في نفس الامر خادمة مهيئة بالنسبة الى كون القلب
فاعلا للروح وكذا الثاني لما عرفت به فساد قول السامري وكذا الثالث لانه
انما يصح لو قرر هكذا وهو ان من افعال القلب تنفيذ الهواء مع الروح
الى الاعضاء لكن القلب لا يقدر على تنفيذ الهواء الا بعد تصفية الرئه
اياه عن الشوائب وتعديلها لمزاجه فتكون الرئه قد اعدت شيئا وهو
الهواء المستنشق لقبول فعل القلب وهو تنفيذه مع الروح الى الاعضاء
فتكون الرئه خادمه مهيئه للقلب لكن عبارته لا تفصح عن هذا المعنى فقد
تخلص من ما ذكرنا ان الرئه خادمه مهيئه للقلب سواء جوز صيروره
شيء من الهواء المستنشق بالاختلاط روحا او لا اما ان جوز فبالوجه
الاول واما ان لم يجوز فبهذا الوجه وهو في غاية الحسن فهذا ما عندي

في هذا المقام **والمودي مثل الشرايين** اما خدمة الشرايين في النادية فظاهر
بخلاف خدمة الرئة في التهيئة فانها الى الآن خفية واما مثل الشرايين
في النادية فالشريان الوريدي والدماغ فان نسبته الى القلب نسبة الاعصاب
الى الدماغ فيخدم القلب خدمة مودية كالاعصاب للدماغ والدماغ
وان خدم القلب خدمة مودية بهذا الوجه لكنه لا يخدم له ولا لغيره
خدمة مهيئة لانه انما يهيئ الروح الحيواني ليقبل قوة الحس والحركة
او افعالها على اختلاف المذهبين لا ليقبل فعل القلب او غيره من الاعضاء فلا
يكون خادما مهيئا لشيء منها فاعرفه فانه من اللطائف واما مثل
الرئة في التهيئة فالكبد لتهيئتها الدم للاحالة القلبية اياه الى الروح الحيوانية
وانما اختار الرئة على الكبد في التمثيل للاتفاق في الاول والاختلاف في
الثاني لان تهيئة الرئة للهواء بحيث تقبل فعل القلب بالوجهين متفق
عليه واما تهيئة الكبد الدم ليجعله القلب روحا حيوانية فمختلف
فيه فان قيل مسلم ان تهيئة الكبد للدم ليجعله القلب روحا مختلف
فيه لكن تهيئتها له ليجعله القلب غذاءه متفق عليه فلم لم يجعل الكبد
خادمة مهيئة للقلب بهذا الاعتبار قلنا لان الخادم المهيئ
هو الذي يعد شيئا لقبول فعل مخدومه وفعل القلب هو التوليد و
الترويح لا الاغتذاء فانه من افعال الكبد **واما الدماغ فخادمه المهيئ**
هو مثل الكبد وسائر اي بقية **اعضاء الغذاء** كالمعدة والمريء
والفم **وحفظ** اي وسائر بل بقية اعضاء حفظ **الروح** التي هي غير القلب
الا ان تهيئته لا تسمى خدمة وذلك نحو الرئة والشرايين الصاعدة الى الدماغ

المسماة

المسماة بالشبكة وذلك لان فعل الدماغ هو جعل الروح بحيث تصدر عنها
افعال الحس والحركة اما لانه مبدأ لقوة هذه الافعال كما هو رأي الاطباء او
لانه لصدور هذه الافعال كما هو رأي الحكماء والعضو الذي يهيئ المادة
لذلك اما القريب فالقلب وبعده الرئة والكبد اما الرئة فباصلاح
الهواء واما الكبد فبتوليد الدم الذي يتولد منه بحسب الروح الحيواني
على ما هو مذهب البعض او منه ومن الهواء الذي اعدته الرئة على
ما هو مذهب الاخرين وبعدها ما في اعضاء التنفس والغذاء كقصبة الرئة
والانف من اعضاء التنفس والمعدة والمريء والفم من اعضاء الغذاء لكن
القلب لا يفعل ذلك تهيئة للدماغ بل اتفاقا كما قلنا وعلى هذا يلزم ان يكون
للخادم المهيئ للدماغ هو الكبد وبقية اعضاء الغذاء التي هي غير الكبد وبقية حفظ
اعضاء الروح التي هي غير القلب وقول الامام ان الشيخ جعل الخادم
المهيئ للقلب الرئة وللدماغ الكبد وفيه نظر لان ههنا اعضاء اخر
تخدم الدماغ خدمة مهيئة غير الكبد واقربها الطبقة الشبكية
المسماة بالمشيمة وابعد منها القلب لان الروح الحيواني يصعد منه
الى المشيمة فيستعد لان يصير روحا نفسانيا وابعد من القلب الكبد
لان الروح الحيواني انما يتولد في القلب من الدم الذي يصل اليه من الكبد
فالكبد انما تخدم الدماغ بوساطة خدمتها للقلب والقلب يخدمه
بلا واسطة فكان القلب اولى بالذكر في ايراد المثال من الكبد وكذا
المشيمة اولى من القلب للقرب فيكون اولى من الكبد والشيخ لم يذكرهما
مع انهما اولى بالذكر من الكبد وكذلك ههنا اعضاء اخر تخدم القلب خدمة

مهيئه غير الريه مثل الكبد والشيخ اقتصر على ذكر الريه وحدها ساقط
القلب ج لان الشيخ لم يحصر خوادم القلب خدمه مهيئه في الريه ولا خوادم الدماغ خدمه
كذلك في الكبد ولذلك قال هو مثال الريه هو مثل الكبد ولم يقل هو الريه والكبد
بل جعل الريه مثالا للخادم المهيئ للقلب والكبد مثالا للخادم المهيئ للدماغ
ولا شك انهما تخدمان الدماغ خدمة مهيئه سواء كانت بواسطه او
بغير واسطة واذا كان كذلك صلح كل منهما مثالا للخادم المهيئ واذا لم تدل
العباره على الحصر فلا يرد على عدم ذكر غيرهما من الخوادم المهيئه نقضا ولا اشكا
سلمنا الحصر لكن لا نسلم ان القلب يخدم الدماغ لما مر غير مرة ان فعل
القلب ذلك لا يسمى خدمة بل انعاما وكيف يجوز ان يسمى خدمة مع ما عرف
من مذهب الشيخ وميله الى مذهب ارسطو حيث قال وقوله عند التحقيق
والتدقيق اصح وقولهم في بادي الراي اظهر ان القلب هو المبداء لكل القوى
وان القوى النفسانيه حاصلة في الارواح حال كونها في القلب واما
الدماغ فهو شرط ظهور الفعل اذ مع ظهور المبدائه والرياسه الكليه يقبح
ان يقال القلب يخدم الدماغ ويحسن ان يقال الدماغ يخدم القلب خدمه
مؤديه كالعصب للدماغ على ما تعلم واذا كان كذلك فلا يجوز ذكر القلب
في الخوادم الا ان يكون ذكره فيها وعده منها اولى ولهذا اعتبر الشيخ بعباره
خرج عنه القلب لان الكبد اصل اعضاء الغذاء والقلب اصل اعضاء
حفظ الروح واذا قال الكبد وباقي اعضاء الغذاء وباقي اعضاء حفظ الروح
تفهم منه ان القلب الذي هو حافظ الروح عن المهيئه وهو مع وضوحه خارج ص
دقيق فاعرفه واعلم ان السياق وان لم تناف الخدمة لجواز اجتماعهما بان
يكون

يكون رئيسا من جهة خادما من اخرى ومنه سيد القوم خادمهم ولكن لما كان
الخادم المهيئ هو الذي خلق لتلك التهيئه لا لغيرها كالرئة لاعداد الهواء
والكبد للغذاء فانهما لم لا لغيرهما والقلب ما خلق لتهيئه الروح الحيواني
لقبول فعل الدماغ والكبد بل التعلق به النفس ويصير البدن حيا لكن لما لم
يمكن صيرورة البدن حيا بدون توليد القلب للروح وتهيئته اياه لقبول
فعل الدماغ والكبد وتنفيذه اليهما وقعت التهيئه بالعرض لا بالذات و
الكلام فيما هي بالذات ولذلك لم يكن القلب من الخوادم المهيئه الا لما ذكروا
فانه خطابي محض سلمنا انه تخادمه لكن لا نسلم انه بلا واسطة لما صرح به
الامام من انه انما يخدمه بواسطة النسيجه اي الشبكه سلمنا انه بلا واسطه
لكن لا نسلم ان الشبكه اولى بالذكر من الكبد لان الشبكة وان كانت اولى
لكونها اقرب الى الدماغ لكن الكبد لكونها اعرف اولى اذ التعريف بالاعرف
احرى سلمنا انه اولى لكن لا نسلم ان الشيخ لم يذكرها لان الشبكه داخلة في
سائر اعضاء حفظ الروح لانها شرايين ولهذا لم يفردها بالذكر حتى لا يكرر
وقول السامري انه لم يذكر الشيخ الطبقه الشبكية وذكر الكبد لان اعتبار ما
يعد لامرين تغذيه الدماغ نفسه وتوليد الروح اولى من اعتبار ما يعد
لامر واحد هو توليد الروح وذلك لان اغتذاء الدماغ من المادة التي
ترسلها الكبد وكذلك توليد الروح لانها من لطيف الدم وبخاره فالكبد يعد
لامرين التغذيه والتوليد والشبكه للتوليد فقط فيكون ذكر الكبد اولى ساقط
لما ذكره المسيحي من انه لم يفهم توجيه البحث لانه فهم منه انه كان يجب
على الشيخ ان يجعل الخادم المهيئ للدماغ الطبقه الشبكه عوض الكبد وليس

كان

غرض الامام بايراد البحث ذلك بل الغرض منه انه قد انكر على الشيخ جعل الريه
خادمة مهيئة للقلب وبين ان الخادم المهيئ له بالحقيقه هو الكبد لما اورد
هذا البحث قال ان الروح الصاعدة الى الدماغ انما تصعد اليه بعد ان تهيئها
القلب له ولا شك ان الكبد هي التي تهيئ الدم له واذا كان كذلك فيلزم من جعل
الكبد خادمه مهيئه للدماغ جعلها خادمه مهيئه للقلب والشيخ لا يقول
بذلك لانه جعل الخادم المهيئ له الريه هذا معنى هذا البحث وبعد تسليم ان
الغرض ما فهمه نقول الكبد ليس لها فعل في الاحالة الروحية بل في اعداد التغذيه
والتحليل الى الروح الطبقه الشبكيه على ما شهد به التشريح واذا كان كذلك فيكون
كل واحد من الشبكة والكبد معدا لامر واحد وفي مرتبه واحده في الذكر فلا
يكون ذكر احدهما اولى من ذكر الاخر فانه ايضا ساقط لانا لا نسلم ان غرض الامام
ليس ذلك ولان الخادم المهيئ للقلب عنده بالحقيقه هو الكبد مطلقا بل
باعتبار تولد الروح واما باعتبار ترويح الروح فالخادم المهيئ عنده
بالحقيقه هو الريه والحجاب وعضلات الصدر على ما قال ولان الشيخ
لا يقول بذلك اي بكون الكبد خادمة مهيئة للقلب فان كون الريه خادمه
مهيئة له لا ينافي كون الكبد كذلك ولان معنى هذا البحث هذا لانه لا يصح لوطا
والمعنى ولان الكبد ليس لها فعل في الاحالة الروحيه لان جميع اعضاء الغذاء
له فعل فيها لان كل واحد منها يعد المادة للاحالة الروحيه وان كان بوسايط
ولان فعل الكبد في اعداد المادة لتغذيه الدماغ خدمة مهيئه لان الخادم
المهيئ هو الذي يعد شيئا لقبول فعل مخدومه والتغذيه ليست من افعال
الدماغ لانها من افعال الكبد بل لان اعداد الغذاء لتغذيه الدماغ ليس خدمه

مهيئة

مهيئة له لما عرفت واذا لم يكن خدمه مهيئه لم يفد الترجيح وان كان خدمه
تا لان الكلام في المهيئه **والمودي هو مثل العصب** فان فيها منفذ الارواح
والقوى النفسانيه من الدماغ الى الاعضاء وانما قال مثل العصب لان ههنا
موديات اخر مثل العضل والوتر والغشاء لكن لما كانت تاديه هذه الاعضا
بوساطة العصب وتاديه العصب بالذات خصه بالذكر **واما الكبد فخادمها**
وفي بعض النسخ **فخادمه** والصحيح الاول **والمهيئ هو مثل المعدة** انما
قال مثل المعده اشارة الى ان لها خوادم اخر مهيئه مثل ما ساريقا والمري
والفم وانما خصها بالذكر لانها الاصل في الخوادم المهيئه **والمودي هو مثل الاورده**
اذ فيها منفذ الارواح الطبيعيه وقواها من الكبد الى الاعضاء وانما قال
مثل الاورده ليتناول الشريان الوريدي ونحوه **واما الانثيان فخادمها
المهيئ مثل الاعضاء المولدة للمني قبلها** عندهم ان هذه الاعضاء هي الاورده
المتلففه المحشوه الخلل بلحم غددي وهي موضوعه بقرب الانثيين فهي تهيئ
الدم لان يصير منيا اذا حصل في الانثيين فيصدق عليها انها مولده له اذ لا
يشترط في المولد للشيء ان يكون مكملا له وعلى هذا يجوز ان يتولد في الاوعية
التي قبل الانثيين رطوبه منويه غير كاملة التوليد ثم يحصل لها كمال التولد في
الانثيين والا لا يكون هذه الاعضاء مهيئه للانثيين لو تولد المني فيها كامل التوليد
فاما كيفية توليد هذه العروق للمني على رايهم فهي انك قد عرفت ان في
العروق هضما ثالثا به تصير الاخلاط رطوبة ثانيه وما سوى الانثيين والثدي
من الاعضاء فنفوذ الغذاء اليها من اقرب الطرق ولذلك يجب ان يكون من
العروق اليها على الاستقامه ولذلك لا يطول لبث الاخلاط الوارده اليها الى

ان يكمل استحالتها في العروق الى جوهر الرطوبة المائية الا اذا قاربت الرشح
من فوهاتها على الاعضا فلا جرم انه يظهر فيها تغير اللون الى البياض ظهورا بيّنا
واما الانثيان والثدى فلكثرة التعاريج التي في العروق الاتية اليها بالغذاء
يكمل استحالة تلك الاخلاط الى جوهر الرطوبة المائية لطول فعل الفاعل فيها
فيظهر فيها لون البياض ويعين على ذلك اللحم الغددى الذى يحشوها بحرارته
ورطوبته فاذا وصل ذلك الى الانثيين كملت استحالته فصار منيا ولذلك صار
الخصيان يحتلمون ويرمون رطوبة بيضاء فيها بعض المشابهة للمنى ويستلذون
بها من غير ان يكون منسلة قال الامام هذا الكلام مشعر بان المنى غير متولد
في الانثيين على ما قال الشيخ قبل ذلك بل في الاعضا التي قبلها وهذا مذهب
ارسطو وجالينوس اما انه مذهب ارسطو فلان الشيخ حكى في الفصل
الثاني من المقالة التاسعة من حيوان الشفاء عن جالينوس انه حكى عن ارسطو
انه يقول الشريانات والعروق التي في اوعية المنى اذا طالت محاكتها للدم في
الاستدارات واللفايف حدث منى ولو كان في ساير الاعضاء تلك الاستدارات
واللفايف لكان يتولد فيها المنى وحكى الشيخ في المقالة الخامسة من حيوان الشفا
عنه ان ثورا الخصى انزل بعد الاخصاء واما انه مذهب جالينوس فلان
محمد بن زكريا الرازى حكى عن جالينوس في شكوكه عليه انه قال سبب تولد
المنى انما هو بياض صفاقات الات المنى وتلافيفها واستداراتها قال محمد بن
زكريا الرازى هذا الكلام من ارسطو وجالينوس فيه نظر من وجهين احدهما
ان المنى قد يتولد في يوم او يومين فانا قد نرى من قد استفرغ حتى يصعب
عليه الانزال ولا يخرج منه شيء من المنى او يكون قليلا جدا فاذا امسك عن
الجماع

الجماع يوما او يومين خرج منه بعد ذلك منى كثير غزير ونجد الدم يبقى زمانا طويلا في
تجاويف العروق وعندما يخرج بالفصد لم نجده يتغير الى البياض فضلا ان يصير
منيا وثانيهما ان قولهما ان كثرة التلافيف والاستدارات توليه ضعيف فان طبيعة
العروق متشابهة واذا كان كذلك فيمتنع اختلاف حكمها فالمولد له ليس العروق
بل اللحم الغددى كالحال في الثدى ثم قال والاشكل ان ما قاله جالينوس وقع منه سهوا
لا عمدا فانا قد تعلمنا منه ذلك وقد ذكره في موضع وفي هذا الكلام نظر لما عرفت
من ان نفوذ الدم في مجارى الثدى والانثيين ليس كنفوذه في مجارى باقى الاعضاء لاستقامة
مجارى الباقى وعدم غدديتها واعوجاج مجاريهما واستلزام الاعوجاج والغددية
البياض دون غيرهما وعلى هذا لا يلزم من بقاء الدم في تجاويف العروق زمانا
طويلا ان يتغير الى البياض اما لاستقامتها او لعدم غدديتها هذا بعد ان يسلم بقاء
الدم فيها زمانا طويلا وهو غير مسلم اذ لو بقى الدم زمانا لاستغنى صاحبه عن
تناول الغذاء بل هو دايما في التحلل ويرد عليه عوض ما نقص منه والوارد مثله
فيظن الظان انه هو وليس هو في الحقيقة بل مثله والا ان يكون المولد للمنى اللحم
الغددى فقط والا لتولد المنى في الصدر والدماغ لوجود اللحم الغددى فيهما بل
المولد بالحقيقة اللحم الغددى مع الاعوجاج ليعين تاثير اللحم في التغير طول
مقام الدم في الاستدارات وتردده فانا لو فرضنا سرعة نفوذ الدم في اللحم
الغددى لم يحصل منه اثر كماله وكذا لو فرضنا طول مقام الدم في غير اللحم لم
يحصل منه ايضا اثر فالحاصل ان كل واحد من كثرة التلافيف واللحم الغددى
له تاثير في التغير ويؤيده انه اذا التقط كلام جالينوس في الموضعين ظهر
ان المجموع علة لا كل واحد بانفراده واما المودى ففي الرجال الاحليل

غيرمحه

وعروق بينها اي بين الانسن وبينه اي بين الاحليل وكذلك اي المؤدي في النسآ
عروق وفي بعض النسخ منتسجه ولها زيادة يندفع فيها المني الى المحبل
وقول ابن جميع ان هذا اللفظ لا يليق بهذا لان المحبل وقت حبل الام لقول
الجوهري كان ذلك في محبل فلان اي في وقت حبل امه به لم يصدر عن فطانه
لان المحبل مفعل بكسر العين اذ الثلاثي يبني الظرف منه على مستقبله فان كان
مكسور العين جاء الظرف مكسورا ايضا مثل المرجع والمجلس والمحبل وقد يكون مصدرا
وقد يكون ظرف زمان وظرف مكان وانما يعرف المراد بالقراين المحتفة به
وقت الاستعمال والمراد ههنا ظرف المكان لدلالة قوله يندفع فيها المني الى
على ان المحبل ظرف المكان اي موضع الحبل وهو يليق بهذا الموضع لا ظرف
الزمان حتى لا يليق به وما استدل به ضعيف لان القرينه وهي كان في ذلك في دلت
على ان المراد بمحبل فلان وقت حبل امه به وانما كان يفيد لو دل بغير قرينه و
في بعض النسخ المهبل في كتاب خلق الانسان لابي حاتم سهل بن محمد المعروف
بالسجستاني وللرحم حلقتان احدهما التي على فم الرحم عند طرف الفرج و
الحلقه الاخرى التي تنضم على الماء وتنفتح للحيض وما بينهما المهبل وفي
الصحاح المهبل اقصى الرحم ويقال طريق الولد وهو ما بين الفرج والرحم
وقال ثابت بن عمر في كتاب خلق الانسان وقال ابو زيد المهبل مستقر الرحم
وهو باطل لان المهبل ما بين الحلقتين وهذا الذي اراده الشيخ اعني ما بين
الحلقتين لان المني الى هنالك يندفع ثم يبتلعه الرحم وينضم عليه فمه وللنساء
زيادة الرحم الذي يتم فيه منفعة المني اما منفعة المني فقد عرفتها وهو تحصيل
المثل وقد عرفت ان فيه ارواحا كثيرة وحرارة غريزية متوفرة والها معنان
على

على الاحالة وقبول صور الاعضاء فمتى وقع في الرحم حفظ عليه ارواحه وحرارته
ومنعها من التحلل والتلاشي وافاد حرارة اخرى بها تتم استحالته وقبول صور
الاعضاء ولذلك خلق جوهره مستحصفا وفي باطن البدن وعلى فمه ختام
لطيف به بحيث يحصر ما فيه من الحرارة ويمنع البرد الخارجي من الدخول الى باطنه
فتبارك الله احسن الخالقين المبحث السابع في تقسيم الاعضاء بحسب
الفعل والمنفعة قال رحمه الله وقال جالينوس ان من الاعضاء ما له
فعل فقط ومنها ما له منفعة فقط ومنها ما له منفعة فقط ومنها ما له فعل
ومنفعة معا الاول كالقلب والثاني كالرية والثالث كالكبد العضو الفاعل
هو الذي يصدر عنه فعل ضروري في بقا الشخص او النوع سوا كان ذلك قوه
او شيئا اخر فيكون اذن العضو الفاعل اعم من الرئيس والمعطي واما المهيئ
فهو الذي يعد المادة لان يفعل فيه العضو الفاعل سواء كان ذلك الفاعل رئيسا
او لم يكن واقول انه يجب ان يعني بالفعل ما تم بالشي وحده من الافعال
الداخلة في حيوة الشخص او بقاء النوع اي تمام ذلك الفعل المحتاج اليه في
حيوة الشخص او بقاء النوع يكون بذلك العضو وحده يعني من غير حاجة الى
معونة عضو اخر الا ان ذلك الفعل نفسه يكون بذلك العضو وحده وذلك لان
العضو المهيئ لا بد وان يفعل فيه ايضا فلا يكون بجملته صادرا عن العضو
الفاعل وحده بل تمامه صدر عنه وحده فيكون العضو الفاعل ما يكمل عنه
شي هو ضروري في بقاء الشخص او النوع مثل ما للقلب في توليد الروح فان
القلب مستقل بتوليد الروح ليس يحتاج الى معونة عضو اخر واما الانثيان
فان كمال توليد المني وفيضان القوة المولدة عليه يحصلان فيهما من غير احتياج الى

معونة عضو آخر في هذا المعنى وكذا تقطيع اللهاة للصوت لا يحتاج الى معونة
عضو آخر فان قيل فعل الاصابع وكذا تقطيع اللهاة الصوت ليسا من الافعال
الداخلة في حيوة الشخص او بقاء النوع وفيضان القوة المولدة على المني
ليس فعل الانثيين قلنا ما يحصل به تحسين الحيوة قد يعد فيما يحصل به
الحيوة كما تقدم في القوى النفسانية واما فيضان القوة المولدة على المني فلما كان
سبب كمال توليد المني الذي هو فعل الانثيين اسند اليها وان نعني بالمنفعة ما يهيئ
لقبول فعل عضو آخر حينئذ اي بعد فعل العضو الآخر فيه يصير الفعل تاما
في افادة حيوة الشخص او بقاء النوع وهذه التهيئة قد يكون لحيوة الشخص كاعداد
الرية للهواء لانها تعد الهواء بتصفيته وتعديل مزاجه لان يصير بحيث اذا خالط
دم القلب وفعل فيه فعله صلح لان يتولد منه الروح على مذهب الطبيب
او لان يبدرق الروح على مذهب الحكيم وقد يكون لبقاء النوع كاعداد الاعضاء
المولدة للمني قبل الانثيين لكمال توليده فان قيل فعلى هذا يجب ان يعد
فعل القلب منفعة بالنسبة الى الدماغ وان لم يسم خادما مهيئا له لا يجاب
لما اجاب عنه المسيحي وهو ان ما فعله القلب مستقل بفعله ويعمله لا بخلاف
العضو المهيئ فان فعله فيما هيأه هو فعل ناقص فانه ما سداد للسائل
ان يعود ويقول وكذلك فعل القلب فيما هيأه للدماغ ناقص بالنسبة اليه
لانه ناقص للافعال على مذهب الحكيم وناقص القوى على مذهب الطبيب بل
الجواب للامر عبر من ان فعل القلب لا يسمى منفعة فان ذلك ينافي رياسته ذلك حو
المطلقة بل ما ذكرنا اخرا واعلم انه يمكن ان يفرق بين الفعل والمنفعة بوجوه
اخر منها ان الفعل كمال في نفسه والمنفعة معينة على الكمال مثاله الاصابع
فان

فان فعلها وهو كمال في نفسه وكونها كثيرة وذا سلاميات انما هو لجودة الامساك
ومنها ان الفعل يراد لذاته والمنفعة وان كانت فعلا فانها تراد لغيرها مثاله
الاسنان فان فعلها قطع الاغذية ثم طحنها وهذا ليس مطلوبا لذاته بل لاجل
الانتفاع في جودة الهضم فهضم المعدة للاغذية فعل وسحق الاسنان لها
معين على ذلك لا يقال هذان الفرقان انما يصحان لو لم يدخل العضو المهيئ
في تعريف العضو الفاعل لانا نقول هو كذلك لان الفاعل ما يكون عنه
شيء هو ضروري في بقاء الشخص او النوع والمهيئ ليس كذلك وهو ظاهر
قال الامام ان جالينوس نفسه لم يشترط في الفعل ان يكون معتبرا في بقاء
الشخص او بقاء النوع فانه يقول في جوامع العلل ان الاعضاء ثلثة
اصناف منها ما يقوم بفعل من الافعال فقط بمنزلة الدماغ فهو بعد الحس
متى حدث به آفة او ناله ضرر كان ذلك مرضا ومنها ما يقوم بمنفعة غيره
كالذنب فان فائدته ستر اعضاء الغذاء ومنها ما يقوم بفعل ومنفعة
معا بمنزلة اللهاة فان فعلها ان يقوم ان تقوم بالصوت بان تقرع
الهواء اذا خرج ومن اجل ذلك متى قطعت حدث عن قطعها مرض
ومنفعتها للرية انها بمنزلة ساتر لها عن الآفات دافع عنها غائلة
برودة الهواء ثم قال هذا كلام جالينوس وقد جعل للهاة فعلا وهو
الصوت وهو غير معتبر في حيوة الشخص او بقاء النوع بل كل ما
تم بالعضو وحده فهو فعل سواء كان معتبرا في بقاء الشخص او لم يكن
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الصوت تم باللهاة فقط بل وبلسان المزمار
والعصب التي في عضلات الحنجرة لا بل وبالهواء الخارج فان الصوت

يتم بفاعل ومفروع على ما قاله السامري لان الفعل هو الذي يتم بالعضو
وحده بلا معونة عضو آخر لا بلا معونة شيء آخر نعم الذي يتم باللهاة و
حدها تقطيع الصوت واما نفس الصوت فلا فاما الكبد فانها تهضم
اولا هضما الثاني وتعد للهضم الثالث والرابع لا شك ان للكبد فعلا
ضروريا في حيوة الشخص وهو توليد الدم لاجل اخلاف ما تحلل منه وتمام فعلها
ان تصير الدم صالحا لتغذية نفسها وهذا هو الهضم الثاني فيما يهضم الهضم
الاول هكذا في اكثر النسخ وفيه نظر لان المفهوم من الهضم الاول هضم
المعدة اللهم الا ان يقال المراد به الهضم الاول الذي لها فان له هضما اولا هو
ثاني الهضوم الاربعة وثانيا هو ثالثها وثالثا هو رابعها وفي بعض النسخ
الثاني وهو ظاهر صحيح بلا تاويل فيكون اولى من الاولى ثم ما حتى يصلح
ذلك الدم لتغذيه وفي بعض النسخ لتغذيتها والضمير للكبد نفسها اي نفس
الكبد وفي بعض النسخ نفسه والصحيح الاول تكون اي الكبد قد فعلت فعلا
وبما قد تفعل فعلا وهو الهضم الثاني معنا الفعل منتظر هو الهضم الثالث
والرابع تكون اي الكبد قد نفعت وهو ظاهر قال المسيحي اعلم انه انما
ذكر هذا القسم لضرورة القسمة الثلاثية الى ما له فعل والى ما له منفعة و
الى ما له فعل ومنفعة معا لا للاستقلال دون القسمين لان هذا القسم
يدخل في كل من القسمين فان تاثير الرئة في الهواء فعل وبالقياس الى
القلب منفعة وتاثير القلب في وجود الروح فعل وبالقياس الى الدماغ
منفعة وفيه نظر المبحث الثامن في تقسيم الاعضاء بحسب
ما تتكون منه قال رحمه الله ونقول ايضا من راس وفي بعض النسخ

من

من الراس ولنعلم اولا ان كل عضو فتكونه اما ممكن ان يكون من مادة قابلة
لصورته وللمواد القابلة لذلك هي الدم او المني فكل عضو فتكونه اما ان يكون من
الدم وحده او من المني وحده او منهما معا والاول اما ان يكون الدم الذي
يتكون منه قد ابتدا بالاستحالة الى المنوية حتى صار فيه قوة من المني
او لا يكون كذلك والاول هو كالاسنان والثاني اما ان يكون تكونه من تميز
ذلك الدم وهو اللحم او من مائيته ودسمه وهو الشحم والسمين والثاني وهو المتكون
عن المني وحده اما ان يكون تكونه من ذلك بلا واسطة وهو كالعظم والغضروف
او بواسطة وهو كالوتر والغشاء فانهما متكونان عن رباط وعصب
هما متكونان عن المني بلا واسطة والثالث وهو الذي يتكون من الدم و
المني لا يمكن ان يكون الا مركبا اذ ليس يمتزج من الدم والمني مادة واحدة
يكون منها تكونه بل لا بد ان يتكون من كل واحد منهما عضو هو جزؤه
وهذا على قسمين لان تلك الاجزاء اما ان يكون فيها ما تكونه عن احدهما بواسطة
او لا يكون والثاني كالعضل فان اجزاءه عصب ورباط وهما متكونان عن
المني بلا واسطة ولحم حاشٍ وهو متكون عن الدم بلا واسطة والاول
كالراس فان بعض اجزائه متكون عن المني بواسطة وذلك كالانف والوجنة
وبعضها متكون عن المني بلا واسطة كالعظام التي فيه وبعضها متكون عن
الدم بلا واسطة كاللحم الذي فيه واذا عرفت ذلك فاعلم ان المراد بقوله ان
من الاعضاء ما يتكون من المني يعني في اصل الخلقة ومبدا التكوين واما
بعد وجوده فاغتذاؤه انما هو بالدم لان هذه الاعضاء اذا انخلعت كانت في
غاية الصغر وانما تزداد وتنمو بدم الطمث ومما يدل على تكون هذه الاعضاء

من المني لانه اذا لم يكن العهد بالمني قريبا ونقص منه شي لم يعد الا كذلك الاعضا
الدموية فانها تعود في سائر الانسان على ما سياتي بيانه وبهذا التاويل اعني
ببيان المراد بالتكون من المني يندفع ما اورده الامام ههنا وما سيورد فيما
بعد اما الاول فلانه قال ان القلب عضو لحمي والاعضاء اللحميه متاخرة في الوجود
والاجماع واقع على تقدم تكون القلب واما الثاني فلم لا يجوز انه اذا جاز اخلاف
عوض ما يتحلل من العضو المنوي بالغذاء والمتحلل جزء منه فلم لا يجوز رد عوض
الذاهب منه بالنقصان والتفرق وجواب الاول انه فرق بين العضو اللحمي و
اللحم فان الذي ذكر انه يكون من الدم هو اللحم لا العضو اللحمي وذلك لان هذا يتكون
من المني ثم يزدادت اجزاؤه بالدم ويغلب لونه عليه فينسب الى اللحم من جهة لونه
من غير ان يسمى لحما وعلى هذا لا يلزم من تكون اللحم من الدم تكون القلب منه
لانه لحمي لا لحم وما اجاب عنه السامري من انه يمكن ان يجاب بان يقال ان
اول ما ينصب من دم الطمث يكون منه لحم القلب ثم بعد ذلك يتكون من
المني سائر الاعضاء هذا لا يستحق ان يلتفت اليه وان كان الامام قايلا به
وجواب الثاني ان المتحلل من العضو المنوي ليس هو جزء من الاصل بل من
الاجزاء الدموية الزائدة فيه والدم موجود في البدن وهي المتشابهة الاجزا
خلا اللحم والشحم ومنها ما يكون عن الدم كالشحم واللحم فان ما خلاهما
يتكون عن المني وقول الامام الاعضاء المركبه من حيث انها مركبة غير متكونه
عن الدم والمني بل عن الاعضاء البسيط وليس ايضا كل عضو بسيط متكونا منهما
فان الوتر عضو بسيط وهو متكون عن العصب والرباط لا عن المني والدم
بل الاعضاء البسيط التي لا يكون مولفه من الاعضاء البسيطه هي التي يمكن تقسيمها

بان

بان منها ما يكون من المني ومنها ما يكون من الدم فاذن قوله ان من الاعضاء
ما يكون من المني ومنها ما يكون من الدم فيه مساهله والحق هو ما ذكرنا مدفوع
بما ذكرنا من ان مورد التقسيم الاعضاء المتشابهة الاجزاء مطلقا سواء كان تولدها
ذكرنا بواسطه او بغير واسطه لما ذكره المسيحي من ان مراد الشيخ بالتكون التكون
الكائن على سبيل الامتزاج لا على سبيل المجاوره ويكون الاعضاء الاليه من المتشابهه
يكون مجاوره لا امتزاج فانه فاسد لان يكون بعض المتشابهه من اجزائها يكون مجاورة
كالوتر والعضل ونحوهما فان قيل قوله فان ما خلاهما اي ما عدا اللحم والشحم من
الاعضاء يكون عن المني منتقض ببعض الاعضاء المركبة كالراس فانه غير متكون
من المني قلنا المراد ما خلاهما من الاعضاء المتشابهه الاجزاء وكانه قال
كل عضو متشابه الاجزا اما ان يكون تكونه من المني او من الدم كاللحم والشحم فان
ما عداهما من المتشابهه يكون تكونه من المني لا يقال لا نسلم ان ما عداهما من
المتشابهه يكون تكونه من المني فان السمين والسمن من الاعضاء المتشابهة
الاجزاء وتكونهما من الدم لانا نقول اما السمين فيجوز ان يكون الشيخ يعده
من جملة الشحم لانه من جنس ومنه الدم او من اللحم لانه من مائيه الدم واما السمن
فيجوز ان يكون عند الشيخ من الاعضاء الاليه كما هو راي بعضهم ومنهم ابو
سهل المسيحي على ما ذكره حيث تكلم في التشريح وقال ومما يدل على انه من
الاليه ان الفساد يسرع الى بعضها دون بعض ويظهر هذا ظهورا بينا في
اسنان الحيوانات العظيمة الجثث كالجمل وغيرها ولو كانت متشابهة لتشابهت
اجزاؤها في قبول الفساد ويجوز ان يكون عنده ايضا من الاعضاء المنويه لكونه
من دم شبيه بالمني مني الذكر ومني الانثى الا انهما اي الا ان الاعضا المتشابهه

الاجزاء المتكونة عن المنى على قول من يجعل من الحكماء سكون عن منى الذكر كما سكون الجبن عن الانفحه وسكون عن منى الانثى كما سكون الجبن عن اللبن وكما ان مبداء العقد فى الانفحه كذلك مبداء عقد الصوره فى منى الذكر وكما ان مبداء الانعقاد فى اللبن فكذلك مبداء انعقاد الصوره اعنى القوه المنفعله هو فى منى المراه وكما ان كل واحد من الانفحه واللبن جزو من جملة جوهر وفى بعض النسخ من جوهر الجبن الحادث عنهما كذلك كل واحد من المنيين جزو من جوهر الجنين الحادث عنهما

هذا الكلام من الشيخ مبنى على مسئلتين احديها اثبات منى المراه والثانيه ابيات جزئيه منى الذكر للجنين وقد اختلف فيها اختلافا عظيما اما الاولى فالمشهور عن ارسطو انه ينكر منى المراه ويقول ليس لها الا دم الطمث على ما ذكره الشيخ عنه فى الفصل الاول من المقاله التاسعه من كتاب الحيوان وشنع عليه جالينوس ثم احتج على وجود المنى للمراه بوجوه سته احدها ان الاولاد يشبهون والديهم فلهم اصل ومبداء هو المشبه لهم بوالديهم وليس ذلك هو دم الطمث لانه غير حاصل للاب فهو بسبب المنى فالمنى حاصل للمراه الثانى ان ارسطو يقول ان الشريانات والعروق التى فى اوعية المنى اذا طال زمان محاكتها للدم فى الاستدارات والالتفافات حدث منه منى ولو كان فى ساير العروق تلك الاستدارات والالتفافات لكان يتولد فيها منى واذا كان الشريان والعروق مولدين للمنى دون الشيء والفاعل للشيء هو المشبه له بجوهره وجب ان يكون الشريان والعروق متكونه من المنى لكن منى الذكر لا يفى بذلك لعلته وكثرة هذه الاعضاء فلا بد ان يكون للمراه اعضاء الثالث ان بعض الاعضاء مثل العظام والاعصاب والعروق والاوتار والرباطات والغضاريف والشريانات متولدة من المنى والا لكان حالها حال الاعضاء الدمويه متى قطع منها شى

سب

لما مح

نبت عوضه وعلى ذلك ما كان الكون دايما انه لم يرجع منها شى عوض الذاهب علمنا انها منويه لكن منى الذكر لا يفى بتولد جميعها لعلته وكثرتها فلا بد ان يكون للمراه منى الرابع اننى وجدت وعاء المنى فى بعض النساء التى استرخت ارحامهن مملوا رطوبه منويه قال الا انها ارطب من منى الذكر الخامس قال كان بعض النساء شبيهه بالخناق فى الرحم لطول عزوبتهن ثم استفرغت منيا كثيرا ووجدت لذلك لذه عظيمه كلذة الجماع وصحت السادس ان النساء يحتلمن ويرقن منيا ويلتذذن به فهذه حجج جالينوس فى اثبات منى المراه وقد طال كلام الشيخ فى هذه المسئله مع جالينوس وبين فساد حججه مع اعترافه بوجود رطوبه للمراه شبيهه بالمنى اما الوجه الاول فقد طال البحث فيه وحاصله انه لو كان سبب المشابهة ما ذكره لكانت مشابهه الولد للوالدين دايما ولما لم يكن ذلك صحيحا لم يكن ما قاله جالينوس صحيحا فان ارسطو ذكر انه راى امراة سوداء ولدت بنتا بيضاء وان الولد شبه جدا بعيدا بل سبب المشابهة فعل القوة المصوره باذن خالقها على قدر استحقاق الماده لها فاذا صادفت الماده قابله لصورة ما اعطتها صورة مشابهة لاستعدادها فتاره يكون مستعدة لقبول صورة الاب وتاره لصورة الام وتاره لصورة اخرى فظهر انه لا يلزم من حصول المشابهه تاره مع الاب وتاره مع الام ان يكون المشبه حاصلا من جهتها معا وان سلم ان المشبه من جهتها معا ولكن لم لا يجوز ان يكون للمشبه من طرف الام دم الطمث كما انه من طرف الاب المنى و اما ما تمسك به ثانيا من ان الشريانات مولدة للمنى فيجب ان يكون متولدة من المنى الى اخره فنقول هذا ينتقض عليه بالكبد فانها المولده للصفراء والسوداء وليست هى متولده منها قال الشيخ ونقلب الكلام عليه ونقول العظام والعروق مغذيه

بالدم فيجب ان يكون متولدة من الدم وتقرير هذا انك توافقنا على ان هذه الاعضاء
تغتذى بالدم وان العضو يحيل الغذاء ويشبهه بجوهره فيلزمك ان تقول ان
جواهر هذه الاعضاء من جوهر الدم فيكون متولدة منه لا من المني وهو محال
واما ما تمسك به ثالثا وهو ان الشريانات غير متولدة من الدم وان كان
حالها حال العضو الذي في وجوب رد عوض ما ينقص من جوهره الى
اخره فمقبول وليس هذه الاعضاء بكليتها متولدة من المني بل الغدد النز
منها متولد منه وباقيه متولد من الدم على ما بان واذا كان كذلك فلم لا
يقال ان مني الرجل يبقى بتولد بعد ذلك الغدد النز واما ما تمسك به رابعا من
انه وجد وعاء المني في بعض النساء مملوا رطوبة بيضا فنقول ولو وجد هذه
الرطوبة البيضاء لكن لم يصلح ان يقال انه مني والا ان يكون منه حيوان
ولو كان كل رطوبة بيضاء لزجة صالحة لذلك لصلح البلغم اللزج والمخاط ان
يتولد منها ما يتولد من المني واما ما تمسك به خامسا من اخذنا في الرحم فلعل
اللذة الحاصلة فيها هي راحة العضو من التأذي بالمادة المؤذية له فانه لا معنى
للذة عند جالينوس الا الخروج من الحالة الغير الطبيعية الى الحالة الطبيعية و
اما ما تمسك به سادسا فقال الشيخ ان الرطوبة التي اوقعها لا يقال له مني
بالحقيقة على ما ستعرفه واما اللذة فبسبب دغدغة هذه الرطوبة
للرحم ولذعها له لانها كيف كانت لابد ان يكون فيها لذع والعضو في نفسه
حساس والذي يتحصل لنا من كلام الشيخ بعد تطويله ان ارسطو يعترف بوجود
رطوبة للمني تشبه المني تخالط المتكون وهي مغايرة لدم الطمث والانثيين خلقه
الخصى للاناث ومجاريها عبثا اما انها مغايرة لدم الطمث فلان المرأة تلتذ

سيلانها

بسيلانها الى الرحم بخلاف دم الطمث الصرف فانها لا تلتذ بجريانه الى الرحم وهذه
هي الرطوبة التي تحتلم بها وتلتذ ويجوز ان تسمى منيا بالمجاز فان اسم المني لم يوضع
لكل رطوبة بل للرطوبة التي تخرج من الاحليل مع لذة ويكون خروجها دفقا وسببا
لوجود حيوان قال بعضهم ويكون رائحته شبيهة برائحة الطلع وبالجملة يكون
له صفات خمس احدها بياض اللون وثانيها حصول اللذة منها عند سيلانها
على عضو مخصوص وثالثها خروجها دفقا ورابعها ان يكون فيها قوة عاقدة
وخامسها ان يكون رائحتها شبيهة برائحة الطلع فان جعل اسم المني لهذه
الجملة لم يجز ان تسمى رطوبة المرأة منيا وان لم يجعل للجملة بل لما حصل فيها
بعض هذه الصفات جاز ان تسمى منيا فلنحقق امر هذه الصفات فنقول اما
الصفة الاولى فقد شهد جالينوس انه راى وعاء المني فيه رطوبة بيضاء لزجة
وايضا لو لم يكن ذلك لهن لكان خلق الخصى عبثا فان فعلها احالة ما يرد
عليها الى البياض فان لحمها غددي واما الصفة الثانية فهي حاصلة لهن
فانهن يحتلمن ويرين منيا ويلتذذن به لذة عظيمة ولذلك متى سبق
ماؤها ماء الرجل علقت وبالعكس ومتى سبق ماء الرجل ماءها طالبت
بالنكاح واما سبب اللذة من نزول المني الى الرحم فهو سيلان المادة الى سطحه
فتلذعه وهو في نفسه حساس ثم انها تعريه بلزوجته وتزيل نكاية اللذع
فيكون كانه خروج من حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية ومثال هذه اللذة
التذاذ صاحب القرحة بصب دهن فاتر على قرحته فانه يدغدغها
ويلذعها ثم تعريها غير ان لذة الجماع اقوى وابلغ لقوة الاسباب الفاعلة
والمنفعلية واما الصفة الثالثة فغير موجودة لان الدفق انما يكون للمني

من جهة الانزراق الى قعر الرحم بل الاولى ان يسمى اصعادًا فانك ستعلم ان
حصى الانثى خارج الرحم فى ان منى المراه لا ينزرق الى الرحم نظر فليحقق واما
الصفه الرابعة فغير موجودة لهن على المذهب الحق وكذلك الخامسه واعلم
ان فى هذين نظرًا اما الاول فلان انعقاد العاقد للخلقة فى وجودها فى منى
الذكر عن منى الانثى لم يخرجه عن المنوية بل الاولى ان لا يكون فيه للمنعقد كما هو
المذهب الحق واما الثانى فلان رائحة الطلع والعجين واحدة وقد سمعت
من غير واحدة منهن انها تشم من منيها رائحة العجين وايضا قد سمعت من
جمع بقولهم انهم احسوا بدفق ماء المراة وهذا ما يغلب على الظن ان لهن
منيا يخالف منى الرجل فى العاقد والمنعقد فقط الا فى باقى الاوصاف على
المذهب الحق ويمكن ان يكون قول القرشى والحق عندى ان المراة لها منى
ولكن لا كمنى الرجال اشارة الى ما ذكرنا اذا عرفت هذا فنقول ان اريد بالمنى
ما اجتمعت فيه الصفات المذكورة لم يكن ماء المراة منيا الا مجازا وان اريد
ما حصل فيه بعضها كان منيا حقيقة لا مجازا على ما قال المسيحى فهذا
ما يتعلق بالمسئلة الاولى واما المسئلة الثانيه فقد طال الكلام فيها وادعى
جالينوس ان ارسطوطيس يرى ان منى الرجل لا يخالط المتكون والجزء منه قال
الشيخ فى الفصل الاول من المقاله التاسعة من حيوان الشفاء ليس هذا
رايه بل عنده ان منى الرجل وان خالطه فانما يخالطه على انه فاعل لا على
انه مادة يجرى مع المادة التى للاناث كالمبدا المحرك ويكون منه الروح
بل يكون اصلا للروح وعلى هذا لا يدخل منى الذكر فى قوام الاعضاء بل
ان كان يدخل فى قوام شىء فليكن الروح او يكون من شانه انه اذا افاد القوة
تحلل

تحلل وفاضل الاطباء يناقض افضل الحكماء ولم يحسن ان يقول شيئا لكونه
قليل الضبط فى الاصول وان كان كثير البسط فى فروع الطب ولما ذكر ادلة
جالينوس لم يذكر ما نقضت به وهى وجهان احدهما ان الرحم مشتاق بالطبع
الى المنى والمشتاق الى الشىء بالطبع كيف يضيعه فالرحم لا يضيع المنى واذا لم يضيعه
صار جزء الجنين واستشهد على الصغرى بوجهين احدهما ما ذكره ابقراط
وهو ان امراة لم تحب ان تحبل وعزمت على ازلاق المنى فاحتاجت الى طفر
شديد الى خلف حتى ازلقت المنى وذلك يدل على شدة اشتياق الرحم الى المنى
الثانى ان المجامع يحس عند المجامعه عند الانزال كان شيئا يجذب احليله
الى داخل لاسيما اذا كان المجامع والمجامعة بعيدى العهد بالجماع وذلك
يدل على شدة اشتياقه الى المنى قال والعجب ان دم الطمث مع ان الرحم
يدفعه بالطبع فانه يحفظه ويبقيه عند الحاجة فالمنى الذى يشتاق اليه بالطبع
كيف يضيعه وبانها ان باطن الارحام خلق خشنا لئلا ينزلق المنى حتى
يحفظه ويمنعه من السيلان بخشونته قال الشيخ فى حيوان الشفاء فى الفصل
المذكور من المقاله المذكورة نحن نتعجب من هذا الرجل مع دعواه فى جودة البصر
فى المنطق والفلسفه كيف قنعت نفسه بهذه الحجج السخيفه اما قوله كيف يجوز ان
يكون شىء يجذب شيئا لشوق طبيعى اليه ثم يضيعه فنقول يجوز ان يشتاق شىء
الى شىء لحاجته اليه ثم اذا زالت تلك الحاجة يزول ذلك الاشتياق كاشتياق الكبد
والعروق الى المائيه عند الحاجة اليها لاجل التنفيذ فى المسالك الضيقة ثم عند زوال
تلك الحاجة لا يبقى ذلك الجذب بل يتبدل الجذب بالدفع وكحال الاعضاء فى جذب
الادوية للمصلحة لمزاجها او لتحليل مادة فيها ثم عند الاستغناء عنها لا يبقى ذلك الجذب

كذلك يتعفن في مني الرجل فانه من الجائز ان يشتاق اليه الرحم في اول الامر لتوثر في مزاج
دم الطمث وتعده المزاج الصالح لقبول النفس الانسانية ثم ان الرحم تستغني عنه و
تدفعه او يتخلى عن مسكه ويتحلل بنفسه هذا ان سلمنا بقاه على حالته المطلوبة
للرحم بل يتغير ويتبدل بكيفية منافرة لاجلها تتبدل الجذب بالدفع فانه كما جاز
تبدل النفرة بالرغبة في حق دم الطمث للحاجة كذلك يجوز تبدل الرغبة بالنفرة
في حق المني لزوال الحاجة فظهر ان ذلك التعجب حجة عليه لا له واما خشونة
باطن الرحم فلا نزاع وذلك لتعلق المني به لاجل الحاجة اليه فيما ذكرنا ثم يتخلى عنه
عند الاستغناء لكن النزاع انما وقع في انه هل يصير جزءا من بدن الجنين وما ذكره
لا يفيدنا شيئا من ذلك هذا حاصل ما ذكره في الشفاء ثم جمع بين المذهبين بانه لا
يبعد ان يكون القوة العاقدة في مني الذكر اقوى والمنعقدة في مني الانثى اقوى فجالينوس
اعتبر الاقوى والاضعف وارسطو اعتبر الاقوى في كل واحد من المنيين وضرب
المثال عليه باللبن والانفحة واما مذهب الشيخ في هذه المسئلة فمضطرب جدا
لانه قال في الفصل الثالث من المقالة التاسعة من حيوان الشفاء لكنا نقول ان
مني الرجل يتحلل ويتفرق في اجزاء المتكون فان تلك الاجزاء انما تنمو وتكبر وتعظم
بمادة المرأة وان كان المني والمكون اجزاء متخللة مداخلة من مني الرجل
فلا يبلغ ان يصير عضوا متصلا بل انما يكون منتشرا في خلل العضو ويتم انعقاد
الجنين من هذين المنيين وقال في الفصل الاول من المقالة السادسة عشر من الكتاب
المذكور ان مني الذكر ليس هو جزءا من الاعضاء بل هو مبدا روحي نافذ فيها تفعل الاعضاء
فاذا وقع في الرحم قوم نطفة الانثى وحركها وتحرك هو ايضا معها فالجسد من
الانثى والروح النفساني من الذكر والمولود من ذكر وانثى مختلفين الى المبادي الزمان

في

في بقاء التناسل مال الى مشاكلة الانثى لغلبة المادة على الصورة قال ويدل على صحة هذا
البزور فانها تنقلب الى الارض التي انتقلت زراعتها وتنبت ما شاكلها كالقنبيط
فانه يزرع ببلاد خراسان فيجي بسنة قنبيطا ثم يصير كرنبا لا قنبيطا ثم يصير كساير
الكرنب وكذلك اجناس البطيخ ويؤيد هذا ما وصل الينا عن الفاضل جالينوس
من امر اللبخ فانه كان اولا في بلاد فارس ثم نقل الى الديار المصرية وعندما كان
ببلاد فارس كان سما ثم لما نقل الى الديار المصرية صار غذاء محضا وكذلك الجميز
كان سما ببلاد فارس ثم صار غذاء طيبا عند نقله الى بلاد فلسطين وهذا جميعه
يدل على ان الغلبة لمادة الانثى لا لمادة الذكر وقال ههنا ان مني الذكر بمنزلة الانفحة
الى قوله كذلك كل واحد من المنيين جزء من جوهر الجنين واعلم انا ان قلنا ان مني
الذكر لا يصير جزءا للجنين فحينئذ يكون بدن المولود متكونا عن مني الام ودم الطمث
وان قلنا انه يصير جزءا منه الا انه يكون كالانفحة ومني الام يكون كاللبن فلا
شك ان مادة الام اكثر ثم ذلك المتكون انما ينمى بالمادة التي تنفصل عن الام جميع
العادة ان اكثر الاجزاء التي منها تولد الجنين منفصلة عن الام وذلك يقتضي ان
يكون مشابهة الولد للام اكثر من مشابهته للاب ولهذا قال عليه السلام تخيروا
لنطفكم فان اكثر الشبه من الاخوال ويجب ان تعلم انا قد علمت ان الحكماء
والاطباء اتفقوا على ان مني الذكر فيه قوة عاقدة واختلفوا في انه هل فيه قوة
منعقدة حتى يصير جزءا من بدن الجنين او لا حتى لا يصير جزءا منه فالحكماء انكروها
مستدلين عليه بان مني الذكر فيه قوة عاقدة فلا يكون فيه قوة منعقدة لان الشيء
الواحد لا يكون فاعلا وقابلا لكن هذا الكلام ليس على اطلاقه بل الشيء الواحد
البسيط من غير تعدد الالات والقوابل لا يكون كذلك لكن المني ليس كذلك لتركبه

من اجسام مختلفة غاية ما في الباب انه بسيط حسًّا لتشابه اجزائه وكان الطبيب
سلم ان مثل هذا البسيط لا يكون فاعلا وقابلا والا فالحكم كيف يستدرك به عليه و
الاطباء اثبتوها مستدلين عليه بالوجهين المنقولين عن جالينوس ونحوهما اما عند
المتكلمين فيستحيل ان يصير مني الذكر جزء من عضو فلا جرم لهم فيه قولان احدهما انه يصير
مادة للروح الساري في الاعضاء وثانيهما ان يعقد مني الانثى بقوته ثم يتحلل ويفسد
وهذا هو الذي ظن جالينوس انه مذهب ارسطو واما عند المشائين فلهم
ايضا فيه قولان بعد اتفاقهم على ان قوة العاقدة اقوى من المنعقدة على
تقدير وجود المنعقدة احدهما ان البدن يتكون من مني الذكر كما يتكون الجبن
من الانفحة الى اخر ما قاله الشيخ وهذا هو الذي زعم الشيخ انه مذهب ارسطو
واليه اشار بقوله على قول من يحقق من الحكماء وفيه نظر لان هذا القول لا يتم
على ما قالوا الا اذا اثبتنا في مني الذكر قوة منعقدة والا لم يصر جزءا للبدن البتة
وظاهر ان مذهب ارسطو يابى القوة المنعقدة في مني الذكر كما يابى القوة العاقدة
في مني الانثى ولهذا احتج المشاؤون على ان مني الذكر لا يخالط الجنين بوجهين
احدهما ما سبق وهو ان فيه العاقدة فلا يكون فيه المنعقدة وثانيهما ما نشاهد
من البيض الذي يتكون من الدجاج فانه اذا عرض عليه سفاد الديك عاد مفرخا
بعد ان لم يكن مفرخا هذا وان كان كذلك لكن ما نقلنا عن الشيخ في الشفاء وهو
ان ارسطو اعتبر القوى في كل واحد من المنيين وضرب المثال عليه باللبن و
الانفحة يدل على ان فيه قوة منعقدة والثاني ان اثبت فيه قوة منعقدة
على الاطلاق ويدعي ان الاعضاء الاصلية انما يكون تكونها من مجموع المنيين
وكذلك اتفقوا على ان مني الانثى فيه قوة منعقدة واختلفوا في انه هل فيه قوة
عاقدة

عاقدة ام لا بعد الاتفاق على ان المنعقدة فيه اقوى من العاقدة على تقدير وجود العاقدة
فالاطباء اثبتوها بحجج سخيفة رخوة لا تستحق ان تنقل والحكماء انكروها مستدلين
عليه بان فيه قوة منعقدة فلا يكون فيه قوة عاقدة لان الشيء الواحد لا يكون
قابلا وفاعلا وفيه ما عرفت وبانه يلزم ان يكون مني المراة كافيا في التولد
وكذلك مني الرجل اما الاول فلانه لو كان فيه قوة عاقدة لكانت اذا لاقت المنعقدة
وجب ان يظهر فعلها لكن لما لم يظهر فعلها عند ملاقاتها اياها لزم ان لا
يكون فيها قوة عاقدة بيان الشرطية انه لا معنى للقوة الفاعلة الا مبدا التغير
من اخر في اخر من حيث انه اخر فاذا لاقت هذه القوة الفاعلة القوة
المنفعلة ولم يظهر عنها الفعل لم يكن مبدا للتاثير فلا يكون القوة قوة هذا
خلف وبيان نفي التالي ان مني المراة اذا سال الى رحمها عند الجماع الذي قضت
فيه المراة شهوتها دون الرجل يستقر فيه فلو كانت هناك قوة عاقدة
كانت العاقدة ملاقية للمنعقدة وكان يجب ان يظهر الفعل ويحصل الولد
ظهورا قويا ان كانت القوة قوية وضعيفا ان كانت ضعيفة ولما لم يظهر
هذا الفعل اصلا علمنا ان ليس فيه قوة عاقدة واما الثاني فعلى قياس الاول
وجالينوس مع اعتقاده ان في مني المراة العاقدة والمنعقدة يمنع وامكان
التكون منه فقط ويدعي ان القوة العاقدة في مني الانثى لا يتم فعلها الا بمني الذكر
وهذا الجواب ليس بسديد فانه اذا كانت القوة ضعيفة كان لها فعل ضعيف
كقوة المعدة الهاضمة اذا ضعفت فانها تهضم ولكن يكون هضمها اضعف فكان
يلزم ان يكون التولد عن مني الانثى ضعيفا لا محالا واما جواز كون الضعف
بحاله يكون تولد الجنين عنه اكثري العدم وان امكن لكنه انما يوجب الندرة

لا للاستحالة واما نحن فنقول بامكان التولد عن منى الانثى فقط لجواز ان يحصل
له وحده المزاج الذي به يستعد للنفس ولكن يكون ذلك نادرا جدا لان حصول ذلك
المزاج عنه وحده يكون نادرا جدا لان منى الانثى يكون مائلا عن الاعتدال
الى جهة البرد والرطوبة وهذا كما ان كل واحد من العناصر اذا امتزج بالباقي
قبل الصورة العضوية والروحية لان تلك الصورة يكون سارية في جميع اجزاء
المركب فيكون حاصلة في كل واحد من عناصره ومع ذلك لا تحدث تلك الصورة
لعنصر واحد اذا انفرد لتوقف ذلك على المزاج فكذلك ههنا وان كان كل واحد
من المنيين يمكن حصول التكون عنه الا ان ذلك يتوقف على حصول المزاج المعد
للنفس وهو في الاكثر انما يتم باجتماعهما معا فان قيل بين المثال وهو امتناع
التكون عن عنصر واحد وبين المطلوب وهو امكان التولد من منى واحد
تناف قلنا هذا وان كان كذلك لكن المانع في العنصر انما كان البساطة وهي
منتفية عن المنى مع اشتماله على موجب التولد من العاقدة والمنعقدة فلا
يلزم من الامتناع ثمه الامتناع ههنا ويكون الغرض من المثال انه كما يمتنع
التكون من العنصر الواحد لتوقفه على المزاج كذلك يمتنع في الاكثر التولد من المنى
الواحد لتوقفه على الامتزاج بالاخر في الاكثر ولقائل ان يقول الاشبه هذا
والله اعلم انه ليس ولا واحد من المنيين فيه قوة عاقدة وليس المنى الا فضلة غذاء
الانثيين كما للبن فضلة غذاء الثدي واما انه كيف يتم بذلك التوليد فان يكون
الرحم اذا اجتمع فيه المنيان جذب منى الذكر الى جرمه التذاذا به فيعرض له
هناك عن حدته وحرارته لذع يحوجه الى جذب منى الانثى ليسكن ذلك برطوبته
وبلة ومعاضدته منى الذكر على الدسومة والغروية فيلزم ذلك بالضرورة اختلاطهما

وحينئذ

وحينئذ يمتزجان ويحصل منهما المزاج المعد لفيضان النفس من خالقها تعالى
جلت ما ذا افاضها من جوده وكرمه صادفت المادة بعد غير مستعدة لقوة
غير القوة الطبيعية وهي عندنا لا تتوقف على روح فتجذب المنى الغذاء وتنمي
ومن جملة تلك القوى القوة المصورة وعندنا انها موجودة في الشخص مدة حيوته
ولذلك اذا فقد عضو من الاعضاء المتكونة من الدم امكن ان يعود ولو لم يكن
هناك قوة مصورة باذن خالقها تعالى جلت لما كان كذلك لم يكون فيه الروح
او السهولة تكونها فيستعد بذلك لقبول باقي الاعضاء واما هل تتوقف على
قبول قوى الحس والحركة الارادية على حصول الروح في الدماغ فهذا عندنا
فيه نظر وبعد الاطلاع على ما ذكرنا لا يخفى ما ذكره الشيخ من مذهب جالينوس
ولا ما احال الى كتبه في العلوم الاصلية لان حاصله ما ذكرناه وهذا القول
يعني قول من يحقق من الحكماء يخالف قليلا بل كثيرا قول جالينوس فانه يرى
ان في كل واحد من المنيين قوة عاقدة وقابلة للعقد ومع ذلك لا يمنع ان
يقول العاقدة في الذكوري اي في المنى الذكوري اقوى والمنعقدة في الانوثي
اي في المنى الانوثي اقوى واما المحقق القول في هذا ففي كتبنا في العلوم
الاصلية واذا عرفت ذلك فاعلم ان المنى وحده لا يمكن ان يصير منه حيوان
على القدر الذي يقتضيه نوع الحيوان المنفصل هو عنه فيحتاج لا محالة الى
ما يتمه وينميه وذلك هو دم الطمث وانما يحتبس بالكلية في اول الخلق
وان كان الجنين لا يحتاج الى جميع دم الحيض للغذاء لانه لو كان ينفض شيء
لكان المنضبط يتزلق بالمنتقض فلا ينضبط فاحتيج ضرورة الى تحبيس الكل
ولهذا السبب يجتمع في الحبلى رطوبة كثيرة من فضل الطمث المنصب من فضل

فم صح

غذاء الجنين الى المعدة لان الرحم مشارك للمعدة فيجتمع من ذلك بلة في المعدة ورطوبة
سيالة فتشتاق الطبيعة الى شيء نشاف ينشف تلك الرطوبة وانما يعرض
هذا للنساء الحوامل بالذكور اقل وللحامل بالاناث اكثر لان الذكر بسبب كثرة
حرارته يجتذب الغذاء الكثير والانثى بسبب قلة حرارتها لا تجتذب الغذاء
الكثير وان جذبتها لا تحلله كما يحلله بقوة الحرارة ولذلك يكون الفضلة الباقية في
الاناث اكثر والى هذا المعنى اشار الشيخ في الكتاب الثالث في المرض المسمى قيطا
وهو الوحم اذا اجتمع في المعدة خلط ردي مخالف للمعتاد في كيفيته اشتاقت
الطبيعة الى المضاد له والمضاد للمخالف مخالف للمعتاد فان المنافيات هي
الاطراف وبالعكس ولذلك يعرض لقوم شهوة الطين بل الفحم والتراب والجص
واشياء من هذا القبيل لما فيها من كيفية نافشة او مقطعة مضادة لكيفية الخلط
فان قلت المستشهد به اشكل من المستشهد عليه فما معنى هذا الكلام
قلت قد علمت في غير موضع من هذا الكتاب ان المتضادين هما الامران
الوجوديان المتعاقبان على محل واحد ويكون بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض والمتخالفان هما الامران اللذان حقيقتاهما مختلفتان فالمتخالفان
اذن اعم من المتضادين لان كل متضادين متخالفان من غير عكس واذا كان كذلك
لا يلزم من كون الشيء مخالفا لشيء آخر كونه مضادا له اذا عرفت هذا فنقول
اذا حصل في المعدة خلط ردي مخالف للمعتاد في كيفيته اشتاقت الطبيعة كيفيته صح
بالضرورة الى شيء مضاد لكيفية ذلك الخلط اي الى شيء اذا حصل في المعدة
لا يبقى ذلك الخلط على ما كان من الكيفية بل يفنى اما بذاته او بكيفيته وقوله
ولذلك يعرض لقوم شهوة الطين والفحم والتراب والجص اشارة منه الى وقوع

مقدم

مقدم هذه الشرطية لان معناه ولحصول مثل هذا الخلط في المعدة عرض لبعض
الناس شهوة الطين وغير ذلك من الاشياء المشابهة لها لان فيها كيفية نافشة
او مقطعة مضادة لكيفية ذلك الخلط الردي الحاصل في المعدة ويجب ان تعلم
ان هذا الخلط لا يكون مضادا للخلط المعتاد والا لو كان مضادا له لاستحال
اجتماعه معه في المعدة على ما قاله الامام نجم الملة والدين الكاتبي القزويني
رحمه الله لان الصفراء تضاد البلغم ومع ذلك يجتمعان فيها واما ان المتضادين
لا يجتمعان فمعناه ان العرضين اللذين بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان في
موضوع واحد بل لانه لو كان مضادا للمعتاد لما حدث هذا المرض لان الوحم
مجتمع مع المعتاد المفروض ضدا له في المعدة والاشتياق الى الحامض محال
موافقا كان او مخالفا ومراد الشيخ ايضا ذلك والا لاطلق لفظ المضادة لا
المخالفة ويلزم من هذا ان لا يكون ما ضادة هذا الخلط الردي مضادا للخلط
المعتاد لان الخلط المعتاد واقع في الوسط بين الردي وبين ما يضاده لانه
لو كان طرفا بالنسبة الى احدهما كان مضادا للخلط الردي اما اذا كان طرفا
بالنسبة اليه فظاهر لان كل امرين واقع احدهما على طرف والآخر في البعد
كانا متضادين واليه اشار بقوله وبالعكس حيث قال فان المنافيات
هي الاطراف وبالعكس واما اذا كان طرفا بالنسبة الى الخلط الردي كان ضدا
له واذا كان ضدا له كان ضدا للخلط الردي ايضا لان مضاد المضاد مضاد
على ما قيل ولا نظر فيه على ما قاله الكاتبي رحمه الله من انه يلزم منه ان
يكون الشيء مضادا لنفسه ضرورة مضادة السواد للبياض المضاد للسواد وانه
محال لانه يمكن ان يجاب عن هذا الجواب عن شبهة على قول الفارابي لو كان

مباين المباين مباينا كان الشيء مباينا لنفسه فمن اراد الاطلاع عليه فليطالع
في شرح الاشارات للاستاذ خاتم الحكماء قدس الله نفسه وروح رمسه د
فانه رضي الله عنه كان قد سلم شبهة الامام فلما سمع حلها مني غير الشرح
الى ذلك وكم مثلها فظهر ان قوله مضاد المضاد مضاد على الوجه الحق الانفك
وعلى الوجه الاخر وان افان لكن يتوجه عليه الشك ثم قال لكنا بينا انه
ليس ضدا له بل مخالفا فقط واذا كان واقعا في الوسط بينهما لم يكن ضدا المضادّ
مخالف المعتاد لان كل متضادين لا بد وان يكون كل واحد منهما واقعا في الطرف
بالقياس الى الاخر واليه اشار بقوله فان المنافيات هي الاطراف والمعتاد مع مضادّ
مخالف المعتاد ليس كذلك فلا يكونان متضادين ويمكن ان يعال في بيان ان مضاد
مخالف المعتاد لا يكون ضدا للمعتاد بل مخالفا له فقط لانه لو كان له ضدا له كان
لمضادّ مخالف المعتاد ضدان احدهما الخلط الردي الحاصل في المعدة والاخر
الخلط المعتاد والشيء لا يكون له ضدان وقول الكاتبي رحمه الله وفيه ايضا
نظر لان من يعتقد ان مضاد المضاد مضاد له ان يمنع ان الشيء الواحد لا
يكون له ضدان لاستلزام ما يعتقد لهذه المقدمة ممنوع لانا لا نسلم استلزام
ما يعتقده لها ويمكن ان يقرر هذا الكلام بوجه اخر وهو ان الخلط الردي
فيما نحن فيه كيفية فاعله هي البروده واخرى منفعلة هي الرطوبه فالمضاد يجب
ان يكون حارا يابسا لا حارا رطبا ولا باردا يابسا والا كان مخالفا لا مضادا والمعتاد
لا يجوز ان يكون حارا يابسا والا لما حدث هذا المرض لامتناع الشوق الى الحامض ولا
باردا رطبا والا لكان مخالفا للخلط فاذن لا يبعد ان يكون ذا كيفيتين يوافق باحديهما
الردي وبالاخرى مضاده فالمعتاد اما حار رطب او بارد يابس وعلى التقديرين

خالف

خالف المضاد الذي هو حار يابس لاختلافهما في كيفية واحدة لا انه يضاده لاتفاقهما في الكيفية
الاخرى واعلم اني رايت بين الرقاع رقعة بخط الاستاذ خاتم الحكماء قدس الله سره في شرح
كلام الشيخ فنقلتها بالفاظه تبركا وتيمنا قال المتضادان هما الواردان على شيء وبينهما
غاية البعد كالسواد والبياض والمخالف لاحدهما لا يكون بينه وبين كل واحد منهما
غاية البعد كالحمرة مثلا وضد الحمرة لو كان لها ضد لا يكون هو ضدا للسواد ولا للبياض
بل يكون مخالفا لهما واذن لا يكون لشيء الا ضد واحد وفي الموضع المذكور كان الخلط
الردي مخالفا للخلط الصالح المعتاد الذي هو ضد للخلط الذي يكون بمنزلة السم والمضاد
للخلط الردي ما يقمعه كالمتولد في الطين او في الفحم او ما يجري مجراهما فهو لا يكون ضدا
للخلط الصالح المعتاد بل يكون مخالفا له فان المنافيات هي الاطراف التي هي في غاية
التباعد وبالعكس اي يكون القامع لما فرضنا خلطا رديا مخالفا للخلط الصالح
ولضده ولا يكون ضدا لواحد منهما وضد الصالح لا يكون ضدا لها بل مخالفا لها وهو
الخلط الردي وبعد الاطلاع على ما ذكرنا لا يخفى معنى قوله ثم ان الدم الذي كان
ينفصل عن المراة في الاقراء هي جمع القرء بالفتح وهو من اسماء الاضداد يطلق
على الطهر والحيض يقال اقرات المراة اذا حاضت واقرات اذا طهرت و
المراد ههنا هو الحيض خاصة ومنه يعلم فساد قول المسيحي وهو ان الاقراء باطن
الرحم ولو كان كذلك لكان المناسب ان يقول في الاقراء الا في الاقراء يصير غذاء
اي جله لا كله وانما اطلق القول للاعلام السابق عليه والحاصل ان الطمث اذا
انحبس بكليته في الرحم فليس يمكن ان يستحيل كله الى مشابهة جوهر المني فلا
بد وان ينفصل منه عن ذلك فضلة وتلك الفضلة اما ان يكون صالحة لان يكون منها
لحم او شحم او سمين فيكون منها ذلك او لا تصلح لا لكل فبعضها يصلح لان يتولد عنه

اللبن صاعد الى الثدى وانما ترك الشيخ ذكر تولد اللبن من هذا الدم لان تولده انما
يكون فى اخر وقت وبعضها لا يصلح لذلك فربما خرج ذلك بالحيض كما قد يعرض
الحيض لبعض الحبالى وفى الاكثر يحتبس فى الرحم الى وقت النفاس وفايدة احتباسه
ان يعين فى اقلال الجنين وان لا تلامس بشرته ما يؤذى بصلابتها وليست هذه الفضلة
تحتبس فقط بل وفضلته البولية والبرازية والعرقية فان الجنين يحيط به ثلثة
اغشية احدها المسمى المشيمى وهو الذى يصير اليه غذاؤه وداخله غشا يسمى
الشفا وفى هذا يجتمع فضلاته البولية والبرازية وداخله غشاء يسمى السلا يجتمع
فيه فضلاته العرقية وجميع هذه الفضلات تجتمع الى وقت النفاس وفايدة خروجها
عند النفاس ان ينقى منه البدن وان يبل فم الرحم ليتسع ويعين على ازلاق
الطفل ولذلك متى سبق خروج هذه الرطوبات خروج الجنين تعذر خروجه
والى هذه المعانى اشار بقوله **فمنه** اى من ذلك الدم المذكور **ما يستحيل الى مشابهة**
جوهر المنى والاعضاء الكاينة منه اى من المنى وفى بعض النسخ والاعضاء
الاصلية الكاينة منه وفى بعض النسخ والاعضاء **الاول** الكاينة منه وهما
قريبان لان المراد بالاصلية والاول الاعضاء المتشابهة الاجزاء الكاينة عن
المنى **فيكون غذاء منميا له** اى للجنين لدلالة السياق عليه او لجوهر المنى وهو الاقرب
وفى بعض النسخ **لها** اى للاعضاء الكاينة منه **ومنه** اى ومن ذلك الدم **ما لا**
يصير غذاء لذلك اى لجوهر المنى او الجنين وفى بعض النسخ **لذلك** اى غذاء منميا له
ولكن يصلح لان ينعقد فى حشوه اى حشو المنى او الجنين او المذكور من الاعضاء
وفى بعض النسخ **فى حشوها** اى حشو الاعضاء الكاينة وهذه اولى من الاولى
فيكون شحما ولم يقل او سمينا لانه فى حكم الشحم **او لحما** كان احمر او غدديا **ويملاء**

الامكنه

الامكنة من الاعضاء الاول اى الكاينة من المنى وفى بعض النسخ **الاولى** وهذه اولى
ومنه فضل لا يصلح لاحد الامرين اى لا لان يكون غذاء منميا له ولا لان ينعقد
ويملاء الامكنة **فيبقى الى وقت النفاس وتدفعه الطبيعة فضلا** اى انه لم يندفع
بعضه الى الثدى لاجل اللبن والا دفعنا الى فضلا وهو الحق وقد علمت انه لم ترك
ذكر هذا القسم **واذا ولد الجنين فان الدم الذى تولده كبده يسد مسد ذلك الدم**
اى دم الطمث الذى كان يغذو الجنين **ويتولد عنه** اى عن الدم الذى تولده كبده
ما كان يتولد عن ذلك الدم وقول المسيحى هذا الكلام يشعر بان الجنين عندما
يكون فى جوف امه يغتذى بدم الحيض وغير ان تفعل كبده فيه شيئا وهو خطا
فان جالينوس قال فى المقالة الحادية عشر من كتاب المنافع ان الاوردة المنتسجة
فى المشيمة تجتمع كلها الى عرق ويدخل فى سرة الجنين ويتصل بمقعر كبده ويصب
الدم هناك ثم ان الكبد تفعل فيه وتنقله الى ساير الاعضاء خطا لان هذا
الكلام يشعر بما ذكر بل بان الجنين عندما يكون فى جوف امه يغتذى بدم الحيض
من غير ان تولد كبده ذلك الدم لقوله فان الدم الذى تولده كبده وهو صحيح لا
غير ان تفعل كبده فيه شيئا ليكون خطا وعلى هذا الحاجة الى الاستثناء
بقوله اللهم الا ان يقال مراده هيهنا ان الجنين اذا ولد فان كبده تولد دما على
سبيل الاستقلال ويصير هذا الدم يسد مسد الدم الذى كان ياتى كبده وهو فى
جوف امه مع ان قوله على سبيل الاستقلال مشعر بان كبد الجنين تولد الدم
فى الرحم ايضا ولكن لا على سبيل الاستقلال وهو خطاء **واللحم يتولد عن متين**
الدم وذلك لان المائية يحدث فيه رهلا وضعفا ويشبه ان يكون غير الغددى
من اللحم وهو اللحم الاحمر متين **ويعقده الحر واليبس** لتحليل رطوباته **واما الشحم**

من ماتئته اى مائيته ودسمه وكذلك السمين والمالم تذكره لان حكمه حكمه ويعقبه البرد
ولذلك يخلو الحر ويكثر اصطكا الاعضا الباردة ويقل على الحارة واما كثرته على
القلب فقد سبق الجواب عنه في امزجة الاعضاء **المبحث التاسع**
في حكم الاعضاء المنوية والدموية في الانجبار والعود قال رحمه الله و
ماكان من الاعضاء متخلقا من المني فانه اذا انفصل لم ينجبر بالاتصال
الحقيقي الا بعضه في قليل من الاحوال وهو حال خلوه من الامور الموجبة
لعسر الالتحام من كونه متحركا او حساسا او مجرى اما الحركة فظاهر لانها تمنع
ان يبقى احد الجزئين مماسا للاخر زمانا في مثله يمكن الالتحام واما الحس فلما
يلزم ذلك من الوجع المضعف للقوة الفاعلة لذلك واما كون العضو مجرى لمسيل
الرطوبات او الثقل فظاهر ان ذلك يوجب بجرمه تمديد جرم ذلك العضو
فيفرق بعض اجزائه وهذا الثالث انما يكون لعسر الالتحام اقل لان ما يجري به اذا
لم يكن كثيرا كان بمتديد قليلا وعلى هذا فما لم يقترن به احد هذه الثلثة يكون
التحامه اسهل ولذلك كان العظم يلتحم لانه قد انتفى عنه كل واحد من الاشياء
المعسرة للالتحام ودون العظم في سهولة الالتحام الغضروف لانه وان كان
عديم الحس غير مجوف الا انه يتحرك بحركة المفصل والظاهر ان الرباط حكمه و
كذلك واما الاعصاب والشرايين فقد قيل ان ذلك فيها غير ممكن اما الاعصاب
فلانها حساسة واما الشرايين فلانها متحركة وقيل ان ذلك لا يمكن في الشرايين
فقط نقلا وعقلا فلانا ما شاهدنا ولا سمعنا ان شريانا التحم ولان الشريان
صلب غضروفي وما كان كذلك فلا يلتحم واما الاعصاب فممكن فيها وقد انكر جالينوس
على الطائفتين جميعا وزعم ان الشرايين يلتحم بالحقيقة واستدل على ذلك بالتجربة
والقياس

والقياس اما التجربة فقال انا شاهدنا التحام الشريان الذي تحت الباسليق
والشريان الذي في الصدغ واما القياس فقال لان العظم طرف في الصلابة
وهو لا يلتحم الا قليلا واللحم طرف في اللين وهو يلتحم كثيرا فما هو متوسط
بينهما يكون حاله بين بين وقد قدح الشيخ في هذا القياس وقال انه خطابي
والمعتمد عليه هو التجربة وكانه لا يصدق جالينوس في اخباره بالتحام الشرايين
لجواز ان يكون ما ظنه التحاما حقيقيا ليس بحقيقي ولذلك جعل الشيخ الشريان
مما لا يلتحم التحاما حقيقيا اقول وقياس جالينوس لو صح لكان التحام
الشريان اكثر واسهل من التحام العظام وليس كذلك واما الاوردة فلما كانت
ساكنة وغير حساسة كان ذلك مسهلا التحامها لكنها مجوفة تحوي
رطوبات كثيرة محدودة وذلك يعسر التحامها الا ان ايجاب ذلك العسر
للالتحام ضعيف فلذلك الاوردة الصغيرة تلتحم لقلة تمديد ما تحويه ولان
ذلك الفصل يكون قليلا بسبب صغر جرمها بل بسبب رقة ثخنها وغلظ
ثخن الاوردة الكثيرة والاجاز ان يقع في الاوردة الصغيرة انفصال اكثر
لعظم ما يقع في الكبيرة وحينئذ لا يلزم ان يكون التحام الصغيرة اسهل بل
يجوز ان يكون بالعكس لاختلافهما في القدر اما اذا تساويا في القدر كان التحام
الصغيرة اسهل لما قلنا فيكون اسهل على القوة وعلى هذا فالعضو الذي يجتمع
فيه من الاشياء الثلثة التي ذكرناها شيئان كان لا محالة يكون التحامه اعسر
مما يكون فيه شيء واحد فكيف لو اجتمعت الثلثة في عضو واحد وظهر
مما ذكرنا ان قول المسيحي في قليل من الاحوال اي في سن الصبا حشو لفظا
ومعنى اما لفظا فللزوم التكرار واما معنى فلما قلنا **وفي سن الصبا** لوجود مادة

المني فان تم صح

المتكون عنها وهي الاطفال لما كانوا قريبي العهد بالكون كانوا بحيث يوجد في ابدانهم بقايا من المادة القريبة الشبيه بالمني وايضا فان عظامهم لينه لانه قابله للالتحام وقواهم متوفرة **مثل العظام** لخلوها عن الاحوال الموجبه لعسر الالتحام **وشعب صغيرة من الاوردة** لضعف التمدد لقلة ما تحويه ولسهولة الحامها على الطبيعة لقلة انفصالها **دون الكبرة** لقوة التمدد لكثرة ما تحويه ولصعوبة الحامها على الطبيعه لعظم انفصالها بل لغلظ ثخنها **ودون الشرايين** اي مطلقا لوجوه اربعة احدها دوام حركتها والثاني صلابة جرمها لانه غضروفي القوام والثالث رقة دمها والرابع تمديد ما فيه وهو الارواح هذا كلام المخلوق من المني في الانجبار واما حكمه في العود فاليه اشار بقوله **واذا انتقص منه** اي مما كان متخلقا من المني **جزء لم ينبت عوضه وذلك كالعظم والعصب** وذلك لصلابتها وبعد عهدها من المني وضعف طبيعة العضو عن ان تحيل ما عندها من الدم الى المني ثم من المني الى طبيعة العضو بسبب ما نالها من الم التفرق والنقصان والدم لا يستحيل في ابدان هؤلاء منيا الا اذا وصل الى الانثيين وحينئذ يصير فضله بالنسبه الى هذا العضو ولذلك لم يمكن عوده بل يتولد على العضو شيء شبيه بالعصب صلب القوام وهو المسمى عند الاطباء بالدشبد **وما كان متخلقا من الدم فانه ينبت بعد انثلامه ويتصل بمثله كاللحم** وذلك لانه رطب وما دته وهي الدم موجودة دائما كثيرة فيمكن ان يتولد في فضاء التفرق من جرمه ما يلصق الجزئين **وما كان متولدا عن دم فيه قوة المني بعد ثم دام العهد بالمني قريبا فذلك العضو اذا فات امكن ان ينبت**

من اخرى مثل السن في سن الصبي واما اذا استولى على الدم مزاج آخر فانه لا ينبت مرة اخرى هذا ما في الكتاب واعلم ان المذكور في هذا البحث مسئلتان احدهما فيما ينجبر من الاعضاء وما لا ينجبر منها وثانيتهما فيما يمكن ان يعود بعد انثلامه وما لا يمكن وفي كل واحدة منها تفصيل لا بد من الاشارة اليها ليكون الطالب اتم فائدة واعم عائدة اما المسئلة الاولى فنقول التفرق تارة يكون بين اجزاء العضو بمعنى انه يتباعد بعضها عن بعض وتارة يكون في نفس العضو فان كان الاول فهذا يمكن التحامه والتصاقه بان ترد الاجزاء الى مواضعها وتربط عن ان هذا في الحقيقه لا يسمى تفرقا بل تباعدا وزوالا وان كان الثاني وهو ان يقع في نفس العضو فهذا هو المسمى بالتفرق حقيقه لانه تفرق اتصال العضو ثم هذا التفرق اما ان يقع في الاعضاء المتكونه من الدم الذي لا اشترط فيه مشابهة جوهر المني او يقع في غيرها اما الواقع فيها فمنه ما يلتحم بسرعه ومنه ما يتعذر التحامه اما الاول فمثل اللحم والشحم فانه متى حصل فيهما تفرق التحم بسرعة وذلك لوجوه اربعة احدها لين قوامهما فان ذلك مما يعين على التصاق شفتي الجراحه بعضها ببعض والثاني وجود ما دتها في البدن وهو الدم والثالث سكونها فان الالتحام مفتقر الى السكون لما عرفت من ان الحركه تمنع الالتحام والرابع انها ليسا بمجوفين فان العضو متى كان مجوفا تعذر التحامه بسبب تمدده بما ينفذ فيه فيمنع التقاء شفتي الجراحه وايضا بسبب حركة النافذ والحركة مانعة لكن يجب ان تعلم ان التحام اللحم اسهل من التحام الشحم والسمين وذلك لكثرة مائيتهما المانعة من الالتحام واما الثاني فمثل الرئة فانها عضو دموي الا ان جوهرها

جوهر غذى وقد اختلفوا في التحام تفرقها فقال قوم لا يلتحم لان الالتحام مفتقر
الى السكون لينضم شفتا الجراحة والرئة دائمة الحركة قال جالينوس هذا الدليل
بمجرده لا يكفي فانه ينتقض عليهم بقرحة الحجاب فان الحجاب دائم الحركة و
مع ذلك فقرحته يلتحم والحق في هذا ان يقال انها لا يلتحم لوجوه تسعة احدها
دوام حركتها الثاني بعد موضعها فلا يصل اليها الدواء الا وقد لاقاه اعضاء
كثيرة تفعل فيه وتضعف قوته فلا يؤثر التاثير الكافي في الالتحام الثالث سخافة
جرمها فتكون سريعة التاكل الرابع رقة دمها فان ذلك مما يعين على تعذر الالتحام
لبطوء الانعقاد الخامس سعة عروقها السادس غضروفية عروقها على
ما دل عليه التشريح السابع انها مع ذلك مجرى وقد عرفت انه مما يمنع من
الالتحام الثامن ان تفرقها لا يلتحم الا بعد تنقية ما حصل في القرحة من
الرطوبات المانعة من الالتحام وتنقية هذه الرطوبات لا تتاتى الا بالسعال
وحركة السعال موجبة لسعة التفرق وذلك موجب للالم وجذب المواد وكثرة
المواد موجبة لتعذر الالتحام فلذلك لا يلتحم التاسع الدواء المستعمل في علاجها
اما ان يكون معتدلا او خارجا الى احد الكيفيات فان كان الاول فهو لا يصل
اليها الا وقد ضعفت قوته على ما ذكرنا وان كان حارا زاد في الحمى وان كان
باردا كان بطيء النفوذ ومع ذلك فيجمد المادة الحاصلة في القرحة التي لا يمكن
التحامها الا بعد تنقيتها وان كان يابسا زاد في تجفيف الحمى ومنع المادة من
الخروج وان كان رطبا رهل القرحة ورطبها ومنع التحامها واما التفرق
الواقع في باقي الاعضاء وهو ما عدا الاعضاء المذكورة فاما ان يكون خارقا
من الجانبين او لا يكون والثاني ينجبر في كل الاعضاء الا القلب فان الموت

يسبق

يسبق ذلك لفرط شرفه وقلة صبره على المؤذيات وتحلل الروح بسبب الوجع
ودوام حركته المانعة من الالتحام وبعد القلب الرئة وبعدها الحجاب والشرايين
والامعاء الدقاق والاول وهو ما يكون خارقا من الجانبين فهذا في بعض الاعضاء
ينجبر دائما كالعظام وفي بعضها لا ينجبر البتة كالدماغ والمثانة والكلى والامعاء
الدقاق وما ينجبر منها فمنه ما يكون انجباره بالاتصال الحقيقي ومنه ما لا
يكون كذلك بل يتخلق على موضع التفرق شيء صلب يجمع الجزئين ويحفظها
عن التفرق والاول لا يمكن في غير سن الصبي لان الاعضاء حينئذ تكون
جافة لا تلتصق واما في سن الصبي فذلك العضو اما ان يكون ساكنا او متحركا
وعلى التقديرين اما ان يكون حساسا او لا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون
او الثقل مجرى لمثل الرطوبات او لا يكون ولا اشكال ان كون العضو متحركا او حساسا او مجرى
مما يوجب عسر الالتحام كما بينا الا ان الاسهل في الالتحام ما كان ساكنا وليس
بحساس ولا مجرى كالعظم ثم الذي هو ساكن وليس بحساس وهو مجرى كالوريد
ولذلك جعل في مرتبة الالتحام بعد العظم ثم الذي هو حساس وساكن وليس
بمجرى كالغشية التي على العظام والكبد والطحال اذ القوة فيهما تحلل القوة
وتجذب الى العضو مادة كثيرة فلا يلتحم او كان مجرى كعصبة العين فانها لا يلتحم
لذلك او كان عصبانيا وعليه ومجرى كالمثانة والمعا لا سيما الدقاق فانها
ايضا لا يلتحم اما المثانة فلان مائية البول يحدها ويمددها وجريانها دائما
اليها وعنها لا يمكن شفتي الجراحة من الانضمام واما المعا فلخشونة ما تحويه
وتمديدها ومرورها بها دائما ودوام لذع الصفراء لها لا يلتحم ولظهور ما لم يذكر
الشيخ واما المسئلة الثانية فاعلم ان كل عضو فانما يمكن تكونه من مادة قابلة

مصادفه لقوة فاعله واذا كان كذلك فالاعضاء التى يكونها فى الاصل من المنى
لا يمكن اذا عدمت ان تعود لفقدان الماده التى هى شرط فى الوجود واما الاعضا
التى يكونها فى الاصل من الدم فلان من الدم الذى لا شرط فيه ان يكون شبيها
بجوهر المنى كاللحم والشحم والسمين فانها تعود فى جميع الاسنان لان مادتها
وهى الدم وجوده دايما وفاعلها وهو القوة المصورة باذن خالقها تعالى
على ما هو الحق الذى اقتضاه الراى الصحيح موجود ما دام البدن حيا لان
القوه المصوره مفيضها هو النفس الحادثه وهى نفس الشخص فيكون تلك القوه
موجوده دايما لكنها اذا تم فعلها سكنت واذا فقد عضو وكانت مادته
حاضرة لم يكن لنهوضها لفعلها مانع فامكنها تصوير ذلك العضو ولو كان
الحق ما قالوه لم يمكن ذلك على ما نبينه فى القوى ان شا الله تعالى وكذلك
القوة المنميه موجوده دايما على المذهب الحق لكنها اذا كمل فعلها سكنت
فلا امتناع فى ان ترجع الى الفعل اذا دعت اليه حاجة واما الاعضاء
الدمويه التى يكونها من دم مشابه لطبيعة المنى كالاسنان فان كان العهد
بالمنى قريبا امكن ان ينبت مرة اخرى بسهوله لسهوله احالة الدم الى مزاج
المنى المشابه سن الصبى لذلك فصادف القوة الفاعله مادة متيسره الوجود
فاما اذا بعد العهد بالمنى كما فى سن المشايخ فان المزاج يستحيل الى كيفيه
مضادة لكيفية المنى اذ احالة القوة للدم الى ضد مزاج البدن عسر جدا فلذلك
فى الكثر الامر لا ينبت الاسنان بعد سن النمو ومع ذلك فليس بمستحيل اذ قد
يولد المزاج ضده بطريق العرض ولذلك يولد الشيخوخة البلغم وهو رطب
ومزاج الشيخوخه الاصلى يابس وكذلك اذا ضعفت المعدة بسبب سوء مزاج
يابس

يابس تولدت فيها الرطوبات ولذلك قد تنبت لبعض المشايخ اسنان ولكنها تكون
غير تامة الخلقه لضعف القوه المصوره حينئذ مع عصيان الدم عن الاحالة
الى مشابهة جوهر المنى فقوله واما اذا استولى على الدم مزاج اخر فانه لا ينبت
مرة اخرى حكم اكثرى لا واجب فان قيل اذا جاز ان يحيل الطبيعه الدم
فى سن المشايخ الى مشابهة جوهر المنى وان ينهض القوة المصورة لفعلها حينئذ
جاز ان تقوى على احالته فى سن الصبى الى جوهر المنى نفسه ويخلق منه عضو
كبير كاليد وغيرها وايضا فان جالينوس شاهد صبيا تاكل له ودية فى قرحه
ثم عاد عند برؤها وايضا فان الجلد من الاعضاء المنويه وهو يعود فى جميع
الاسنان قلنا الجواب عن الاول انه غير لازم وذلك لان المنى انما يمكن
تكونه فى الانثيين وحينئذ يصير فضلة بالنسبة الى ذلك البدن بدفعه الجاذبه
واما احالة الدم الى مشابهة مزاج المنى فيمكن فى غير الانثيين وخصوصا
لمثل السن الذى يكفيه مادة قليله على انه يجوز ان لا يكون ذلك سنا حادثا بل
يكون قد كان بقى من السن القديم بقيه فنمت حتى طالت وشابهت
السن والنمو ليس بمتعذر لان ما بقى فى الاصل يكون له قوة على احالة الوارد
اليه ولهذا ينمو الاسنان دايما وتطول السن التى لم تحاذها سن اخرى
ويجوز ان لا يكون سنا حقيقيا بل من جنس ما يكون فى الاسنان من الحصا
والثاليل الصلبه ولان من الجائز ان العصاب التى كانت متصلة
بالاسنان لما انكشفت عندنا كل ما حول الاسنان صلبت وقامت مقام
الاسنان قال القرشى وقد حكى بعض من قرب من زماننا انه شاهد شيخا
ياكل على اسنانه السادسه ثم قال وقد شاهدنا من انقلعت ثناياه العليا

وبقيت معلقة بشيء يسير من اللحم فاعادها الى مكانيها بسرعة واستعمل عليه

الادوية المقوية فثبتت وقويت وعن الثاني ان ذلك الوريد لم يكن نابتا كل

منه الا قطعة صغيرة فعودها يكون على سبيل النمو وعن الثالث ان العايد

من الجلد ليس بجلد حقيقي بل لحم صلب يتولد عوضه ويقوم مقامه في ستر الاعضاء

وهو مشابه له في لونه وقوامه هذا هو المشهور في الجواب لكن القرشي قال ان الرئيس

يعجبني فان رجلي اليمنى قد كان بها غارايات في زمن الترعرع وسقط جلدها الى

الركبة ثم عاد كما ترون لا فرق بين رجلي اليسرى وبعد ذلك عرض لي في سن الشبيبة

في تلك الرجل بعينها خراج افتقرت في علاجه الى قطع جلد اسفل القدم

جميعه فلما حصل البرء كنا نشاهد الجلد الحادث يزداد انتساجه في كل يوم

من ليف عصبي لا يشابه اللحم ثم قال والجواب الصحيح ان يقال ان ما كان من

الجلد ملتصقا بالغشاء الذي على اللحم فان تكونه يكون على سبيل النمو وذلك انه في

ليف العصب والعروق حتى ينسج منه الجلد ولذلك ما لا يلتصق بذلك كالعلقة

والموضع الرقيق من اللحى فانه لا يعود ذلك يحوج الى نمو يفي بطول ذلك الجلد لا ان صح

وسمكه وذلك يحوج الى مادة كثيرة وقوة قوية البحث العاشر في تقسيم

الاعضاء الحساسة المتحركة باعتبار كون ذلك لها بعصبة واحدة او بعصبتين

قال رحمه الله ونقول ايضا ان الاعضاء الحساسة المتحركة قد وفي بعض

النسخ فقط والاولى يكون تارة وفي بعض النسخ مرة وهما قريبان مبداء

الحس والحركة لها عصبة واحدة وقد تفترق تارة ذلك فيكون مبداء كل قوة

عصبة ان الاعضاء القابلة من الدماغ قواه منها ما انما ياتيها حس فقط ومنها ما

ياتيها حركة فقط ومنها ما ياتيها حس وحركة معا اما ما ياتيها حس فهي على نوعين

باطنه

باطنه وظاهره والباطنه هي الحواس الباطنه وهذه لا تحتاج في وصولها ذلك الى

عصب بل الروح المصبوبة في تجويف الدماغ كاف في ذلك لان آلته ومحل قواه

تلك الروح والظاهرة هي الحواس الظاهره وهذه منها ما يكون وصول ما يصل

اليها لا في عصب مثل الشم فان آلته تحتاج ان يكون الين من العصب لما

سنتكلم عليه وهي الزايدتان الشبيهتان بحلمتي الثدي فان قوامها متوسط بين

لين الدماغ وصلابة العصب ومنها ما يكون وصول ما يصل اليها في عصب

وهذه على قسمين منها ما لا يمكن ان يكون عصبه ذلك حاملة قوة محركة مثل عصب

البصر والسمع والذوق ومنها ما يحمل مع ذلك قوة محركة مثل قوة اللمس وانما

خلت اعصاب البصر والسمع والذوق عن القوة المحركة لان هذه الحواس

تحتاج ان يكون بالقرب من الدماغ على ما بيناه في القوى فلا بد وان يكون

في اعضاء الراس فيحتاج بالضروره ان يكون آلاتها صغيره وقليله العدد

والا اثقلت الدماغ ويجب ان يكون لينه جدا ليكون انفعالها عن الشيء

المدرك سهلا فلو جعلت اعصابها مع لينها وصغرها متحركه لتعرضت

بسبب ذلك للانقطاع واما اللمس فاحتيج ان يكون ساريا في جميع ظاهر

البدن وباطنه فلم يمكن ان يكون له اعصاب على حدة غير اعصاب الحركه

والا احتيج ان يكون الاعصاب كثيرة جدا فكانت تزاحم باقي الاعضاء بتضيق

المكان عليها وان يكون الدماغ اكبر مما هو عليه فيثقل حمله على البدن وايضا

لما كان عاما لجميع الظاهر والباطن لم يخش فواته من فساد عصبة واحدة

او عصبتين لكثرة عصبه لعمومه على ان اعصابه لا تفتقر الى لين شديد فلا يكون

الخوف عليها كالخوف على بعض اعصاب باقي القوى فلذلك امكن ان يكون عصبه

متحركا فمثل هذه الاعصاب حاملة للحس والحركه معًا واعصاب الحواس
الاخر حاملة للحس لا غير وكذا عصب الاغشيه وان كان من اعصاب حس
اللمس واما الحامل للحركه لا غير فعصب الوتر فانه حامل للقوة المحركة
للعضو وفرق بين قولنا عصب حساس وبين قولنا انه آلة للحس كالعصب
الذي يكون منه الوتر فظهر ان الاعضاء الحساسه المتحركه تارة ياتيها القوتان
في عصبة واحدة واخرى ياتيها كل قوة في عصبة على حدة فان قيل
عصب الحس يجب ان يكون لينا ليسهل قبوله لما يرد عليه وعصب الحركه يجب
ان يكون صلبا ليقوى على جذب الاعضاء وتحريكها لا سيما الثقيلة منها و
العصب الواحد يستحيل ان يجتمع فيه الوصفان قلنا العصب المعتدل
القوام وهو المتوسط بين الصلابه واللين يكون صالحا للامرين فان قلت
اذا كان مبدا الاعصاب واحدًا وهو الدماغ لانه مبدا النخاع ولكل الاعصاب
جميعًا كما هو مذهب الاطبا فكيف يتصور في الاعصاب التقسيم المذكور قلت
ان الاعصاب المذكوره المحركه قوة الحركه فيها اكثر من قوة الحس والاعصاب
الحساسة بالعكس والعلة في هذا اختلاف القابل اي المودى الذي هو
الاعصاب فانها لما كانت مختلفه في القوام والمزاج اختلفت في قبول
الاثر عن المبدا فان عصب مقدم الدماغ الين من عصب موخره وهو
الين من عصب النخاع على ما دل عليه التشريح وقوة الحركه اكثف من قوه
الحس على ما دل عليه الاستقراء فكان قبول عصب مقدم الدماغ الحس
انسب من قبول الحركة وعصب النخاع للقوه المحركه انسب من قبول
قوة الحس وعصب موخر الدماغ انسب للقوتين معًا التوسط عصبه بين

العصبين

العصبين فلاجل هذا قسم الاطباء الاعصاب الى ثلثه اقسام عصب الحس
وعصب الحركه وعصب الحس والحركه معًا واعتبروا في القسمه الاكثر
والغالب على ما هو الظاهر والله يتولى السرائر المبحث
الحادي عشر في منابت اغشية الاعضاء قال رحمه الله
ونقول ايضا ان منابت جميع الاحشاء الملفوفه في الغشاء منبت
غشاها من احدى غشائي الصدر والبطن المستبطن اما ما في
الصدر وفي بعض النسخ اما ما هو في الصدر كالحجاب والاوردة
والرئه والشريانات فمنبت اغشيتها من الغشاء وفي بعض النسخ
من الصفاق وهو خطا لانه اسم الغشاء المستبطن لعضل البطن المستبطن
للاضلاع واما ما في الجوف وفي بعض النسخ واما ما هو في الجوف
من الاعضاء والعروق فمنبت اغشيتها من الصفاق المستبطن لعضل
البطن المفهوم في العرف العامي من لفظ الاحشاء هو الاعضاء التي هي
حشو تنور البدن اي داخله لكن المراد به ههنا ما في داخل الاضلاع
من آلات التنفس وآلات الغذاء فان قال ان جميع الاحشاء الملفوفه في
الغشاء ولم يقل جميع الاعضاء الملفوفه فيه لئلا ينتقض الحكم عليه بالدماغ
فانه من جملة الاعضاء الملفوفة في الغشاء وليس منبت غشائه احد
غشائي الصدر والبطن وهذا اعني داخل الاضلاع هو المسمى عند الاطبا
بالجوف ويطلق في عرفهم على شيئين احدهما تجويف الصدر ويسمى الجوف
الاعلى والبطن الاعلى والثاني التجويف الحاوي لالات الغذاء ويسمى
الجوف الاسفل وما حوته اضلاع الخلف وقد فصل بينهما بالحجاب صيانه

لاعضاء التنفس وخصوصا القلب عن القذارات والابخرة والادخنة
التي لا تخلو عنها مطبخ فان الحشاء عبارة عن الاعضاء التي في الصدر
والبطن والمدعي ان منبت جميع اغشيتها احد الغشائين المذكورين اما التي
في الصدر فمنبت غشائها الغشاء المستبطن للاضلاع والصدر وهو غشاء
رقيق شبيه بنسج العنكبوت يبتدي من عند الترقوة وينتهي الى عند العظم
الخنجري المشرف على فم المعدة وينحدر على اعضاء الصدر من داخل ويحتوي
على جميع ما فيه وينشا من هذا الغشاء من عند العظم الخنجري غشاء رقيق
صفيق متصل بفقرات الصدر من خلف ويسمى هذا بالحجاب لانه يحجب آلات
التنفس عن آلات الغذاء ثم ينشا من الغشاء المستبطن للاضلاع غشاء آخر
من الترقوة الى العظم الخنجري يقسم الصدر بنصفين ويلتحم من قدام بهذين
العضوين وبعظام القص ثم يفترق من عند عظام القص بنصفين ثم ينحدران
قليلا ويزدادان افتراقا في انحدارهما الى ان يأتيا القلب فيحتويان عليه و
يصير القلب وغشاؤه داخل هذا الغشاء ثم يتصلان عند فقار الصدر
وهذا الغشاء يسمى افرعا واما التي في البطن فمنبت غشائها هو الغشاء
المسمى بالصفاق يبتدي نشوؤه من العظم الخنجري وينتهي الى العانة وهو
متصل من فوق بالحجاب ومن اسفل بعظم العانة ومن الجانبين بالعضلتين
اللتين على الجوف من الجنبين وعند ابتدائه غليظ ثم يرق الى ان ينتهي
الى عظم العانة فهذه هي الاغشية العامة الشاملة لآلات التنفس و
الغذاء ومنبت جميع الاغشية للاعضاء التي في داخل هذين الغشائين منهما
واما خلق الغشاء المستبطن للاضلاع ليحفظ آلات التنفس ويغشيها من

الآلات

الآلات ويمنع الحرارة الغريزية من التحلل وليتبت منه اغشية لكل واحد
من الاعضاء التي في داخله وجعل نبات اغشية هذه من الغشاء المذكور
ليكون تعلقها باقرب المواضع ولا يسقط بثقلها ولينبغي وضع بعضها عند
بعض محفوظا واما افرعا فالفائدة فيه ان يبقي القلب من الآلات ويمنع
الحرارة الغريزية من التحلل واما الحجاب ففائدته ما ذكرنا وهو ان يحيل
بين آلات الغذاء وآلات التنفس ويمنع الابخرة الغليظة الكدرة عن طبخ
الغذاء من الصعود الى القلب واما الصفاق فخلق لان يكون لآلات الغذاء
ويحصر الحرارة الغريزية فيها ويمنعها من التحلل وليكون معينا على دفع الفضل
ولذلك متى تضرر هذا الغشاء تعذر خروج البول والبراز وليحيل بين ملاقاة
الصلب الذي هو عضل البطن واللين الذي هو آلات الغذاء وجعل ابتداؤه
غليظا ليقي فم المعدة وقاية شديدة وليصبر على دفع الابخرة المتولدة
فيها فانه لو كان رقيقا ربما انخرق هذا هو مذهب الاطباء واما
الحق على ما عرفت من قبل فهو انه ليس شيء من الاغشية نابتا من
عضو وانما هي متصلة بهذه المبادي المذكورة كاتصال بعض الاعضاء ببعض
ولو كان ذلك على سبيل النبات كما يقولون لتم ان يكون مبتديه من هناك
ومنقلة الى الاحشاء بالنمو وليس كذلك وكان الغشي يبتدي من قرب
العلاقة ثم تزداد قليلا حتى يتم تغشية العضو وليس كذلك باتفاق الشرحين
المبحث الثاني عشر في ان الحركات كلها تتم بالليف وفي تقسيم
الاعضاء بحسب ذلك قال الشيخ رحمه الله والصفاق فان جميع الاعضاء
اللحمية اما الليفية وذلك بان يكون الليف ظاهرا فيها او غالبا على لحمها كاللحم

في العضل فان الليف ظاهرة فيه وغالبة على اللحم في بعضها واما فيها ليف
وذلك بان لا يكون فيها الليف ظاهرا فيها او غالبا على لحمها كالكبد لا يقال
لو كان فيها ليف لكانت حساسة كسائر اللحوم الحساسة لانا نقول
لا نسلم وانما يكون كذلك لو كان ذلك الليف ليف عصب الحس وليس كذلك
بل هو ليف عصب الحركة وقد عرفت انهما متغايران وفي بعض النسخ وكذا نسخ
المسيحي واما ما ليس فيها ليف كالكبد قال ومعناه ان الاعضاء اللحمية اما انفيه
بان يكون الليف في جوهرها كاللحم في العضل فان الليف ظاهر في جوهرها
واما ما ليس فيها اي في جواهرها ليف بل في بعض اجزائها كالكبد فان
جوهرها من الليف وهو حاصل في عروقها ثم قال ونفهم هذا من قوله
ولا شيء من الحركات الا بالليف ولا يخفى ان هذا لا نفهم منه ولا ان هذا
الكلام ليس على اطلاقه اذ لا يريد بذلك انه لا يكون حركة الا بالليف والا
انتقض بالحركات التي في الاعضاء العديمة الليف كالرطوبة الجليدية وجوهر
الكبد والليف نفسه ولا ما ذكره السامري من ان الشيخ يريد بذلك حصر
انواع الحركات الظاهرة دون اشخاصها الخفية والحركات الظاهرة
ثلث طبيعية وارادية ومركبة منهما فهذه الحركات بالليف وان كان
بعض حركاتها الجزئية الخفية يتم بلا ليف وهذا لا يقدح في الحصر المذكور او
يريد بذلك انه لا شيء من الحركات المذكورة بالتفصيل فيما بعد الا بالليف
وهي الحركات الثلث المختصة بالذكر اي حركة العضل والرحم والازدراد
فانه هذيان محض اما الاول فانه كيف يتصور ان يحكم على العام بحكم
لا يوجد فيما يوجد فيه ذلك العام فان ما هو ثابت للعام ثابت للخاص

من

من غير عكس واما الثاني فلانه عهد معكوس فان لام العهد يرجع الى المتقدم
لا الى المتاخر ثم ارسال الكلام ناقص المعنى فاسد الوضع بناء على ان كلاما
اخر منفصلا بعده به يتم نقصه وبسببه يرتفع خلله خارج عن المعتاد
بعيد عن السداد اذ الفاسد لا ينفعه صحة غيره فما ينفع الجرباء قرب صحيح
اليها ولكن الصحيحة تجرب سلمناه لكن نقول له فما تقول في حركة
غير هذه الاعضاء مثل حركة المعدة وحركة المعا وحركة القلب للجذب
والدفع والامساك هل يتم بدون الليف او بالليف فان قال يتم بدون الليف
فقد خالف العقل والنقل وان قال يتم بالليف فنقول لم خصصت كلام
الشيخ بالحركات الثلث المختصة بالذكر دون هذه بل يريد بذلك انه لا
شيء من حركات الاعضاء ذوات الالياف الا بالليف قال القرشي
وذلك لان عندهم ان حركة جذب الاوردة والشرايين والامعاء والرحم
وغيرها للغذاء وامساكه ودفع فضله كل ذلك بالليف التي في تلك الاعضاء
وتلك الحركات عندهم طبيعية وكذلك حركة اشتمال المعدة على الغذاء
ودفعها له هي عندهم طبيعية وبالليف وكذلك حركة جذب الرحم للمني
وامساكه ودفع الجنين كل ذلك عندهم طبيعي وبالليف واما الحركات
الارادية فهي عندهم بالعضل فقط ثم قال واما نحن فنريد ان نقول الحق
ولا نلتفت الى تشنيع الجهال فنقول ان حركة جذب المعدة للغذاء وامساكه
ودفعه وحركة جذب الرحم للمني وامساكه له ودفع الجنين كل ذلك عندنا
بالارادة واما حركات الاوردة والشرايين والرحم اعني لجذب الغذاء
وامساكه ودفع فضوله فهي عندنا ايضا غير ارادية بل طبيعية ولكنها

لست عندنا باللىف بل هى كحركات جذب النبات للغذاء وامساكه له ودفع
فضلاته وكجذب السقمونيا للصفراء وشحم الحنظل للبلغم وكجذب المغناطيس
للحديد وكل حركه باللىف فهى عندنا ارادية وذلك لان الحركة الطبيعية
انما تكون الى جهة واحدة وحركات الليف الى جميع الجهات و ذلك لان
العضو اذا اجتمع وانضم لحركة الليف الموّرب فقد تحركت اجزاؤه الى
داخله من كل جانب فيكون بعضها تحرك الى فوق و بعضها الى اسفل وبعضها
يمينا وبعضها شمالا وكذلك اذا انفتح اسفل المعدة ليخرج الغذاء فقد تحركت
تلك الاجزاء السفلية من الاجتماع الى الانفراج و ذلك الى جميع الجهات و
كذلك الرحم اذا انضم مشتملا على المنى عند الحبل واذا انفتح منتفعًا عند
الولاده فيلزم من ذلك ان لا تكون هذه الحركه طبيعية بل ارادية على انا
لسنا متشددين فى منع ان يكون جذب المعدة وامساكها ودفعها ارادي بالصا
وحينئذ يمكن ان يكون تلك الحركات بالليف ولكنا نظن ان الامر بخلاف
ذلك والجزمُ به فان قيل لو كانت هذه الحركات ارادية لكنا نشعر
بها قلنا لا يلزم ذلك و ذلك لان الحركات الارادية عندنا على اقسام
فمنها ما يكون المتحرك بها شاعرًا بها وبكونه مريدًا و ذلك كتحريك الحيوان
لمثل يده ورجله ولتسمى هذه ارادية مُطلقة ومنها ما الارادة فيها اخفى
من هذه فلا يدركها المتحرك بها الا بالتامّل ولذلك لا يشعر بها الا بالتامل
لحركة اعضاء الصدر للتنفس ولتسمى هذه ارادة خفية ومنها ما الاراده
فيها اخفى من هذه فلا تظهر للمتحرك بها ولا يشعر بحركتها ولا بالتامّل كتحريك
الحيوان عضله فانه لا يشعر بذلك ولا يدرك حركتها مع انها اراديه ولتسمى
هذه

هذه ارادة طبيعية وقد يكون من هذه ما الارادة فيها خفية جدًا كحركة امساك
المعدة للغذاء ودفعها له وكما جاز ان لا يشعر الانسان بحركة عضلة مع كونها
ارادية فيجوز ان يكون حركة جذب المعدة للغذاء وامساكها ودفعها اياه وجذب
الرحم للمنى وامساكه له ودفع الجنين ارادية ولكن لا نشعر بها وفرق بين الارادة
وبين الشعور بالاراده فهذه الحركات يجوز ان يكون ما نريدها ولا نشعر
باننا نريدها وقد احتج الشيخ على ان جميع الحركات بالليف بالقياس
المقسم ونقرره ان نقول كل الحركات التى فى الاعضاء ذوات الليف فهى
اما ارادية او طبيعية او مركبة منها ولا شىء من هذه الحركات الا بالليف
فلا شىء من الحركات التى فى الاعضاء ذوات الليف الا بالليف اما بيان
انحصار حركات هذه الاعضاء فى ذلك فلان الحركات البسيط محصوره
فى اربعة اقسام احدها الحركة بالعرض كحركة الساكن فى السفينة بحركة
السفينة وثانيها الحركة بالقسر كحركة الحجر المرمى الى فوق وثالثها الحركة
بالارادة كحركة الحيوان يمينا وشمالا ورابعها الحركة بالطبع كحركة الحجر
الهاوى الى اسفل لكن حركة هذه الاعضاء ليست بالعرض ولا بالقسر فهى
اما بالطبع او بالارادة او مركبة منها واما ان كل واحدة من هذه فهى
بالليف فلان حركة العضل ظاهر انها بالليف واما حركة العروق و
غيرها فلو لم تكن بالليف لكان وجود الليف فيها عبثا فهذا تقرير هذه
الحجه وهى عندنا باطلة فانه لا يلزم من كون حركات العروق وغيرها
لا بالليف ان يكون وجود الليف فيها عبثا فانه يجوز ان يكون وجوده
ليكون جرم العضو قويا وقد علمت ان الحركات التى بالليف فهى عندنا ارادية

هذا كلامه بالفاظه وقد اورده المسيحي في كتابه واورد عليه ما اورد ولنقدم
قبل الخوض فيما اورد وايرادما يرد على ما اورد مقدمة لا بد من الاشارة
اليها ابتناء تحقيق هذه المباحثة عليها فنقول الحركة اما ذاتية او عارضية
والذاتية اما بسيطة او مركبة والبسيطة وهي ما يكون على نهج واحد اما
تابعة لارادة او لغير ارادة ولنسم ذلك الغير بالطبيعة فالحركة البسيطة اما
ارادية وهي الفلكية او طبيعية وهي العنصرية والمركبة وهي ما لا يكون على
نهج واحد اما حيوانية او غير حيوانية والحيوانية اما ارادية او غير ارادية
وغير الارادية تسمى بالتسخيرية وغير الحيوانية هي النباتية واما العارضة فاما
ان يكون المتحرك لجزء من المتحرك او كان المتحرك مكانا بالطبع وتسمى عرضية
او لا يكون كذلك وهي القسرية فالحركة التسخيرية هي التي يكون مركبة وحيوانية
وغير تابعة لارادة كحركة النبض وعلى هذا فالحركات الموجودة في اعضاء
البدن لا تنحصر في تلك الارادية والطبيعية والمركبة منهما على ما هو المشهور
بل هناك رابعة هي التسخيرية ولغفلة جمهور الاوايل والاواخر عن هذه الرابعة
واعتقادهم في الانحصار في الثلث ووجوب دخول هذه تحت احدها مع
عدم تحت شيء منها وقع الناس فيما وقعوا فتعبوا وما اغنوا ونصبوا دخولها مع
وما اجدوا وحاموا وما وردوا وغنوا وما اطربوا وسعوا فهلهلوا امشطوا
فقلقلوا اذ احد المتنازعين يقول هذه الحركة ليست طبيعية لتركبها فيكون ارادية
والآخر يقول ليست ارادية لانها ليست باختيارنا فيكون طبيعية ومما ذكرنا
تظهر فساد الترديد المذكور في بيان انحصار الحركات في اربع وهو ان المتحرك
اما ان يكون الحركة حاصلة فيه اوفي نفاذه والثاني هو الحركة العرضية

والاول

والاول اما ان يكون مستفاد من سبب خارجي اولا والاول هي الحركة القسرية
والثاني اما ان يصدر مع شعور اولا والاول هو الارادية والثاني هو الطبيعية لا
لا نسلم ان الثاني هو الطبيعية واما يكون كذلك لو كانت على نهج واحد والا كانت
تسخيرية لا طبيعية فاعرفه فانه نفيس شريف واذا عرفت ذلك فاعلم ان
المسيحي لما نقل كلام القرشي قال هذا كلامه بلفظه ولنتكلم الآن معه ونقول
ما تعني بالحركة الطبيعية والارادية هل توافق القوم في اصطلاحهم فيها وهو
ان القوة الارادية قوة حاصلة في الجسم شاعرة بما يصدر عنها ام لا
فان لم توافقهم فليس لنا معك كلام وان وافقتهم في الاصطلاح فنقول حركة
القلب والمعدة والرحم الحاصلة بواسطة الليف ارادية على زعمك لانها تتم بالليف
فهل لنا تصرف في الارادة ام لا فان قال ليس لنا فيها تصرف فيكون هذا القول
من هذا الفاضل مخالفا لمقتضى العقل فانه لا معنى للفاعل بالارادة الا الفاعل
بالاختيار والفاعل بالاختيار هو الذي اذا شاء فعل واذا لم يشاء لم يفعل فكيف
يتصور ان لا يكون مع الارادة تصرف وان اعترف بالتصرف فنقول هل
للانسان من القدرة ان يمسك حركة قلبه على ما يختار ويمسك الغذاء في معدته
على ما يختار او يطلقه على ما يختار وكذلك الرحم مع الجنين هل دفع الجنين
منه باختيارنا او مسكه له باختيارنا فان قال بذلك فقد خالف عقله وحسه
وان لم يقل بذلك بعد اعترف بان هذه ليس لنا فيه تصرف فليس بارادي
وما لا يكون اراديا فهو اما طبيعي او مركب منه ومن الارادي لكنا بينا ان
الارادة منتفية في حركة الاعضاء المذكورة ومتى انتفى الجزء استحال وجود ما تركب
منه ومن غيره فبقي ان يكون حركة هذه الاعضاء طبيعية محضة لانا بينا انحصار

حركات اعضاء البدن في الثلث المشهورة واذا انتفت اثنان منها ثبتت
الثالثه بالضرورة قوله وكل حركه بالليف فهي ارادية الى قوله اذا انفتح ممتنعا عند
الولاده قلنا اما ان الحركه الطبيعيه انما تكون الى جهة واحدة مسلم وصحيح
لكن حركة الالياف كذلك ايضا فان الليف المطاول يستحيل ان يتحرك موربا
او مستعرضا قوله ان العضو اذا اجتمع الى قوله فان قيل قلنا انما تحركت
هذه الاجزاء الى جهة الليف المحرك تبعا له لانها متصلة بعضها ببعض وقابله
للتمدد فحركتها على هذه الصورة لا تدل على انها ارادية بل انما كانت تدل على ذلك اذا
كان الليف وحده ان يتحرك موربا وعرضا على ما ذكرنا وكذلك الليف المورب
والمستعرض انما اذا لم يكن لها ذلك فكيف يتصور ان يجعل حركتها ارادية
فانه لا معنى للارادة الا ذلك قوله فان قيل لو كانت هذه ارادية الى
قوله وفرق قلنا قد طول الكلام في هذه التقاسيم من غير فائدة تحصل له
لانا نقول له نحن نسمي ما كان من هذه معه شعور ارادية وما لا يكون
معه شعور طبيعية قوله وفرق بين الارادة وبين الشعور بالارادة فهذه
الحركات يجوز ان نريدها ولا نشعر بانا نريدها قلنا الارادية الخلو عن
شعور البتة ومتى خلت عنه لا نسمي ارادية بل شيئا آخر واذا كان كذلك
فكيف يجوز ان يقال انا نريدها ولا نشعر بها بانا نريدها فانه اذا لم يكن
هناك شعور لم تكن هذه الحركات ارادية فهذا حاصل مباحث الاوايل
والاواخر في هذه المسئله وفي الكل نظر اما في حجة الشيخ فلما ذكره
القرشي من جواز كون وجود الليف في العروق لتقويتها فانه قد يسد اذ
لو كان للتقوية لما كان بعضه مطاولا وبعضه مستعرضا وبعضه موربا

ويمكن

ويمكن ان يمنع هذه الملازمه ويستند بان وضع الالياف اذا كان على هذا الوضع
كانت التقويه اكثر كما هو مشاهد في القوس وامثالها بل لانه لا يلزم من كون
حركات الاعضاء ليست بالعرض ولا بالقسر ان يكون اما بالطبع او بالاراده هذه صح
او مركبة منها لجواز ان يكون بالتسخير كما هو الواقع على ما بيّنا فان قيل
بطلان حجة الشيخ لا يتحقق الا مع كون وجود الليف عبثا وايضا
الحركة التسخيرية ضرب من الحركة الطبيعية عند الشيخ لان الحركة لا مع الشعور
طبيعية عنده سواء كانت على نهج واحد او لم يكن على ما قال في الشفا
وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا اراده وعلى
هذا لا يلزم من كون الحركة غير ارادية ان تكون طبيعية وعلى نهج واحد
لجواز ان يكون طبيعية لا على نهج واحد قلنا اما الاول فقد منعنا
واستدللنا بجواز كون الليف فيها للتقوية لا للحركة واجبنا عما اورد على
هذا المستند وهو ان الالياف لو كانت للتقويه لما اختلف وضعها بان
اختلاف الوضع يوجب زيادة التقوية واما الثاني فلان تسليم كل من
المتنازعين ان الحركة لا تكون طبيعيه يدل على انهما سلّما ان الطبيعة هي
ما تكون على نهج واحد وقول الشيخ ربما قيل الى اخره مشعر به ايضا
لاشعاره بان الاكثر اطلاق اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا
ارادة وعلى نهج واحد والاقل اطلاق اسمها على كل قوة يصدر عنها فعلها
سواء كانت على نهج واحد او لا واما في كلام القرشي فلانه لا يلزم من كون
هذه الحركات غير طبيعية ان تكون ارادية لجواز ان يكون تسخيرية واما في
كلام المسيحي فلانه لا يلزم من كون هذه الحركات غير ارادية ان تكون طبيعية

لجواز ان يكون تسخيرية وايضا لا نسلم ان حركتها على هذه الصوره وهي كونها الى
جهة الليف المحرك تبعا لا تدل على انها ارادية والا لكانت حركة البذار ارادية
ايضا لانها تتحرك الى جهة الليف المحرك لها تبعا له وايضا لو كان ما لا يكون معه
شعور طبيعيه لكانت التسخيرية طبيعيه اذ لا شعور معها لكنها غير طبيعية
لكونها مركبة وايضا لا نسلم ان الحركة متى خلت عن الشعور لا تسمى ارادية والا لما
كانت حركة العضل ارادية لخلوها عن الشعور لكنها ارادية بالاجماع فظهر مما ذكرنا
بطلان جميع ما قالوا وصحة ما ذهبنا اليه وهذا ايضا من المختصات و
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اما الارادية
فبسبب ليف العضل لانها لا تتم الا به لان حركة العضل انما تتم بالليف بدليل
انه متى وقع آفة في هذا الليف بطلت حركة العضل واما الطبيعية لحركة
الرحم والعروق والمركبة لحركة الازدراد فبليف مخصوص بهيئة من وضع
الطول والعرض والتوريب هذه الهيئة انما تشترط عندهم في الحركات
التي هي طبيعية عندهم لا في حركات العضل فان وضع الليف في العضل
يجب ان يكون على الهيئة التي هي اوفق لحركة المفصل المتحرك بذلك العضل ولذلك
تختلف الياف العضل بحسب حاجته اليها في الحركة فان من العضل ما
هو موضوع وراب ومنها ما هو موضوع عرضا ومنها ما هو موضوع طولا
فللجذب المطاول وفي بعض النسخ الليف المطاول وهذا انسب بسياقه
ما بعده وانما اختص الجذب بالمطاول لانه يمكنه الامتداد الى الوصول الى
المجذوب ثم التقلص لينقل المجذوب الى الموضع الذي يحاول الجذب اليه و
ليس المراد بالجذب كل جذب حتى يكون تقدير الكلام ولكل جذب والجذب

هذه

هذه الاعضاء حتى يكون تقدير الكلام والجذب هذه الاعضاء لا انتقاضها ولا الجذب
ما الامطاول غيره وكون الثاني تخصيصا بلا مخصص فبقي ان يكون المراد به مطلق الجذب
بمعنى المفهوم منه من غير تخصيص والتعميم وكانه قال الليف المطاول صالح لنفس
الجذب بحيث وجد اعان على الجذب والامام اراد ان يعبر عن هذا المعنى
لكنه عبر بعبارة غير مفصحة عنه ولا ظاهرة الدلالة عليه ولذلك اعني ولعسر هدا
فهم هذا المعنى منها لم يعثر المسيحي والنجواني عليه ولم ينتبها له واوردا عليه ما
اوردا اما الاول فلان الامام قال ان الشيخ جعل ههنا حركة الجذب مطلقا
بهذا الليف وليس وهو ان لحم الكبد فيه قوة جاذبة وماسكة ودافعة على ما
قال ان لكل عضو قوة غريزية في نفسه وليس فيه ليف اصلا فان قيل
الالياف في الاوردة التي في جرم الكبد فاذا جذب الوريد الغذاء بليفه
المطاول رشح منه دم على جوهر الكبد قال فنقول الدم الراشح
رشح من الوريد مع كون لحم الكبد جاذبا له او غير جاذب فان كان
جاذبا فقد حصل الجذب بدون الليف المطاول وان كان غير جاذب
لم يكن في جوهر الكبد قوة جاذبة وايضا فان الرطوبة الجليدية مع القطع
بانه ليس فيها شيء من الليف تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفعه
وايضا كل واحد من الالياف الثلثة فيه هذه القوى الاربع وليس
لها الياف والا تسلسلت الالياف الى غير النهاية قال ولذلك قال
حركة الجذب بالليف المطاول ولم يقل حركة الجذب مطلقا وايضا
الليف المستعرض ليس فيه ليف مطاول مع انه يجذب والليف المطاول
ليس فيه ليف مستعرض مع انه يدفع وايضا فلانهم ما اقاموا برهانا على

في الكتب الحكمية ولا الطبية على توقف صدور هذه الافعال عن هذه القوى
على هذه الليفات بل لا شك ان الليف المطاول صالح للجذب فحيث وجد
اعان عليه ولا يلزم منه توقف الفعل عليه واما الثاني فلان المسيحي نقل
كلام الامام الى قوله ولم تفد حركة الجذب مطلقا ثم قال وهذا التاويل من الامام
تاويل حسن غير انه لا يطابق كلام الشيخ فانه لم تقيد الجذب ولا جعله مطلقا
بل قال والجذب الليف المطاول من غير ان يقول ولجذب هذه الاعضاء او
للجذب مطلقا واما النخجواني فقال لا نسلم انه ان كان جاذبا فقد حصل
الجذب بدون الليف مطلقا بل يكون قد حصل الجذب بدون ليف موجود
في نفس الكبد اما بدون ليف مطلقا فلا لجواز ان يكون جذبها الغذاء في
عضو متصل بها وكذا الكلام في الرطوبة الجليدية وحينئذ يكون الافعال
الصادرة عنها واقعة كلها بالليف وان لم يكن فيها ليف ولا لزوم التسلسل ايضا
فان الشيخ لم يشترط ان يكون العضو يجذب الغذاء بليف هو غير ذلك العضو
بل شرطه ان يكون الحركة بالليف وهو اعم من ان يكون بليف هو غيره او
بليف هو عينه فاذا جذب الليف غذاء نفسه بنفسه صدق ان هذه
الحركات واقعة بالليف ولا يلزم منه التسلسل اصلا ولان المطاول
لا مستعرض له لجواز ان يكون المطاول يجذب الغذاء بنفسه ويمسكه بليف
موترب متصل به ويدفع الفضل بليف مستعرض متصل به وكذلك الكلام في
الليف المستعرض وعند ذلك يصدق انه لا شيء من الحركات الا بالليف
ولا يخفى عليك ورود ما اوردوا على كلامه اما كلام المسيحي فلانا لا نسلم
ان التاويل لا يطابق كلام الشيخ بل يطابقه على ما بينا سلمنا انه لا يطابقه هذا م
لكن

لكن لا نسلم انه حسن لان التاويل الحسن لكلام الشيخ بل لكلام كل احد ان
يطابق كلامه لا ان يخالفه والا لكان قبيحا لا حسنا واما اجوبة النخجواني
فلكونها ضعيفة على ما اعترف هو به لانه قال بعد ذكر الاجوبة وعندي ان
هذه الاجوبة فيها نظر وان هذه الاشكالات واردة لا شك فيها ويمكن ان
يقال ان قول الشيخ ولا شيء من الحركات الا بالليف على اطلاقه ولا
ينهض شيء من الكبد والرطوبة الجليدية والليف نقضا لما ذكره النخجواني
واعترافه بورود الاشكالات وبكون الاجوبة فيها نظر لا يوجب كونها
كذلك فليتامل فيه واعلم ان النخجواني من ههنا انتقل الى التعليم السادس
في القوى فاسترحنا من الكلام معه الى ان نصل الى القوى ان شاء الله
تعالى **وللدفع الليف الذاهب عرضا** لانه يعين على العصر ولذلك اشار
الى علة اختصاص الدفع بالمستعرض بقوله **العاصر** لانه اذا انقبض عصر
الجسم المحوي فابرزه واخرجه عن موضعه **وللامساك الليف الموترب**
لان الامساك يحتاج فيه الى الاشتمال من جميع الجهات وذلك يحصل بالليف
الموترب ولما كان الامساك واسطة بين الجذب والدفع كذلك الموترب واسطه
بين الطول والعرض قال القرشي واعلم ان هذه الالياف عندنا انما يكون
بها الحركة اذا كانت تلك الحركة ارادية واما اذا لم يكن كذلك فانها لا يكون
بها حركة اصلا وفيه نظر **المبحث الثالث عشر** في كيفية
تاليف الليف في الاعضاء ذوات الليف وتقسيم الاعضاء بحسب ذلك
قال رحمه الله **وما كان من الاعضاء ذا طبقة واحدة مثل الاوردة**
وفي بعض النسخ **والمثانة** وهو غلط فان الذي صح من امر المثانة انها

ذات طبقتين فان اصناف ليفه الثلثه منتسج وفي بعض النسخ منتسجه وفي
بعضها نسج والاولى اولى بعضها في بعض ليعاضد كل واحد للآخر ويكون مجموع
العضو مع رقته قويا كالاورده وماكان منها ذا طبقتين فالليف الذاهب عرضا
يكون في طبقته الخارجه والآخران في طبقته الداخلة ليس مراد الشيخ
من هذا الكلام ان تركيب الياف ذي الطبقتين دايما يكون كذلك بل المراد انه يكون
كذلك بشروط ثلثه احدها ان يكون الجذب والدفع والامساك على الوجه الذي
قالوه وهو ان يكون الجذب بالمطاول والدفع بالمستعرض والامساك بالموب
وثانيها ان يكون العضو بحيث يجب ان يكون هذه القوى الثلث فيه قويه على
السويه لا متفاضله وثالثها ان يكون كل واحدة من الطبقتين ملتحمة بالاخرى فهذه
الحوال اذا اجتمعت في عضو وجب ان يكون وضع اليافه على الوجه الذي
ذكره وذلك كالمعدة فان جذبها للغذاء ودفعها اياه وامساكها له على الوجه
الذي قالوه وهو ان الجذب بالمطاول بامتداده الى المجذوب والدفع بالمستعرض
بانقباضه وعصره لما في داخل التجويف والامساك بالموب باجتماعه على
الممسوك قال القرشي ونحن نصدقهم على ذلك في المعدة والرحم ونخالفهم في ان
ذلك عندنا بارادة وعندهم بالطبع الصرف وانت قد عرفت مما اسلفناك
ان كل واحد من الفريقين اعور باي عينيه شاء لان احدهما يرى انه ليس بالطبع
لتركب الحركه ولا يرى انه ليس بالارادة لعدم الاختيار والآخر يرى انه ليس بالاراده
لعدم الاختيار ولا يرى انه ليس بالطبع لتركب الحركه وعلمت ايضا ان الحق الذي
لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان امثال هذه الحركات تسخيريه اي
مركبه بلا ارادة فلا يكون طبيعيه ولا اراديه وكيف كان فلو انتفى هذا في عضو

ذي

ذي طبقتين اعني ان لا يكون جذبه ودفعه وامساكه بالليف كما هو الحق عند القرشي
في الشرايين لم يكن وضع ليفه كذلك وايضا فان الحاجة في المعدة ان يكون جميع هذه
الافعال قويه لان الغذا الذي يتصرف فيه يجب ان يكون كثيرا فلو انتفى
هذا في عضو ذي طبقتين وكان بحيث يجب فيه ان يكون هذه الافعال كلها
قويه على السواء كما في الامعاء لو فرضنا ان هذه فيها بالليف لم يجب ان يكون وضع
ليفه كذلك وايضا فان طبقتي المعدة احتيج ان يكونا كالملتحمة احديهما بالاخرى
فلو انتفى هذا في عضو ذي طبقتين كالرحم لم يجب فيه ذلك فلنبين الآن وجه وجوب
كون الياف ما اجتمع فيه تلك الامور الثلثه كذلك ثم نبين انه كيف يجب ان يكون
الياف كل واحد من الاعضاء الاخر فنقول انه يجب ان يكون الليف
المستعرض في الطبقة الخارجة وذلك لان فعله وهو الدفع انما يتم اذا
كان على الوجه الذي بيناه بعصر ما في داخله حتى يندفع ويخرج ولا
شك انه اذا كان وضعه خارجا كانت الطبقة الداخلة معينة على
ذلك بتضييقها ومزاحمتها للمدفوع فيكون انتفاعه اتم فلو جعل الليف
المستعرض داخلا لكان يعرض مع فوات الانتفاع بالطبقه الاخرى
في الدفع ان يكون فعله وهو العصر موهنا لالتصاقه بالطبقه الاخرى وذلك
موذ الى ضعف جرم العضو واما المطاول فيجب ان يجعل في الباطن
ليلاقي المجذوب فيكون انجذابه اسهل وامكن واما الموب فيجب ان
يجعل مع المطاول لان الامساك لا ينافي الجذب بل الجذب يفتقر الى
استعانة بتقليل امساك لشيء من اجزاء المجذوب حتى يلحقه جذب الجزء
الآخر واما الدفع فمنافي للامساك فلذلك يجب ان يكون الليف المستعرض

في الطبقة الخارجة والآخران في الطبقة الداخلة واليه اشار بقوله **الا**
ان الذاهب طولا اميل الى سطحه الباطن وانما خلق كذلك لئلا يكون ليف
الجذب والدفع معا بل ليف الجذب والامساك لها اولى بان يكونا معا و
انت تعلم من هذا ان وجوب ذلك انما كان لاجل كون هذه الافعال على هذا
الوجه وكون هذه الافعال يجب ان يكون كلها قوية وكون الطبقتين كالملتحمتين
حتى يكون بعض اصناف ذلك الليف مع كونه في طبقة على حدة كالملتصق
بالباقي فيتعاضد كلها على تقوية العضو واما اذا كانت احدى الطبقتين
كالمجاورة التي ليست كالملتحمة بالاخرى كما في الرحم فان احدى الطبقتين
وهي الداخلة يجب ان يجتمع فيها اصناف الليف اذ لو كان لها بعض تلك
الاصناف والطبقة الاخرى لا تعاضدها بليفها لتبرئها عنها لكان قوامها
واهيا لا سيما ومعظم تلك الافعال تكون بالطبقة الداخلة فلذلك اجتمع في
الطبقة الداخلة من الرحم جميع اصناف الليف فان قيل ان الشيخ لم يتعرض
لهذا التخصيص الذي قلتموه بل اطلق الحكم وقال وما كان ذا طبقتين فالليف
الذاهب عرضا يكون في طبقته الخارجة والآخران في طبقته الداخلة
قلنا انه وان اطلق الحكم الا انه انما حكم بذلك تفريعا على ما هو مذهبهم
من ان هذه الالياف بها تكون هذه الافعال ومعلوم ان حكمه بان الامر
كذلك انما هو اذا لم يوجد عنه مانع وكون العضو بحيث يجب ان تكون
احدى قواه اقوى او كون احدى طبقتيه لا تلتحم بالاخرى مانع من ذلك ولذلك
استثنى بعض المعاء لان حاجتها الى الامساك قليلة ولذلك كان الغالب على جوهرها
الليف المستعرض والمستطيل وانما كانت كذلك لان ما تنصب اليه من

الفضلات

الفضلات ليس محتاجا اليه حتى يمسك بل هو مستغنى عنه ومع كونه كذلك فهو
موذ لها بالتمديد والثقل فلذلك كان معظم ليفها المستعرض الذي هو
معين على الدفع واذا عرفت ذلك فلنبين كيفية وضع الاعضاء الاخرى
ولم كان كذلك فنقول اما الشرايين فطبقتها الداخلة ليفها يذهب عرضا
واما الخارجة فليفها اكثره ذاهب بالطول وفيه شيء يسير مورب وانما
خلق كذلك لان الشرايين كما سنبينه عند الكلام في النبض ان شاء الله
كالخزانة للقلب يدفع اليها الروح عند انقباضه ويأخذ منها عند انبساطه
ولا شك ان ذلك الروح اذا كان كثيرا جدا يلزمه تمديد شديد لجرمها عرضا
وطولا الا ان التمديد العرضي يكون اشد لان الاعضاء التي قدام الشرايين
تمنعها من التمدد الشديد نحو الطول واما في العرض فان الاعضاء المجتمعة
بالشرايين وان منعت زيادة تمددها الا ان التمدد في العرض وان كان
اقل كثيرا من التمدد في الطول الا انه في الطول يكون قليلا جدا بالنسبة
الى طول الشريان فلا يكون في كل جزء منه الا قليلا جدا ولا كذلك في العرض
فان الشريان اذا اتسع بمقدار وان كان اقل جدا من المقدار الذي طال
به الا ان ذلك التمدد يكون في كل جزء منه في العرض كثيرا جدا لقلة غلظ
الشريان واذا كان كذلك وجب ان يكون الطبقة الداخلة الملاقية
عرضا لهم
لهذا التمديد ليفها عرضيا لئلا يتفرق بعضه عن بعض عند التمدد العرضي
لو كان وضعه طولا بل يكون الليف اذا تمدد اتسع الشريان ويكون
تفرق اتصاله بالتمديد العرضي عسرا جدا واما الطبقة الخارجة فيجب
ان يجعل ليفها مطاولا ليطاوع في التمديد الطولي ويمنع افتراق ليف

الطبقة الداخلة بعضه عن بعض بسبب التمديد الطولي ولان الطبقة الداخلة
ملاقية للتمديد الشديد وجب ان تكون قوية جدًا فلذلك جعلت صلبة غضروفية
وغلظت جدًا حتى كادت تكون خمسة امثال الطبقة الخارجة ولم يمكن
ان تكون الطبقة الخارجة غليظة ايضًا لئلا تغلظ الشريان جدا فلا يطاوع
في التمديد الذي يدعو اليه زيادة الروح ولئلا تستحصف جدًا فيمنع من نفوذ
الروح من خلله الى الاعضاء ومن تحلل فضلاته ونفوذ الهواء لترويح الروح
فلذلك جعلت الطبقة الخارجة رقيقة فلو جعلت ليفها كله مطاولا
كان بالليفة واهيًا فلذلك جعل معه ليف يسير مورب يشد بعضه الى
بعض ولم يحتج الى ذلك في الطبقة الداخلة لكثرة ليفها بسبب غلظها
وايضا لئلا يمنعها من زيادة الانبساط فهذا حكم الشرايين والامام
لما لم تتنبه لمقاصد الشيخ قال هذا القول مخالف لكلام ساير المشرحين
قال جالينوس في خامسة منافع الاعضاء اما العروق الضاربة فله
صفاقان الباطن منهما اكثر الثخن واللطافة والصلابة وينحل الى ليف
معترض وحكى الرازي في الحاوي في باب تشريح العروق ان جالينوس
قال في المقالة الثانية من اختلاف التشريح الشريان مركب من
اربع طبقات اثنان منها غشائيان واثنان هما ليف احدهما وهو
الخارج يمتد طولا والداخل يمتد عرضا كانه خلق مدورًا و
هذان الليفان بينهما ذانك الغشائيان احدهما من داخل
والآخر من خارج وقال في المقالة السابعة من عمل التشريح
الشريان له طبقتان الداخلة في ثخنها خمسة اضعاف الطبقة

الخارجة

الخارجة وهي ايضا اصلب منها وينحل الى ليف مستدير واما الخارجة
فالى ليف يذهب طولا والى شيء من ليف مورب وقال صاحب
الكامل الشرايين مؤلفة من طبقتين الداخلة منهما ليفها ذاهب بالعرض
والخارجة ليفها ذاهب بالطول وفيها ليف يسير ذاهب على الوراب
ثم قال وكل ذلك يخالف كلام الشيخ وانت تعرف ان هذا انما كان
يخالف قول الشيخ لو كان على اطلاقه لكنه خاص على ما دلت القرينة
عليه وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الشيخ وبين كلامهم لان الشيخ
يقول الليف في العضو الذي اجتمع فيه الامور الثلثة تكون هكذا
والامام يقول الليف في العضو الذي ما اجتمعت الامور فيه ليست
هكذا واذا لم يتوارد النفي والاثبات على محل فلا يتنافيان واما
التشنيع عليه بانه جعل الشرايين ذات طبقتين وبعض الاطباء جعلها
ثلث طبقات وبعضهم اربع طبقات فليس بحق لان الطبقات
الذاتية للشرايين طبقتان فقط ومن خارجها طبقة اخرى غشائية
ومن داخلها طبقة رقيقة جدًا عنكبوتية لا تظهر الا في الشرايين
الكبار فمن عد هذه الطبقة من جملة الطبقات تكون الشرايين
عنده اربع طبقات ومن لم يعدها وعد الطبقة الخارجة فقط تكون
طبقاتها عنده ثلثا ومن لم يعد الا الطبقات الذاتية كما فعل الشيخ
ولم يجعل اغشية الاعضاء داخلة في حقيقتها تكون الشرايين عنده
طبقتين فقط واما حكم الامعاء واليه اشار بقوله الا في الامعاء فان
حاجتها لم تكن الى الامساك شديدة بل الى الجذب والدفع فاعلم ان

ظاهر كلام الشيخ ههنا يشير الى ان فيها ليفا مطاولا لقوله بل الى الجذب
والجذب عنده بالليف المطاول وفي الكتاب الثالث قال ان الغالب على
طبقتي المعا الليف الذاهب في العرض ولكن المعا المستقيم قد يظهر
فيه ليف اكثر في الطول فنقول انما جعلت طبقتا الامعاء كذلك لان ما
تحويه من الثفل يمددها اكثر في العرض واما تمديدها في الطول فقليل
جدا فلذلك يقل حاجتها الى الليف المطاول والمورب وانما احتاج
المستقيم الى تكثير الليف المطاول لان ما ينزل اليه من الثفل يكون كثيرا و
غليظا بسبب انجذاب لطيفه من الماساريقا فيكون تمديده له الى
الجهات كلها كثيرا وقد علل الشيخ ذلك في الكتاب الثالث بانه ينق
لما فوقه وهذا بناء على مذهبهم ان الجذب بالليف المطاول قال
الامام هذا الكلام يان الامعاء فيها ليف مطاول وليس كذلك فان الشيخ
نفسه اورد في تشريح الامعاء انها مخلوقة من طبقتين وخلق الليف في
نسج كليهما مستعرضا وقال صاحب الكامل انها مؤلفة من طبقتين ليف
كل طبقة منها مستدير بالعرض وقال جالينوس في المقالة الرابعة من المتوسط
المنافع اني بينت ان هذه الافعال الدافعة كلها تكون بالليف المعترض
والجاذبة بالليف المطاول ولما كان للمعدة هذان الفعلان احتاجت
الى صفاقين مختلفي الليف ولما كان لكل واحد من الامعاء نوع واحد
من هاتين الحركتين وهي الدافعة جعل له نوع واحد من الصفاقات وهو
الذي يميل الى ليف معترض ثم جعلت الامعاء ذات صفاقين لتزيد
قوتها الدافعة ولتبعد عن قبول الآفات وقد دخل في بعض الامعاء
ليف

ليف ممدود بالطول على الاستقامة وهذا الليف اكثر ما يوجد في المعا
المستقيم الذي هو اسفل الامعاء لانه لما كان قد يجتمع فيه فضول كثيرة متعفنة
صلبة فوجب ان تكون صفاقاته تنقبضان عما هذه الفضول انقباضا
شديدا ومن اجل ذلك جعل هذا الليف من خارجه لتكون رباطا له
هذا كله لفظ جالينوس وهو الذي يجب ان يعول عليه دون ما يقوله
غيره المبحث الرابع عشر في تقسيم الاعضاء بحسب
الطبقات ومنفعة الطبقات قال رحمه الله ونقول ايضا
ان الاعضاء العصبانية المحيطة باجسام هذه الاعضاء باعتبار
هذه الاجسام المحاطة تنقسم الى ما لا يكون غريبا عن جوهرها
كالاغشية المحيطة بالعضل لانه ليس غريبا عن جوهرها لان جوهرها
جوهر العضل والى ما يكون غريبا عن جوهرها كالروح عن الشرايين
والدم عن الاوردة والغذاء عن المعدة لان المحاط هو ليس بعضو ليس
من جوهر المحيط وهو عضو ولذلك قال غريبة عن جوهرها
لتخرج الاغشية ويصح قوله منها ما هي ذات طبقة واحدة و
منها ما هي ذات طبقتين لان الاغشية لا تسمى اليها فان قلت
الاغشية وان خرجت بقيد عدم غرابة المحاط عن جوهر المحيط
فالاعصاب لا تخرج به لاحاطتها بالروح النفساني الغريب عن
جوهرها كالروح الحيواني عن جوهر الشرايين ومع ذلك لا تسمى
اليها قلت لا نسلم احاطة العصب بالروح النفساني لما علمت
ان نفوذ هذا الروح فيه كنفوذ شعاع الشمس في الماء او بخار الدم

في مسام الاعصاب لا في تجويفها اذ لا تجويف لها الا للعصبتين
المجوفتين ولهذا اختصتا بهذا الاسم سلمنا ان الاحاطه كا للاحاطه
لكن للاعصاب خرجت بقيد العصبانيه لان العصبانيه هي التي
تشبه جرم العصب وهذا لا يصدق على العصب وهذه عباره
صحيحة فصيحة داله على المراد ومما ذكرنا يعرف ان قول المحشي
ان هذه العباره توهم بان الاعضاء المذكوره ههنا لها اجسام غير
الاعضاء العصبانيه المحيطة فان قوله العضو العصباني المحيط
بجسم غريب تارة يكون ذلك العضو العصباني مركبا من طبقه واحده
وتارة يكون من الطبقتين فالضمير في قوله ذات طبقه وذات
طبقتين عايد فيه الى العضو العصباني المحيط بهذا الجسم الغريب
ثم لما تكلم في المنفعة في خلقته من طبقه واحده او من طبقتين ضرب
المثال بالشرايين وعند هذا نقول الشرايين لها جسم غريب
عن الاعضاء العصبانيه المحيطة بها التي هي ذات طبقتين وكذا
الاوردة التي هي ذات طبقة واحدة لها جسم غريب عن هذه
الطبقه العصبيه فهذا الكلام خارج عن الغرض الا ان نعني
بالجسم الغريب ما هو المحوي في المجاري المذكوره فالواجب ان
قال الاعضاء منها ما هي ذات طبقه واحده ومنها ما هي ذات
طبقتين والسبب في هذا كذا وكذا وهم لا يستحق ان يلتفت اليه
لظهور فساده وذلك لان هذه العباره لا تدل على المراد وهو ما الاصح
استثنى عنه بقوله اللهم الا ان يعني بالجسم الغريب ما هو المحوي

2

في المجاري وعلى هذا فلا ايهام للعباره بما هو خارج عن الغرض
على ما توهم والجواب للاستثناء بقوله اللهم الا ان العرب
انما تستثني بما شذ وقوعه وندر وجوده بقولهم اللهم الا ويكون
قصدهم بذلك الاستثناء لمشية الله تعالى في وقوع ذلك
المستثنى ووجوده وكما يجوز ان يقال اللهم الا ان تطلع
الشمس كذلك يجوز ان يقال اللهم الا ان يعني بالجسم ما ذكروا واذا
عرفت ذلك فاعلم ان هذه الاعضاء تنقسم الى اعضاء بسيطة
واعضاء آليه والبسيطة منها اورده ومنها شراين والاورده
مركبة من طبقه واحده الا واحدا وهو الوريد الشرياني وانما خلق
كذلك لئلا يترشح منه الا الرقيق اللطيف الصالح لتغذية القلب
لان الاورده تحوي الدم الكبدي وهو اغلظ قواما من دم الشراين
والشرايين مركبة من طبقتين الا واحدا منها وهو الشريان الوريدي
النافذ الى الرئه فانه مركب من طبقه واحده وانما خلق هذا
كذلك لامرين احدهما لئلا يؤذي الرئه بصلابة جوهره فان جوهر
الرئه سخيف متخلخل وهذا العرق دائم الحركه فلو كان من طبقتين
لكان صلبا ومؤذيا لها دايما عند حركته بصلابته وثانيهما ليسهل رشح
ما يترشح منه فان فيه ياتي غذاء الرئة من القلب فلو كان مركبا
من طبقتين لتعذر ذلك منه والاليه منها ما هي ذات طبقه واحده
كالمرارة ومنها ما هي ذات طبقتين كالمعدة والمثانه وانما خلق
ما خلق منها ذات طبقتين لمنافع وهي اربع على ما ذكره الشيخ

اولاها معتبر بالنسبة الى نفس جسمها لتكون قويا بمعاضدة كل واحدة من
الطبقتين للاخرى خصوصًا اذا كان يخشى عليه الانشقاق واما الصلابة
ما تحويه كحال المعامع الاثقال ولدوام حركته كالشراين ولذلك
جعل طبقتها الداخلة ذاهبة عرضًا ولم تجعل ذاهبة طولا لتكون
صبورة على التمديد وتخلط بهذه المستعرضة ليف يسير وراًبا
لتكون كالرابط لها ولذلك جعلت ايضا غليظة لتكون قوية على
مقاومة التمديد والخارجة لما استغنت عن المقاومة خلقت
رقيقة للا ثقل جرم الشريان فتصعب عليه حركته وايضًا
ستحصف جلده فيمنع نفوذ الهواء البارد فيه وخروج الروح منه
واليه اشار بقوله احدها من الحاجة الى شدة الاحتياط في
وثاقة جسميتها للانشقاق بسبب قوة حركة ما فيها وفي بعض
النسخ حركتها ما فيها والاولى اولى كالشراين لان ما عدا
الشريان الوريدي وان كان مركبا من طبقات الداخلة منها ذاهبة
عرضا وهي صلبة والخارجة طولانية وفيها ليف قليل وفي الوسط
شيء خفي ذاهب وراًبا ومن داخله طبقة اخرى رقيقة تشبه
نسج العنكبوت لكن لما كان المعتبر عند الاطباء الطبقتين الذاتين
وهما الذاهبتان عرضا وطولا دون غيرهما جعله الشيخ من
ذات الطبقتين فقط وثانيها معتبرة بالنسبة الى ما تحويه لتكون
مصونا واليه اشار بقوله والثانية وفي بعض النسخ والثاني
والاولى هي الصحيحة من الحاجة الى شدة الاحتياط في

امر

امر الجسم المخزون فيها لعلة التحلل او الخروج اما استشعار
التحلل فلسبب سخافتها ان كانت ذات طبقة واحدة واما
استشعار الخروج فلسبب اجابتها الى الانشقاق ولتحلل
ايضا اي لسبب سخافتها وهذا الجسم المخزون هو مثل الروح
والدم المخزونين في الشراين وفي بعض النسخ الشراين الذي
يجب ان يحتاط في صونها ويخاف ضياعها اما الروح فبالتحلل
للطافته وحركته واما الدم فبالشق لانه يخرج ولا يتحلل لكثافته
وعدم حركته وفي ذلك خطر عظيم وثانيتها معتبرة بالنسبة الى
صدور فعلين قويين متضادين عن عضو لئلا يضعف الفعلان
باختلاط آلتيهما وذلك كالمعدة لاحتياجها الى جذب ودفع قويين
اما الاول فلانها مكلفة بجذب الغذاء لجميع اعضاء البدن واما
الثاني فلان الغذاء يرد اليها وهي تعدله وتخلص عن فضلاته فربما
كان ثقيل الجرم فيعسر احتماله او كان لزجا فيشتد تشبثه بها
ويعسر انقلاعه عنها وعلى التقديرين تحتاج المعدة الى دفع قوي
كما احتاجت الى جذب قوي واذا احتاجت اليها وجب ان
لا تكون آلة الجذب مختلطة بآلة الدفع لان اختلاط كل منها بصاحبه
يمنع عن كمال فعل صاحبه بل يجب ان يكون لكل واحد من الفعلين
آلة على حدة فلذلك خلقت طبقتين الداخلة طويلة الليف
للجذب والخارجة مستعرضة الليف للدفع ولو اجتمع
الليفان في طبقة واحدة لعاق احدهما الآخر عن فعله وهو

وهو ظاهر واليه اشار بقوله والثالثة وفي بعض النسخ والثالث
وحكمها ما تقدم انه اذا كان عضو يحتاج ان يكون كل واحد من
الدفع والجذب فيه لحركة قوية افرد له آلة بلا اختلاط وذلك
كالمعدة والامعاء ورابعتها معتبرة بالنسبة الى صدور فعلين
يتمان بمزاجين متنافيين لا يمكن حصولهما في طبقة واحدة كالمعدة ايضا
فانه اريد منها مع الهضم لتفي بهضم غذاء البدن وهو انما يتم
بمزاج حار رطب واريد منها ان يكون حسها قويا لتشتد
شعورها بالجوع فتحوج الى طلب الغذاء وقوة الحس انما
يكون بالعصب وهو بارد يابس على ما عرفت في امزجة
الاعضاء ولا شك ان هذين الامرين لا يمكن اجتماعهما في طبقة واحدة
لئلا تضعف احدهما الاخر فلذلك افرد لكل واحد من الفعلين
طبقة احديها عصبية للحس وثانيتها لحمية للهضم واليه
اشار بقوله والرابعة وفي بعض النسخ والرابع وحكمها
مثل ما تقدم انه اذا اريد ان يكون كل طبقة من طبقات العضو
لفعل تخصه وكان الفعلين يحدث احدهما عن مزاج مخالف
للآخر كان التفريق بينهما اصوب مثل المعدة فانه اريد
فيها ان يكون لها الحس وذلك انما يكون بعضو عصباني
وان يكون لها الهضم وذلك انما يكون بعضو لحماني فافرد لكل
واحد من الامرين طبقة عصبية للحس وطبقة لحمية للهضم
وجعلت الطبقة الباطنة عصبية والخارجة لحمانية لان الهاضم

يجوز

يجوز ان يصل الى المهضوم بالقوة دون الملاقات كالنار
للماء الطابخة في القدر فانها تنضجه بدون الملاقات واما
الحاس فلا يجوز ان لا تلاقي المحسوس اعني في حس اللمس
فانه لا يدرك الملموسات الا بالملاقات فان قيل يجوز
ادراك الملموس بدون الملاقات كادراكنا حرارة النار
وبرودة الثلج والجمد بدون ملاقات شيء منها لابداننا
قلنا ذلك باطل لان الهواء المتوسط بين النار وبين
الحاس تتكيف بكيفية النار وهو ملاق للحس اللمسي فما
حصل ادراك الحس اللمسي الا بالملاقاة وكذلك في جانب الثلج
والجمد ولذلك جعلت الطبقة الداخلة عصبية وايضا فانه في
بعض الاوقات تستعمل اغذية صلبة ممتدة فاذا كان ما
يلاقيه عصبي الجوهر تمدد واتسع بخلاف ما اذا كان
لحميا فانه ربما يتخرق قال السامري وانما خصص كلامه
بالحس اللمسي لان الاحساس البصري انما يعتبر ملاقات
المحسوس فيه من يقول بالشعاع واما من لا يقول به بل
يقول بالانطباع فلا يعتبر فيه الملاقاة وقال المسيحي
ان الاحساس البصري انما يعتبر فيه الملاقات من يقول
بالانطباع دون الشعاع وفيهما نظر لان الاول انما يصح لو
كان الشعاع هو الحاس والثاني انما يصح لو كان المحسوس
شبح المبصر لا المبصر واما السمع فقال المسيحي فيه ملاقاة

البته وقال السامرى والحق انه لا يعتبر فيه الملاقات وفيه نظر
لان المحسوس هٰهنا هو المسموع وهو الهواء المتكيف بالصوت
والحروف وهو يصل الى السامعة واما الشم فمنهم من يقول
بتكيف الهواء بكيفية ذى الرايحة ووصوله الى حاسة الشم و
منهم من يقول بانفصال جزء لطيف منه يحمله الهواء و
يؤدى الى الة الشم قال السامرى وقد جوز بعضهم ادراك
الرايحة المعينة من غير ان يتحلل من ذى الرايحة شى ولم
يقم الدلالة على امتناعه بل هو داخل تحت الامكان وفيه
نظر لانه ان اراد من غير ان يتحلل منه شى ومن غير ان يتكيف
الهواء به فدخوله تحت الامكان ممنوع وان اراد مع
التكيف صح واما الذوق فلما لم يتم الا باللمس كان حكمه حكم
اللمس ولما لم يكن فى السمع ملاقات او كان فيه خلاف كما فى
الشم والبصر خص كلامه باللمس المبحث الخامس
عشر فى تقسيم الاعضاء بحسب قرب مزاجها
من الدم وبعده عنه قال رحمه الله واقول
وايضا ان الاعضاء منها ما هى قريبة المزاج من الدم
فلا يحتاج الدم فى تغذيتها الى ان يتصرف فى استحالات
كثيرة مثل اللحم فلذلك لم يجعل فيه تجاويف وبطون
تقيم فيها الغذاء الواصل منه ثم تغتذى به اللحم ولكن
الغذاء كما يلاقيه يستحيل اليه لا فى آن الملاقات على
ما

ما يشعر بحوى فقوله كما يلاقيه يستحيل اليه بل فى زمان
قصير واستحالة يسيرة والعلة فى هذا مشابهته له فى
لونه وقوامه ومزاجه ومنها ما يحتاج الى استحالة
اكثر من ذلك مثل الاعصاب والاغشية وهذه الاعضا
تغتذى بما بالافتها من الرطوبات وينفذ الى بواطنها
فى منافذ خفية ومنها ما يحتاج الى اكثر من ذلك
مثل الرباط والغضروف ومنها ما هو ابعد من ذلك
مثل العظام ولما كان ابعد الكل لانها صلبة الجرم
بعيدة المشابهة عن الدم واليه اشار بقوله ومنها
ما هى بعيدة المزاج عنه اى عن الدم فيحتاج الدم فى
ان يستحيل اليه الى ان يستحيل اولا استحالات كثيرة
مدرجة الى مشاكلة جوهره كالعظم فلذلك جعل له
فى الخلقة اما تجويف واحد يحوى غذاءه مدة يستحيل
فى مثلها اى فى مثل تلك الى مجانسته اى مجانسة العظم
مثل عظم الساق والساعد اعلم ان تجويف العظم
الذى احتيج اليه ليقف فيه غذاؤه مدة يتمكن فيها من
احالته وتشبيهه بجوهره قد يكون واحدا وقد يكون
كثيرا واما يكون واحدا اذا كانت الحاجة الى العظم لتحريك
غيره وخيف عليه ضعف جرمه فانه اذا كانت الحاجة
اليه هذه الحاجة كان الموافق له خفة الجرم على وجه لا

لايوجب ضعفه وهو انما يحصل بالتجويف الواحد لان المجوف
اخف من المصمت وذو التجويف الواحد اقوى من ذى
التجاويف ثم هذا التجويف قد يكون في الوسط تارة وهو عند
ما يكون الحاجة الى جملة العظم حاجة واحدة مثل عظم الساق
فانه مكشوف من جميع جوانبه فلو جعل التجويف فيه مائلا الى
بعض الجوانب لكان ذلك الجانب في صدد قبول الآفات وتارة
يكون اميل الى جانب لا يكون معترضا لقبول الآفات كالاضلاع
فان فائدتها ان يوقي ما تحتها فالجانب الوحشي منها المحتاج الى
الله في التوقية جعل مستديرا والتجويف مائلا عنه الى
الانسي ليكون اقوى في التوقية لبعدها عن قبول الآفات بسبب
استدارة الوحشي وبعد التجويف عنه واما التجويف الكثير
فانما يكون اذا كان المطلوب من العظم ان يتحرك لنفسه لا
ان يحرك غيره كالفك الاسفل ولذلك جعل تجويفه اكثر من واحد
ليخف للحركة وما خيف عليه ضعف جرمه لانه لا يثقل
غيره والحركة ومن العظام ما هي عديمة التجويف كسلاميات
الاصابع فان الحاجة اليها للحركة وجرمها فلو جعل فيها تجويف
محسوس ضعف جرمها بل جعل فيها تجاويف غير محسوسة
وهي المسماة بالمسام ليجذب منها غذاءها مما يجاورها من رطوبات
الاعضاء الاخرى والى هذا اشار بقوله او تجاويف متفرقة
فيه مثل عظم الفك الاسفل وما كان من الاعضاء كذلك
اى

اى بعيد المزاج من اللحم وذا تجويف او تجاويف فانه يحتاج ان
يمتار اى ياخذ ويحصل من الغذاء فوق الحاجة في الوقت ليحيله
الى مجانسته شيئا بعد شيء اى لما كان محتاجا الى ان يبقى عنده
زمانا طويلا ليستحيل الى مشابهة جوهره احتاج ان يجذب
اكثر مما يحتاج اليه ليحبسه ويهضمه في ذلك الزمان الطويل
قال جالينوس وهذا الغذاء هو المخ فان باطن العظم يغتذي
منه واما ظاهره فيغتذي بالرطوبة الثانية المنبثة حوله وقال
ارسطو المخ فضلة غذاء العظم والحق في هذا مع جالينوس
لوجهين الاول انه لو كان فضلة لكان ينبغي ان يدفع عنه
وينفض لا ان يخزن ويصان الثاني انه لو كان غذاء مثل
هذا العضو من خارجه وما في داخله فضلة مستغنى عنها
كان يجب ان يكون ظاهره اشد تخلخلا من باطنه ليتمكن من
جذب غذائه من خارج ويسلم من نكاية تعفين الفضلة من داخل
لكن حال العظم بخلاف هذا قال الشيخ في الفصل السابع من
المقالة الثانية عشر لا ينبغي للطبيب ان يشنع على المعلم الاول
تلك الشناعة فانه يحتمل ان يكون الشيء فضلة من جهة الكم و
محتاجا اليه في وقت الحاجة ويمكن ان يجمع بين الكلامين بوجه
آخر ويقال انه فضلة غذاء ظاهره لا باطنه واعلم ان من اليونان
من ذهب الى ان الدماغ غذاء القحف وليس المقصود منه غير
هذا وهذا كلام سخيف فانه لو كان غذاء له لوجب ان يلاصقه

ولا يكون بينهما حايل والحق ان غذاء العصب بانه من جهة الاورده
وانه ما ظهر الا التوقيه الدماغ قال القرشي في هذا البحث
الفاظ الكتاب ظاهرة لكن قوله فانه لما نار من الغذاء فوق يحتاج ان يصح
الحاجة في الوقت ليحيله الى مجانسته شيئا بعد شيء فيه اشكال
وذلك لانه لو كان لما نار في كل وقت اكثر من الكفاية لوجب ان
يتزايد ما عنده من الغذاء دائما والاولى ان يقال فانه يحتاج ان
يكون عنده من الغذاء اكثر مما يحتاج اليه في الوقت وفيه نظر
لان المراد من الوقت وقت الحاجة وليس وقت الحاجة
فيه من الغذاء اكثر من الغذاء الكفاية بل اقل منها وحينئذ لا
يجب تزايده دائما وما قاله يوجب ان يكون عنده اكثر مما
يحتاج اليه لان الوقت عنده محمول على كل وقت وهذا
ليس بشيء لان في الوقت الذي يكون عنده من الغذاء اكثر مما
يحتاج اليه ليس هو يحتاج الى اكثر منه ولو حمل الوقت في
قول القرشي على وقت الاحتياج ايضا لكان عبارة الشيخ احسن من
عبارته اما لفظا فظاهر واما معنى فلان في كلام الشيخ اشارة الى
ان في العظام قوة جاذبة لما نار الغذاء وليس في عبارته هذه
الفائدة ثم قال متصلا بهذا الكلام ومن هاهنا فلنتكلم في القوى اذ
قد راينا جمع علم التشريح في كتاب واحد موخر عن هذا الكتاب
ليكون ضبط الكلام فيه اسهل على المتعلم وما وقع الي هذا الكتاب
وطلبته من مصر من تلامذته فاجابوا بانه شرع فيه وما تم فبقينا

في التشريح مع المسيحي والسامري الا انه لم يتعرض للشرح غيرها
والاعضاء القوية تدفع فضولها الى جاراتها الضعيفة كدفع القلب
الى الابطين والدماغ الى ما خلف الاذنين والكبد الى الاربيتين

قد عرفت ان الرئيس على نوعين رئيس بحسب الشخص ورئيس بحسب
النوع وكل واحد من هذه يولد دائما ما هو محتاج اليه في بقاء مرؤوسيه
وليس يقدر على احالة ما يولده بكليته بل لا بد ان يفضل منها فضلة
ثم هذه الفضلة لو بقيت محتبسة فيه لتضرر به وفي تضرره تضرر
البدن كله لحاجته الى الرئيس فلذلك تلطف الخالق تعالى ذكره و
خلق لكل واحد مغيضا تندفع اليه فضلته وجعلها غدد يا لتقبلها
بكليته ولم يخلق للكل مغيضا واحدا لئلا يتعذر الدفع على العضو
منه لان دفع الشيء الى المكان البعيد متعذر او متعسر وفيه كيف
ما كان ضرر بالرئيس فلذلك جعل لكل منها مغيض بقربه على حدة
كالقلب تحت الابطين والدماغ خلف الاذنين والكبد
الاربيتان والدليل على ان هذه المواضع مغايض لهذه
الاعضاء هو انا نرى انه متى تضرر العضو وانصباب
مادة اليه ورم هذا المكان ومتى ورم هذا الموضع
ووقع خطاء في معالجته انعكست المادة الى
الرئيس واضرت به وتضرروا ما الانثيان فانه لم
يخلق لهما مغيض لانهما قريبان من مخرج الانفال
والعضلات فكل اجتمع فيه شيء اندفع الى الخارج

هر هنری که کسی نام برد در عالم   حان شعر که بدلیل بعهد خود ثانی
کسی که منکر ان نام است کو بشنو   مجلس نو دستو دلیل ربانی



